

تَمْدِيكَات

اصول مذهب الشيعة

للمؤلف

الدكتور السكيتي ناصر القفاري

أ.د. السيد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في الحوزة العلمية فيم الرياضات العليا في قم المقدسة
ورئيس قسم الحديث ومدرس التفسير العائلي في جامع آل البيت في قم المقدسة

الجزء الأول

دار التوسيع

للتدريس والدراسة

نقد كتاب أصول مذهب الشيعة

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية



نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
لمؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفاري

منهج تأسيسي في الإجابة
عن الشبهات المثارة ضد المذهب الشيعي

(الجزء الأول)

أ.د. السيد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في المحاضرة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،
ومرئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليه السلام العالمية.



هوية الكتاب

اسم الكتاب:..... نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
تأليف:..... أ.د. محمد الحسيني القزويني بمساعدة اللجنة العلمية
الإخراج الفني وتدقيق المصادر:..... حسن السعدي
الناشر:..... مؤسسة وليّ العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية
رقم الإيداع الدولي (ج ١):..... ٢ - ٣٠ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
رقم إيداع الدولي الدورة:..... ٦ - ٣٢ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
الطبعة:..... الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠١٠ م
عدد النسخ:..... ٥٠٠٠ نسخة

يحق للجميع طبع الكتاب ونشره مع إعلام المؤلف والناشر قبل ذلك

الإهداء:

إلى من كان رمز الجهاد والتضحية والفداء، إلى من أفنى حياته في الدفاع عن حريم الإسلام وإعلاء كلمته، إلى من وطّد أركان الإسلام بجهده وجهاده، إلى من كان همّه الحفاظ على وحدة المسلمين وتقوية شوكتهم في وجه أعدائه، إلى ابن عم النبي ﷺ وأخيه، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، نهدي هذا الجهد المتواضع والبضاعة المزجاة، راجين من الله تعالى القبول.



اللجنة العلمية

د. فلاح عبد الحسن الدوخي

د. يحيى عبد الحسن الدوخي

السيد حاتم كاطع البخاتي

تحت إشراف

أ.د. السيد محمد الحسيني القزويني



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لقد كان الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية وتماسكها هدفاً أسمى وغاية عظمى للمشروع الإسلامي، ففي ظل هذه الوحدة ستنعم الأمة بالأمن والاستقرار، وتشيع فيها أجواء المحبة والألفة، وتنمو بذور الخير والعطاء، فتصبح الأمة من خلال ذلك قدوةً وأُسوةً لكل الأمم، ومثلاً يُحتذى به، فتسعى الأمم إلى اعتناق الإسلام والدخول في دين الله تعالى؛ لما يرون ما فعله هذا الدين بهذه الأمة من إشاعة قيم المحبة والتكاتف والتعاقد.

كما أن الاتحاد والتآلف يجعل الأمم والجماعات قوية متماسكةً صلبةً، فلا يطمع فيها طامع، أو يغدر بها غادر، ومن هذا المنطلق حثت الشريعة الإسلامية وأكدت الحفاظ على وحدة الأمة وترابط نسيجها الاجتماعي، وحذرت في الوقت ذاته من العواقب الوخيمة والآثار السيئة للفرقة والتشتت والتشردم، قال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾^(١) وقال سبحانه: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين﴾^(٢) وقال عز وجل: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾^(٣).

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) الأنفال: ٤٦.

(٣) آل عمران: ١٠٥.

وأردفت السنة النبوية القرآن الكريم ببيانات كثيرة تحضّ على الوحدة والألفة والتوادّ، ونبذ الخلاف والتباغض، فقال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى»^(١)، وقال أيضاً: «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم»^(٢).

من هنا، فقد تمّ التصدي لمن يحاول أن يقوّض دعائم الوحدة الإسلامية، ويقطّع عراها، ويزرع بذور الشقاق والتفرقة والفتنة بين المسلمين، من خلال التحذير منه، ومناهضته بشتى السبل والوسائل؛ بغية الحدّ من خطورته وتأثيره في الجبهة الداخلية للمسلمين، قال ﷺ: «أنّه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان»^(٣)، وقال أيضاً: «الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها»^(٤).

ومن ثمّ ترى الكثير من عقلاء الأمة وقاداتها تتعالى أصواتهم لإخماد أيّ فتنة وبلية تطلّ برأسها لتعبث بحاضر المسلمين ومستقبلهم، فكانت هذه الضمائر الحية لا تألو جهداً على طول التاريخ في رأب الصدع، وتعزيز أواصر الأخوة الإيمانية بين المسلمين، وتنقية الأجواء ممّا يشوبها من كدر بعض الخلافات والتقاطعات؛ لذا كانت تعقد المؤتمرات واللقاءات بين

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٠ ح ٦٤٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٩. أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٤١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) السيوطي، الجامع الصغير: ج ٢ ص ٢٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

علماء المسلمين من مختلف الطوائف والمذاهب؛ ليتبادلوا وجهات النظر وإبداء الرؤى، بما يخدم المصلحة الإسلامية العليا.

إلا أنه وفي موازاة هذه الجهود الخيرة والنيات المخلصة التي جعلت مصلحة الإسلام والمسلمين نصب عينيهما، قد برز تيار إسلامي خطير، يتفاخر بالانتماء إلى سلف الأمة وماضيها التليد، ويدّعي إحياء تراثها والرجوع بها إلى سالف عهدها المشرق، من خلال أطروحات فكرية ودعوات تتقاطع مع مبادئ الإسلام الأصيل ومع مشروعه الوحدوي، فكانت دعواته هذه المتلفعة بأردية الإصلاح، والتمسك بالإسلام، والسير على نهج السلف الصالح، كانت تحمل في جوهرها روح التعصب والتطرف والتشدد، واستعداد كل من لا يوافقها الرأي والمنهج، أو لا يرتضي كيفية تعاطيها النصوص الإسلامية، من كل المذاهب والتيارات.

إنّ هذا التيار هو ما يعرف اليوم بالتيار السلفي. الوهابي الذي ترجع جذور تكوينه إلى ما يسمّى بشيخ الإسلام، ابن تيمية الحرّاني، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، الذي يعدّ بجدارة مهندس هذا الفكر وواضع أساسه ورأسم معالمه.

لقد خالف ابن تيمية، في فهمه للنصوص الإسلامية، كثيراً من الثوابت والمسلّمات الدينية، وأسس رؤاه على الفهم السطحي لتلك النصوص، فأنتهى به الأمر إلى تبديع وتكفير قطاعات واسعة من المسلمين وإخراجهم من ملة الإسلام؛ لمجرد أنّهم لا يلتقون مع أفكاره وتصوراتهِ التي يدّعي أنّه

استقاها من مواقف السلف وأقوالهم!!^(١).

وزعم أنه القادر على فهم أقوال السلف وأفعالهم، من هنا نجده كثيراً ما يفسّر ويفتي وفق فهمه الشخصي لقول السلف، وهذا الفهم عادة ما يكون فهماً سطحياً لا يمت إلى الواقع بصلة.

لقد كان ردّ فعل علماء المسلمين تجاه هذا اللون من التفكير، سريعاً وإيجابياً، فتصدّى له العديد منهم بكل حزم وشجاعة، بعد أن استشعروا خطورته وتهديده لوحدة الأمة الإسلامية وعقيدتها، فألفت الكتب وصدرت الفتاوى بحقّ ابن تيمية ومن يؤمن بأفكاره وطروحاته^(٢)، فضيّق عليه، وتعرّض لمعاملة قاسية انتهت به إلى السجن، ليلقى حتفه هناك^(٣)، ومع هذا ظلت تداعيات وأصداء هذا المنهج موجودة يتعاهدها بعض من تأثر بها من تلامذته ومن سار على خطاهم، وإن كان صوتهم ضعيفاً وأتباعهم قلة.

ولكنّ هذا الأمر لم يدم طويلاً، حتى شاءت الأقدار أن يقوى هذا المنهج وتبعث فيه الروح من جديد، وأن يكون ذلك الانبعاث في قلب

(١) مخالفة ابن تيمية للثواب والمسلّمات الدينية أمر واضح، أنظر كتاب: ذخائر القصر في نبلاء العصر، للحافظ المؤرّخ شمس الدين بن طولان، (نسخة مخطوطة): ص ٦٩-٧٠، قال - نقلاً عن أبي الحافظ العلاني: «ذكر [الحافظ العلاني] المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع، فمنها ما خالف الإجماع، ومنها ما خالف فيها الراجح من المذاهب...».

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ج ١ ص ١٧٩-١٨٣، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٨٤.

الجزيرة العربية، مهد الإسلام، وذلك في القرن الثاني عشر الهجري، على يد رجل يدعى (محمد بن عبد الوهاب) الذي تهَيَّأت، أو هَيِّت، له ظروف خاصة ووسائل داعمة، ساعدت على فرض أفكاره وتصوّراته على المسلمين في الجزيرة، والذين كانوا قد قاوموا هذا التوجّه في بادئ الأمر، إلا أنّ قوّة السلطان والمال والسلاح كانت أقوى من إرادة الناس، فغلبوا على أمرهم، وفُرضت عليهم معتقدات وآراء محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من الوهابيين^(١)، فتجرّع المسلمون من أبناء الطوائف والمذاهب السنيّة، المرارة والمعاناة، وأُجبروا على ترك معتقداتهم وممارسة شعائرهم الإسلامية، التي اعتبرت بدعاً وضلالاتٍ حسب المنهج الجديد، وأزيلت تلك الشعائر بحجّة تطهير الجزيرة من مظاهر الشرك والوثنية ومحاربة البدع!! وطُمست معالم الإسلام وآثار النبوة المباركة في أرض الجزيرة، فضلاً عمّا عانتها، جرّاء ذلك، بقيّة الطوائف والمذاهب الإسلامية الأخرى.

ثمّ إن هذا المدّ المتطرّف والمتشدّد، بدأ ينتشر شيئاً فشيئاً في أرجاء البلاد الإسلامية؛ بسبب الدعم اللا محدود، مادياً ومعنوياً، من قِبل السلطات الحاكمة في أرض الجزيرة التي تبنّت هذا الفكر، فأغدقت الأموال الطائلة واستغلّت الخيرات الكثيرة - التي حبا الله بها أرض المسلمين - من أجل نشر وتبليغ الأفكار السلفية الوهابية.

لقد كاد هذا اللون من الفهم والإدراك، للإسلام، أن يغطّي على كلّ الألوان والاجتهادات الإسلامية التي تستند في فهمها واجتهادها

(١) أنظر: جعفر السبحاني، الملل والنحل: ج ٤ ص ٣٣٩-٣٤٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

إلى الكتاب والسنة أيضاً - على حدّ اعتقادها - فخبث وذوت كثير من المراكز العلمية والفعاليات الفكرية لبقية الطوائف، خصوصاً في الجزيرة العربية، وحُرم علماؤها من ممارسة نشاطاتهم العلمية والتبليغية، وأُعطيت الفرصة لمذهب ولون واجتهاد معيّن، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى في هذا المجال.

إنّ هذه الجماعة السلفية - وانطلاقاً ممّا تحمله من نهج مترمّت وأسلوب متطرّف يمتاز بالحدة والجفاء، ويلازمه فهم سطحي للإسلام وتعاليمه السمحاء - هاجمت كلّ من لا يتناغم معها في الطرح والفهم، واستخدمت في هذا السبيل كلّ وسيلة، بما فيها القوّة والعنف، من أجل فرض أفكارها ومتبنياتها، فبدّعوا وكفّروا العديد من الطوائف والجماعات الإسلامية، وكان الشيعة الذين هم أتباع أهل البيت عليهم السلام، هدفهم الأوّل وغرضهم الأهمّ، من بين جميع طوائف المسلمين، فذاقوا منهم الويلات والمصائب أينما وجدوا، وأخذت تطالهم يد التعديّ أينما كانوا، حتى مع كونهم يشاركونهم الوطن والعيش المشترك، فكان التمييز والتهميش، والإقصاء عن كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية، هو أقلّ ما يمكن أن يناله الشيعة منهم.

بالإضافة إلى إشاعة جوّ من العداء والبغض تجاه أتباع أهل البيت عليهم السلام، في كلّ مكان من البلاد الإسلامية، مستخدمين جميع الوسائل المتاحة، في حين كان أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام يدعون إلى السلم، والتعايش المنضبط مع كافّة المسلمين، بل وغير المسلمين، محكّمين لغة الحوار،

متبنين مبدأ ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ على أي منطقٍ آخر أو نهج آخر، فكانوا هم السباقين، دوماً، إلى التقريب بين المذاهب والطوائف، حفاظاً على بيضة الإسلام ومقدّرات المسلمين^(١)، وكانوا في ذلك يمثلون أوامره تعالى في محكم التنزيل^(٢) فضلاً عن وصايا أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين كانوا يحثون أتباعهم ومريديهم على الحفاظ على وحدة المسلمين وصيانة كيانه، وهذا ما تشهد به سيرتهم عليهم السلام ومواقفهم، وما صدر عنهم من أقوال وتوجيهات.

فنرى أمير المؤمنين عليه السلام يسكت عن حقه مدة طويلة، ويلزم سمت المسلمين وجماعتهم، مقدّماً النصح والإرشاد لولاتهم وأمرائهم، بعد أن رأى الأخطار محدقة بالإسلام، ومنذرة بذهاب جهود النبي صلى الله عليه وآله سدى، فصبر وفي العين قذى وفي الحلق شجاً، بعد أن رأى تراثه نهباً وحقه غصباً، إلا أنه آثر المحافظة على كيان الأمة الإسلامية ووحدةها، وغضّ عما له من حق في الإمامة والخلافة.

قال في كلام له عليه السلام، لما عزموا على بيعة عثمان: «لقد علمتم أنني أحقّ الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة»^(٣).

(١) لقد تمخّضت جهود علماء الشيعة، عن ولادة مجمع للتقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين المسلمين، وفهم بعضهم بعضاً بشكل صحيح.
(٢) كقوله تعالى: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ آل عمران: ١٠٣.
(٣) نهج البلاغة: ج ١ ص ١٢٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر.

ونجده أيضاً، في كلام له آخر، يقول: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى مَحَقِّ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فخشيتُ، إن لم أنصر الإسلام وأهله، أن أرى فيه ثلماً أو هدماً، تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم، التي إنّما هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب...»^(١).

وكذلك يخاطب الخوارج في زمان إمامته عليه السلام، يقول: «والزَمُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ. وَإِيَّاكُمْ وَالْفِرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ، كَمَا أَنَّ الشَّاذَّ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ»^(٢).

وقال عليه السلام: «وعليكم بالتواصل والتبادل، وإيّاكم والتدابير والتقاطع»^(٣). وكتب إلى أبي موسى الأشعري، حين رأى الأخير أن خلَعَ عليٍّ ومعاوية، من الخلافة، هو توحيد لجماعة المسلمين: «وليس رجلٌ أحرص الناس على جماعة أُمّةٍ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وألفتها منّي، أبتغي بذلك حُسْنَ الثَّوَابِ وَكَرَمَ الْمَأَبِ، وسأفي بالذي وأيتُ على نفسي»^(٤).

وبهذا يكون الإمام عليه السلام، هو المثل الأعلى، والأسوة، وهو المؤسس لنظرية التعايش والوحدة مع الخطّ المخالف له؛ من أجل تحقيق مصالح الإسلام العليا.

^١ وعلى نفس المنوال سار خَلْفُهُ الصالح، وهم أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فأمرُوا

(١) نهج البلاغة: ج ٣ ص ١١٩، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٧٧.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٧٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

أتباعهم وجميع المسلمين بالتراحم والتعايش والتواصل والتفاعل فيما بينهم، ونبذ الفرقة والقطيعة، واجتناب أسباب التناحر والصدام، مهما حصل من خلاف واختلاف في وجهات النظر، فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام وهو يوصي أتباعه بالتفاعل والتواصل مع سائر المسلمين، قال: «عودوا مرضاهم، واشهدوا جنازتهم، وصلّوا في مساجدهم»^(١).

وعنه عليه السلام أيضاً قال: «من صلّى معهم في الصف الأول كان كمن صلّى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٢).

وروى الشيخ الصدوق أيضاً في كتابه: صفات الشيعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الله عزّ وجلّ يقول في كتابه: ﴿قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنازتهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلّوا معهم في مساجدهم، واقضوا حقوقهم»^(٣)، ولذا كان الشيعة، أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، على مرّ التاريخ، يعيشون بين إخوانهم من أصحاب المذاهب والطوائف الإسلامية الأخرى، في وئام وانسجام، لم يبدر منهم ما يثير الفرقة والخلاف، وكانوا يشاركون إخوانهم في السراء والضراء، ويحملون هموم الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية، وكانوا يهّبون للدفاع عن حريم الإسلام إذا داهمته الأعداء، فشاركوا في الفتوحات الإسلامية ومعارك المسلمين الدفاعية، وكانوا من المرابطين في ثغور المسلمين،

(١) الصدوق، الهداية: ص ٥٣، الناشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام - قم. وأنظر: الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢١٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٣٨٠.

(٣) الصدوق، صفات الشيعة: ص ٢٧، الناشر: كانون انتشارات عابدي - طهران.

يحمون حدود الدولة الإسلامية، ويصونون منجزاتها ويذبّون عن مقدّساتها. وكان هذا ديدنهم، في كلّ زمان ومكان، ففي العصر الحديث عندما غزت جيوش الغرب أرض المسلمين، كما حصل في العراق في مطلع القرن العشرين، هبّ الشيعة بعلمائهم وعامّتهم؛ للدفاع عن الدولة العثمانية ذات المذهب السنّي آنذاك؛ لكونها تحمل شعار الإسلام، رغم أنّها كانت آنذاك تضطهد الشيعة وتسيء إليهم، إلّا أن ذلك لم يكن ليمنعهم من حمل راية الجهاد؛ دفاعاً عن الإسلام والمسلمين، وهكذا تراهم اليوم أيضاً في أماكن تواجدهم، شوكة في عيون أعداء الإسلام من المستكبرين والصهاينة الغاصبين، كما هو الحال في شيعة إيران ولبنان والعراق، وغيرها من بلاد المسلمين، وهو دليل قاطع، وردّ حاسم، على تخرّصات بعض المغرضين الحاقدين، الذين يتّهمون الشيعة بممالأة الأجنبي ضدّ المسلمين، وهي التهمة التي روّج لها ابن تيمية وسوقها، وراح أتباعه يجترونها دون دراية وتمحيص. لقد امتدّت الهجمة السلفية على الشيعة، أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، أفقياً وعمودياً، وبشكل كثيف ومركّز، فلو استثنينا بعض المحاولات والكتابات حول الشيعة، والتي ابتدأها الجاحظ في القرن الثالث، في كتابه العثمانية، ثمّ القاضي عبد الجبار المعتزلي، في القرن الرابع، في كتابه المغني وغيرهما، والتي كانت على نطاق محدود، وفي فترات متباعدة؛ فإنّ القرن الثامن الهجري يعدّ الانطلاقة الحقيقية لمسلسل الافتراءات على الشيعة، أتباع منهج أهل البيت عليهم السلام من قبل ابن تيمية الحرّاني وأتباعه من بعده، فلا يكاد يخلو قرن، من هذه الكتابات والمؤلفات، ولو أجرينا مسحاً تاريخياً

لهذه الكتب وأزممنتها، لا نجد أنّ هناك زمناً يخلو من كتاب أو أكثر من هذه الكتب.

فهناك توسع كبير لأعداد هذه الكتب في كل وقت، خصوصاً في العصر الحديث، فبناء على آخر إحصائيات إحدى المؤسسات البحثية قد أُلّف ضد الشيعة ما يقارب الخمسة آلاف كتاب بلغات متعددة من أهل السنة، والجدير بالذكر أنّ سبعين بالمائة من هذه الكتب قد أُلّف بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وطبقاً لما أعلنته سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في باكستان، فإنه قد تمّ في غضون سنة واحدة إصدار ستين عنوان كتاب تهاجم الشيعة بلغ عدد نسخها ثلاثين مليون نسخة!!^(١).

لقد كان همّ هؤلاء الكتاب والمؤلفين، في كتاباتهم ضد الشيعة، هو البحث والتنقيب في بطون الكتب، وركام الماضي، عن كلّ مشتبّه ومحتمل؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وعن كلّ شاردة وواردة وهفوة، تخدم أغراضهم غير الطيبة، من دون أن يلتمسوا لذلك عذراً، بل توسّلوا - من أجل تحقيق غاياتهم - بالكذب والافتراء، تارةً وبالتضخيم والتهويل تارةً أخرى، بحجّة الدفاع عن الإسلام ورموزه.

لقد كانت هذه الكتابات، في مجملها، أصداء وانعكاسات لما كتبه ابن تيمية وأتباعه، فتراها مكرّرة محشّوة بالافتراءات والمغالطات، بعيدة عن

(١) مجلة تراثا، العدد ٦، ص ٣٢، مقالة بعنوان: موقف الشيعة من هجمات الخصوم.

الموضوعية والإنصاف وروح البحث العلمي، في حين لم تصدر من أتباع مذهب أهل البيت عليه السلام كتب أو مؤلفات تهاجم أتباع المذاهب الأخرى وتحامل عليهم، بل كانت جلّ كتاباتهم هي للدفاع عن أنفسهم انتصاراً لمذهب الحق، وكشفاً المغالطات والافتراءات التي تُشنّ ضده.

إن نظرة بسيطة لحجم الأرقام والإحصائيات، لما يكتب وينشر ضد أتباع مذهب أهل البيت عليه السلام، سنوياً، تجعل المرء يقف مندهشاً حائراً، يهوله ما يرى وما يسمع، والشيء نفسه في مجال الإذاعة والتلفزة، فلم يعد خافياً وجود العديد من المحطّات الإذاعية والفضائيات المعدة لهذا الغرض، فضلاً عن حقل (الانترنت)، حيث تجد مئات الآلاف، إن لم تكن الملايين، من الصفحات المكرّسة لإثارة الشبهات والإشكالات حول فكر ومذهب أهل البيت عليه السلام، إضافة إلى مئات المنتديات ومواقع الحوار وتسجيل المحاضرات، التي تتناول كلّ ما يتعلّق بالشيعة بالطعن والتجريح.

هذا، مع ما يرافقه في كلّ حين من وإبل من قذائف الفتاوى والدعوات والبيانات، التي تدعو إلى تكفير الشيعة وتبديعهم وتضليلهم، وإقصائهم عن الحياة الاجتماعية والسياسية، بل وتدعو إلى قتلهم وإبادتهم. وما يحصل لهم اليوم، من حصد للأرواح البريئة، وإراقة للدماء، ونشر للخراب والدمار، في كافّة بلاد المسلمين - لا الكافرين - ما هو إلا نتيجة طبيعية لما يقوم به هؤلاء!! ورغم كلّ ذلك قد يقال: إنّ الكثير من هذه الكتابات والمواقف - غير المشرّقة - وغيرها من المحاولات، ترجع إلى اجتهادات شخصية، يتولاها أشخاص لا يعبرون عن وجهة النظر العامّة للسلفية الوهابية ولا يمثلون

معتدلي القوم ومرّبي الأجيال، ومن أخذوا على عاتقهم بعث أمجاد السلف وما يحملونه من روح التسامح والأخوة والرحمة.

ولكن الناظر إلى الحقيقة بعين الواقع الذي عليه هؤلاء، يصاب بصدمة وخيبة أمل كبيرة؛ وذلك عندما تطالع كتابات ونتائج تحمل ذات النفس، وتتبع نفس الطريقة والمنهج الذي درج عليه أسلافهم، كتابات أعدت وهيئت في مراكز علمية وجامعات أكاديمية، وتحت إشراف أساتذة مختصين في مجال العقيدة والفرق، وأجازوها على أنها رسائل علمية، والمفترض أنها تتسم بالمنهجية والعلمية، وتقوم على الأسس القويمة والأساليب الصحيحة والوسائل المعتبرة، وخاصة بعد اعتماد البرمجيات الحديثة في البحث والاستدلال، ولكنها - مع الأسف - تبدو وكأنها لا تزال تعيش في عصر الظلمات، لا تمت بسبب إلى تلك النهضة العلمية الشاملة في العالم، وأنها لا تزال تجتر ما كتبه أسلافهم قبل قرون، وتردد أقوالهم وآراءهم.

إن الجامعات والمراكز العلمية السلفية، في السعودية وغيرها، تصدر عنها في كلّ عام دراسات ورسائل علمية، على مستوى الماجستير والدكتوراه، تتعرض لمواطن الخلاف بين الشيعة والسنة، وتعرض لبيان اعتقاداتهم وآرائهم، وتحصل هذه الرسائل، في غالب الأحيان، على الدرجات والامتيازات العالية؛ لمجرد تطرّفها لهذه الموضوعات، ولكنك عندما تراجعها وتتفحصها، تتعجب وتندهش، لضحالتها من الناحية العلمية، فضلاً عن افتقارها للموضوعية والإنصاف، فهي لا تختلف عمّا كتبه، في القرن

الثامن الهجري، ابن تيمية وأشباهه، وكذا ما بعد ذلك القرن، من حيث اللغة والأسلوب والمنهج.

ومن أهم هذه الدراسات والرسائل العلمية، والتي نحن بصدد تقييمها والإجابة عنها، هي رسالة علمية نالت درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، بعنوان (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) لمؤلفها (الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري)، وقد حازت على مرتبة الشرف الأولى! مع التوصية بطبعها وتداولها في الجامعات والأوساط العلميّة، وقد تمّ فعلاً تنفيذ الوصيّة، فطُبعت عدّة طبعات، واعتمدت كمنهج دراسي في الجامعة، ونشرت على صفحات (الانترنت) بشكل واسع، وتقع هذه الرسالة في أكثر من (١٥٠٠) صفحة، طبعت في ثلاثة مجلدات.

نظرة إلى محتوى كتاب أصول مذهب الشيعة

يتكوّن الكتاب من تمهيد، وخمسة أبواب^(١).

وقد بحث في التمهيد: التعريف بالشيعة، ونشأتها، وجذورها التاريخية، وألقاب الاثني عشرية، وفِرَقها.

وخلص في بحثه، في هذا التمهيد، إلى أن المعنى اللغوي للتشيع هو النصرة والمتابعة، وهذا المعنى لا يتوقّر في مدّعي التشيع اليوم، ومن قبل اليوم في الغالب، فهم الرافضة كما سمّاهم السلف، أو المنتسبون للتشيع،

(١) أنظر: ناصر بن عبد الله القفاري، مقدمة كتاب أصول مذهب الشيعة: ص ٢٩-٣٠، وأنظر الخاتمة: ص ١٥٤١-١٥٥٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وليسوا شيعة على الحقيقة.

وأن الشيعة أطوار، وفرق، ودرجات، ما بين إغراق في الغلو واقتصاد فيه، وادّعى أن المنتسبين للشيعة قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم واليونان والنصارى واليهود وغيرهم، أموراً مزجوها بالشيعة!! وقد بدأت محاولة إدخال بعض هذه الأصول، إلى المجتمعات الإسلامية، على يد (ابن سبأ) وأتباعه، فلم يجد لها مكاناً في أمصار المسلمين، إلا عند فئة قليلة بالكوفة!! أما الباب الأول: فكان موضوعه اعتقاد الشيعة في مصادر الإسلام: القرآن والسنة والإجماع، وبالنسبة للقرآن، فقد أوهم القراء أن الشيعة تقول: إن القرآن لا يفهم إلا بقيم - وهو الإمام عليه السلام - وأنهم يعتقدون بتحريف القرآن، وبالنسبة للسنة، فقد زعم أنها تختلف عما في أيدي المسلمين؛ لأن الإمام - حسب زعمه - عند الشيعة يوحى إليه، بل يأتيه خلق أعظم من جبريل عليه السلام الذي يأتي رسول الله ﷺ، وادّعى أن الشيعة تؤمن بأن من سمع حديثاً من أحد الأئمة، فله أن يقول فيه: قال الله، لأن قولهم قول الله، وطاعتهم طاعة الله.

وفيهم روح القدس التي بها يعلمون ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى، وبها يرون ما غاب عنهم في أقطار الأرض، وما في عنان السماء، ويذهبون إلى عرش الرحمن كل جمعة ليأخذوا من العلم ما شاؤوا.

ويدعي القفاري أن قول الشيعة: إن الله سبحانه يناجي علياً والأئمة عليهم السلام يدل على أنهم يعتقدون بأن علياً يوحى إليه.

وفي الحقيقة، إن كل ما زعمه هو محض افتراء، ليس له مبرر سوى ما

يحمّله في قلبه من بغض شديد للشيعة، وهذا غير خفي على كل من يطالع كتابه.

ولقد كشفنا زيف كل هذه المفتريات، في إجابات شافية وافية، في المجلد الأول من إجاباتنا عن شبهاته.

وأما بالنسبة إلى الإجماع، فادّعى أنه ليس حجة عند الشيعة، بل إن مخالفة الأمة أصل مقرر في مذهبهم، حتى قالوا: إن ما خالف الأمة، فيه الرشاد!!

وفي الباب الثاني: تناول اعتقاد الشيعة في أصول الدين، ولم يتعرض إلا إلى أنواع التوحيد، وهي: التوحيد في الإلهية، والتوحيد في الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وأشار في نهاية هذا الباب إلى بحث الإيمان وأركانه.

واستنتج استنتاجات غريبة، فزعم أن الشيعة جهميّة في نفي الصفات، وقدرية في نفي القدر، ومُرَجَّة في قولهم بأن الإيمان معرفة الإمام وحبه، ووعيدية بالنسبة لغيرهم، حيث يكفّرون ما عدا طائفتهم!! كما زعم أنهم يشركون بالله سبحانه، في ربوبيّته وألوهيّته، وفي مسائل عديدة!!

وفي مجال اعتقاد الشيعة بالكتب والرسل زعم: أن الأئمة نزلت عليهم كتب إلهية، ولهم معجزات كالرسل!!

أما الباب الثالث، فقد خصّصه للبحث عن أصول الشيعة التي تفردوا بها، حسب زعمه، فتطرّق إلى بحث الإمامة، والعصمة، والتقية، والمهدوية، والغيبة، والرجعة، والظهور، والبداء، وغيرها.

ولقد وفقنا الله تعالى إلى الإجابة عن جلّ هذه الشبهات المطروحة حول هذه الموضوعات.

أمّا الباب الرابع، فقد خصّصه للشيعة المعاصرين وصلّتهم بأسلافهم، وصلّتهم بمصادرهم القديمة، والصلة العقديّة بين القدامى والمعاصرين، وغيرها من الأبحاث، ويبيّن أن الشيعة المعاصرين يعتمدون على ما افتراه شيوخ الدولة الصفوية، المليئة بالكفر والإلحاد، حسب زعمه!!

كما أفرد فصلاً، في هذا الباب، للحديث عن الجمهورية الإسلامية في إيران، أسماه: دولة الآيات؛ ممّا يؤمّي إلى أن هناك دوافع سياسية لطرح مثل هذه المواضيع، لا أنّها مجرد دوافع فكرية وعلمية!

أمّا الباب الخامس، فجعله متعلّقاً بالحكم على الشيعة، وأثرهم في العالم الإسلامي، وانتهى إلى أنهم هم السبب في انتشار الكفر والإلحاد والزندقة!! وإضلال أهل السنّة، ونشر الرفض والإباحية والفساد!! وكذلك هم السبب في انحطاط المسلمين على الصعيد السياسي والاقتصادي، وكلّ بليّة حلّت بالمسلمين هم السبب فيها!!

وفي آخر المطاف، خلص إلى أن الشيعة فرقة كافرة خارجة عن الملة!! فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

نقد منهج القفاري

كلّ من يقرأ كتاب الدكتور القفاري، لا يشعر أنّ الكاتب كان ملتزماً في منهجه الذي ارتسمه لنفسه؛ ولهذا لا بدّ لنا من وقفة موضوعية نقيّم فيها منهجه وأسلوبه، وطريقة عرضه للأدلة والشواهد، واستخلاص النتائج منها؛ فإن معرفة منهج البحث والاستدلال، والوقوف على مواطن الخلل والصواب فيه، تكشف للقارئ عن الكثير من جوانب البحث التي قد تبدو غامضة أو مشوشة، كما أنّها توفرّ عليه عناء الإجابة عن العديد من الشبهات والإشكالات، الناتجة عن حصول خلل واضح في المنهج المتّبع في البحث والاستدلال، مضافاً إلى أن الاطلاع على العوامل الذاتية والموضوعية المحيطة بالبحث، ومعرفة الخلفية الفكرية والثقافية والبيئية للباحث، لها دور كبير في توضيح معالم البحث وتقييم نتائجه.

وانطلاقاً من هذه الثوابت العلمية والأكاديمية، في ضرورة النقد العلمي لمنهج الباحث وأسلوبه، ومعرفة ما يؤثر عليه من عوامل داخلية وخارجية، أحببنا أن نبين، وبشكل مختصر، بعض جوانب الخلل الكبير الذي وقع به الدكتور القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة)، ولكن قبل ذلك سنتعرّض لذكر ما تميّز به هذا الكتاب عن بقية الكتب التي تعرّضت للتشنيع بالشيعة، ونشير إلى أهمّ دوافعه التي جعلته يكتب هكذا كتاب، ثمّ بعد ذلك نستعرض المنهج الذي التزمه على نفسه، ونقيّم مدى التزامه به، ونعرّض بعد ذلك إلى شواهد واضحة تناقض منهجه الذي ادّعاه.

خصائص الكتاب

لقد تميّز هذا الكتاب عن الكتب التي سبقته، في التعرّض للمذهب الشيعي، بعدة أمور مهمّة، منها:

١- كونه رسالة علمية تناولت مسائل عقائدية خلافية مهمّة، بين الشيعة والسنة، وعلى درجة كبيرة من الخطورة والحساسية.

٢- شمل هذا الكتاب مسائل ومفردات كثيرة لم يقتصر على المسائل العقيدية حسب، بل تناولت قضايا فقهية وأصولية وحديثية وتاريخية وغيرها.

٣- اختلف هذا الكتاب، عن غيره، بكثرة التّبع للشواهد من الروايات والنصوص، بحيث يغلب على الظن أن العمل في هذا الكتاب قد قام به فريق من الباحثين وليس شخصاً واحداً.

٤- ومن خصائص الكتاب أيضاً، إيهام القارئ واستغفاله، بدعوى أنه يتّبع الأسلوب العلمي والمنهج الصحيح في تناوله للبحث؛ وذلك من خلال ما أشار إلى ذلك في المقدمة، وكذلك محاولته أن يخلق تصوّراً لدى القارئ بأنّه يعتمد في أحكامه ونتائجه على ما يرد في كتب الشيعة أنفسهم، ولكن واقع الحال ينمّ بغير ذلك، كما سيّضح لاحقاً.

دوافع المصنف وأهدافه

لقد أشار المصنف في مقدمة كتابه - أو رسالته إلى دوافعه وأهدافه من كتابة هذه الرسالة ضد مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وأتباعهم، فذكر عدّة أهداف ودوافع، حاول في بداية الأمر أن يبرّر أن غرضه هو الدفاع عن الحقّ والحقيقة، وأنّ التصدّي للفرق المخالفة، وأهل البدع، هو من أجل الحدّ من التفرّق

والتشردم، وتقويت الفرصة على العدو المتربص بوحدة المسلمين. ونحن نعتقد بأن ذلك لم يكن هو الدافع الحقيقي من وراء تأليف هذه الرسالة، وإنما السبب الأساس هو الوقوف بوجه فكر ومنهج أهل البيت عليه السلام بعد أن أخذ بالتوسع والانتشار في أرجاء البلاد الإسلامية، ودخول أعداد كبيرة من المسلمين في هذا المذهب الذي يقدم النموذج الصادق، ويعكس الصورة الواقعية عن الإسلام المحمّدي الأصيل وتعاليمه السمحاء، خصوصاً في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبعد اطلاع الناس على فكر ومدرسة أهل البيت عليه السلام، نتيجة سهولة الاتصال والتواصل، بين المسلمين، بعد حصول التقدم العلمي والمعرفي في العالم.

وقد أشار القفاري إلى هذا السبب صراحة - وإن حاول أن يجعله ضمن أسباب أخرى، ذكر أنها دعت له لتناول عقائد الشيعة الاثني عشرية بالخصوص - حين قال: «ثانياً: اهتمام هذه الطائفة بنشر مذهبها والدعوة إليه، وعندها دعاة متفرغون ومنظمون، ولها في كل مكان (غالباً) خلية ونشاط، وتوجه جلّ اهتمامها في الدعوة لنحلّتها في أوساط أهل السنة، ولا أظن أن طائفة من طوائف البدع، تبلغ شأواً هذه الطائفة، في العمل لنشر معتقدها والاهتمام بذلك. وهي اليوم تسعى جاهدة لنشر مذهبها في العالم الإسلامي، وتصدير ثورتها، وإقامة دولتها الكبرى بمختلف الوسائل. وقد تشيّع بسبب الجهود التي يبذلها شيوخ الاثني عشرية، الكثير من شباب المسلمين، ومن يطالع كتاب (عنوان المجدد في تاريخ البصرة ونجد) يهوله الأمر، حيث يجد قبائل بأكملها قد تشيّعت. وقد تحولت

سفارات دولة الشيعة في إيران، إلى مركز للدعوة إلى مذهبها، في صفوف الطلبة والعاملين المسلمين في العالم»^(١).

إذن، هذا هو السبب الكامن من وراء مثل هذه الكتابات، وكثرة الاحتفاء بها، ونشرها في أوساط الناس، وفي قبال ذلك يمنع منعاً باتاً تداول كتب الشيعة وبيعها، أو السماح بطبعها ونشرها في بلادهم.

المنهج الذي اشترطه القفاري على نفسه

ادّعى القفاري أن منهجه في رسالته يقوم على مجموعة من الضوابط والشروط، منها^(٢):

- ١- لا ينظر في المصادر الناقلة عن الشيعة، بل ينقل من الكتب الشيعة مباشرة، وبأمانة.
- ٢- يعالج القضايا بموضوعية صادقة، بعيداً عن الميول الذاتية والأفكار المسبقة.

٣- يعتمد على رواياتهم الموثقة أو المستفيضة، وينقل عن كتبهم ومصادرهم المعتمدة مع مراعاة العدالة في الحكم.

٤ - يعتمد على الأمور العقائدية المعلومة والمشهورة بين علمائهم والمتفق عليها، قال: «ولم أذكر من عقائدهم في هذه الرسالة إلا ما استفاضت أخبارهم به وأقرّه شيوخهم»^(٣).

(١) أنظر: القفاري، مقدمة كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ١٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٧-١٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٧.

مناقشة القفاري فيما اشترطه على نفسه

كلّ من يطالع كتاب القفاري، بدقّة وعناية، يتّضح له بلا أدنى شكّ أنّه لم يلتزم بما اشترطه على نفسه من شرائط، فلم تكن تلك التعهّدات التي أخذها على نفسه إلّا حبراً على ورق، ومجرّد مصطلحات أنيقة عذبة لا واقع لها في كثير من الموارد، وقد نلتمس له العذر في التنازل عنها؛ لأنّه لو التزم بها سوف لا يمكنه أن يكتب مجموعة من الصفحات فضلاً عن كتابة رسالة كهذه، لأنّ الالتزام بتلك الشرائط يجعله عاجزاً عن تحرير ما يحمله في باطنه من ركام هائل من المفاهيم السطحية التي تحطّ من قدر الشيعة، والتي ورثها عن أسلافه وفي مقدمتهم ابن تيمية.

وعندما وجد التقيّد بتلك الضوابط يمنعه من إلصاق التهم والتشنيع على الشيعة، تنازل عنها في سبيل هدفه المسبق، وكم تمنّينا على القفاري أن يسير على ما رسمه لنفسه من منهج علمي وأكاديمي صحيح!! ولكن أنّى له ذلك! وسوف نتعرض لبعض الشواهد التي تؤكّد عدم التزامه بما فرضه على نفسه، ونقتصر على بعض ذلك المذكور، دون التطرّق لكلّ الشواهد، فهي كثيرة، ولكون كتابنا هذا ليس الهدف منه نقد منهج القفاري بالخصوص، بل هو لنقد الشبهات التي أثارها في كتابه، ومحاولة تحليلها ودحضها، وبيان زيفها.

شواهد على عدم التزام القفاري بمنهجه

الافتراءات على الشيعة

١- لقد زعم أن الشيعة في إيران يزيدون في الأذان، بعد الشهادة الأولى، عبارة: خميني رهبر، قال: «أدخل الخميني اسمه في أذان الصلوات، وقدم اسمه على اسم النبي الكريم، فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها، كما يلي: الله أكبر، الله أكبر، (خميني رهبر) أي أن الخميني هو القائد، ثم أشهد أن محمداً رسول الله»^(١).

فهل من أحد يصدق هذا الكلام؟! وهل هذه هي الأكاديمية والحيادية في منهج البحث؟! في

إن هذا إلا مثار للضحك والسخرية، ولا يحتاج إلى تعليق مطلقاً.

٢- قال: «مات الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ والذي تزعم الشيعة أنه إمامها الحادي عشر - ولم يُعرف له خلف، ولم ير له ولد ظاهر، كما تعترف كتب الشيعة، وقال ثقات المؤرخين بأنه مات عقيماً. فكانت هذه الواقعة قاصمة الظهر للتشيع»^(٢).

ونحن لم نجد من قال، من الشيعة، بهذا الاعتراف، كيف ذلك وهو من صميم اعتقادهم؟! صميم

٣- زعم أن الشيعة تقول: إن كتاب الكافي قد عُرض على المهدي؛

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٣٩٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٤٠٤.

قال: «الكافي عُرِضَ على المهدي، فقال: كافٍ لشيعتنا، هذا ما يقوله الصدر^(١)، وينسبه للشيعة عموماً، ولهذا قال محب الدين الخطيب: إنّ الكافي عند الشيعة هو كصحيح البخاري عند المسلمين. وقد يكون في كلام الخطيب هذا بعض التسامح؛ لأنّ غلوهم في الكافي أكثر، ألا ترى أنهم يقولون: إنّ الكافي ألف إبان الصلة المباشرة بمهديهم، وإنّهُ عرض على المعصوم عندهم، فهو كما لو قال بعض أهل السنّة: إنّ صحيح البخاري تم عرضه على الرسول (صلى الله عليه وسلّم)؛ لأنّ الإمام عندهم كالنبي»^(٢).

لقد أراد القفاري، بكلامه هذا، أن يثبت صحّة كلّ ما في كتاب الكافي، حتى يستفيد من الروايات الضعيفة التي وردت فيه، ويؤسّس عليها شبهاته. فحاول أن يوهّم القارئ بأنّ الشيعة ترى الكافي كصحيح البخاري من حيث الصحّة.

بينما الواقع خلاف ذلك، فقد تعامل علماؤنا، مع الكتاب، على أنّه كتاب له رتبة عالية من الاعتبار، لكنّه لا يخلو من وجود الأحاديث الضعيفة غير الصحيحة، وأنّ حكاية عرضه على المعصوم، أو المهدي عليه السلام، لم تثبت صحتها عندهم، لذلك قال المحدث النوري في خاتمة مستدرّكه: «الخبر الشائع من أنّ هذا الكتاب عرض على الحجة عليه السلام فقال: (إنّ هذا كاف

(١) هو محمّد صادق بن السيّد محمّد حسين، من عائلة الصدر، وليس هو السيّد محمّد باقر الصدر أو محمّد صادق الصدر.

(٢) القفاري، مقدمة كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٢٣، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

لشيئتنا) فإنه لا أصل له، ولا أثر له في مؤلفات أصحابنا، بل صرح بعدمه المحدث الاسترآبادي الذي رام أن يجعل تمام أحاديثه قطعية»^(١).
فلاحظ كيف تعمد القفاري إيهام القارئ، واعتمد على حكاية لا أصل لها ولا أثر!!

٤ - حاول أن يلصق بالشيعة أموراً معلومة الانتفاء عندهم بشكل بدهي، فاتهمهم بالقول بالتجسيم وتأثرهم بالمعتقدات اليهودية، قال: «اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الروافض»^(٢).
مع أن نفي التجسيم من مسلمة الشيعة المعروفة، وقد تغافل عن أن التأثيرات اليهودية في الفكر الوهابي أوضح من أن من تذكر، خصوصاً في منهج ابن تيمية صاحب مدرسة التجسيم.

٥ - ومن افتراءاته الأخرى: أن واضع مبدأ السجود للمخلوق، والسجود على التراب، هو الشيخ الكركي رحمته الله؛ قال: «فإن شيوخهم يضعون بدعاً جديدة، حتى أن شيخ الدولة الصفوية، علي الكركي، وضع مبدأ جواز السجود للمخلوق، ووضع لهم أيضاً مبدأ السجود على التربة»^(٣).

وهل يمكن لأحد أن يصدق هذا الكلام، ومتى كان في عقائد الشيعة جواز السجود للمخلوق؟! وهل يحتاج مبدأ السجود على التربة إلى أن

(١) المحدث النوري، خاتمة المستدرک: ج ٣ ص ٤٧٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٦٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٤٧٧، وأنظر الخاتمة: ج ٣ ص ١٥٤٧.

يتكره شيخ الدولة الصفوي، كما سمّاه؟!!^(١).

وهو بكلامه هذا يتراجع عن منهجيّته وموضوعيّته بدرجة كبيرة جداً، فيعتقد بما ينقله جهّال وعوام أهل السنّة، عن الشيعة، بأنّ الشيعة يسجدون للتربة بدلاً من السجود لله!! ويتغافل عن أنّ السجود عند الشيعة هو على التربة وليس للتربة، وأنّ ذلك ثابت بأدلة شرعية تفيد بلزوم السجود على الأرض بالخصوص، وأنّ التربة المعروفة التي يسجد عليها الشيعة هي أحد مصاديق الأرض!؟

وهم بسجودهم على الأرض يقتدون بالنبي ﷺ وبالصحابة المنتجبين - رضوان الله عليهم - فقد أخرج البخاري بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً...»^(٢). وهذا الحديث يثبت بوضوح أن وجه الأرض تراباً كان أو صخوراً

(١) لا يخفى أن السجود على التربة، عند الشيعة، لم يكن بلا دليل، فقد وردت روايات صحيحة من طرق أهل البيت ﷺ تدل على أن السجود لا يصحّ إلا على الأرض أو ما أنبتت، فقد روي عن الإمام الصادق ﷺ أنّه قال: «لا يجوز السجود إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض، إلا ما أكل أو لبس، فقال له: جعلت فداك، ما العلّة في ذلك؟ قال: لأن السجود خضوع لله عزّ وجلّ، فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل أو يلبس؛ لأنّ أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون، والساجد في سجوده، في عبادة الله عزّ وجلّ، فلا ينبغي أن يضع جبهته، في سجوده، على معبود أبناء الدنيا الذين اغترّوا بغرورها، والسجود على الأرض أفضل؛ لأنّه أبلغ في التواضع والخضوع لله عزّ وجلّ». الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٧٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١١٣ ح ٤٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

أو حصى هو الأصل في السجود.

وهذا المعنى لا يتعارض مع تفسير الحديث بأن المقصود منه هو جواز السجود في كل مكان، فهو مطلب آخر تثبته الرواية.

وروي عن جابر قال: «كنت أصلي مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الظهر فأخذ قبضة من حصى في كفى لثبرد حتى أسجد من شدة الحر»^(١).
فهل سجد جابر (رض) للحصى أم أنه سجد على الحصى؟!

أسلوب تقطيع الأحاديث

ليس القفاري من تفرّد بهذا الأسلوب والمنهج، في الطعن بعقائد الشيعة، بل إنه منهج قديم، سلكه كل من حاول تشويه المذهب الشيعي، فتعمّد الاقتطاع والتدليس هو أحد المناهج المتبعة، منذ القدم، عند المناهضين للفكر الشيعي.

ونحاول أن نلقي الضوء على بعض ما مارسه القفاري، من اقتطاع وتدليس، قال: «وهم يلصقون هذه المفتريات بأهل البيت، ليتخذوا منهم عكازة يعتمدون عليها لنشر مذهبهم. وإلا فمن يقول: أنا الأول والآخر والظاهر والباطن؛ هل يختلف عن فرعون الذي قال: أنا ربكم الأعلى؟! وكيف يتجرأ أساطين المذهب كالكشي والطوسي، على نقل هذا الإلحاد، وكيف يعدّون الكليني ثقة إسلامهم وهو ينقل، هو وأضرابه، هذا الكفر البواح؟!»^(٢).

لاحظ كلامه، وكيف قايس بين معتقدات الشيعة ومعتقد فرعون؟!

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٣٢٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٦٧٩ - ٦٨٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وكيف تكلم، وبكلّ جرأة، بحيث يجعل القارئ لا يشك في نقله مطلقاً ولا يتوهم التقطيع؟!

مع أننا لو رجعنا إلى النقل، الذي زعمه، من صاحب كتب البحار، لوجدنا أن القفاري كان مخالفاً للموضوعية، بكل ما للمخالفة من معنى، فقد تعمّد تقطيع الرواية وترك المقطع الذي يفسّر تلك الألفاظ التي أثّرت عن الإمام علي عليه السلام.

وإليك نصّ الرواية كاملة، ليتضح مدى استخفاف القفاري بعقلية القارئ العربي؛ وليتضح أن ما ادّعاه، من نزاهة وموضوعية، إنما كان مجرد كلام لا واقع له.

قال صاحب البحار: «روي أن أمير المؤمنين عليه السلام كان قاعداً في المسجد وعنده جماعة من أصحابه، فقالوا له: حدثنا يا أمير المؤمنين، فقال لهم: ويحكم! إن كلامي صعب مستصعب، لا يعقله إلا العالمون، قالوا: لا بدّ من أن تحدثنا، قال: قوموا بنا، فدخل الدار، فقال: أنا الذي علوت فقهرت، أنا الذي أحيي وأميت، أنا الأوّل والآخر والظاهر والباطن، فغضبوا وقالوا: كفرا!... فقال: ألم أقل لكم: إن كلامي صعب مستصعب، لا يعقله إلا العالمون؟! تعالوا أفسّر لكم، أما قلّبي: أنا الذي علوت فقهرت؛ فأنا الذي علوتكم بهذا السيف، فقهرتكم حتى آمتم بالله ورسوله، وأما قلّبي: أنا أحيي وأميت؛ فأنا أحيي السنّة وأميت البدعة، وأما قلّبي: أنا الأوّل؛ فأنا أوّل من آمن بالله وأسلم، وأما قلّبي: أنا الآخر؛ فأنا آخر من سجد على النبي صلّى الله عليه وآله ثوبه ودفنه، وأما قلّبي: أنا الظاهر والباطن؛ فأنا عندي علم

الظاهر والباطن، قالوا: فرّجت عنا فرج الله عنك»^(١).

وهكذا حال كلّ الروايات التي تحدثت عن كون الأئمة جنب الله أو وجه الله أو يد الله، كلّها مؤولة ومفسّرة بشيّه ما ذكره صاحب البحار.

فهل هذا مبرّر لأنّ يتّهم علماء الشيعة بنقل الكفر البواح؟! وهل يستدعي أن يعتبرها مفتريات ألصقت بالأئمة عليهم السلام؟!.

٣- اقتطاعه من كلام السيّد الخوئي ما يفيد - على حدّ زعمه - بأنّ الشيعة تعتقد بتحريف القرآن، قال: «والخوئي مرجع الشيعة في العراق وغيره اليوم، يقول: إنّ كثرة الروايات (رواياتهم في تحريف القرآن) من طريق أهل البيت، ولا أقلّ من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر»^(٢).

ونلاحظ هنا، أن التدليس قد تجسّد، وبشكل مجحف في هذا المقطع الذي اقتطعه، من حيث إنّ السيّد الخوئي هو ممّن اشتهر في تفنيد قول كلّ من زعم أن القرآن محرّف، وكتابه البيان يشهد له بذلك.

فالسيّد الخوئي ينفي دلالة تلك الروايات على التحريف، قبل هذا المقطع من كلامه، فيقول: «الجواب: أن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه»، فهو يفرّق بين كثرة الروايات ودلالاتها^(٣)، ثمّ يقول في نهاية بحثه: «ومّا ذكرناه، قد تبين

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٤٢ ص ١٨٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٣٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) قال السيّد الخوئي: «الشبهة الثالثة: أن الروايات المتواترة عن أهل البيت عليهم السلام قد دلّت



للقارئ، أن حديث تحريف القرآن، حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلا من ضعف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حب القول به. والحب يعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبر، فلا يشك في بطلانه وخرافته»^(١).

فهل بعد هذا، يحق لعاقل أن يقول: إن السيد الخوئي يعتقد بالتحريف، أليس هذا محض افتراء؟! بل أقبح مراتبه على الإطلاق.

٤- ممارسة التلمويه والتشويه للروايات، فقد زعم مثلاً: أن الشيعة تروي أن الناس عبيد للأئمة، قال: «والشيعة حينما اعتقدت في أئمتها أنهم جهة تشريع، أكملت ذلك بدعواها أن الناس جميعاً عبيد للأئمة، لتتضح صورة الشرك أكثر. قال الرضا: الناس عبيد لنا في الطاعة، موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب»^(٢).

لكن القفاري لم يتعرض للمقطع الأول في الرواية، الذي ينفي فيه الإمام



على تحريف القرآن، فلا بد من القول به، والجواب: أن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه، وتوضيح ذلك: أن كثيراً من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند... إلا أن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها... فلا حاجة إلى التكلم في سند كل رواية بخصوصها، وعلينا أن نبحث عن مداليل هذه الروايات، وأيضاً أنها ليست متحدة في المفاد...»

وخلاصة كلامه - رحمه الله - أن كثرة الروايات، وإن كان يورث القطع بصدور بعضها، لكنها لا تدل على وقوع التحريف. الخوئي، البيان في تفسير القرآن: ص ٢٥٩، الناشر: دار الزهراء - بيروت.

(١) الخوئي، البيان في تفسير القرآن: ص ٢٥٩، الناشر: دار الزهراء - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٥٨٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

تلك الشبهة جملةً وتفصيلاً، فهدف الإمام عليه السلام من الرواية بأجمعها إنما كان منصّباً على نفي ما سمعه من بعض الجهّال أنهم يقولون: إن الناس عبيد للأئمة، وإليك الرواية: «عن محمد بن زيد الطبري، قال: كنت قائماً على رأس الرضا عليّ بن موسى عليه السلام بخراسان، وعنده جماعة من بني هاشم، منهم إسحاق بن العباس بن موسى، فقال له: يا إسحاق بلغني أنكم تقولون: إنا نقول: إن الناس عبيدٌ لنا! لا، وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله ما قلته قط، ولا سمعته من أحد من آبائي، ولا بلغني عن أحد منهم قاله، لكننا نقول: الناس عبيدٌ لنا في الطاعة، موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهدُ الغائب»^(١).

ف نجد أن الإمام يقسم بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله أنه لم يقل ذلك، بل أن الذي يقول به هو، والأئمة من آباءه عليهم السلام هو أن الناس عبيد لهم في الطاعة، وهذا ليس بخافٍ على أحد، من حيث إن طاعتهم فرض على كل مؤمن ومؤمنة؛ وقد فرض الله طاعتهم على الناس، وطاعتهم إنما تعني الالتزام بحدود الشريعة وتطبيقها، لا أكثر ولا أقل. فآين هذا من تمويه القفاري!!

افتقاره للأمانة العلمية وعدم الرعاية في النقل

لم يلتزم القفاري بالأمانة العلمية فيما ينقله، وهناك شواهد كثيرة تؤكد ذلك، نذكر منها على سبيل المثال:

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٧٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١- إدخاله، أو إدراجها، بعض الألفاظ، في الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام، ليحقق بذلك غرضه في تمرير تلك الشبهات؛ قال: «كما أنك ترى الكافي، أصبح كتبهم الأربعة، قد احتوى على جملة من أحاديثهم تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر. فقد روى الكليني، بسنده عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني، واثنى عشر إماماً من ولدي وأنت يا علي، زرّ الأرض - يعني أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي، ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(١).

بينما الذي جاء في الكافي: «إني، واثنى عشر من ولدي، وأنت يا علي، زر الأرض، يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي، ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(٢). فنلاحظ أنّ القفاري قد زاد كلمة (إماماً)، وهي كلمة مهمّة في الاستدلال على ما زعمه!!!

٢- التلاعب بالروايات بشكل فاضح، قال - وهو ينتقد ارتباط الشيعة بالإمام المهدي في زمان غيبته: «والزواج - أي زواج الشيعة - مرتبط بأمر القائم في الغالب، قال أحدهم: زوّجت بأمره سرّاً، فلمّا وطئتها علققت وجاءت بابنة، فاغتممت وضاق صدري فكُتبت أشكو ذلك...»^(٣).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٤١٠.

فلاحظ أنه زعم أن زواجهم كان مرتبطاً بأمر المهدي، وكان المفترض أن يكون القفاري أميناً في نقله، وأن لا يغير عبارة: تزوجت بامرأة، إلى عبارة: تزوجت بأمره!!!

ففي المصدر لا يوجد (زوجت بأمره)، بل الموجود (تزوجت بامرأة). فلاحظ خيائته وعدم أمانته؟!^(١).

جهله بمباني وضروريات المذهب الشيعي

نجد في كثير من الأحيان، أن القفاري يفتقر إلى الفهم الصحيح للمباني الشيعية، وهذا ما امتازت به رسالته بجدارة، فهو يفهم الشيعة ومعتقداتهم، بحسب ما عنده من مفاهيم مسبقة، لا ترتقي إلى الحد الأدنى من النضج، لكي تكون لها القدرة على انتقاد معتقدات وآراء يجزم أصحابها أنها مستقاة من الفكر الإسلامي الصحيح.

ولم يقتصر جهله بالمباني تلك، بل نجد أن جهله تعدى ذلك إلى أمور بدهية، ما كان المتوقع أن يجهلها، وسوف يتعرف القارئ على ذلك من خلال اطلاعه على الكتاب، ونورد بعض الشواهد على ذلك:

١- جهله بمباني الشيعة وآرائهم في مسألة عدم توريث الزوجة من الأرض، حيث توهمها القفاري في مطلق المرأة، سواء البنت أو الزوجة،

(١) المصدر الذي اعتمده القفاري هو كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، وورد فيه: «وتزوجت بامرأة سرّاً، فلما وطئها علقت وجاءت بابنة فاغتممت وضاق صدري فكتبت أشكو ذلك، فورد (ستكفاها) فعاشت أربع سنين ثم ماتت، فورد: (إن الله ذو أناة وأنتم تستعجلون)». الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٨٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

فقد أشكل على مسألة إرث الزهراء عليها السلام من فذك، قال: «نقلت رواياتهم أخباراً عن كتاب يسمونه كتاب عليّ، ووصفوا شكله بأنّه مثل فخذي الرجل، مطوّى، وأنه خطّ عليّ بيده، وإملاء رسول الله، ولم ينقلوا لنا من نصوصه وأحكامه إلاّ هذا الحكم الجائر الذي يقول: إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا هو توفّي عنها شيء، هذا والله خطّ عليّ بيده، وإملاء رسول الله، وهم يأخذون بهذا النصّ من ذلك الكتاب الموهوم، ويعرضون عن نصوص القرآن العامّة، والتي لم تفرّق بين العقار وغيره. ثمّ إن هذا يناقض ما يدّعون به بأنّ لفاطمة نصيباً في فذك» وقال في الحاشية: «وحاولوا التخلّص من ذلك، بزعمهم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، خصّها بذلك في حياته»^(١).

وهذا المبنى الشيعي في الإرث، معروف في الأوساط الإسلامية، وأن المنع من الإرث - فيما لو كان عقاراً - مختصّ بالزوجة فقط، ولا يشمل البنت، فهذا هو مستوى الفقاري الحاصل على شهادة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية! فهو في الوقت الذي زجّ نفسه في موضوع يتطلّب غاية الدقّة في فهم مباني الشيعة وآرائهم، نجده سطحيّ الفهم في تلك المباني والآراء!

٢- جهله بالتاريخ: حيث اعتقد أن زمان الحسن عليه السلام كان بعد الحسين عليه السلام، قال: «قالت كتب الشيعة: إن الناس ارتدّوا بعد وفاة الرسول إلاّ ثلاثة، قالت أيضاً: ارتد الناس بعد قتل الحسين إلاّ ثلاثة: أبو خالد

(١) الفقاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٩١، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الكابلي، ويحيى بن^(١) أم الطويل، وجبير بن مطعم. فأنت ترى أن هذا النص لا يستثني أحداً من أهل البيت، ولا الحسن بن علي الذي تعدّه الاثنا عشرية إمامها، ويبدو أنّها لا تستثنيه لأنّها عليه ساخطة، لقيامه بمصالحة معاوية، حتى خاطبه بعض الشيعة بقوله: يا مذلّ المؤمنين^(٢)! فلاحظ أن القفاري رتب شبهته، واتهاماته، بناءً على جهله بتأخر الإمام الحسن عن زمان أخيه الحسين!!!

٣- جهله، أو تجاهله، الاستعمالات العربية، من الكناية وغيرها، حيث قال، نقلاً عن السيّد الخميني رحمته الله، في كتابه الحكومة الإسلامية: «وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي، سنحصل على عصا موسى، وسيف عليّ بن أبي طالب. والجمع بين عصا موسى، وسيف عليّ بن أبي طالب كناية - فيما يبدو لي - عن تعاون اليهود مع الشيعة في دولة الآيات»^(٣).

ومن البين أن عصا موسى، في كلام السيّد الخميني رحمته الله، هو كناية عن القوة التي تدلّ على التأييد والنصرة الإلهية، وليس المقصود به اليهود، كما فسّره القفاري، لكنّه قد تعمّد تشويه الاستعمال بشكل واضح، أو كان جاهلاً فيه على أقلّ تقدير.

٤- جهله بكتب الشيعة، التي ادّعى أنّه مطلع عليها، فنجدّه مثلاً، يجهل كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة، وذلك حينما يعتبر كتاب الكشي هو

(١) ورد في الكتاب (ويحيى أم الطويل) والصحيح ما أثبتناه.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٩٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٠٩.

عمدة كتب الشيعة في تراجم الرجال، وكذلك ادعى أن الكافي ونهج البلاغة هما أصح كتب الشيعة، قال: «ورجال الكشي عمدتهم في كتب الرجال...»^(١) كما أنك ترى الكافي، أصح كتبهم...^(٢) وكتاب النهج الذي هو أصح كتاب عند الشيعة...^(٣)، وهي تزعم أنها تصدق بكل حرف في النهج»^(٤).

ومن المعلوم أن كتاب الكشي ليس هو العمدة في كتب الرجال عند الشيعة، وكذلك فإن الشيعة لا يعتبرون كتاب الكافي أصح كتبهم، نعم له اعتبار عندهم أكثر من غيره إلا أن هذا لا يعني أن كل أحاديثه - على الإطلاق - مسلمة عندهم، كما أن كتاب نهج البلاغة ليس أصح الكتب عندهم!!

فهو بهذا، إما تعمّد القول بذلك، حتى ينسج عليه شبهاته، أو قال بذلك جهلاً، وهو بهذا يسجل نقطة ضعف كبيرة على منهجه.

٥- جهله بعقائد الشيعة؛ فمثلاً، يفسر عقيدة البداء عند الشيعة بتفسيرات خاطئة مشوّهة، قال: «ولا شك بأن عقيدة البداء، بمقتضى معناها اللغوي، وبموجب روايات الاثني عشرية، وحسب تأويل بعض شيوخهم، تقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس. وحسب الاثني عشرية، عاراً وفضيحة أن تنسب إلى الحقّ جلّ شأنه هذه العقيدة، على حين تبرئ أئمتها منها، فإذا وقع الخلف في قول الإمام، نسبت ذلك إلى الله لا إلى الإمام»^(٥).

(١) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٧٠

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٠٩

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١٣

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١١٥٠.

ونلاحظ جلياً، كيف شوّه عقيدة البداء عند الشيعة، مع أن هذا لم يتفوّه به أحد من علمائهم، فلم يدّع أحد منهم أن البداء بهذا المعنى الذي يستلزم الجهل على ذات الله تعالى.

كيف، وهم ينقلون في كتبهم عن الصادق عليه السلام: «من زعم أن الله بدا له في شيء اليوم، لم يعلمه أمس، فابروا منه»^(١)!

فالبداء له معنيان: الأول: بمعنى الظهور، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾. والثاني: تغيير الإرادة وتبدّل العزيمة، تبعاً لتغيير العلم وتجده، وهو بهذا المعنى لا يجوز بالنسبة إليه تعالى، ولا يقول به أحد من الإمامية.

والمعنى الأول هو الذي تقصده الشيعة، والذي نصّت عليه بعض الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام.

قال الشيخ المفيد: «لفظ البداء يطلق على معنيين: الأول هو الظهور، وهذا هو الأصل في هذه اللفظة من حيث الوضع اللغوي، والثاني هو الانتقال والتحوّل من عزم إلى عزم، بحصول العلم أو الظنّ بشيء بعد ما لم يكن حاصلًا، والبداء بهذا المعنى الأخير ممّا لا يجوز إطلاقه في حقّ الباري تعالى؛ لاستلزامه حدوث العلم وتجده له، ممّا دلّت الأدلّة القاطعة على نفيه عنه تعالى، فحيث ما يضاف إليه هذه اللفظة، فالمراد منه هو ظهور أمر غير مترقّب أو حدوث شيء لم يكن في الحساب حدوثه ووقوعه...»^(٢).

(١) الصدوق، الاعتقادات: ص ٤١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) المفيد، أوائل المقالات: ص ١٨٥-١٨٦، الناشر: دار المفيد - بيروت.

هذه هي خلاصة فكرة البداء عند الشيعة، وهو كما ترى، فإنه معنى منسجم مع آيات القرآن ومع روايات أهل البيت عليهم السلام، وأين هذا مما افتراه القفاري؟!

تهافت القفاري

كما أن المطالع لرسالة القفاري، بدقّة، لا يتردّد أبداً في الحكم بأنّ الباحث يحمل في رسالته تناقضات صارخة، تخرجه عن الموضوعية والحيادية التي حاول أن يتذرّع بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تناقضه في دعواه النقل بأمانة من كتب الشيعة، التي تعتبر من المسائل الجوهرية في تحليل معتقداتهم، فمن ناحية، يصرّح بأنّه سوف يعتمد على كتبهم المعتمدة والمشهورة - كما ذكر ذلك في مقدّمته - لكن من ناحية أخرى، نجده، في كثير من الأحيان، يتجاهل ذلك، بل ويعتمد على أقوال خصومهم في هذا المجال، فمثلاً: يعتمد في إلصاق تهمة القول بالتجسيم بهشام بن الحكم، على أقوال خصوم الشيعة، فيصفهم مادحاً - بعد أن أشكل على نفسه من أن الاعتماد على خصوم الشيعة في تلك المسألة لا يكون حجة على الشيعة -: «وهم أصدق من الرافضة مقالاً وأوثق نقلاً»^(١).

بل وفي أحيان كثيرة، يعتمد على المتطرفين منهم، فيعتمد في تكوين تصوّراته، عن المذهب، بما يقوله أمثال ابن حزم وابن خلدون، والألوسي، والجبهان، والخطيب، وابن تيمية، وجار الله، وإحسان إلهي ظهير وغيرهم،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٦٤٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وهذا أمر لا حاجة إلى الاستدلال عليه، فالكتاب مليء، من أوله إلى آخره، بأفكار هؤلاء وتصوراتهم عن المذهب الشيعي!!! ولا يقف الأمر على هذه التصورات، بل يتعدى ذلك إلى تصدير الأحكام، جزافاً، على الشيعة؛ فنجد مثلاً، ينقل عن ابن تيمية قوله: «ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم واليونان والنصارى واليهود وغيرهم، أموراً مزجوها بالتشيع...»^(١).

واعتماداً على ما نقله عن ابن تيمية يبني حكمه، ويتجهّم على الطائفة الشيعية ويتجنّى عليهم بشكل كبير، فيقول: «أنّه قد ركب مطية التشيع كلّ من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودي ونصراني مجوسي وغيرهم، فدخل في التشيع كثير من الأفكار الأجنبية والدخيلة...»^(٢).

كما نجده قد أسّس الكثير من الشبهات المهمة، معتمداً فيها على أقوال أهل السنة أنفسهم، ومن ثمّ يطلق أحكامه الجزائية على الشيعة وفقاً لتلك الآراء. فمثلاً، نجده في مبحث اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، يتهم الشيعة بمحاربتهم السنة النبوية، وفقاً لمقولة عبد القاهر البغدادي، من أن الشيعة هم من المنكرين للسنة، قال: «اعتبر الإمام عبد القاهر البغدادي الشيعة من المنكرين للسنة، لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى عليه الصلاة

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٠٩.

والسلام، على حين نجد أن السيوطي يشير في كتابه (الاحتجاج بالسنة) إلى ظهور دعوة شاذة في عصره، تدعو إلى نبذ السنة، والإعراض عن الاحتجاج بها، والاكتفاء بالقرآن، ويذكر أن مصدر هذه الدعوة رجل رافضي، وقد كتب كتابه المذكور لنقض هذا الاتجاه وإبطاله. إذن، فالشيعة تحارب السنة، ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم، لاتباعهم سنة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)»^(١).

وهناك العشرات من هذه الموارد، التي يستقي فيها فكرته من مصادر أهل السنة، ويؤسس شبهته على أقوالهم وفهمهم، وهو بذلك يخالف المنهج الذي طرحه في مقدمة كتابه، فضلاً عن أنه مخالف لمبادئ الحوار والمناظرة.

خروجه عن أدب الحوار

كما لا يخفى على من يتصفح رسالة القفاري، تعمّده في استعمال الألفاظ الحادة والجارحة، في كثير من مقالاته، وهو منهج بعيد عن الأدب مع المخالفين، ويتقاطع مع الخلق الإسلامي الذي من المفترض أن يتحلّى به الدكتور القفاري، ونحن لا نستغرب بعض الألفاظ التي تصدر منه؛ لأننا نعتقد أن مرجع ذلك هو تأثره القوي بالاتجاه السلفي المتعصب، وبالخصوص تأثره الكبير بابن تيمية وغيره، فقد انطلق، في أغلب مواضع بحثه، من عقلية ذلك الاتجاه في اختلاق الشبهات، وكذلك ساقه هذا التأثير

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

إلى استعمال الألفاظ الفاحشة، نفسها، التي ردّها ابن حزم في كتابه الفصل، كاستعمال لفظة (رعاع الشيعة)، أو (النوكي)^(١)، وغيرها من ألفاظ الشتيمة لبعض كبار علماء الشيعة، كقوله في العلامة المجلسي أعلى الله مقامه: «الرافضي المغفل أو الزنديق المرتدي ثوب الإسلام»^(٢). وكقوله على العلامة النوري الطبرسي بأنّه مجوسي وملحد^(٣).

وهذا الأسلوب من التهجم، ما كان ينبغي أن يصدر من باحثٍ مثل القفاري.

هذا، بالإضافة إلى محاولة تسخيف آراء الشيعة، من خلال تسخيف آراء علمائهم، ووصفه إياهم بقوله: قال جعفرهم، وقال شيخهم، وقال آيتهم، وقال عالمهم المعاصر، إلى غير ذلك من العبارات التي يهدف من ورائها إلى التقليل من قيمتهم.

هدفنا من الرد على الكتاب

هناك مجموعة من الأهداف جعلتنا نتعرّض للردّ على الدكتور ناصر القفاري، مع أن معظم الشبهات التي أوردها لم تكن جديدة، بل كان معظمها اجتراراً لما كتبه أسلاف القفاري ضد المذهب الشيعي، منذ مئات السنين، وسوف نجمل هذه الأهداف في النقاط التالية:

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة. والأُنوك: الأحمق، وجمعه النوكي. ابن منظور: لسان العرب: ج ١٠ ص ٥٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٣٣.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٣٩٦.

١- نظراً لما أحرزه الكتاب، في الآونة الأخيرة، من الحفاوة والرواج في أوساط أهل السنة، حيث اعتبره بعض مرجعاً مهماً في معرفة ونقد المذهب الشيعي؛ لذا كان من الضروري كشف الواقع العلمي والموضوعي المزيف للكتاب نصرةً منا للحق، وتوخيّاً للأمانة العلمية، وأداءً للواجب التاريخي، وشعوراً بالمسؤولية تجاه أولئك الذين انطلت عليهم هذه المغالطات والافتراءات، والتزييف للحقائق العلمية والتاريخية.

٢- إن الكتاب - ومما يؤسف له - يعدّ منهجاً دراسياً في جامعات السعودية، يتلقفه طلبة الجامعة في قسم العقيدة، بكل ما فيه من مفتريات، ويؤسسون عليه فهمهم الخاطئ تجاه طائفة كبيرة من المسلمين، ومن هنا كان لابدّ من إيصال رسالة إلى هؤلاء، مفادها أن الكثير من محتويات هذا الكتاب، لا يمكن الأخذ بها كمسلّمات، بل لابدّ من مراجعتها وتحليلها والتأمّل فيها؛ باعتبار أنّ المؤلّف قد جانب فيها الحقيقة وتنكّب طريقها، ومما يؤسف له أنه قد انخدع الكثير في السنوات الأخيرة بما في محتويات الكتاب، وأخذت تلك المحتويات - مع ضعف الكثير منها - طريقها إلى محافل النقاش من غير تدقيق وتمحيص؛ لذا من الجدير بالمؤسسة العلمية وحفاظاً على سمعتها في الأوساط الفكرية أن تعيد النظر في هذا المنهج الدراسي، وتستعيض عنه بكتاب آخر يكون صالحاً لفهم العقيدة الشيعية.

٣- لقد استخدم القفاري منهج التحريض والاستعداد، ضد الشيعة، بأسلوب دعائيّ وخطابيّ، أراد منه التأثير على عقول العامة؛ في محاولة منه لخلق أرضية صالحة لنموّ بذور الحقد والكراهية بين المسلمين، خصوصاً

ونحن نعيش أجواء الفتنة والشحن الطائفي والمذهبي الذي يغذّيه المستكبرون وأعداء الإسلام، لهذا كان من الضروري التصدي لتلك الفتنة، ومحاولة القضاء عليها قدر الإمكان.

٤- وأخيراً، لا بدّ لنا من التأكيد على أننا لم نكن نهدف قطّ، الهجوم على معتقدات أهل السنّة؛ كيف، وهم إخواننا الذين تجمعنا وإياهم كلمة التوحيد، وكتابنا وكتابهم واحد، ونبينا ونباهم واحد؟! لكننا ندافع عن أنفسنا دفاعاً مشروعاً، في خضمّ هذه الهجمة التكفيرية على معتقداتنا الدينية، وسوف يرى القارئ، بأمّ عينه، أننا لم نكن لتعرض لأيّ رمز من الرموز التي يحترمها إخواننا، كما فعل القفاري، ولم نكن لنسيء إلى أيّ معتقد، بل نحرص كلّ الحرص، على تقديم النموذج الأمثل في الحوار الهادف البناء، بعيدة عن التشنّجات وما يثير الحساسيات، في تعاطينا الردّ على الشبهات.

منهجنا في ردّ شبهاته

لقد اتّبعتنا، في نقدنا لشبهات القفاري، منهجاً عاماً ومنهجاً خاصاً، وكل منهما له مواصفاته:

أمّا المنهج العامّ، فيعتمد على النقاط التالية:

أولاً: أن يكون ردّ الشبهة، وفق المنهج العامّ لأهل السنّة، أي أننا نجيب الدعاوى المطروحة، على وفق مبانيهم الرجالية والحديثية والأصولية والفقهية، ووفق أقوال علمائهم.

ولهذا فقد اعتمدنا بشكل كبير على الروايات الصحيحة - وفق التصحيح

السندي عندهم - وابتعدنا عن الروايات الضعيفة^(١)، ومن هنا كنا نحتاج إلى عناية خاصة في انتقاء الرواية من مصادرها الأصلية، والنظر في تصحيحها والتدقيق فيه؛ لئلا يبتني بحثنا على رواية ضعيفة تؤدّي، بالنتيجة، إلى بطلان الردّ من الأساس.

ثانياً: الابتعاد عن المنهج الفلسفي والعقلي المعمّق، وكذلك الابتعاد عن التأويل والتفسير الباطني، كما ابتعدنا أيضاً عن المنهج الكلاسيكي في الرد، من قبيل: إن قلتم قلنا، أو استخدام بعض المصطلحات التي لا يفهما إلا بعض المتخصّصين في العلوم الإسلامية.

ثالثاً: الجواب بأسلوب يتعد عن التهجم والسبّ والشتم والألفاظ الحادة، واحترام الشخصيات الدينية التي تحظى باحترام الطرف المقابل.

رابعاً: بذل ما في الوسع، في الاعتماد على أمّهات المصادر في نقل الأحاديث واقتباس النصوص، والاعتماد قدر الإمكان على أقوال كبار العلماء، وقد توخينا الدقّة في ذكر المصادر، بحيث يبعد أن تجد كلاماً منسوباً للآخرين دون ذكر مصدره، كما تمّت مراعاة الأقدمية والأهميّة في تسلسل المصادر.

خامساً: الابتعاد عن الإطناب في ردّ الشبهة، والاقتصار في كلّ جواب أو عنوان، على القدر الذي يصبّ في معالجة الشبهة والإجابة عنها، فابتعدنا

(١) إلا إذا كانت تلك الروايات الضعيفة، قد بلغت من الكثرة حداً يجعلها تقوّي بعضها بعضاً، أو نذكرها كشاهد أو مؤيد، فإن ضعف الرواية لا يعني أنّها موضوعة أو مكذوبة؛ نعم، هي فاقدة الاعتبار والحجّة.

عن البحوث اللغوية المطوّلة، أو المقدمات الكثيرة، مع قلة الاحتياج إليها في الجواب. ومن ناحية أخرى، تركنا الاختصار المخلّ والعبارات غير المألوفة، مستخدمين العبارات العصرية قدر الإمكان، مع المحافظة على دقة الجواب وعلميته.

أمّا منهجنا الخاصّ: فنقصده به كيفية ردّ الشبهات بنحو تفصيلي، وقد تضمّن النقاط التالية:

أولاً: قراءة الشبهة، في رسالة القفاري، وفهمها بشكل دقيق، ومحاولة انتزاع عنوان كلّي للشبهة، ووضعه قبل الردّ.

ثانياً: اقتباس ما يدلّ على الشبهة من كلام القفاري في رسالته بشكل مختصر. ثالثاً: وضع عنوان: بيان الشبهة في كثير من الشبهات فيما لو كانت غير واضحة، ثمّ الشروع بتوضيحها بشكل دقيق، ثمّ نقوم بردّها وتفنيدها وفق المنهج المتّبع.

رابعاً: وضعنا عنوان: (أساسيات الشبهة) في بعض الموارد، ونعني بها المقدمات التي استند إليها القفاري في وضع شبهته، بمعنى كيفية تبلور الشبهة في ذهن القفاري، سواء ذكر تلك المقدمات في كتابه أو لم يذكرها.

خامساً: ثمّ نشرع بالردّ وفق تلك الأساسيات، لدحض تلك المقدمات.

خطة البحث

لقد وفقنا الله تعالى لإكمال جزئين من الردّ على هذه الشبهات، وسأتّي الأجزاء اللاحقة تبعاً، بعون الله وتوفيقه.

يتكوّن الجزء الأول من مقدمة وبابين:

أما الباب الأول: فخصّصناه لردّ الشبهات التي أثارها القفاري حول اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، حيث اتّهم الشيعة بأنّ سنتهم تختلف عن سنة المسلمين، وأنهم ينكرون السنة النبوية.

وأما الباب الثاني: فخصّصناه للبحث في مسألة الإمامة، التي تعتبر أهمّ نقاط الخلاف مع إخواننا أهل السنة.

وتكوّن الباب الثاني من أربعة فصول:

الفصل الأول: بحثنا فيه الشبهات المثارة حول مفهوم الإمامة ومنزلتها عند الشيعة، ودحضنا فيه شبهة أن عقيدة الشيعة سيئة الأصل.

الفصل الثاني: بحثنا فيه الشبهات حول أدلة الإمامة، فقد حاول القفاري أن يفند كلّ الأدلة التي استدل بها الشيعة على صحة عقيدة الإمامة، وبدأ بمناقشة الأدلة القرآنية على الإمامة أولاً، لذا فقد جاء الفصل الثاني كإثبات لصحة تلك الأدلة القرآنية، ودفع ما أثاره من شبهات وتزييف للحقائق.

أما الفصل الثالث والرابع، فقد صار نصيهما في الجزء الثاني، وسوف يتناول الفصل الثالث، دحض الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية.

وسيتعرّض الفصل الرابع لدحض الشبهات المثارة حول وجود النصّ على الإمامة.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى سماحة حجة الإسلام والمسلمين الدكتور أعرافي، رئيس جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية، على ما بذله من جهود في تذليل بعض الصعاب والعقبات التي اعترضت طريق التحقيق والبحث، فجزاه الله خيراً.

كما نشكر أيضاً مؤسسة الكوثر، ممثلةً بأمينها سماحة حجة الإسلام والمسلمين: الشيخ عبد المجيد البقشي، لما قام به من توفير بعض المصادر والكتب وغيرها من المستلزمات.

كما نشكر كلَّ من مدَّ يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل وإخراجه بالصورة التي هي عليها الآن، فنسأل الله تعالى للجميع دوام التوفيق والسداد.



الباب الأول

شبهات حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية



الشبهة: الشيعة لا يؤمنون بالسنة النبوية وأن لهم سنة مغايرة

لسنة النبي ﷺ

تمهيد

قبل الدخول في بحث اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، ودفع الشبهات التي أثارها الدكتور القفاري، نرى من الضروري أن نذكر مقدّمة تمهيداً لهذا البحث.

فنقول: لقد حاول القفاري، في هذا الفصل من كتابه، أن يوحى للقارئ بأن الشيعة لا يؤمنون بالسنة النبوية الشريفة، وينكرونها؛ في محاولة لإخراجهم عن الإسلام، معتمداً في ذلك على بعض الكلمات والعبارات التي اقتطعها من بعض الكتب الشيعية، مستعيناً ببعض المغالطات؛ ليجعل معاني تلك العبارات دالة على مقصوده الذي جانب فيه الحقيقة والواقع، ذلك الواقع الذي يدل على أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السنة النبوية المطهرة، هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي الحنيف، وهذا من صميم عقائدهم وضروريات مذهبهم، وأمرٌ بدهي بالنسبة إليهم؛ كيف، وهم يتلون الآيات القرآنية الدالة على ذلك، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١)! فهم

(١) الحشر: ٧.

لا يختلفون في ذلك عن أهل السنة، في اعتقادهم بالسنة النبوية، إلا في الطريق الموصل إليها.

فطريق أهل السنة إلى واقع السنة النبوية ودرّك حقيقتها، هو ما رواه الصحابة من أحاديث النبيّ وفعله وتقريره، والتي انتظمت ودوّنت في كتبهم، كالصحيحين والمسانيد، وغيرها من كتب الحديث. بينما اختار الشيعة الإمامية طريقاً آخر لتلقي السنة النبوية وفهمها والتعبّد بها، وهو ما صحّ عندهم عن أهل البيت (عليهم السلام)، عن جدهم (صلى الله عليه وآله)، وما ثبت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن طريق بعض الصحابة.

أسباب اختيار الشيعة طريق أهل البيت (عليهم السلام)

إنّ اختيار الشيعة لهذا الطريق يرجع لسببين أساسيين، نذكرهما تباعاً:

السبب الأول:

هو توافر الأدلة القطعية على لزوم اتباع أهل البيت، وتلقي السنة النبوية الشريفة عنهم سلام الله عليهم.

السبب الثاني:

هو ما اعترى طريق أهل السنة، من ظروف وملابسات، جعل من غير المنطقي الاعتماد عليه في أخذ الشريعة الإسلامية وتعاليمها، وهذا ما سيّضح، بصورة جليّة، لاحقاً.

مناشئ السبب الأول

أمّا فيما يتعلّق بالسبب الأوّل، فإنّ الشيعة الإمامية لم يكن لهم خيار إلاّ

اتّباع أهل البيت عليهم السلام، وذلك لعدّة أدلّة، نذكر منها:

١- حديث الثقلين

وهو الحديث الذي رواه الفريقان، وبلغ من الشهرة والذيع مبلغاً كبيراً، فقد رواه كبار المحدثين والعلماء، بألفاظ متقاربة وبصيغ متعدّدة، ممّا يدلّ على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد تحدّث به في أكثر من مناسبة؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن زيد بن أرقم، قال: «قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوماً فينا خطيباً، بماء يدعى خُمّاً، بين مكّة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثمّ قال: أمّا بعد، ألا أيّها الناس... وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله... ثمّ قال: وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(١).

وأخرجه الترمذي، بسنده عن أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قالوا: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إنّني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر؛ كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(٢)، وقد صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير^(٣).

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢ ح ٢٤٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي.

وأخرج، قريباً منه، أحمد في مسنده^(١)، والنسائي في السنن الكبرى^(٢)، وكذلك الحاكم في المستدرک، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله»^(٣).

وأخرجه غير هؤلاء من الحفاظ وأئمة الحديث، وقد بلغت طرقه العشرات، قال أبو منذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «فحديث العترة، بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً، وعن سبعة من صحابة سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورضي عنهم، وصحته التي لا مجال للشك فيها، يمكننا أن نقول: أنه بلغ حد التواتر»^(٤).

من هم أهل البيت؟

ولكن من هم أهل بيت رسول الله، وعترته، الذين جعلوا عدلاً للقرآن، وجعل التمسك بهما نجاة من الضلال والهلاك؟

هذا ما أجابت عنه وبيّنته السنة النبوية نفسها، فقد أخرج الترمذي في سننه، عن عمر بن أبي سلمة، قال: «لما نزلت هذه الآية على النبي (صلى الله عليه وسلم): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجّللهم

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، ج ٥ ص ١٨٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ٥١ ح ٨١٧٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أبو المنذر، سامي بن أنور خليل جاهين المصري الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة: ص ٦٩ - ٧٠، الناشر: دار الفقيه - مصر.

بكساء، وعليّ خلف ظهره، فجلّله بكساء، ثمّ قال: اللهم، هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أمّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنت على مكانك، وأنت إلى خير»^(١).

قال عنه الألباني: «صحيح»^(٢)، وأخرجه غيره من المحدثين، والعلماء، كالطبري في جامع البيان^(٣)، والطحاوي في مشكل الآثار^(٤).

فبضم هذه الأحاديث التي فسّرت معنى أهل البيت، إلى حديث الثقلين، نحصل على الجواب الواضح للسؤال: من هم أهل بيته؟ فتكون النتيجة التي لا لبس فيها أن أولئك هم العروة الوثقى وسفينة النجاة من الغرق في بحر الضلالات والأهواء.

معنى التمسك بأهل البيت

بما أن التمسك بأهل البيت هو من المفاهيم البينة والواضحة، فلا يعدو أن يكون المعنى هو التمسك بمحبّتهم أوّلاً، والعمل بما يقولون ثانياً. قال ملاّ عليّ القاري: «والمراد بالأخذ بهم، التمسك بمحبّتهم، ومحافظة حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهم...»^(٥).

وذكر المناوي، في فيض القدير، ما يشبه هذا المضمون^(٦).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٤٣ ح ٣٧٨٧، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢٢ ص ١٢ ح ٢١٧٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ج ١ ص ٢٣٥، ٢٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان.

(٥) ملاّ عليّ القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٣٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٦) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذا واضح في الدلالة على أن السنة النبوية التي كانت صنو القرآن وعدله، هي السنة المأخوذة عن أهل البيت عليهم السلام، بالمعنى الذي فسّره السنة.

٢- حديث السفينة

وهو من الأدلة المحكمة والواضحة، على لزوم اتباع طريق أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم، فقد أخرج أحمد بن حنبل، في فضائل الصحابة، بسنده عن حنش الكناني، قال: «سمعت أبا ذرّ يقول، وهو أخذ بباب الكعبة: من عرفني، فأنا من قد عرفني، ومن أنكرني، فأنا أبو ذرّ، سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: ثمّ ألا إن مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»^(١).

وقد أخرج غيرهم من الحفاظ والعلماء، كالطبراني في الكبير والأوسط والصغير^(٢)، والحاكم في المستدرک، وقال عنه: «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٣)، والخطيب البغدادي في تاريخه^(٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء^(٥)، وغيرهم من الحفاظ، فقد أخرجوه عن عدد من

(١) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٧٨٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٤٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٤٥-٤٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٤ ص ١٠، ج ٥ ص ٣٥٤-٣٥٥، ج ٦ ص ٨٥، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، المعجم الصغير: ج ١ ص ١٣٩-١٤٠، ج ٢ ص ٢٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٤٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٩٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء: ج ٤ ص ٣٠٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الصحابه، كعلي بن أبي طالب عليه السلام، وأبي ذر الغفاري، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس، وأنس بن مالك وغيرهم، وبطرق متكثرة ومتشعبة، تعطي للحديث قوة وترفعه إلى درجة الصحة أو الحسن، قال ابن حجر الهيثمي في الصواعق: «وجاء من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً، مثل: أهل بيتي، وفي رواية: إنّما مثل أهل بيتي، وفي أخرى: إنّ مثل أهل بيتي، وفي رواية: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك، وفي رواية: من ركبها سلم ومن تركها غرق، وأنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل، من دخله غفر له...»^(١).

وقال الحافظ السخاوي: «وبعض هذه الطرق يقوي بعضها»^(٢).

ودلالة الحديث لا تحتاج إلى مزيد بيان، في أنّ أهل البيت هم سبل النجاة وأعلام الهداية في بحر الضلالة والغواية، فتشبيهم بسفينة نوح عليه السلام تارة، وبباب حطّة أخرى، له أبلغ الدلالة على أنّ الطريق الصحيح للسنة النبوية من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله منحصر بهم، فلا بدّ من ركوب سفنهم للوصول إلى السنة الحقيقية، والنجاة من الغرق في بحر المخالفات.

قال المناوي: «ووجه تشبيهم بالسفينة، أنّ من أحبهم وعظمهم شكراً لنعمة جدّهم، وأخذ بهدي علمائهم، نجا من ظلمة المخالفات، ومن

(١) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٤٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) السخاوي، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقباء الرسول وذوي الشرف: ج ٢ ص ٤٨٤ ح ٢٢٠، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في معادن الطغيان»^(١).
وقال ملا عليّ القاري: «(ألا إن مثل أهل بيتي)، بفتح الميم والمثلثة، أي
شبههم (فيكم مثل سفينة نوح)، أي في سببية الخلاص من الهلاك إلى
النجاة، (من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك) فكذا من التزم محبتهم
ومتابعهم نجا في الدارين، وإلا فهلك فيهما»^(٢).

ولا شك أنّ الخلاص والنجاة من الهلاك، وركوب السفينة، لا يتحقق
بمجرد المحبة، ما لم يتحقق معه الأخذ بتعاليمهم وأوامرهم، والرجوع إليهم
في أمور الدين والدنيا، وإلا فلا يحصل معنى ركوب السفينة والنجاة من
الهلاك والغرق، وهو نفس المعنى المتقدم في حديث الثقلين، فالحديثان
أحدهما يكمل معنى الآخر.

٣- حديث النجوم

وهو قول رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهب النجوم
ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي
ذهب أهل الأرض».

أخرجه أحمد بن حنبل، والطبراني، والحاكم، والرويانى وغيرهم^(٣).

(١) المناوي، فيض القدير: ج ٥ ص ٦٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ملا عليّ القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٣٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦٧١ ح ١١٤٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
الطبراني، المعجم الكبير: ج ٧ ص ٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم
النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٤٤٨، ج ٣ ص ١٤٩، ج ٣ ص ٤٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
الرويانى، مسند الرويانى: ج ٢ ص ٢٥٣-٢٥٨، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. السخاوي،



والحديث صحّحه عدد من العلماء والمحدثين، منهم: الحاكم في المستدرک، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١)، وقال بصحّته، كذلك، ابن حجر الهيتمي في الصواعق^(٢)، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، قال المناوي في شرحه للجامع الصغير: «(عن سلمة بن الأكوع) رمز لحسنه، ورواه عنه أيضاً الطبراني ومسدد وابن أبي شيبة بأسانيد ضعيفة، لكن تعدّد طرقه ربّما يصيّرُه حسناً»^(٣)، وللحديث ألفاظ أخرى متقاربة، وروي بطرق متعدّدة يقوّي بعضها بعضاً.

وذكر بعض تلك الطرق، السخاوي في كتابه استجلاب ارتقاء الغرف^(٤)، والسمهودي في جواهر العقدين^(٥)، وقال في معرض تعليقه على حديث الثقلين: «إنّ ذلك يُفهم وجود مَنْ يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة، في كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا - كما سيأتي - أماناً لأهل الأرض، فإذا



استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ج ٢ ص ٤٧٧ ح ٢١١، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٤٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٧٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) المناوي، فيض القدير: ج ٦ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ ح ٩٣١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) السخاوي، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ج ٢ ص ٤٧٨ ح ٢١٢.

(٥) السمهودي، جواهر العقدين في فضل الشرفين، القسم الثاني، النسب الشريف: ج ١ ص ٧٢، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق.

ذهبوا ذهب أهل الأرض»^(١).

وهذا الدليل - كما ترى - له دلالة الينة على وجوب التمسك بأهل البيت عليهم السلام بوصفهم أماناً لأهل الأرض، أو للأمة، من الضلال والاختلاف، قال المناوي في فيض القدير: «شبههم بنجوم السماء وهي التي يقع بها الاهتداء، وهي الطوالع والغوارب، والسيارات والثابتات، فكذلك بهم الاقتداء وبهم الأمان من الهلاك»^(٢).

وهذا المعنى الذي تفيدته الروايات، يستبطن أن في خلافهم وعدم الاقتباس من نور هدايتهم، التمزق والتفرق؛ إذ ليس بعد الهدى إلا الضلال، وهذا ما أشارت إليه إحدى الروايات الشريفة، وهي التي أخرجها الحاكم في مستدركه، عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله ﷺ: النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب، اختلفوا فصاروا حزب إبليس».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٣).

٤ حديث الاثني عشر خليفة

من الحقائق الإسلامية التي لا تخفى على أحد، وإن أراد بعض إخفاءها أو التغافل عنها، هي أن عزّة هذا الدين ومنعته الحقيقية تكون متمثلة باثني عشر

(١) السمهودي، جواهر العقدين في فضل الشرفين، القسم الثاني، النسب الشريف: ص ٩٤، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق.

(٢) المناوي، فيض القدير: ج ٦ ص ٣٨٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٤٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

خليفة، أو أميراً، بعد النبي ﷺ، وهم الذين يحملون روح الإسلام وتعاليمه الحقيقية، وهذا المعنى قد أفادته أحاديث نبوية كثيرة حملتها أمّهات كتب المسلمين المعتمدة، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: أنه قال: كلهم من قريش»^(١).

وأخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة، قال: «انطلقت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومعى أبي، فسمعت يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة، فقال كلمة صمّنيها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش»^(٢)، وأخرج هذا المعنى باللفاظ متقاربة جداً عدد من الحفاظ والعلماء، كأحمد في مسنده^(٣)، والترمذي^(٤) وأبو داود في سننهما^(٥)، وغيرهم.

إذن فلا سبيل إلى إنكار أصل هذه الحقيقة المسلمة بعد ورودها في أصحّ الكتب، ولكن المشكلة تكمن في تفسير هذا الحديث، وإيجاد المصداق الحقيقي له، والإنصاف يدعونا إلى القول بأنّ أية فرقة من فرق المسلمين، لم توفّق لإعطاء المصداق الحقيقي لهؤلاء الاثني عشر، والذي

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٢٧ ح ٧٢٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٣-٤ ح ٤٦٠٢ و ٤٦٠٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٨٦-٨٩، ص ٩٦، ص ٩٨، ص ١٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٤٠ ح ٢٣٢٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أبو داود، سنن أبي داود: ج ٥ ص ٢٩ ح ٤٢٧٨ و ٤٢٧٩، الناشر: دار الفكر.

ينسجم مع عزّة الإسلام، بحيث تشير إلى شخصياتهم بوصفهم رمزاً يمثل عزّة الإسلام، سوى الشيعة الإمامية الذين فسّروا هذا الحديث بالأئمة الاثني عشر من ذرية رسول الله ﷺ، وهم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؛ أولهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي المنتظر عليه السلام، ويستندون في تفسيرهم هذا إلى أدلة قويّة ومحكمة، كحديث الثقلين وحديث السفينة وحديث الأمان من الضلال، التي تقدّم الكلام عنها، والتي جاءت صحيحة من طرق أهل السنة.

هذا، وقد فسّر الشيعة الإمامية، منعة الدين وعزّته - التي لا تتحقّق إلاّ بهؤلاء - بالحفاظ على قيمه ومبادئه الأصيلة، وتجسيد تعاليمه والعمل بأوامره ونواهيه، وذلك من خلال اتباع تلك الصفوة.

كما وأن السيرة الذاتية لأهل البيت عليه السلام، خير شاهد على ما نقول، وليس أدلّ على ذلك من شهادة القاصي والداني لهم بالعلم الغزير، والفضائل الكثيرة، والملاكات العالية، من الإخلاص والتقوى والاستقامة على طريق الحقّ، مع ما كانوا يتمتعون به من الخلق العالي المنقطع النظير.

أهل السنة يفسرون حديث: الأئمة اثنا عشر

لم يقدّم علماء أهل السنة، ومحدثوهم، التفسير الواقعي والحقيقي لهذا الحديث، بعد أن ارتأوا أن يفسّروه بالخلفاء والحكّام والأمراء، الذين تسلّموا مقاليد أمور الدولة الإسلامية، مفسّرين عزّة الإسلام ومنعته بالإمرة والحكم السلطوي، فجاءت أقوالهم وتأويلاتهم غريبة وبعيدة عن الواقع وعديمة الحجّة والبيّنة الواضحة، تكتنفها الحيرة والارتباك؛ حيث كانت

الأحاديث النبوية تقطع عليهم وجهتهم، تلك الأحاديث القاضية بأن الله بدأ هذا الأمر بنبوّة ورحمة، ثمّ تكون خلافة ثمّ تكون ملكاً عضوضاً وفساداً في الأرض...^(١) وأن «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكاً»^(٢).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحاصرهم سيرة كثير من أولئك الأمراء التي لا تمت للإسلام وتعاليمه بصلة، فوقعوا في حيرة من أمرهم، إزاء تفسير هذا الحديث، بخلاف الشيعة الذين كان عدد الاثني عشر علماً وهويّة لهم، فتعبوا لأجله بالشيعة الاثني عشرية. وإليك بعض تفسيرات علماء أهل السنة، لترى بنفسك كيف أنّها كانت عبارة عن فرضيات وم احتمالات يناقض بعضها بعضاً، ومما يدلّ على كونها كذلك، ما عبّروا به من كلمات، من قبيل: (قيل) أو (الذي يغلب على الظن) أو (الله أعلم بممراد نبيّه) أو (الله أعلم) وغير ذلك:

ابن عربي لا يرى للحديث معنى

قال ابن العربي، في شرح صحيح الترمذي: «فَعَدَدْنَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ

(١) روي عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عزّ وجلّ بدأ هذا الأمر نبوّة ورحمة، وكائناً خلافة ورحمة، وكائناً ملكاً عضوضاً، وكائناً عنوّة وجبريّة وفساداً في الأرض». الطيالسي، مسند الطيالسي: ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. مسند أبي يعلى: ج ٢ ص ١٧٧، الناشر: دار المأمون للتراث. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ٣٤٥، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٥٧، ج ٢٠ ص ٥٣، ج ٢٢ ص ٢٢٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، وغير ذلك من المصادر.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٣٩٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الخلال، السنة: ج ٢ ص ٤٢٧ ح ٦٤٧، وغيرها من المصادر.

(صلى الله عليه وسلم) اثني عشر أميراً، فوجدنا أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، والحسن، ومعاوية، ويزيد، ومعاوية بن يزيد، ومروان، وعبد الله بن مروان، والوليد بن عبد الملك، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز... إلى أن قال: «وإذا عددنا منهم اثني عشر انتهى العدد بالصورة إلى سليمان، وإذا عددنا بالمعنى، كان معنا منهم خمسة: الخلفاء الأربعة وعمر بن عبد العزيز، ولم أعلم للحديث معنى، ولعله بعض حديث!!»^(١).

النووي يرى تفسير الحديث مرتبطاً بعلم الله تعالى

وقال النووي: «وقال القاضي عياض، في جواب القول: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد؟ قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) لم يقل: لا يلي إلا اثنا عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، ولا يضر كونه وجد بعدهم غيرهم... ويحتمل أوجهاً أخرى، والله أعلم بمراد نبيه»^(٢).

ابن الجوزي لا يرى أحداً ينطبق عليه الحديث

وكشف ابن الجوزي عن مدى حيرته، التي دعتة إلى أن يتهم الرواة بالتخليط؛ لأنه لم يجد تفسيراً يقتنع به، حيث قال: «هذا الحديث قد أطلت البحث عنه، وطلبت مظاهره، وسألت عنه، فما رأيت أحداً وقع على المقصود به، وألفاظه مختلفة لا أشك أن التخليط فيها من الرواة، وبقيت

(١) أبو بكر بن العربي المالكي، عارضة الأحوزي في شرح صحيح الترمذي: ج ٩ ص ٦٨-٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٢٠١-٢٠٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

مدة لا يقع لي فيه شيء، ثم وقع لي فيه شيء»^(١).

ثم بعد أن أعيته الحيلة اختار العدد من بني أمية، ممّا جعل ابن حجر العسقلاني يرفض هذه المحاولة معلّفاً: «وأما محاولة ابن الجوزي...
ظاهر التكلّف»^(٢).

ابن كثير والسيوطي يريان أن المهدي من الاثني عشر

وهذا ابن كثير يدلّو بدلوّه، بعد أن يرفض أئمة الشيعة الاثني عشر، بحجة أنهم لم يلوا الأمر؛ قال: «لا يشترط أن يكونوا متتابعين، بل يكون وجودهم في الأئمة متتابعاً ومتفرّقاً، وقد وُجد منهم أربعة على الولاء، وهم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ (رض)، ثم كانت بعدهم فترة، ثم وجد منهم من شاء الله، ثم قد يوجد منهم من بقي في الوقت الذي يعلمه الله تعالى، ومنهم المهدي...»^(٣).

وواضح، من خلال كلامه، أنّه ليس لديه وضوح حول المصداق الواقعي للعدد، بل يتكلّم رجماً بالغيب، وليس حال السيوطي بأفضل من حال ابن كثير، إذ يقول: «فقد وجد من الاثني عشر خليفة: الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضمّ إليهم المهدي من العباسيين؛ لأنّه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية،

(١) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين: ج ١ ص ٤٤٩-٤٥٠، الناشر: دار الوطن - الرياض.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣١٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وكذلك الطاهر؛ لما أوتي من العدل، وبقي الاثنان المنتظران؛ أحدهما المهدي؛ لأنه من آل بيت محمد (صلى الله عليه وسلم)»^(١).
وقد علّق عليه الأستاذ أبو ريّة بقوله: «ولم يبيّن المنتظر الثاني!! ورحم الله من قال في السيوطي: إنه حاطب ليل»^(٢).

وبعد كلّ هذا، يتبيّن لنا وضوح النظرية الشيعية ونضجها، في تفسيرها لهذا الحديث، وأن تطبيقه الصحيح لا يتفق إلا مع واقع أهل البيت (عليه السلام) وإن فارقتهم الأمة وخالفتهم، ولم تهتد بهديهم، كما ورد عن رسول الله (ﷺ) أنه قال: «اثننا عشر خليفة، كلّهم يعمل بالهدى ودين الحق، لا يضرّهم من خذلهم»^(٣).

وهذه النظرية تشكّل، مع الأحاديث السابقة التي نقلناها، أطروحة واضحة المعالم، في أنّ أهل البيت سلام الله عليهم، هم الامتداد الطبيعي للرسول الأكرم (ﷺ)، وهم حملة لواء الشريعة الإسلامية، وسفن النجاة، وسبل الخلاص من الفرقة والاختلاف والأهواء، وهم الأدلاء على طريق الله، فما خاب من تمسك بهم، وأمن من اتبعهم ولجأ إليهم، فحقيقة اتباع أهل البيت (عليه السلام) لم يكن بلا مبرر شرعي، أو أنّه مجرد اتباع لذوات أشخاص معيّنين، بل اتباعهم إنّما هو امتثال للسنة النبويّة، وعمل بهديها، فكيف يعقل

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء: ج ١ ص ١٢، الناشر: مطبعة السعادة - مصر.

(٢) محمود أبو ريّة، أضواء على السنة المحمّدية: ص ٢٣٥، الناشر: نشر البطحاء.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٢٠١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٢ ص ١٩٦، ص ٢٥٦، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

بعد هذا القول إن الشيعة تنكر السنة النبوية الشريفة؟! كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

مناشئ السبب الثاني في اختيار الشيعة لطريق أهل البيت عليهم السلام

وأما السبب الثاني الذي حدا بالشيعة إلى اتباع أهل البيت واتخاذهم طريقاً في فهم السنة والتعبّد بها، ومجانبة الطرق الأخرى التي سلكها إخوانهم من أهل السنة، للوصول إلى أحكام وتعاليم النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله، هو ما تعرّضت له هذه الطرق من ملابسات، واعتراها من مشاكل وصعوبات جمّة، يتعذّر معها الاطمئنان في السير فيها للوصول إلى منبع السنة الحقيقي، وهذا ليس شقاً لعصى المسلمين، ولا تفريقاً لصفوفهم والعياذ بالله، وإنما هو طريق الحق الذي لا بدّ منه ولا محيص عنه، والحق أحقّ أن يتّبع، وسنذكر أهمّ ما شاب طرق أهل السنة من مشاكل وملابسات:

١- منع التدوين والتحديث

لقد جوبهت السنة النبوية، بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وآله، بالحظر والمنع؛ تحديثاً وتدويناً، واستمر هذا الحظر إلى ما يقرب من قرن من الزمان، بعد أن مات السواد الأعظم من حاملها، ومن الشواهد الحيّة على هذا المنع، ما ورد في تذكرة الحفاظ للذهبي، في ترجمة أبي بكر، قال: «إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدّثون عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا

حلاله وحرّموا حرامه»^(١).

ومنع عمر بن الخطّاب وفد الصحابة، الذين أرسلهم إلى الكوفة، من الرواية عن رسول الله ﷺ، قال: «... فأقلّوا الرواية عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، ثمّ أنا شريككم»^(٢)، وأخرج هذا الحديث، الحاكم في مستدرّكه وأضاف في ذيله: «فلما قدم قرظة، قالوا: حدّثنا، قال: نهانا ابن الخطّاب»، وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، له طرق تجمع ويذاكر بها، وقرظة بن كعب الأنصاري صحابي سمع من رسول الله ﷺ»^(٣).

وأورد الذهبي، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه: «أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله»^(٤)، وكذلك نهى عمر بن الخطّاب كبار الصحابة، عن نشر حديث رسول الله ﷺ، فقد أخرج أبو زرعة الدمشقي بإسناد صحيح، عن السائب ابن يزيد، قال: «سمعت عمر بن الخطّاب يقول لأبي هريرة: لتتركنّ الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أو لألحقنّك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار: لتتركنّ الحديث عن الأول أو لألحقنّك بأرض القردة»^(٥).

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢-٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرّك: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٧.

(٥) ابن عسّاكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٦٧ ص ٣٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت، ونقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، وغيره من الحفاظ، ولم يقدحوا بسنده.

٢- الأمر بإحراق الأحاديث

لم يختلف الحال في رواية الحديث عنه في مجال تدوينه فقد كان الموقف شديداً إزاءه، فقد مُنِع تدوين الحديث منعاً باتاً، بل امتد الأمر إلى حرق وإتلاف ما كُتِب من الأحاديث الشريفة، قالت عائشة: «جمع أبي الحديث عن رسول الله وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنية هلمّي الأحاديث التي عندك، فجنّته بها، فدعا بنار فحرقها»^(١).

وأخرج ابن سعد في الطبقات، عن عبد الله بن العلاء، قال: «سألت القاسم يملّي عليّ أحاديث، فقال: إنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطّاب، فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلمّا أتوه بها أمر بتحريقها، ثمّ قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب»^(٢).

ولم يكتف الخليفة بحرق وإتلاف ما كان موجوداً في عاصمة الخلافة الإسلامية، وإنما صدرت الأوامر بإتلاف جميع الأحاديث الموجودة في الأمصار الإسلامية، فقد روى سفيان بن عيينة، عن عروة، عن يحيى بن جعدة، قال: «إنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب السنّة، ثمّ بدا له أن لا يكتبها، ثمّ كتب إلى الأمصار: من كان عنده منها شيء فليمحه»^(٣). وبغض النظر عن الأسباب والمبررات التي دعت إلى هذا المنع، فإن

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٥ ص ١٨٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ص ٥٢-٥٣، الناشر: دار إحياء السنّة النبوية.

الذي يهمنّا من ذلك هو التنبيه على حقيقة لابدّ لنا من التنبيه عليها، وهي أنّ السنة النبويّة التي كانت موجودة في أيدي المسلمين لم تدوّن، ولم يتحدث بها بشكل واسع، حتى رحل الصحابة وجلّ التابعين، يقول الأستاذ محمود أبو ريّة: «وقد ظلّ الأمر في رواية الحديث على ما ذكرنا، تفعل فيه الذاكرة ما تفعل، لا يكتب ولا يدوّن طوال عهد الصحابة، وصدرًا كبيرًا من عهد التابعين، إلى أن حدث التدوين - على ما قالوا - في آخر عهد التابعين»^(١).

وقال محمّد أبو زهو: «كاد القرن الأوّل ينتهي ولم يصدر أحد من الخلفاء أمره إلى العلماء بجمع الحديث؛ بل تركوه موكولاً إلى حفظهم... ومروّر هذا الزمن الطويل كفيل بأن يذهب بكثير من حملة الحديث من الصحابة والتابعين»^(٢).

وقال أيضاً: «وقد تتابع الخلفاء على سنّة عمر (رضي الله عنه)، فلم يشأ أحدهم أن يدوّن السنن، ولا أن يأمر الناس بذلك، حتى جاء عمر بن عبد العزيز»^(٣).

وهذا الأمر، بلا شك، سوف يبقى الباب مفتوحاً على جميع الاحتمالات من الوضع والدسّ والضياع وغير ذلك.

(١) محمود أبو ريّة، أضواء على السنة المحمدية: ص ٢٥٩، الناشر: البطحاء.

(٢) محمّد محمّد أبو زهو، الحديث والمحدثون: ص ١٢٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ويعدّ أبو زهو من علماء الأزهر، وعمل أستاذاً بكلية أصول الدين.

(٣) محمّد محمّد أبو زهو، الحديث والمحدثون: ص ١٢٦.

٣- تعرض السنة للتغيير والتبديل

لقد وردت عدة روايات، تشير إلى أن السنة النبوية قد تعرضت للتبديل والتغيير بعد وفاة صاحبها، وهذا ما أخبر به النبي ﷺ، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن أبي حازم، قال: «سمعت سهل بن سعد يقول: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: أنا فرطكم على الحوض، فمن ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبداً، ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم، قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعت سهلاً؟ فقلت: نعم، قال: وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري، لسمعته يزيد فيه، قال: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول: سحفاً سحفاً لمن بدل بعدي»^(١).

وروى الشافعي في كتابه الأم عن وهب بن كيسان، قال: «كل سنن رسول الله قد غيرت حتى الصلاة»^(٢).

وروى البخاري في صحيحه، عن الزهري، قال: «دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت، إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيعت»^(٣).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٨٧ ح ٧٠٥٠، كتاب الفتن، الناشر: دار الفكر - بيروت. وجاء مضمون الحديث ذاته في مواضع أخرى من الصحيحين، وغيرهما من كتب المسلمين.

(٢) الشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس، كتاب الأم: ج ١ ص ٢٠٨، الناشر: دار الفكر.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٣٠.

وروى الإمام مالك بن أنس، عن عمّه أبي سهل بن مالك، عن أبيه أنّه قال: «ما أعرف شيئاً ممّا أدركت الناس عليه، قال الباجي: يريد الصحابة، إلّا النداء بالصلاة، قال الباجي: يريد أنّه باقٍ على ما كان عليه، لم يدخله تغيير ولا تبديل، بخلاف الصلاة، فقد أخّرت عن أوقاتها، وسائر الأعمال دخلها التغيير»^(١).

واستثنى الحسن البصري القبلة فقط، فقال: «لو خرج عليكم أصحاب رسول الله، ما عرفوا منكم إلّا قبلتكم»^(٢).

وأخرج البخاري في صحيحه، عن عمران بن حصين، أنّه «صلّى مع عليّ (رضي الله عنه) بالبصرة، فقال^(٣): ذكرنا هذا الرجل صلاةً كنا نصليها مع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فذكر أنّه كان يكبر كلّما رفع وكلّما وضع»^(٤).

وكذا أخرج في صحيحه أيضاً بسنده عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه، أنّه قال: «لقيت البراء بن عازب (رضي الله عنهما)، فقلت: طوبى لك، صحبت النبيّ وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا بن أخي، إنك لا تدري ما أحدثنا بعده»^(٥).

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: ص ٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ٢٤٤، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) أي: عمران بن الحصين.

(٤) البخاري، صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٠، ح ٧٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٦٦ ح ٤١٧٠، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية.

ولا شك أن معنى الإحداث في السنة والتبديل فيها، تغيير ما أسسه النبي ﷺ من أحكام شرعية وغيرها.

وهذا المعنى واضح، يدل عليه ما ذكرناه من الشواهد، وغيرها التي تبين أن هناك تغييراً قد حصل في سنة النبي ﷺ وأحكامه بعد وفاته، وهذا بدوره يزرع بذور الشك في هذا الطريق الذي يُدعى أنه الأسلم في الوصول إلى السنة النبوية.

٤- اختلاف الصحابة في رواية السنة وفهمها

إن الصحابة الذين يُعدّون القناة الناقلة للسنة النبوية، لم يكونوا في الواقع على مستوى واحد، في الفهم والإدراك والإيمان والصحة، فتسبب ذلك في حصول كثير من الخلافات بين الصحابة أنفسهم، سواء على مستوى نقل الرواية أم فهمها، وأشار لهذا المعنى البخاري، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضاً، فكان منها نقية^(١) قبلت الماء فأبنت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً^(٢)».

اعتراض الصحابة بعضهم على بعض

وقد سجلت لنا كتب الحديث والتاريخ، حصول الخلافات والانتقادات لبعضهم بعضاً، فكثيراً ما كان الصحابي ينقل حديثاً فيعترض عليه صحابي

(١) نقية: طيبة.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٨ ح ٧٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

آخر، ويتنقده في صحّة سمعه أو فهمه، فقد روى البخاري أنّ عمر بن الخطاب كان ينقل عن رسول الله قوله: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»^(١) ونقل ابن عباس ذلك الكلام لعائشة (رضي الله عنها)، فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): إنّ الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، لكن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) قال: إنّ الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾»^(٢).

وقد أنكر الصحابة على أبي هريرة بعض مروياته، إلى حدّ الاتّهام، قال ابن قتيبة: «فلما أتى - أبو هريرة - من الرواية عنه (صلى الله عليه وسلّم)، ما لم يأت بمثله من صحبته من جلة أصحابه، والسابقين الأولين إليه، اتّهموه، وأنكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟! ومن سمعه معك؟ وكانت عائشة (رض) أشدهم إنكاراً عليه، لتطاول الأيام بها وبه»^(٣). هذا، وقد جمع الإمام الزركشي كتاباً قيماً فيما استدرّكته عائشة على الصحابة، سمّاه (الإصابة لإيراد ما استدرّكته عائشة على الصحابة).

قلّة اهتمام الصحابة بالرواية عن رسول الله ﷺ

ثم إنّ الصحابة لم يحضروا مجالس رسول الله ﷺ جميعهم، ولم يصحبوه في جميع حلّه وترحاله، وإنما كانت لكثير منهم انشغالاتهم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ٨١ ح ١٢٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١ ح ١٢٨٨.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: ص ٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

واهتماماتهم، مضافاً لانصرافهم إلى تأمين عيشهم في العمل بالتجارة وغيرها.

فقد أخرج البخاري في صحيحه، بإسناده عن الزهري، أنه سمع من الأعرج يقول: «إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً - ثم يتلون: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحِيمُ﴾ - إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بشعب بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»^(١).

كذلك روى ابن سعد، في طبقاته: «قالت عائشة لأبي هريرة: إنك لتحدث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثاً ما سمعته منه، فقال أبو هريرة: يا أمه، طلبتها وشغلك عنها المرأة والمكحلة، وما كان يشغلني عنها شيء»^(٢).

وكذلك ما نقل عن عمر بن الخطاب، في حديث الاستئذان، حينما جهل صدور الحديث، قال: «أخفي هذا عليّ من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟! ألهاني الصفق بالأسواق»^(٣). وغير ذلك من الشواهد.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٣٧-٣٨ ح ١١٨، ج ٨ ص ١٥٨ ح ٧٣٥٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٦٦ ح ٦٢٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٣٤٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ٧ ح ٢٠٦٢.

جهل الصحابة بالسنة النبوية

لم يكن الصحابة قد بلغوا رتبةً من العلم يستطيعون بها معرفة جميع ما جاء به النبي ﷺ، بل إن كثيراً منهم قد كان جاهلاً بأحكام واضحة، حتى أن ذلك الجهل لم يخل منه كبار الصحابة، أمثال عمر وأبي بكر، فهاهو الخليفة أبو بكر يعترف بجهله بحكم ميراث الجدّة، مدّعياً أنه ليس لها شيء في كتاب الله، ولا يعلم ذلك في سنة نبيه ﷺ، ثم يرجعها حتى يسأل الناس، روى ذلك ابن أبي داود في سننه، وكذلك رواه غيره، عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: «جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً، فارجمي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؛ أعطاه السدس...»^(١).

كما أنه، قد روي عن عمر بن الخطّاب جهله بحديث الاستئذان ثلاثاً، حتى أعلمه به صغار الصحابة، فقد أخرج البخاري بسنده عن عبيد بن عمير: «أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى؛ ففرغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟! ائذنوا له، قيل: قد رجع، فدعاه، فقال: كنّا نؤمر بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبيّنة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا، أبو سعيد الخدري، فذهب بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: أخفي عليّ هذا من أمر رسول الله

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٥، الناشر: دار الفكر.

(صلى الله عليه وسلم)، ألهاني الصفق بالأسواق»^(١).

وكذلك جهله بحكم التيمم في الشريعة الإسلامية، حتى أخبره الصحابي عمار بن ياسر بذلك، ففي صحيح مسلم: «عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه، أن رجلاً أتى عمر، فقال: إني أجنب فلم أجد ماء، فقال: لا تصل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين، إذ أنا وأنت في سرية، فأجنبنا، فلم نجد ماء، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعتك في التراب وصليت، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك؟! فقال عمر: أتق الله يا عمار، قال: إن شئت لم أحدث به»^(٢).

وقد طال الجهل والخلط حتى كبار المحدثين، أمثال أبي هريرة، فقد روي عن شعبة أنه قال: «أبو هريرة كان يدلس: أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يميز هذا من هذا»^(٣). وقد لا يكون الجهل ناشئاً من عدم علم الصحابي بأصل الحكم، بل يمكن أن يكون عالماً بالحكم لكن كان حكماً منسوخاً؛ لكونه لم يسمع الناسخ، فيجهل بسبب ذلك حقيقة الحكم الواقعي، وربما سمع آخر المطلق ولم يسمع المقيّد، فيعلم بالمطلق فقط، وإلى هذا المعنى يشير أمير المؤمنين علي عليه السلام عندما سئل عن أحاديث البدع، وعمّا في أيدي الناس من اختلاف

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ٦-٧ ح ٢٠٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ١٩٣ ح ٧٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الخبر: «إِن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً - إلى أن يقول -: ورجل ثالث سمع من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً يأمر به، ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه»^(١).

وكذلك، ربّما سمع صدر الحديث ولم يسمع ذيله، فقد روى ابن الجوزي، قال: «إن الزبير بن العوام سمع رجلاً يحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فاستمع له الزبير حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال له الزبير: أنت سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ قال: نعم، قال: هذا وأشباهه، يمنعنا أن نحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قد لعمرى سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنا يومئذ حاضر، ولكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ابتدأ بهذا الحديث، فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حدثه إياه، فجئت أنت يومئذ بعد انقضاء صدر الحديث، وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب، فظننت أنه من حديث رسول الله»^(٢).

وهذه الاشتباهات كانت سائدة في مجتمع الصحابة والتابعين الذين نقلوا السنة النبوية، قال بسر بن سعيد: «اتّقوا الله وتحفظوا في الحديث، فوالله، لقد

(١) نهج البلاغة: ج ٢ ص ١٨٨ - ١٩٠، شرح: الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر. وأنظر: الكليني، الكافي: ج ١ ص ٦٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه: ص ١٦٧، الناشر: دار الإمام النووي - الأردن.

رأيتنا نجالس أبا هريرة؛ فيحدث عن رسول الله ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله»^(١).

ولهذا قال الصحابي عمران بن حصين: «والله، إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون، لا أنهم كانوا يتعمدون»^(٢).

هذا كله، مضافاً لما خلّ بمجتمع الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ، من فتن وخلافات وتناحرات وحروب ونزاعات، مع وجود المنافقين والأعداء؛ ممّا ألقى بظلاله على حديث رسول الله وسنته، سيّما وأنّ الأحاديث تعتبر من الأسلحة المهمة التي كان يستخدمها الصحابة ضدّ بعضهم بعضاً، وهذا ممّا لا ينكره أحد، وهو ما دعا الحافظ أبو يعلى إلى القول: «واعلم أن الدين العتيق: ما كان من وفاة رسول الله إلى قتل عثمان بن عفان، وكان قتله أول الفرق وأول الاختلاف، فتحاربت الأمة وافتقرت، واتّبع الطمع والهوى والميل إلى الدنيا»^(٣).

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢ ص ٦٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: ص ٤٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أبو يعلى، طبقات الحنابلة: ج ٢ ص ٣٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وهذا أيضاً ما قرّره العلامة سعد الدين التفتازاني، المتكلم الأصولي الشهير، في كتابه شرح المقاصد^(١)، قال: «إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات، على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على السنة الثقات، يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحقّ، وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرئاسة»^(٢).

ثمّ يقول: «ليس كلّ من لقي النبيّ بالخير موسوماً، إلّا أنّ العلماء، لحسن ظنّهم بأصحاب رسول الله، ذكروا لها محامل، وتأويلات بها تليق، وذهبوا إلى أنّهم محدودون عمّا يوجب التضييل والتفسيق؛ صوناً لعقائد المسلمين عن الزلل والضلالة في حقّ كبار الصحابة، سيّما المهاجرين منهم والأنصار، والمبشرين بالثواب في دار القرار»^(٣).

٥- بنو أمية وتدوين الحديث

إنّ ظاهرة منع وحظر تدوين الحديث، لم تساهم في جعل السنّة النبويّة حبيسة الصدور، ورهنًا لاجتهادات المجتهدين وفهم المتحدّثين فحسب، بل خلقت في الذهنية العامّة للمسلمين شعوراً بعدم أرجحية الكتابة، وكرهية التدوين، فكانوا يتحرّجون من الكتابة، بعد أن كانت سنّة من كان قبلهم من الصحابة هي عدم الكتابة والتدوين، فقد حدث معمر عن الزهري، قال: «كنا

(١) أي مقاصد الطالبين في أصول الدين.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٥ ص ٣١٠-٣١١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٣) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٥ ص ٣١٠-٣١١.

نكره كتاب العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء»^(١).

وقال الزهري: «استكتبني الملوك، فأكتبتهم، فاستحييت الله إذ كتبها الملوك ألا أكتبها لغيرهم»^(٢).

وهكذا بقيت السنة النبوية، لم تخرج إلى حيز الوجود الكتبي، حتى ذهب القرن الأول من الصحابة وجلّ التابعين، وانقضت فترة ما يسمّى بالخلافة الراشدة، ثمّ جاءت الدولة الأموية بكلّ ما تحمله من سياسات خاصّة، لتتولى عملية التدوين، الذي ترعرع في كنفها، حيث أصدر الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، أول أمر رسمي بتدوين الحديث، فكتب إلى الآفاق يقول: «انظروا حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فاجمعوه»^(٣). ومن الذين كاتبهم بهذا الأمر، أبو بكر بن حزم^(٤)، وابن شهاب الزهري^(٥)، وربّما تأخّر التدوين إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز؛ لأنّه لا توجد شواهد تاريخية تثبت أن الأمر قد نفّذ في حياة عمر بن عبد العزيز^(٦).

(١) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ص ١٠٧، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي: ج ١ ص ٩٠، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٣٣ ح ٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١ ص ١٨٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) قال ابن حجر العسقلاني: «كتابة تدوين الحديث، من قبل أبي بكر بن حزم، لم تر النور؛ لأن كتبه وكراريسه قد ضاعت، فمن ابنه عبد الله بن أبي بكر أنّه سئل عن تلك الكتب، فقال: ضاعت». تهذيب التهذيب: ج ١٢ ص ٣٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال فؤاد سزكين: «إن عمر بن عبد العزيز قد توفي دون أن يرى عمل أبي بكر بن حزم، غير

وعلى كل التقادير، فإن الدولة الأموية هي أول من تولّى أمر هذا التدوين، وفي أجوائها تشكّلت بنية الأحاديث، تلك الأحاديث التي قد أقصي عنها أهل البيت عليهم السلام، وفي طليعتهم الامام علي عليه السلام.
 وغير خاف أن سبب الإقصاء هو أنها ترى أحقيتهم في قيادة الأمة، لذا عملت بكل الوسائل على إبعادهم، وخصوصاً علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي تعرّض لحملة شعواء من قبل بني أمية، وعلى رأسهم معاوية، فحوربت فضائله، وقُتل أصحابه وشُرّع سبُّه على المنابر، حتى صار سنة متبعة، هذا ما تناقلته كتب المسلمين؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سبداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب...»^(١). وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً، بسنده عن سهل بن سعد، أنه قال: «استعمل على المدينة رجل من آل مروان - قال - فدعا سهل بن سعد، فأمره أن يشتم علياً - قال - فأبى سهل، فقال له: أمّا إذ أبيت، فقل: لعن الله أبا التراب...»^(٢).

بل وصل الحد إلى أن يسبّ علي من على سبعين ألف منبر، بأمر من معاوية، كما نقل ذلك السيوطي، قال: «كان في أيام بني أمية، أكثر من



أن أبا بكر بن حزم شكاً لمالك من ضياع هذه المجموعات». تاريخ التراث العربي: ج ١ ص ١٢١، الناشر: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي (رض)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢٣ - ١٢٤ ح ٦١٢٣، كتاب فضائل الصحابة.

سبعين ألف منبر يلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية^(١). هذا، ولم تكتف الدولة الأموية بالسبّ والشتم والإقصاء والتضييق على أهل البيت عليهم السلام، بل امتدّت يدها لتصفيتهم جسدياً وانتهاك حرّماتهم، كما حصل في واقعة كربلاء، وهي الجريمة الغنية عن التعريف، فكيف يمكن والحال هذه، أن تسمح الدولة الأموية بأن تُكتب الأحاديث النبوية التي لا تتماشى وسياساتها، وهي لا تتورّع في ارتكاب أي شيءٍ ضدّ من يهدّد كيانها ووجودها.

ولهذا فقد طمست كثير من الآثار النبوية، وحرّفت الأحاديث التي تبين مكانة أهل البيت عليهم السلام ومرجعيتهم الشرعية، وأهليّتهم لقيادة هذه الأمة، وهذا واضح في كثير من الروايات التي تؤكّد هذا المعنى.

فقد روى الخطيب البغدادي، عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: «جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت، بيت النبي صلى الله عليه، فاستأذنّا على عبد الله، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثمّ دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن انظر فيها، فإنّ فيها أحاديث حسناً، قال: فجعل يميثها فيها^(٢)»^(٣).

بل وصل الأمر إلى درجة أنّ ذكر اسم علي عليه السلام والتفوّه به، يعدّ جريمة

(١) محمّد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٠٥، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٢) يميثها فيها: أي يمرسها ويذيقها في الطست. ماث الشيء: مرسه وأذابه. لسان العرب. مادة: موث.

(٣) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ج ١ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

كبرى، فكان العلماء والمحدثون، بل حتى بعض كبار التابعين، لا يجروون على ذكر اسمه عليه السلام.

فقد أخرج المزي في تهذيب الكمال، بسنده عن يونس بن عبيد، قال: «سألت الحسن^(١) قلت: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله، وإنك لم تدركه؟ قال: يا بن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعته أقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله، فهو عن علي بن أبي طالب عليه السلام، غير أنني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً^(٢).

وجاء في مناقب أبي حنيفة، للموفق الخوارزمي، أنه لما دعي أبو حنيفة ليسأل عن مسألة فقهية، من قبل أحد الأمويين، قال أبو حنيفة: «فاسترجعت في نفسي، لأنني أقول فيها بقول علي^(٣) (رضي الله عنه)، وأدين الله به، فكيف أصنع؟ قال: ثم عزمت أن أصدقه وأفتيه بالدين الذي أدين الله به، وذلك أن بني أمية كانوا لا يفتون بقول علي ولا يأخذون به - إلى أن يقول - وكان علي لا يذكر في ذلك العصر باسمه، والعلامة عنه بين المشايخ، أن يقولوا: قال الشيخ، وكان الحسن البصري يقول فيه: أخبرنا أبو زينب^(٣).

(١) أي الحسن البصري.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج ٦ ص ١٢٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١ ص ٣٩٦، نقلاً عن كتاب مناقب أبي حنيفة للموفق الخوارزمي.

وقد كان الحسن البصري، رغم قربيه من الدولة، وعظيم منزلته في المجتمع، إذا أراد أن يحدث عن عليّ عليه السلام يقول: قال أبو زينب، ويظهر الابتعاد عن عليّ عليه السلام، حتى ظهر منه ما يوجب الإنكار عليه، فقال له أبان بن عياش: «ما هذا الذي يقال عنك أنك قتلته في عليّ؟» فقال: يا بن أخي، أحقن دمي من هؤلاء الجبابرة - يعني بني أمية - لولا ذلك لسالت بي أعشب»^(١).

ويقول الشعبي شيخ المحدثين في العراق: «ماذا لقينا من آل أبي طالب؟! إن أحببناهم قتلنا، وإن أبغضناهم دخلنا النار»^(٢).

ولم يقف ذلك عند الخوف من ذكر اسم عليّ، بل امتنعوا عن أن يسمّوا أبناءهم باسمه، ويتعرّض للبلاء كل من سمّى ابنه عليّاً.

قال ابن حجر، في ترجمة عليّ بن رباح: «وقال الليث: قال عليّ بن رباح: لا أجعل في حلٍّ من سمّاني عليّ»^(٣) فإن اسمي عليّ عليه السلام. وقال المقرئ: كان بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ قتلوه»^(٤).

(١) أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١ ص ٣٩٧. نقلاً عن كتاب الحسن البصري لأبي الفرج بن الجوزي. وأنظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ٤ ص ٩٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وفي نهج البلاغة: «... ولولا ذلك لثالت بي الخشب».

(٢) أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١ ص ٣٩٧. نقلاً عن كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري.

(٣) كذا في المصدر، والصحيح: عليّاً.

(٤) مصغّر: علي.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الناس يتركون علوم علي وأهل البيت عليه السلام

ونتيجة لذلك، لم ينهل المسلمون من علوم علي وأهل البيت عليه السلام، وتركوا وصية رسول الله صلى الله عليه وآله بالتمسك بهم وركوب سفيتهم، وتركوا حديث النبي صلى الله عليه وآله بأنه مدينة العلم وعلي بابها، وهذا ما يقرره لنا ابن تيمية، حيث يقول: «فليس في الأئمة الأربعة، ولا غيرهم من أئمة الفقهاء، من يرجع إليه [يعني علياً] في فقهه»^(١)، فخلت حينئذ كتب أهل السنة عن روايات أهل البيت، إلا النزر اليسير الذي لا يوازي ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في حقهم وشدّد عليه، قال ابن تيمية: «فهذا موطأ مالك ليس فيه عنه [يعني علياً] ولا عن أحد أولاده إلا قليل جداً، وجمهور ما فيه عن غيرهم، فيه عن جعفر تسعة أحاديث... وكذلك الأحاديث التي من الصحاح والسنن والمسانيد منها قليل عن ولده، وجمهور ما فيها عن غيرهم»^(٢).

الاحتجاج بالنواصب وترك الاحتجاج بروايات الإمام الصادق

بينما نجد في المقابل أن علماء أهل السنة ومحدثيهم قد احتجوا بروايات أعداء أهل البيت عليه السلام والنواصب، فهذا البخاري، وهو واضع أصح الكتب عندهم، لم يحتج بجعفر الصادق عليه السلام، بينما نجده قد خرّج للنواصب وغيرهم، فقد قال الذهبي في ترجمة علي بن هشام: «ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيراً، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ٥٢٩، الناشر: مؤسسة قرطبة.

(٢) المصدر نفسه: ج ٧ ص ٥٣١.

يتجنب القدريّة ولا الخوارج ولا الجهميّة^(١). ومن الأمثلة على احتجاجه بالنواصب:

١- عكرمة القرشي المتوفى سنة ١٠٥هـ
 روى له البخاري، وهو مولى ابن عباس، واشتهر بالكذب والبدعة وسوء الرأي؛ إذ كان يرى رأي الخوارج.

قال جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، قال: «دخلت على عليّ ابن عبد الله بن عباس، وعكرمة مقيد على باب الحش^(٢)، قال: قلت: ما لهذا كذا، قال: إنّه يكذب على أبي^(٣)».

وقال أبو خلف، عبد الله بن عيسى الخزّاز، عن يحيى البكاء: «سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله، ويحك لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس^(٤)».

وقال مصعب الزبيري: «كان عكرمة يرى رأي الخوارج، قال: وادّعى على ابن عباس أنّه كان يرى رأي الخوارج^(٥)».

٢- حريز بن عثمان الشاميّ المتوفى سنة ١٦٣هـ
 روى له البخاري، وهو معروف ببعضه لعليّ عليه السلام.

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الحش: البستان. أنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ١ ص ٣٩٠، باب الحاء مع الشين، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٢٢.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٩٦.

قال ابن حجر، عن إسماعيل بن عياش أنه قال: «سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى حق، ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ فقال: إنما هو: أنت مني بمنزلة قارون من موسى، قلت ممن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر»^(١).

وكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مرة.
قال ابن حجر: «قال ابن حبان: كان يلعن علياً بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، ف قيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي، وكان داعية إلى مذهبه»^(٢).

٣- عمران بن حطان الخارجي، المتوفى سنة ٨٤ هـ
روى له البخاري، وكان خارجياً، بل من رؤوس الخوارج.
قال ابن حجر: «من رؤوس الخوارج... وطعن العقيلي في روايته فقال: عمران بن حطان لا يتابع في حديثه... وممن عاب على البخاري إخراج حديثه، الدارقطني، فقال: عمران متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه»^(٣).
وقال ابن حجر: «وكان عمران داعية إلى مذهبه»^(٤).

وقال الحافظ التهانوي، في ردة على البخاري لما أعرض عن ذكر أبي

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٠٩.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الإصابة: ج ٥ ص ٢٣٢ - ٢٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص ٤٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

حيفة في صحيحه، والإشارة إليه بقوله: «بعض الناس»، قال: «فما يضرّ أبنا حيفة... إعراض البخاري عن الرواية عنهم، وقد أعرض عن بعض أئمة أهل البيت في صحيحه، كالإمام جعفر بن محمد الصادق، وأخرج فيه عمرو بن عبيد، شيخ المعتزلة، ولم يسمّه فتح الباري، وأخرج لعمران بن حطّان، رأس الخوارج، الذي أثنى على ابن ملجم الشقيّ في قتله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام :

واضربةً منّ تقي^(١) ما أراد بها
إلا ليبلغ عند الله رضوانا
إنّي لأذكره يوماً فأحسبه
أوفى البريّة عند الله ميزانا
إلى آخر ما هذى وهذر واقترى، فأخزى الله قائل هذه الأبيات وقبحه ولعنه، ما أجرأه على الله^(٢).

فكيف تطيب نفوسنا وتطمئنّ قلوبنا بالأخذ بهذه الأحاديث النبوية، وجعلها مستنداً لأحكامنا وديننا؟!

شيوع ظاهرة الوضع وكثرة الفرق والبدع

هذا، مضافاً إلى شيوع ظاهرة الكذب والدسّ والوضع، التي كانت الأسباب الأنفة الذكر من العوامل التي ساعدت على شيوعها، ناهيك عن كثرة الفرق والمذاهب والبدع التي ظهرت في فترة التدوين، والتي كانت من أهمّ أسلحتها هي وضع الأحاديث النبوية لتسويق أفكارها وعقائدها،

(١) في المصدر: (واضربة من كمي) ويبدو أن هناك خطأ مطبعياً في النسخة والصحيح ما أثبتناه.

(٢) التهانوي الحنفي، إعلاء السنن: ج ١٤ ص ٦٧٥٤-٦٧٥٥، كتاب القضاء، باب يجوز للجحاكم ترجمان واحد، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقد حكى القاضي عبد الله بن عيسى بن لهيعة، عن شيخ من الخوارج، أنه سمعه يقول بعدما تاب: «إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويانا أمراً صيرناه حديثاً»^(١).

ثم قال ابن حجر، تعليقاً على هذا الأمر: «وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجّين بالمراسيل؛ إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً»^(٢).

وهذا السبب هو نفسه الذي جعل البخاري يترك مئات الآلاف من الأحاديث، حيث يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»^(٣).

الإسرائيليات في كتب أهل السنة

لم تكن السنة النبوية بمعزل عن آفة أخرى لا تقل خطورة عن كثير من الآفات التي أصابتها، وهي تسرب كثير من الأفكار والمعتقدات اليهودية إليها واندماجها بها، والتي سميت بالإسرائيليات في التراث الإسلامي، ولعل من أهم الأسباب التي ساهمت في دخول الإسرائيليات ونفوذها إلى التراث الإسلامي، هو طبيعة اليهود في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام، حيث

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ١ ص ١٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١١.

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص ٤٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كان اليهود أمة تتمتع بمكانة مرموقة على صعيد المعرفة الدينية والتعاليم الإلهية؛ لكونهم أهل كتاب ودين سماوي، ولذا امتازوا بهيبتهم وهيمنتهم على العرب آنذاك في هذا الجانب، لاسيما وأن العرب كانت تنفّس فيهم الأمية، وكانت الغالبية العظمى منهم لا يجيدون القراءة والكتابة، فمن البدهي أن يرجع العرب - قبل الإسلام - إلى اليهود في كثير من القضايا والمسائل المرتبطة في الدين وأخبار بدء الخليقة، وفي تعليل بعض الظواهر الكونية مثل الرعد والبرق والخسوف والكسوف، وبرودة مياه الآبار في الصيف، وحرارتها في الشتاء، وما إلى ذلك.

قال ابن خلدون، معللاً سبب انتشار بعض هذه الإسرائيليات في كتب التفسير: «إن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداءة والأمية، وإذا تشوّقوا إلى معرفة شيء ممّا تشوّق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى»^(١).

وبعد مجيء الإسلام، دخل العديد من أولئك اليهود في الدين الجديد، ككعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، وأمثالهم من الذين أصبحت لهم مكانتهم الكبيرة بين الصحابة، ولهم حظوة عند العديد منهم، فكانت كلمتهم تجد لها آذاناً صاغية، ورأيهم مستحسناً ومحترماً عند ثلة لا يُستهان بها من الصحابة، فسربّوا، عن قصد أو غير قصد، بعض الأفكار

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٤٣٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

والآراء التي ورثوها من ديانتهم السابقة، فتناقلها الصحابة ومن جاء بعدهم، لتستقر في نهاية المطاف في كتب الحديث والتفسير والتاريخ وغيرها. قال الشيخ محمد رشيد رضا: «إن كعب الأحبار، كان من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة، لتقبل أقوالهم في الدين، وقد راجت دسائسه وانخدع به بعض الصحابة، فرووا عنه وتناقلوا مروياته بدون إسناد إليه، حتى ظن بعض التابعين، ومن بعدهم أنها مما سمعوه من النبي»^(١). وأضاف أيضاً: «وإن شرّ رواية هذه الإسرائيليات، وأشدّهم تليساً وخداعاً للمسلمين: وهب بن منبه وكعب الأحبار، فلا تجد خرافة دخلت كتب التفسير والتاريخ الإسلامي، في أمور الخلق والتكوين والأنبياء وأقوالهم، والفتن والساعة والآخرة، إلاّ منهما مضرب المثل»^(٢).

كتب الصحاح لم تخل من الخرافات والاسرائيليات

وليس جزافاً حين ندّعي أن كتب الصحاح المعتمدة في التراث السنّي، لم تسلم من الاسرائيليات، فهناك العديد من الشواهد تدعم هذا الادّعاء، وعلى سبيل المثال ما رواه مسلم في صحيحه، بسنده عن أبي هريرة، أنه قال: «أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي، فقال: خلق الله عزّ وجلّ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدوابّ يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر

(١) مجلة المنار، العدد ٢٧، ص ٥٤١.

(٢) مجلة المنار، العدد ٢٧، ص ٧٨٣.

من يوم الجمعة في آخر الخلق، وفي آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل»^(١).

وهذا الحديث يتضمن خلق الأرض فقط في سبعة أيام، مع أن الله تعالى يقول: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٢).

وقال ابن كثير: «وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري، وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأخبار وإنما اشتبه على بعض الرواة، فجعلوه مرفوعاً، وقد حرر ذلك البيهقي»^(٣).

ابن كثير يشخص الكثير من الاسرائيليات المنقولة عن كعب

وقد شخّص ابن كثير، العديد من الاسرائيليات التي عجّت بها كتب التفاسير السنية، واتّهم كعب الأخبار ببتّها، فقال بعد أن نقل رواية عن ابن عمر عن النبي ﷺ عن هاروت وماروت: «وأقرب ما يكون في هذا أنّه من رواية عبد الله بن عمر، عن كعب الأخبار لا عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم)»^(٤).

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ١٢٧ ح ٦٩٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. وكذا روي ذلك في صحيح ابن خزيمة: ج ٣ ص ١١٧، الناشر: المكتب الإسلامي. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) السجدة: ٤.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤٣.

وقال فيما نقل عن كعب، من أن الله لمّا كلم موسى، كلمه بالأسنة كلها، سوى كلامه، فقال موسى: يا رب هذا كلامك؟ قال: لا، ولو كلمتك بكلامي لم تستقم له، قال: يا رب، فهل من خلقك شيء يشبه كلامك؟ قال: لا، وأشدّ خلقي شبهاً بكلامي أشدّ ما تسمعون من الصواعق، قال ابن كثير: «فهذا موقوف على كعب الأحبار، وهو يحكي عن الكتب المتقدّمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل، وفيها الغثّ والسمين»^(١).

ونقل ابن كثير أيضاً، عن ابن أبي هلال: «أن معاوية بن أبي سفيان قال لكعب الأحبار: أنت تقول: إنّ ذا القرنين كان يربط خيله بالثرثاء؟ فقال له كعب: إن كنت قلت ذلك، فإنّ الله قال: وآتيناه من كلّ شيء سبباً»^(٢).

وقد عبّ ابن كثير بقوله: «هذا الذي أنكره معاوية (رضي الله عنه) على كعب الأحبار هو الصواب، والحقّ مع معاوية في ذلك الإنكار، فإنّ معاوية كان يقول عن كعب: إنّ كُنا لنبلو عليه الكذب، يعني فيما ينقله لا أنّه كان يتعمّد نقل ما ليس في صحّفه، ولكن الشأن في صحّفه أنّها من الإسرائيليات التي غالبها مبدّل مصحّف محرّف مختلق...»^(٣).

وقال ابن كثير تحت فصل: في ذكر الآثار الواردة عن السلف، في أنّ الذبيح من هو؟ بعد أن نقل عن أبي هريرة عن كعب الأحبار، أنّه قال: هو إسحاق عليه الصلاة والسلام، قال: «وهذه الأقوال - والله أعلم - كلّها

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٦٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٠٦.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٠٦.

مأخوذة عن كعب الأحبار، فإنه لما أسلم في الدولة العمرية، جعل يحدث عمر (رضي الله عنه)، عن كتبه قديماً، فربما استمع له عمر (رضي الله عنه)، فترخص الناس في استماع ما عنده، ونقلوا ما عنده عنه، غثها وسمينها...»^(١).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ سُورًا لِّمَا أَبَاطُ بَاطُنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾: «وقول كعب الأحبار: إن الباب المذكور في القرآن، هو باب الرحمة الذي هو أحد أبواب المسجد، فهذا من إسرائيلياته وترهاته»^(٢).

بالإضافة إلى هذا، فقد ذكر ابن كثير، في تاريخه، أنه قد روي عن شعبة أنه قال: «أبو هريرة كان يدلس: أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يميز هذا من هذا»^(٣).

نقول: لئن كان عمر بن الخطاب يستمع إلى كعب الأحبار ويأخذ منه، وأبو هريرة يحدث عنه، وهو من ينقل آلاف الأحاديث^(٤) الموجودة في الكتب التسعة، فمن حق الشيعة عندئذ أن يمتنعوا عن الاعتماد على هذه المصادر المبتلاة بهذه الأمور، مع ما يدعونه من أن لديهم الحصانة التي

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ١٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤ ص ٣٣١.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ذكر ابن حزم أن أبا هريرة يروي، لوحده خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً. ابن حزم، أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد: ص ٣١، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر - القاهرة.

يفتقر إليها أهل السنة، وهي الأخذ عن أئمة أهل البيت عليهم السلام المعصومين عن الخطأ والاشتباه.

اختلاف النظريات في الجرح والتعديل ودوره في اضطراب السنة

وفوق كل هذا ما نراه اليوم من النظريات المتباينة والمتشعبة في التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل، والتي لا تنتهي إلى ضابطة واضحة ونتيجة محصلة، فكثير من الأحاديث التي صحّحها بعضٌ قد ضعّفها آخرون، ولم يسلم من ذلك حتى كتابي الصحيحين، اللذين وجهت إليهما العديد من الإشكالات والطعون، وهناك شواهد وأدلة على ذلك لا يسع المجال لذكرها^(١)، وكذلك يمكن القول نفسه في شأن رواة الحديث، فقلّما تجد أحداً لم يضعّف، أو لم تتضارب فيه الأقوال؛ بل حتى علماء الجرح والتعديل هناك من غمزهم وضعّفهم.

إذن فمن المجازفة أن نقول: إنّ هذه هي السنة، وإنّ من ينكر كثيراً من أحاديثها خارج عن الإسلام مطعون في دينه، كما رُمي بذلك شيعة أهل البيت عليهم السلام.

فهناك مبررات موضوعية وعقلانية لعدم السير في هذا الطريق الذي سار عليه أهل السنة للوصول إلى حقيقة السنة النبوية الشريفة.

فاتضح من خلال هذه المقدمة مدى احترام الشيعة للسنة النبوية الشريفة، ومدى قدسيّتها في نفوسهم، ومن هذا المنطلق سنقوم بكشف مقدار التشويه

(١) راجع كتاب (قصة الحوار الهادي) د. محمد الحسيني القزويني: ج ١ ص ٣٠٧ - ٣١١، الناشر: مؤسسة ولي العصر - قم.

الذي تعمّده القفاري في مسألة اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، ونتابع معه الشواهد والأدلة التي استند إليها لإثبات صحة مدّعا، وسيتضح جلياً للقارئ المنصف كيف تلاعب القفاري في مضمون الروايات والأدلة التي ساقها من كتب الشيعة ليثبت مراده.

وقبل أن نشرع في كشف مغالطاته نشير إلى أنّ القفاري - كعادته في كلّ بحوث كتابه - لم يلتزم بما اشترطه على نفسه: من الأمانة في النقل، والموضوعية والعدل في الحكم، واعتماد الروايات الموثقة عند الشيعة، وسوف نبين بعض هذه الموارد في الأثناء.

وسنبداً بمناقشة أدلته وشواهدة التي اعتمد عليها لإثبات صحة دعواه، والتي لم تكن تلك الشواهد إلا مجرد أوهام ومغالطات.

الشبهة: قول الإمام كقول الله ورسوله

قال القفاري: «غير أن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهراً وتنكرها باطناً؛ إذ أن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهها مجانفاً للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد، والمتون، ويتبين ذلك فيما يلي:

(قول الإمام كقول الله ورسوله)

فالسنة عندهم هي: كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول؛ إذ أن المعصوم هو رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؛ ولكن الشيعة تعطي صفة العصمة لآخرين غير رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثني عشر وبين من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه؛ ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية؛ بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي؛ لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي»^(١).

فهو بعد أن زعم أن الشيعة تنكر السنة النبوية باطناً وإن كانت تؤمن بها

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

ظاهراً، حاول أن يدعم زعمه هذا بعدة شواهد:

منها: أن قول الإمام في معتقد الشيعة كقول الله ورسوله؛ وذلك لكون السنة عندهم كل ما يصدر عن المعصوم، والشيعة قد وسّعت فيمن تشملهم العصمة، فدخل في مفهوم المعصوم أئمتهم، وهؤلاء المعصومون قولهم حجة لا لكونهم ثقات، بل لأنهم منصوبون من الله، فهم كالنبي ﷺ لا ينطقون عن الهوى، بل يحكمون بالأحكام الواقعية عند الله تعالى، فهم مشرّعون في قبال تشريعات النبي صلوات الله عليه، وهذا شاهد على أن الشيعة تنكر السنة وتجانفها.

فهل فعلاً هذا شاهد صحيح على ما يزعم؟!

الجواب:

الأئمة حفظة السنة النبوية وحمايتها

إنّ السنة عند الشيعة الإمامية هي سنة رسول الله ﷺ: قوله وفعله وتقريره، وحجيتها وكونها المصدر الثاني من مصادر التشريع هي من الضرورات التي لا يحيد عنها الشيعة، والأئمة هم حفظة هذه السنة وحمايتها، وحملة علوم رسول الله ﷺ وما ينقلون من أحكام وتعاليم، فقد استقوها عن رسول الله ﷺ، وما ينطقون به ليس خارجاً عن سنة رسول الله ﷺ، وقد استفاضت الروايات الدالة على هذا المعنى من طرق أهل البيت : فقد روى الصّفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن عنبسة، قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة، فأجابه فيها، فقال: إن كان كذا وكذا، ما كان القول فيها؟ فقال له: «مهما

أجبتك فيه بشيء، فهو عن رسول الله ﷺ لسنا نقول برأينا من شيء»^(١)،
والرواية صحيحة السند^(٢).

(١) الصفار، بصائر الدرجات: ص ٣٠٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - طهران.

(٢) رجال السند:

- ١- الصفار: هو محمد بن الحسن بن فروخ الصفار. قال النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية». وذكر له كتباً كثيرة، وفي جملتها هذا الكتاب وهو بصائر الدرجات. رجال النجاشي: ص ٣٥٤ رقم ٩٤٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.
- ٢- إبراهيم بن هاشم: هو أبو علي بن إبراهيم، من أكابر وأجلّاء علماء الحديث عند أصحابنا، كثير الحديث. قال النجاشي: «أول من نشر حديث الكوفيين بقم». رجال النجاشي: ص ١٦ ح ١٨، الفهرست: ص ٣٥-٣٦ رقم ٦، الناشر: مؤسسة نشر الفقهة.
- وأورده العلامة في القسم الأول الذي عيّنه لذكر الثقات والممدوحين، وقال: «ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدر فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله». الخلاصة: ص ٤٩ رقم ٩، الناشر: مؤسسة نشر الفقهة.
- وكذا أورده ابن داود أيضاً في القسم الأول من رجاله. ابن داود الحلبي، رجال ابن داود: ص ٣٤ رقم ٤٣، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
- وقال السيد الخوئي: «لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم بن هاشم»، واستدل على ذلك بعدة أمور. معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٢٩١ رقم ٣٣٢.
- ٣- يحيى بن أبي عمران. قال السيد الخوئي: «هو ثقة؛ على ما التزمنا به». فإنه من رجال تفسير علي بن إبراهيم القمي. معجم رجال الحديث: ج ٢١ ص ٢٨ رقم ١٣٤٧٢.
- قال المامقاني في تعليقه على رواية الكشي التي ذكر فيها دعاء الإمام الرضا ليحيى بن أبي عمران: «ويستفاد منه كونه إمامياً مخلصاً وجهاً بين الإمامية... وأقل ما يحصل من ذلك أعلى درجات الحسن». تنقيح المقال: ج ٣ ص ٣٠٨ رقم ١٢٩٧٤، نسخة حجرية.
- ٤- يونس، هو يونس بن عبد الرحمن، مولى علي بن يقطين. قال النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة». رجال النجاشي: ص ٤٤٦ رقم ١٢٠٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.



وروى محمد بن يعقوب الكليني هذا المتن بسند آخر صحيح^(١):
عن علي، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن قتيبة، قال: «سأل رجل
أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة، فأجابه فيها؟ فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا
وكذا، ما يكون القول فيها؟ فقال له: مه! ما أجبتك فيه من شيء فهو عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لسا من (أرأيت) في شيء»^(٢)»^(٣).



قال الشيخ الطوسي: «طعن عليه القميون، وهو عندي ثقة». رجال الطوسي: ص ٣٦٨ رقم ٥٤٧٨،
الناشر: جماعة المدرسين - قم.

٥- عنبة: هو عنبة بن بجاد العابد. قال النجاشي: «كان قاضياً، ثقة». رجال النجاشي: ص ٣٠٢
رقم ٨٢٢، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

وروى الكشي عن حمدويه، أنه قال: «سمعت أشياخي يقولون: عنبة بن بجاد كان خيراً
فاضلاً». الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ٦٧٠ رقم ٦٩٧.

(١) رجال السند:

١- علي: هو علي بن إبراهيم بن هاشم، بقرينة كثرة روايته عن محمد بن عيسى، قال النجاشي فيه:
«ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتاباً». رجال النجاشي:
ص ٢٦٠ رقم ٦٨٠.

٢- محمد بن عيسى، قال النجاشي: «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن
التصنيف» رجال النجاشي: ص ٣٣٣.

وأما تضعيف الشيخ الطوسي له فلا أساس له، كما يرى ذلك بعض المحققين، كالسيد الخوئي،
فلا معارض في البين. معجم رجال الحديث: ج ١٨ ص ١٢١-١٢٢ رقم ١١٥٣٦، ط ٥- ١٩٩٢م.

٣- يونس، هو يونس بن عبد الرحمن وقد تقدّم ترجمته في الرواية السابقة.

٤- قتيبة، هو قتيبة بن محمد الأعشى، قال النجاشي: «ثقة، عين». رجال النجاشي: ص ٣١٧ رقم ٨٦٩
وأورده العلامة في القسم الأول الذي أدرج فيه الثقات خاصة. خلاصة الأقوال: ص ٢٣٢-٢٣٣ رقم ٢.

(٢) لسا من (أرأيت) في شيء: أي لسا من الناس الذين يُسأل عن رأيهم في شيء، فنحن لسا
من أصحاب الآراء الخارجة عن السنة النبوية وعن القرآن.

(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٨، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

وروى الصفار، عن عبد الله بن عامر، عن عبد الله بن محمد الحجال، عن داود بن أبي يزيد الأحول، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إننا لو كنا نفتي الناس برأينا وهوانا لكنا من الهالكين، ولكنها آثار من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أصل علم نتوارثها كابر عن كابر عن كابر، نكتزها كما يكتز الناس ذهبهم وفضتهم»^(١).

وهذه الرواية صحيحة السند أيضاً^(٢).

وأورد الصفار أيضاً في بصائر الدرجات بسند معتبر^(٣)، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن الفضيل بن يسار، عن

(١) الصفار، بصائر الدرجات: ص ٣١٩ ح ٣، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

(٢) رجال السند:

١- عبد الله بن عامر، قال النجاشي فيه: «شيخ من وجوه أصحابنا، ثقة»، رجال النجاشي: ص ٢١٨ رقم ٥٧٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

٢- عبد الله بن محمد الحجال، قال النجاشي فيه: «ثقة ثقة، ثبت»، رجال النجاشي: ص ٢٢٦ رقم ٥٩٥.

٣- داود بن أبي يزيد الأحول، هو داود بن يزيد العطار بقرينة رواية الحجال عنه، أنظر: الصفار، البصائر: ص ٣١٩.

قال النجاشي فيه: «ثقة» رجال النجاشي: ص ١٥٨ رقم ٤١٧.

(٣) رجال السند:

١- يعقوب بن يزيد، قال النجاشي فيه: «كان ثقة صدوقاً»، رجال النجاشي: ص ٤٥٠ رقم ١٢١٥.

٢- محمد بن أبي عمير، قال الشيخ فيه: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدتهم...» الفهرست: ص ٢١٨ رقم ٦٠٧، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

وقال النجاشي فيه: «جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين»، رجال النجاشي: ص ٣٢٦ رقم ٨٨٧، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

٣- عمر بن أذينة، قال الشيخ الطوسي فيه: «ثقة»، الفهرست: ص ١٨٤ رقم ٥٠٣.

٤- الفضيل بن يسار، قال النجاشي فيه: «ثقة»، رجال النجاشي: ص ٣٠٩ رقم ٨٤٦.

أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «لو أنا حدثنا برأينا ضلّنا كما ضلّ من كان قبلنا، ولكننا حدثنا ببينة من ربّنا بينها لنبّه، فبينها لنا»^(١).

وغيرها من الروايات التي تشترك مع هذه الروايات في المضمون، وهذا المعنى هو ما يعتقده علماء الشيعة. قال العلامة آقا بزرك الطهراني: «ولا مرجّح للمذاهب الأربعة على مذهب الإمامية، بل الترجيح لمذهب الإمامية؛ لكونه المأخوذ بالأسانيد الصحيحة المعتمدة والطرق المعتمدة من الأئمة المعصومين الذين كانوا علماء ربانيين، والذين ورثوا العلم عن جدّهم رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأوقفهم الله تعالى على جميع ما أودعه عند نبيه (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، من أنواع العلوم الإلهية، فلا يقولون إلاّ ما أوحى إلى جدّهم الذي لا ينطق عن الهوى»^(٢).

وقال الشيخ حسن صاحب المعالم: «إنّ المعهود والمعروف من أحوال الأئمة أنّهم خزنة العلم وحفظة الشرع، يحكمون فيه بما استودعهم الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأطلعهم عليه، وأنهم لا يغيّرون الأحكام بعد انقطاع الوحي»^(٣).

فالإمام عليه السلام إنّما هو حالك ومفصّل ومبيّن وشارح للسنة النبوية الشريفة، وقوله وفعله وتقريره يصبّ في هذا الاتجاه، لا أنّه مشرّع مستقل في رتبة

(١) الصّفار، بصائر الدرجات: ص ٣١٩ ج ٢، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

(٢) آقا بزرك الطهراني، حصر الاجتهاد: ص ١٢٢، تحقيق: محمّد علي الأنصاري.

(٣) الشيخ حسن صاحب المعالم، منتقى الجمان: ج ٢ ص ٤٣٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

تشريع النبي ﷺ وبمعزل عنه، بينما جَهِدَ الففاري أن يلصق هذه التهمة بالشيعة بلا دليل بَيِّن، سوى المغالطات والتمويه والتعمية على من لم يطلع على كتب الشيعة ورواياتهم.

سنة الأئمة لا تختلف عن سنة النبي ﷺ

تَبَيَّنَ أَنَّ إلحاق قول الإمام وفعله وتقريره بسنة النبي ﷺ التي هي قوله وفعله وتقريره لم يكن ناشئاً من فراغ أو من أسباب خاطئة، بل كان الإلحاق بسبب كونهم ﷺ المصادق الواقعي للسنة النبوية فيما يحكونه أو يفعلونه، فحين يقولون في الأحكام، فقولهم هذا لا يمكن أن يكون غير الحكم الذي نطق به رسول الله ﷺ، أو هو تطبيق صحيح لحكم كلي نطق به الرسول الأكرم، وحين يفعلون فعلاً ما أو يتركونه، فهذا الفعل والترك بلا شك ناشٍ من علة شرعية صحيحة.

ومن خلال فعلهم نستكشف الحكم الشرعي، وحين يسكتون عن فعل وقع أمامهم فلا شك أيضاً نستكشف أن سكوتهم هذا يدل على أن الفعل شرعاً صحيح؛ لأنهم المكلفون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلو كان الحكم خاطئاً وسكتوا، فإنه يعدّ معصية لهم، وهم بعيدون عن المعصية. هذا، مضافاً إلى ما سيأتي بحثه - إن شاء الله تعالى - من أن دور الإمام هو إكمال لمسيرة الهداية التي شرع بها النبي الأكرم ﷺ، وأن هذا الإمام يمتلك خبرة تقنية في الأحكام، فهو ليس من قبيل المجتهد يخطئ ويصيب، بل هو القادر الوحيد بعد النبي ﷺ - بمساعدة التسديد الإلهي - على معرفة الأحكام لكل وقائع الحياة المستحدثة.

وهكذا يكون إلحاق سنة أهل البيت عليهم السلام بسنة النبي صلى الله عليه وآله أمراً طبيعياً لا يستدعي أي استهجان وغرابة.

سنة الخلفاء عند أهل السنة

إننا كما وجّهنا صحّة إلحاقنا سنة الأئمة عليهم السلام بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، نطالب أهل السنة أيضاً بتفسير منطقي لإلحاقهم سنة الخلفاء بسنة النبي صلى الله عليه وآله.

فقد جاء في سنن ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ...»^(١).

وقال الشاطبي في الموافقات: «سنة الصحابة (رضي الله عنهم) سنة يعمل عليها ويرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور...»^(٢).

وقال أبو بكر السرخسي: «والمراد به^(٣) شرعاً: ما سنّه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والصحابة بعده عندنا»^(٤).

فهل يسعنا أن نقول: إن أهل السنة يعتقدون أن السنة النبوية لا تختصّ بسنة النبي صلى الله عليه وآله، بل تشمل غيره من الصحابة؟!

فالمسلمون متفقون على أنّ السنة أولاً وبالذات هي سنة النبي صلى الله عليه وآله التي

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. أبو داود، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩٣، الناشر: دار الفكر. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيرها من المصادر.

(٢) الشاطبي، الموافقات في أصول الفقه: ج ٤ ص ٧٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أي السنة.

(٤) السرخسي، أصول السرخسي: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تتمثل في أقواله وأفعاله وتقريره عليه السلام، غاية الأمر أنها تصلنا عبر قنوات ووسائل يختلف المسلمون في الأخذ منها.

الأئمة يبينون الأحكام الواقعية

لابد من الإشارة إلى قضية مهمة جداً، وهي أن السنة الإلهية الجارية في عالم الخلقة هي محدودية أعمار الرسل والأنبياء، لذا فهم يكتفون في كثير من الأحيان بذكر الكليات والقوانين العامة التي: إمّا لأنه لا يسعهم الوقت لبيانها وتفصيلها واستيفاء تنزيلها وتطبيقها على كل المستويات والموارد الجزئية، أو أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنه لم يحن وقتها لكي يبينوها.

فلا بد حينئذٍ من وجود أشخاص لهم من المؤهلات والكفاءات التي تمكنهم من تطبيق هذه القواعد وتفصيلها وبيان مواردها بعد رحيل الأنبياء ووفاتهم، أولئك الأشخاص يُلقى على عاتقهم رعاية المصالح والمفاسد الواقعية التي لا يتسنّى للفرد العادي أن يتوصل إليها، فكان لابد من اشتراط العصمة العلمية والعملية والكمالات النفسية فيمن ينهض بهذه المهمة الكبرى، والتي هي استمرار لمسيرة الأنبياء عليهم السلام، وهؤلاء هم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؛ لذا كان من الضروري أن يتمتع أهل البيت عليهم السلام بالعصمة والدرجات العليا من العلم والعمل - وهذا ما سنثبت إن شاء الله تعالى في بحث العصمة وضرورة الإمامة - فكانت أقوالهم وأفعالهم هي الترجمة الصادقة للسنة النبوية الشريفة، والامتداد الحقيقي والطبيعي للنبوة.

واحتياجنا إلى الأئمة عليهم السلام في فهم السنة وبيان أحكام الشريعة لا يعني بأي حال من الأحوال أن الشريعة لم تكتمل، وأن النبي صلى الله عليه وآله تركها ناقصة

- والعياذ بالله - وإلا لقلنا نفس الكلام في القرآن الكريم الذي جاء فيه قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢)، فقد ذكر سبحانه: أنه قد بين كل شيء في الكتاب، ومع هذا كان لابد من وجود النبي ﷺ ليبين ويفصل ويطبّق كليّاته، ويشرح مبهمات ومقاصده، وغير ذلك من وظائف النبي ﷺ؛ ولذا قال القرآن نفسه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣).

والشيء نفسه ينطبق على مهام الأئمة عليهم السلام، فالاحتياج إليهم في فهم الشريعة الإسلامية وبيان أحكامها وشرح مبهمات أمر لا يستدعي الطعن فيمن يعتقد بذلك، وهذا لا يخرج عما أشرنا إليه آنفاً من أن كل ما عندهم هو من رسول الله ﷺ، وهذا هو التفسير الحقيقي والمنطقي لقولنا: إن السنة هي قول المعصوم وفعله وتقريره.

الأئمة ليسوا من قبيل الرواة

يتّضح أيضاً معنى كون الأئمة لا يحكمون إلا بالأحكام الواقعية وأنهم ليسوا من قبيل الرواة، لا بالمعنى الذي حاول القفاري إحياءه للقارئ من كون الأئمة مشرّعين مستقلّين.

وقد استشهد القفاري لفهمه هذا المعنى بعبارّة من كتاب (أصول الفقه) للشيخ المظفر رحمه الله، والعبارة ما يلي: «فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي

(١) النحل: ٨٩

(٢) الأنعام: ٣٨

(٣) النحل: ٤٤

والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي^(١).

نقول: إن الشيخ المظفر لا يريد بكلامه في هذا المقطع أن ينفي عن الأئمة صفة النقل والرواية عن النبي ﷺ، وأن ما يقولونه خارج عن سنة رسول الله ﷺ، بل أراد أن يبين بأن حجية ما يروونه عن النبي ﷺ يتعدى حجية الثقات من الرواة؛ لأنهم في واقع الأمر يحكون في أقوالهم وأفعالهم الأحكام الواقعية التي جاء بها النبي ﷺ؛ لأن الله سبحانه نصبهم أئمة وهداة وأدلاء على شريعة سيد المرسلين، كما في قول النبي ﷺ: «يا علي، أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي»^(٢)، وكون الأئمة كذلك قد أفادته الأدلة والبراهين التي دلت على عصمتهم وإمامتهم، وهو ما سنبينه لاحقاً بشكل مفصل ووافٍ.

فلو فرض أن الشيخ المظفر وصف النبي ﷺ لا الأئمة عليهم السلام بذلك فقال: إن الرسول ﷺ ليس من قبيل الراوي عن جبرائيل ليكون قوله حجة من جهة أنه ثقة في النقل، بل هو منصوب من الله تعالى لتبليغ الأحكام الواقعية، فهل يفهم من كلامه أنه ينفي كون النبي ﷺ يتلقى عن جبرائيل، وأن له مصدراً مستقلاً؟ فعليه أصبح من الطبيعي أن تكون حجية أقوالهم مختلفة عن حجية أقوال الرواة.

(١) المظفر، محمد رضا، أصول الفقه: ج ٣ ص ٦٤-٦٥، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

فتبين الفارق بين أقوالهم عليه السلام وأقوال الرواة؛ ولكننا لا بد أن نشترط في أقوال الرواة أن تكون مسندة إلى الرسول الأعظم؛ لتطرق الشك إليها حيث يحتمل فيهم تعمّد الكذب أو الخطأ والنسيان، بخلاف أقوال الأئمة الذين لا يمكن أن يتصور - بعد القول بإمامتهم وعصمتهم - ذلك، فلا يخرجون عن دائرة السنة النبوية، فلا ضير حينئذٍ في عدم إسناد أقوالهم إلى النبي صلى الله عليه وآله.
فما ذكره القفاري من أنّ الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل أحاديثهم صحيحة من دون اتصال سندها بالنبي، فهو صحيح بلحاظ ما ذكرناه.

كما أنّه لا ضير في إسناد قول أحدهم إلى الآخر؛ لأنهم يصدرّون من منبع واحد، فلا اختلاف بين أقوالهم، وهو ليس من الكذب في شيء، كما شنع القفاري على الشيعة لاعتقادهم ذلك، وهو نابع من عدم التفاته لما ذكرناه.
ولذا ترى أنّ الشيعة يتعاملون مع رواياتهم على أنّها وحدة واحدة متكاملة لا تناقض ولا تهافت فيها، وانطلاقاً من هذه القاعدة يجعلون قول أحد الأئمة قرينة مبيّنة أو مقيدة أو مخصّصة لقول الآخر، وهذا المعنى مستفاد من عدة من أحاديث أهل البيت عليهم السلام، كما في الكافي، عن أبي عبد الله عليه السلام يقول: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي...»^(١).

وقد علّق المازندراني شارح الكافي على هذا الحديث بما مفاده: من أنّ علومهم إنّما هي من رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم الورثة الحقيقيون له.
ثمّ تطرّق المازندراني إلى احتمال أن يستفاد من هذا الحديث أن ننسب أقوالهم إلى الله تعالى، ونقول: قال الله تعالى.

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

وأجاب عن هذا التساؤل، قال: «فإن قلت: فعلى هذا يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله عليه السلام أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى؟ قلت: هذا حكم آخر غير مستفاد من هذا الحديث»^(١).

بينما نجد أن القفاري يقتطع من كلام المازندراني ما يريده، فيحذف قوله الذي جاء على نحو التساؤل: «فإن قلت: فعلى هذا يجوز...»، وينقل من قوله: «... يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله (رض) أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى؟»^(٢)، ثم لا يكمل جواب المازندراني عن هذا التساؤل: «قلت: هذا حكم غير مستفاد من هذا الحديث»؛ وذلك ليمرر القفاري غرضه ومراده من أن الشيعة تدعي أن الأئمة يوحى إليهم، فأين الأمانة العلمية في النقل؟!

ثم يقول المازندراني بعد إجابته عن هذا التساؤل: «نعم، يستفاد مما ذكر سابقاً من رواية أبي بصير، ورواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام جواز ذلك، بل أولويته»^(٣).

ومقصوده: يستفاد جواز نسبة قول الإمام عليه السلام إلى أبيه أو جدّه، لا أنه يستفاد جواز نسبة قول الإمام إلى الله وتقول عنه: قال الله تعالى، كما فهم ذلك القفاري، فقال: «وقد أخذ من ذلك شارح الكافي أولوية

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٢٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٢٦.

نسبة أقوال الأئمة إلى الله عز وجل^(١).

وإليك نص الرواية: «عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحديث اسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء، إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليّ، وقال أبو عبد الله عليه السلام لجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي^(٢)».

فأين جواز نسبة قول الإمام إلى الله في هذه الرواية؟!

ثم إن اعتراض القفاري على هذه الرواية أيضاً بأن ذلك يعني استساعة الكذب، حيث ينسب الشيعة مثلاً لأمير المؤمنين علي عليه السلام ما لم يقله، بل قاله بعض أحفاده ممن لم يشتهر بالعلم، فهذا الاعتراض لا محل له بعد أن بينا فيما سبق من أبحاث وما نقلناه من روايات تدل صراحة على أن ما يرويه أهل البيت عليه السلام فهو عن آبائهم عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام، فحديثهم هو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله بسلسلة ذهبية كلّها ثقات عدول أئمة هداة، ممّا يجعله سنداً مباركاً طيباً، قال عنه أحمد بن حنبل: «لو قرأت هذا الإسناد على مجنون برئ من جنته»^(٣).

هذا، مع ما سيأتي من أبحاث وأدلة عقلية ونقلية على عصمة الأئمة عليهم السلام، وأنهم نور واحد، ويصدرون من منبع صاف، ولكن أنى لقلوب ران عليها ما ران، أن تفقه هذا وتعيه؟

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٦، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٥٩٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

ثم إن هذه الرواية مع غضّ النظر عن سندها، فإنّها تتحدث عن جواز إسناد ما سمعه الراوي من الإمام أو من أبيه عليه السلام إلى أحدهما (الإمام أو أبيه) بشرط أن لا يكون بين الراوي والإمام واسطة.

قال المازندراني في تعليقه على هذه الرواية: «الظاهر أن جواز الرواية كذلك فيما إذا لم يكن بين الراوي والمعصوم المسموع منه واسطة، وأمّا إذا كان بينهما فجواز ذلك محلّ تأمل»^(١).

مضافاً إلى ذلك، فإن المطلع على علم الدراية والرجال عند الشيعة يتبيّن له أن هناك ضوابط علمية في سماع الرواة من الإمام ومن هو الإمام المسموع عنه، ومن خلال ذلك يعرفون اتصال السند وعدمه، بل إن الرواية لو كانت لا تصرّح باسم الإمام المروي عنه تصبح مضنرة وتقلّ قيمتها السندية، والشيعة يميّزون الرواة المشتركين أيضاً من خلال الإمام الذي يروي عنه الراوي، وعلى هذا جعلوا لكلّ إمام أصحاباً ورواة خاصين، فهل من الإنصاف سوق التهم هكذا ورمي طائفة كبيرة من المسلمين بتعمد الكذب؟!!

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

دعوى أن علوم الأئمة عند الشيعة وحي والإلهام من الله

قال القفاري: «فعلم الأئمة نوعان: علم حادث وهذا يتحقق عن طريق الإلهام وغيره، وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، والكل يعتبر من السنة. وفيما يلي توضيح لهذين الأصلين الخطيرين عند الشيعة:

الأصل الأول: علم الأئمة يتحقق عن طريق الإلهام والوحي:

علم الأئمة يتحقق - في نظرهم - عن طريق الإلهام، وحقيقته كما قال صاحب الكافي في روايته عن أئمة: (النكت في القلوب)، وفي لفظ آخر له: (فقدف في القلوب) وصرح أن ذلك هو الإلهام، حيث قال: (وأما النكت في القلوب فالإلهام)، أي أن العلم ينقذ في قلب الإمام فيلهم القول الذي لا يتصور فيه الخطأ؛ لأن الإمام معصوم.

والإلهام ليس هو الوسيلة الوحيدة في هذا، كما حاول أن يلطف من الأمر ذلك الشيعي المعاصر الذي نقلنا كلامه آنفاً، بل صرح صاحب الكافي في أن هناك طرقاً أخرى غيره، حيث ذكر في بعض رواياته: أن من وجوه علوم الأئمة (النقر في الأسماع) من قبل الملك، وفرق بين هذا والإلهام، حيث قال: (وأما النكت في القلوب فالإلهام، وأما النقر في الأسماع فأمر الملك)... وتحدث رواية أخرى لهم عن أنواع الوحي للإمام، فتذكر أن جعفرأ قال: (إن منا لمن ينكت في أذنه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع صوت السلسلة تقع على الطشت (كذا)، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من

جبرائيل وميكائيل...).

وكانَّهم بهذا المقام أرفع من النبي الذي لا يأتيه إلا جبرائيل، وتأتي روايات تبين هذه الصورة التي أعظم من جبرائيل وميكائيل بأنها الروح عندهم، وقد خصَّها صاحب الكافي بباب مستقل بعنوان: (باب الروح التي يسدّد الله بها الأئمة)، وذكر فيها ست روايات، منها: عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرائيل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدّده، وهو مع الأئمة من بعده).

ومعلوم أن الروح في هذه الآية المراد بها القرآن، كما يدل عليه لفظ الآية ﴿أَوْحَيْنَا﴾، وقد سمّاه الله سبحانه روحاً؛ لتوقف الحياة الحقيقية على الاهتداء به.

وكان هذه الدعاوى حول الوحي للإمام قد غابت عن مفيدهم (المتوفى سنة ٤١٣هـ)، أو أنها صُنعت فيما بعد؛ إذ رأينا المفيد يقرر الاتفاق والإجماع على (أنه من يزعم أن أحداً بعد نبينا يوحى إليه فقد أخطأ وكفر..)، أو يكون قوله هذا تقية.

إذن الإمام يُلهم، ويسمع صوت الملك، ويأتيه الملك في المنام واليقظة، وفي بيته ومجلسه، أو يرسل له ما هو أعظم من جبرائيل يخبره ويسدّده، وليس ذلك نهاية الأمر، بل لدى الأئمة أرواح أخرى ووسائل أخرى؛ لديهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة،

وروح القوة، وروح الشهوة.

ذكر ذلك صاحب الكافي في باب بعنوان: (باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام)، فذكر في ذلك ست روايات، بينما تطورت هذه المسألة عند صاحب البحار فبلغت رواياتها (٧٤) رواية.

وقد ركزت رواياتهم على روح القدس، فذكرت أن هذه الروح تنتقل إلى الأئمة بعد موت الأنبياء، (فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس إلى الإمام) وبروح القدس عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى، (وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو)، وبروح القدس يستطيع أن يرى الإمام (ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في عنان السماء، وبالجملة ما دون العرش إلى ما تحت الثرى).

بل إن الأئمة تذهب إلى عرش الرحمن - كما يزعمون - كل جمعة لتطوف به فتأخذ من العلم ما شاءت.

قال أبو عبد الله: (إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله العرش ووافى الأئمة عليهم السلام معه، ووافينا معهم، فلا تُردُّ أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأنفدنا).

وجاءت روايات أخرى بهذا المعنى ذكرها الكليني في باب خصَّصه لهذه الدعوى بعنوان: (باب في أن الأئمة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة). وذكر فيه ثلاث روايات، ثم جاء صاحب البحار فذكر في هذا الموضوع (٣٧) رواية في باب عقده في هذا الشأن بعنوان: (باب أنهم يزدادون وأرواحهم تعرج إلى السماء).

بل جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر بأن الله تعالى ناجى علياً، وأن جبرائيل يُملِي عليه... كما جاءت فيه سبع عشرة رواية تتحدث عن تحف الله تعالى وهداياه إلى عليّ.

كما ذكر المجلسي: (أن الله - بزعمهم - يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد) واستشهد لذلك بست عشرة رواية.

كل هذه العلوم التي تتحقق لهم بهذه الوسائل يسمونها: (العلم الحادث)، وتحققها موقوف على مشيئة الأئمة، كما أكدت ذلك روايات صاحب الكافي التي جاءت في الباب الذي عقده بعنوان: (باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شأوا أن يعلموا علموا)، وذكر فيه روايات ثلاثاً كلها تنطق بـ (أن الإمام إذا شاء أن يعلم أعلم)، وفي لفظ آخر: (إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك). فالوحي للأئمة ليس بمشيئة الله وحده كما هو الحال مع الرسل عليهم السلام، بل تابع لمشيئة الإمام!!^(١).

بيان الدعوى

يتضمن كلام القفاري شبهة أساسية، وهي: أن الأئمة يوحى إليهم في علومهم، حالهم في ذلك حال النبي صلى الله عليه وآله، وهذه الشبهة تضمنت في باطنها عدة شبهات جزئية، أو بمثابة الشواهد على زعمه:

- ١- إن علم الأئمة عن طريق الإلهام هو عبارة أخرى عن الوحي.
- ٢- إن الشيعة لم يكتفوا بهذا المقدار من إعطاء العلم لأئمتهم بهذا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٧-٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الطريق، بل ذهبوا إلى طرق أخرى، كالنكت في القلوب، والنقر في الأسماع.

٣- وليس ذلك نهاية الأمر، بل لدى الأئمة أرواح أخرى ووسائل أخرى؛ لديهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة.

٤- إنّ أرواح الأئمة تعرج إلى السماء، وإنّها تذهب إلى عرش الرحمن كلّ جمعة لتطوف به، فتأخذ من العلم ما شاءت، وفي هذا غرابة واستهجان؛ إذ لا يعقل ذلك في منطق القفاري.

٥- غرابة واستنكار لما نقله صاحب البحار حين روى تسع عشرة رواية كلّها تذكر بأنّ الله تعالى ناجى علياً، فالمناجاة لم تصحّ عند القفاري، وهو أمر اختلقته الشيعة.

٦- إنّ جبرائيل يُملي وحياً على عليٍّ عليه السلام، هكذا صرحت روايات الشيعة.

٧- إنّ الله تعالى أتحف علياً عليه السلام بهدايا وتحف، وهذا لم يصحّ عند القفاري، بل هو كذب وافتراء من الشيعة؛ لعدم معقوليته حسب زعمه.

٨- إنّ الشيعة تعتقد بأنّه يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد، وهذا ممّا لا يعقل عند القفاري.

٩- في اعتقاد الشيعة: إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك، وهذا غير ممكن، ولم يصحّ ذلك وفق عقلية القفاري.

وسوف نتعرّض لمناقشة كلّ هذه الشبهات والشواهد تباعاً.

الشبهة: علم الأئمة الإلهامي وحي

أساسيات الشبهة

يقول القفاري: بعد أن بينا أن السنة عند الشيعة ليست هي سنة النبي ﷺ فحسب، بل هي سنة الأئمة الاثني عشر، وأن أقوالهم كأقوال الله ورسوله، ثبت بأن هذا القول يستند إلى أن علومهم تتحقق لهم من طريقين: الأول: الإلهام والوحي، ويسمونه العلم الحادث.

والثاني: علم ورثوه عن الرسول ﷺ ويسمونه المستودع، وكل هذا يعدونه من السنة، وذكرت في كتبهم شواهد وأدلة تبين معنى وطريقة هذا الوحي والإلهام.

وهذه الشبهة تركز على ركيزة أساسية أراد القفاري الوصول إليها عبر الإتيان بكثير من الشواهد والاستدلالات من كتب الشيعة، وهي: أن الوحي لم ينقطع بوفاة الرسول ﷺ، بل ظل مستمراً تتلقاه الأئمة الاثنا عشر، فعلمهم وتشريعاتهم تختلف تبعاً لذلك عما هو موجود في أيدي المسلمين.

الجواب:

تمهيد: الإمامة سفارة إلهية وامتداد للرسالة المحمدية

يمكننا القول بأن كثيراً من إشكالات وشبهات القفاري في هذا الكتاب ناشئة من الجهل بخريطة البناء الفكري والمنظومة العقائدية للمذهب الاثني عشري، فتراه يستغرب بعض الأمور ويستوحشها، بل ويستعزئ بها لجهله بأنها مبنية على أسس وقواعد خاصة، فيأخذها مجترأة عن محيطها وسياقها

العام، ويحاول فهمها بحسب منهجه الفكري الذي يتبناه هو، لا بحسب المنهج الفكري الشيعي، وهذا الأسلوب منتشر في معظم رسالته؛ لذا تبدو هذه الأمور غريبة مستهجنة عنده، وهذا ما حصل في تناوله لعلم الأئمة عليهم السلام، فهي تعتبر لبنة مهمة ترتكز على قواعد وأسس رصينة لا يمكن فهمها واستيعابها خارج إطارها؛ لأنها تستند في واقع الأمر وتتفرع عن الاعتقاد بضرورة الإمامة الإلهية التي يؤمن بها الشيعة ويفهمونها - وفق الأدلة العقلية والنقلية التي سنشير إليها لاحقاً - بأنها سفارة إلهية وامتداد طبيعي للنبوّة والرسالة الخاتمة، فهي السبيل الذي يتكفل بحفظ الشريعة وتجسيد مفاهيمها في كل عصر وزمان، وتطبيق جزئياتها؛ لأننا نؤمن بأنّ النبوّة اهتمّت بشكل أساس ببيان كليات الشريعة، وقد بقي كثير من جزئيات الشريعة وتطبيقاتها الخارجية تحتاج إلى من يبيّن لها حكمها الشرعي الواقعي من تلك الكليات، وهذا أمر لا غرابة فيه كما أشرنا إلى ذلك سابقاً؛ وذلك لعدة أسباب ومعطيات، منها: أنّ الرسالة دائماً هي أطول من عمر الرسول، فلا تسنح الفرصة الزمنية الكافية للرسول لبيان جميع الجزئيات والأحكام الفرعية، أو لعدم توفّر الدواعي لتبيانها: إمّا لعدم الابتلاء بها في عصر النبوّة، أو لعدم اقتضاء المصلحة لبيان حكمها^(١).

والأهم من ذلك كله أنّ هناك أموراً وحوادث تتجدد في كل عصر وزمان، وهذا ممّا لا ينبغي الشك فيه، فتحتاج إلى من يضع لها ما يناسبها من

(١) وهذا لا يتنافى مع مسألة إكمال الدين، فالرسالة قد خُتمت به صلى الله عليه وآله، وهذا لا خلاف فيه. نعم، جزئيات وبيان الأحكام وتطبيقها وديمومة حركة الرسالة من مهام الإمامة، كما سيتضح لاحقاً.

أحكام شرعية بعد أن يطبق عليها كلياتها الموافقة لها.

من هنا كانت المهام التي تنهض بها الإمامة ثقيلة الأعباء، ذات أثر جسيم على حاضر الشريعة ومستقبلها، فيحتاج من ينهض بمسؤوليتها إلى أن يكون عالماً فعلاً بجميع الأحكام والمعارف الإلهية، فهماً وتطبيقاً، متمكناً من الإجابة عن كل الأحكام الجزئية والفرعية، غير مخطئ في تطبيقاتها، لذا فهو بأمر الحاجة إلى علم وتسديد إلهي يستطيع به أن يدير دفة هذه المسيرة الإلهية، علم يفوق العلم العادي، ويكون مصدره الله سبحانه وتعالى، وبهذا العلم يتمكن هذا الشخص من حفظ الشريعة، وإفتاء الناس بما أودع الله نبيه الأكرم من أحكام واقعية، يتحقق من خلالها الغرض الإلهي الذي أراد الله تحقيقه في كل عصر، ومنه عصر النبوة المحمدية، وهو هداية الأمة إلى ما فيه خيرها وكمالها^(١).

فلا يجدي أن يكون الإمام ذا علم عادي اكتسبه من خلال الحفظ والتعلم فقط؛ لأنه لا يتناسب مع حقيقة الإمامة ومهامها - كما بينا - بأنها نوع اصطفاء وسفارة إلهية، من مقوماتها العلم الرباني اللازم للقيام بهذه المهمة. ومما يؤيد هذا المعنى: ما ورد في قصة طالوت الذي اختاره الله واصطفاه قائداً وملكاً وإماماً لقومه - وهو ما سنثبته في بحوث لاحقة - فنجد أن الله تعالى يذكر لنا كيف زوده بالعلم؛ ليتمكن من القيام بمهامه ومسؤولياته الملقاة على عاتقه، ولهذا المعنى أشار القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) فإن هداية الأمة غرض إلهي يريد الله استمرار تحقيقه في كل زمان، كما سيتضح ذلك في بحث الإمامة.

اللَّهُ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ»^(١)، قال: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ» أي اختاره وهو الحجة القاطعة، وبين لهم مع ذلك تعليل اصطفاء طالوت، وهو بسطته في العلم الذي هو ملاك الإنسان، والجسم الذي هو معينه في الحرب وعدته عند اللقاء، فتضمنت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة، وأنها مستحقة بالعلم والدين»^(٢).

وقال الشوكاني: «(اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ) أي اختاره، واختيار الله هو الحجة القاطعة، ثم بين لهم مع ذلك وجه الاصطفاء، بأن الله زاده بسطة في العلم الذي هو ملاك الإنسان ورأس الفضائل وأعظم وجوه الترجيح»^(٣).
وقال الثعالبي: «والجمهور على أن العلم في هذه الآية يراد به العموم في المعارف، لا علوم الحرب خاصة»^(٤).

وسوف يأتي الحديث عن الاصطفاء في بحوث الإمامة إن شاء الله تعالى.

علوم الأئمة وآليات تحققها

بعد أن تبين لنا سعة الأفق الذي رسمته عقيدة أتباع أهل البيت (عليه السلام) للإمامة، وأنها لا تنفك عن التسديد الإلهي والعلم الرباني، فلا بد من وجود طرق ووسائل يتلقى بها الإمام علومه ومعارفه التي تتعلق بوظيفته الإلهية. فنقول: إن هذا التلقي يحصل بأسلوبين قد بيئتهما روايات أهل البيت (عليه السلام):

(١) البقرة: ٢٤٧.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٣ ص ٢٤٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - لبنان.

(٣) الشوكاني، فتح القدير: ج ١ ص ٢٦٤، الناشر: عالم الكتب.

(٤) الثعالبي، تفسير الثعالبي: ج ١ ص ٤٩٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١- أن يتلقى الإمام علماً من الله تعالى مباشرة، وهو ما يعبر عنه بالعلم الحادث.

٢- أن يتلقى الإمام علمه مما استودعه الرسول الأكرم ﷺ عنده، وما ورثه منه من علوم ومعارف إلهية، ويسمى العلم المستودع.

العلم الحادث

نستطيع أن نستشف من روايات أهل البيت ﷺ أن تعاطيهم العلوم الإلهية من الله سبحانه وتعالى لم يكن بلون واحد وطريقة معينة، وإنما كان يتخذ أشكالاً متعددة اقتضتها الحكمة الإلهية، ولكن يمكن إدراجها في نوعين اثنين:

النوع الأول: هو ما يطلق عليه الإلهام والنكت في القلوب.

النوع الثاني: هو النقر في الأسماع وتحديث الملك.

وبهذا المعنى وردت روايات عديدة من طرق أهل البيت ﷺ، والاعتقاد بإمكانية وحصول هذين النوعين من التلقي والأخذ للعلم لم تنفرد به الشيعة الإمامية كما حاول القفاري أن يصور ذلك، وإنما اتفقت كلمة المسلمين على القول بذلك وإمكانه، فلم ينكره أحد منهم، وشواهد القرآنية والروائية كثيرة جداً.

فمن الأدلة والشواهد على النوع الأول من العلم هو ما نستفيده من قضية لقمان، والذي لم يكن نبياً باتفاق المسلمين، ومع هذا قد ألهمه الله العلم والحكمة؛ لأنه كان عبداً تقياً صالحاً، فنور الله قلبه بالعلم والمعرفة، فجرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ

آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ^(١).

قال مجاهد في تفسيره لهذه الآية: «وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ» يعني الفقه والعقل والإصابة في القول في غير نبوة^(٢).

وأخرج الطبري عن قتادة، قوله تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ» أي الفقه في الإسلام، قال قتادة: ولم يكن نبياً، ولم يوح إليه^(٣). فهذا الإيتاء هو ما يعبر عنه بالإلهام أو النكت في القلوب.

قال الراغب الأصفهاني: «الإلهام: إلقاء الشيء في الروح، ويختص ذلك بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملائكة الأعلى»^(٤) وهو نوع من أنواع الوحي. وقال القرطبي: «والوحي في كلام العرب معناه الإلهام»^(٥).

وما حدث لأُمّ موسى عليها السلام يدخل في هذا العلم أيضاً، فقد قذف الله في قلبها وأوحى إليها ما يجب عليها عمله، قال تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى^(٦)».

ففي تفسير الطبري: «وكان قتادة يقول، في معنى ذلك وأوحينا إلى أُمّ موسى: قذفنا في قلبها»^(٧).

(١) لقمان: ١٢.

(٢) مجاهد، تفسير مجاهد: ج ٢ ص ٥٠٤، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد.

(٣) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢١ ص ٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن: ص ٤٥٥، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٣٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٦) القصص: ٧.

(٧) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢٠ ص ٣٧.

والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً أخطؤوا، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجح أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة. فالإلهام مثل هذا دليل في حقه، وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة، والظواهر والاستصحابات الكثيرة»^(١).

وبهذا يتضح أنه لا غرابة في اعتقاد الشيعة بهذا النوع من العلوم الإلهية المعبر عنها بالإلهام والنكت في القلوب.

النقر في الأسماع وتحديث الملك

كما أنه لا غرابة في النوع الثاني من العلم، وهو المعبر عنه بالنقر في الأسماع وتحديث الملك، وأوضح تجسيد له هو حالة تلقّي من لم يثبت كونه نبياً لهذا العلم عن طريق تحديث الملائكة، فقد حصل هذا الأمر لعامة المسلمين وغير المسلمين، فضلاً عن الأئمة والأولياء والعباد الصالحين.

والشواهد على ذلك كثيرة جداً، نذكر بعضها على سبيل المثال، ولعل من أوضحها ما حصل لمريم عليها السلام، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، قال ابن كثير: «هذا إخبار من الله تعالى بما خاطبت به الملائكة مريم عليها السلام عن أمر الله لهم بذلك»^(٣).

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٠ ص ٤٢، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٢) آل عمران: ٤٢.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٣٧٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وأنظر: العيني، عمدة القاري: ج ١٦ ص ٢٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

وقال البيضاوي: «كلموها شفاهاً كرامةً لها»^(١).

وهناك شواهد روائية كثيرة حول تحديث الملك لكثير من الناس: فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة، قال: «قال النبي (صلى الله عليه وسلم): لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمرو. قال ابن عباس (رضي الله عنهما): من نبي ولا محدث»^(٢).

قال القسطلاني: «ليس قوله: (فإن يكن) للترديد، بل للتأكيد، كقولك: إن يكن لي صديق ففلان؛ إذ المراد اختصاصه بكمال الصداقة، لا نفي الأصدقاء، وإذا ثبت أن هذا وجد في غير هذه الأمة المفضولة فوجوده في هذه الأمة الفاضلة أخرى»^(٣).

وقال في شرح قول ابن عباس: (من نبي ولا محدث): «وقد ثبت قول ابن عباس هذا لأبي ذرٍّ وسقط لغيره، ووصله سفيان بن عيينة في أواخر جامعه وعبد بن حميد بلفظ: كان ابن عباس يقرأ: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث)»^(٤).

وأخرج البخاري أيضاً بسنده، عن أبي هريرة (رض)، عن النبي ﷺ، قال:

(١) البيضاوي، تفسير البيضاوي: ج ٢ ص ٣٨، الناشر: دار الفكر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٠ ح ٣٦٨٩، الناشر: دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٠٤ ح ٣٦٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٨ ص ٢٠٤ ح ٣٦٨٩.

«لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر»^(١). قال المناوي: «(قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم) في رواية: من بني إسرائيل (أناس محدثون). قال القرطبي: الرواية - بفتح الدال - اسم مفعول، جمع محدث - بالفتح - أي ملهم، أو صادق الظن، وهو من ألقى في نفسه شيء على وجه الإلهام والمكاشفة من الملائكة الأعلى، أو من يجري الصواب على لسانه بلا قصد، أو تكلمه الملائكة بلا نبوة، أو من إذا رأى رأياً أو ظن ظناً أصاب، كأنه حدث به وألقي في روعه من عالم الملكوت، فيظهر على نحو ما وقع له، وهذه كرامة يكرم الله بها من شاء من صالح عباده، وهذه منزلة جليلة من منازل الأولياء»^(٢).

وقال الشاطبي في الموافقات: «عمل الصحابة (رضي الله عنهم) بمثل ذلك»^(٣) من الفراسة والكشف والإلهام والوحي النومي»^(٤).

وغير ذلك من الشواهد، كتكليم الملك لثلاثة من بني إسرائيل: أبرص وأعمى وأقرع^(٥).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٠ ح ٣٦٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٤ ص ٦٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) يقصد من (ذلك): ما تكلم عنه سابقاً، وهو: «أنه لما ثبت أن النبي حذر وبشّر وأنذر وندب وتصرف بمقتضى الخوارق من الفراسة الصادقة والإلهام الصحيح والكشف الواضح والرؤيا الصالحة كان من فعل ذلك، ممن اختص بشيء من هذه الأمور على طريق من الصواب، وعاملاً بما ليس بخارج عن المشروع، لكن مع مراعاة شرط ذلك، ومن الدليل على صحته: أمران... ثانيهما: عمل الصحابة بمثل ذلك...» الشاطبي، الموافقات: ص ٢٦٣-٢٦٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الشاطبي، الموافقات: ص ٢ ص ٢٦٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٦ ح ٣٤٦٤.

ولذا قال الآلوسي: «والأخبار طافحة برؤية الصحابة للملك وسماعهم كلامه، وكفى دليلاً لما نحن فيه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾^(١)، فإن فيها نزول الملك على غير الأنبياء في الدنيا وتكليمه إيّاه، ولم يقل أحد من الناس: إن ذلك يستدعي النبوة»^(٢).

وقال في موضع آخر: «وذكروا أن الوحي إذا لم يكن كذلك^(٣) غير مخصوص بهم^(٤)، بل يكون للأولياء أيضاً» ﴿الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾. وقد روي عن بعض أئمة أهل البيت: أن الملائكة تزاحمهم في مجالسهم^(٥).

فلا ندري بعد كل هذا هل يبقى مبرر للقفاري في استنكاره وتعجبه مما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من تحديث الملك لهم؟! لا سيما وأن ذلك كان معروفاً عنهم بين أوساط المسلمين، كما يظهر من الكلام المتقدم. لكن القفاري في الحقيقة لم يطرح هذا النوع من العلوم لمجرد أنه غريب ومنكر عنده، بل يرمي إلى شيء آخر وراءه، سوف نبينه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وقبل أن نشرع في ذلك نعود إلى كلماته التي كتبها حول هذا النوع من

(١) فصلت: ٣٠.

(٢) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٢ ص ٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) أي: وحي تبليغ.

(٤) أي: المرسلين.

(٥) الآلوسي، روح المعاني: ج ١٤ ص ١٥٩.

العلم، قال: «فعلم الأئمة نوعان: علم حادث، وهذا يتحقق عن طريق الإلهام وغيره. وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)»^(١).

نقول: قد بينّا حقيقة القسم الأول من العلم وكونه ضرورياً لمقام الإمامة، وسوف نبين في بحوث لاحقة القسم الثاني - وهو المستودع - إن شاء الله تعالى.

وقال في نفس الصفحة: «وحقيقته [العلم عن طريق الإلهام] كما قال صاحب الكافي في روايته عن أئمة: النكت في القلوب، وفي لفظ آخر له: فقذف في القلوب، وصرّح أن ذلك هو الإلهام، حيث قال: وأما النكت في القلوب فالإلهام، أي أن العلم ينقذح في قلب الإمام، فيلهم القول الذي لا يتصور فيه الخطأ؛ لأن الإمام معصوم».

نقول: بعد أن بينّا حقيقة تلك العلوم وأهدافها يرتفع أصل الاستهجان الذي افتعله القفاري.

وقال: «وهو يسمع الصوت ولا يرى الملك، كما جاء في الروايات الأربع في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث من أصول الكافي»^(٢). ثم قال في مورد آخر: «ثم بعد أبواب عدة يعود صاحب الكافي ينقض ما قرره في الروايات السابقة، ويثبت تحقيق رؤية الإمام للملك في روايات أربع».

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٧٨.

هنا يطرح القفاري إشكالية التناقض بين الروايات، فقد ورد في باب الفرق بين النبي والإمام: أنَّ الأوَّل يرى ويسمع الملك، والإمام يسمع ولا يرى، ثمَّ وردت طائفة من الروايات تقرّر أنَّ الإمام يرى الملك. وكعادة القفاري يعتبر كلَّ ما في كتبنا صحيح السند ومعتبراً، فهو يحمل روحية الفكر الذي ينتمي إليه في مسألة الصحاح المعتبرة عنده، فيعامل كتب الشيعة معاملة الصحيحين البخاري ومسلم، وهذا - إن لم يكن متعمداً في ذلك - يعدّ خطأ منهجياً في بحثه بلا شك.

هذا، على أنَّه لا يوجد تناقض في هذه المسألة حين يريد الباحث أن يكون موضوعياً بقدر ما، كما شرط القفاري على نفسه ذلك في مقدمته، فتوجد عدة طرق للجمع العرفي بين مضامين هذه الروايات منها:

أولاً: نقول: إنَّ الروايات التي أفادت أنَّ الإمام يسمع الملك ولا يراه قد وردت في صدد التفريق بين مقام النبي والإمام، فهي ناظرة إلى الملك الذي يسدّد كلاهما بحسب ما يقتضيه مقامه ووظيفته الإلهية، فمقام النبوة مقام تلقّي الأحكام من الله تعالى مباشرة؛ لذا اقتضت المصلحة أن يرى الملك ويسمع صوته، بينما الإمام لا يتلقّى أحكاماً من الله تعالى، بل يتلقّى التسديد في كيفية تطبيق الأحكام وفي كيفية تشخيص عللها، وفي كيفية إدارة شؤون الأمة ونحوه من المهام التي تتناسب معه، فليس من اللازم أن يرى الملك، بل يكفي سماعه، وهذا هو الأصل في الإمام، فهو ليس بحاجة إلى رؤية الملك بقدر احتياج الرسول، لكنّ هذا لا يمنع من أنَّه يرى الملك.

ثانياً: يمكن أن تحمل الروايات النافية للرؤية بالنسبة للإمام على

حقيقة الملك دون مثاله والهيئة التي يتمثل بها، فإن النبي يمكن أن يرى حقيقة الملك بالإضافة إلى مثاله، بينما الإمامة لا تستدعي أن يرى الإمام حقيقة الملك.

ثالثاً: تُحمل الروايات التي أفادت بأن الرسول يرى الملك على الغلبة، أي الغالب أن النبي يرى الملك ويسمع صوته، بينما الإمام في الغالب لا يرى صورة الملك، لكن لا يمنع هذا من رؤيته في بعض الموارد.

ثم قال: «وتتحدث رواية أخرى لهم عن أنواع الوحي للإمام»^(١). من هنا دخل القفاري في مطلب آخر، فهنا يكشف القفاري أن غرضه من ذكر تلك العلوم لا على سبيل الاستهجان فقط، بل لكي يحقق ربطاً بينها وبين استمرارية الوحي عند الشيعة.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الشبهة: أئمة الشيعة تذهب أرواحهم إلى العرش وتطوف به كل جمعة

قال القفاري: «بل إن الأئمة^(١) تذهب إلى عرش الرحمن - كما يزعمون - كل جمعة لتطوف به، فتأخذ من العلم ما شاءت»^(٢).

أساسيات الشبهة

لقد فهم القفاري أن الشيعة يعتقدون بأن أرواح أئمتهم تذهب إلى عرش الله تعالى في كل ليلة جمعة فتطوف به، ومن ذلك العرش تأخذ العلم الذي تريده، وهذا يعني أن أرواحهم تختلف عن أرواح بقية البشر، فهي تتلقى العلم مباشرة من الله تعالى، وأن هذا العلم هو وحي من الله تعالى؛ وبذلك يستغني الشيعة عن الوحي وأحكامه الذي نزل على النبي ﷺ، وهذا أيضاً يعدّ من الشواهد على أن سنتهم تختلف عن سنة النبي ﷺ، وأن مصادرهم تختلف عن مصادر بقية المسلمين.

وهذا الوهم الذي اعتقده ترسّخ عنده نتيجة قصور فهمه وجهله بالمفاصل الأساسية التي يستند عليها البحث وقد تكرّر ذلك في كثير من شبهاته وإشكالاته، وهنا أيضاً كذلك، فهذه الشبهة تبني على عدة أمور قد جهلها القفاري:

أولاً: معنى الروح وحقيقتها.

(١) أي أرواح الأئمة عليهم السلام.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

ثانياً: الأسلوب التكاملي للروح من خلال السير على النهج القويم.

ثالثاً: طرق تلقّيها للعلوم الإلهية والفيوضات الربانية.

رابعاً: معنى عروجها وذهابها إلى عرش الرحمان.

خامساً: حقيقة العرش.

سادساً: فضيلة يوم الجمعة.

وستعرض لهذه المفاصل على سبيل الإشارة والاختصار لتتضح الإجابة

عن الشبهة.

لمحة عن الروح وحقيقتها

لقد أخذ البحث عن معنى الروح الإنسانية حيزاً كبيراً من تفكير المسلمين، بل تفكير البشرية جمعاء، فشغل بال الكثيرين من العلماء والباحثين منذ القدم، فاختلّف في حقيقتها وماهيتها، فهل هي عبارة عن أجسام موجودة في داخل هذا البدن، متولّدة من امتزاج الطباع والأخلاق، أو هي عبارة عن نفس هذا المزاج والتركيب، أو هي عبارة عن عرض آخر قائم بهذه الأجسام، أو هي عبارة عن موجود يغاير هذه الأجسام والأعراض، أي جوهر بسيط مجرد^(١)؟

وغير ذلك من الأقوال الكثيرة، حتى قيل: «والخائضون فيها اختلفوا على أكثر من ألف قول»^(٢).

الأمر الذي حدا ببعض إلى أن ينادي بالكفّ عن البحث فيها،

(١) أنظر: الفخر الرازي، تفسير الرازي: ج ٢١ ص ٣١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) البكري الدمياطي، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ١٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وإمساك المقال عنها، وأنها ممّا استأثر الله بعلمه ولم يُطلع عليه أحداً من خلقه^(١).

ولكنّ الذي يمكن أن يقال في هذا الصدد: بأنّ الروح موجود يؤثر - بأمر الله - في إفادة الحياة، فيصحّ أن يقال: إنّ الروح هي ما به تحقّق الحياة. وهذا المقدار من معرفة الروح وعدم المعرفة الكاملة لها ربّما يتناغم مع جوّ الآية القرآنية: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، وليست الروح هي الوحيدة التي نجهل تمام حقيقتها، بل هناك الكثير من الحقائق لازالت مجهولة لدينا.

كما يمكن القول: إنّ هذه الروح الإنسانية في مبدأ فطرتها تكون خالية من العلوم والمعارف إلّا المعارف الفطرية، فهي لا تزال في طور التغير من حال إلى حال، ومن نقصان إلى كمال، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾^(٢).

تكامّل الروح وطرق تلقّيها للعلوم الإلهية

إنّ الروح تبدأ رحلتها نحو مراتب الكمال بواسطة ارتباطها بالله سبحانه وتعالى، فتسمو وتقوى مراتبها الوجودية كلّما اشتد وازداد هذا الارتباط، فالإنسان المؤمن بالله تعالى يستطيع أن يصل بهذه الروح إلى أرقى مراتبها، وذلك من خلال السير وفق نهج الطاعة الذي رسمه الله لعباده، فكّلما جدّ الإنسان واجتهد في طاعة الله سبحانه كلّما ازداد قرباً منه تعالى، فتبدأ روحه بالسمو والتكامل، حتى تصل تلك الروح إلى مراتب عالية من القرب

(١) البكري الدميّاطي، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ١٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) النمل: ٧٨.

الإلهي، فيحصل له الاستعداد الكامل لتلقي الفيض والنور الإلهي، كما هو الحال في الأنبياء والأوصياء والصالحين.

قال الإمام الغزالي: «اعلم أن العلم يحصل من طريقين: أحدهما التعلم الإنساني، والثاني التعلم الرباني. الطريق الثاني: إلقاء الوحي، وهو أن النفس إذا كملت ذاتها يزول عنها دنس الطبيعة ودرن الحرص والأمل الفانية، وتقبل بوجهها على بارئها ومنشئها، وتمسك بجود مبدعها، وتعتمد على إفادته وفيض نوره، والله تعالى بحسن عنايته، يقبل على تلك النفس إقبالاً كلياً، وينظر إليها نظراً إلهياً، ويتخذ منها لوحاً، ومن النفس الكلي قلماً وينقش فيها جميع علومه، ويصير العقل الكلي كالمعلم، والنفس القدسية كالمتعلم، فيحصل جميع العلوم لتلك النفس، ويتنقش فيها جميع الصور من غير تعلم وتفكر»^(١).

وأحد أساليب تلقي هذه الأرواح والنفوس لنور الله وفيضه هو عروج هذه الأرواح الطاهرة إلى محال فيضه ورحمته، وذلك بين يدي العرش.

قال ابن القيم الجوزية في كتاب الروح: «وقد تظاهرت الآثار عن الصحابة أن روح المؤمن تسجد بين يدي العرش في وفاة النوم ووفاة الموت»^(٢)، فسجود تلك الروح بين يدي العرش أثناء النوم يحصل من خلال عروج تلك الروح إلى عالم آخر يسمى بالعرش.

(١) مجموعة رسائل الغزالي، الرسالة اللدنية، فصل في بيان التحصيل للعلوم: ٢٤٨، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

(٢) ابن قيم الجوزية، الروح: ج ١ ص ١٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقد روى البيهقي في الشعب بسنده، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: «إن الأرواح يعرج بها في منامها وتؤمر بالسجود عند العرش، فمن كان طاهراً سجد تحت العرش، ومن كان ليس بطاهر سجد بعيداً عن العرش...»^(١).

وهذه الطهارة وإن حملها بعضٌ على الطهارة من الحدث كالوضوء والغسل والتيمم، لكن الأنسب حملها على ما يشمل طهارة الباطن ونزاهته من أقدار الذنوب والمعاصي، التي تمنع من حصول القرب الإلهي؛ لذا قال المناوي: «والطهارة عند النوم قسمان: طهارة الظاهر وهي معروفة، وطهارة الباطن وهي بالتوبة، وهي أكد من الظاهرة، فربما مات في نومه وهو متلوّث بأوساخ الذنوب فيتعين عليه التوبة، وأن يُزيل من قلبه كل شيء»^(٢).

معنى العرش وعروج الروح إليه

من الجدير بالذكر أنّ هذا العروج لأرواح المؤمنين ليس عروجاً مادياً، وأنّ هناك درباً وطريقاً مادياً لهذه الأرواح تصعد بها إلى العرش، فيكون العرش جسماً مادياً والروح تصعد إليه، بل العروج إشارة إلى سمو هذه الأرواح وقربها من مصدر المواهب والفيوضات الإلهية، والذي عبّر عنه بالعرش. ومعنى العرش يحتاج إلى بحث خاص ومفصّل، ولكننا سنقتصر على موضع الحاجة، فنقول: لقد اختلفت التفاسير في إعطاء معنى واضح للعرش،

(١) البيهقي، شعب الإيمان: ج ٣ ص ٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المناوي، فيض القدير: ج ٤ ص ٣٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

فمنهم من اعتقده شيئاً مادياً.

قال ابن كثير: «فهو سرير ذو قوائم، وهو كالقبة على العالم تحمله الملائكة، وهو سقف المخلوقات»^(١).

وهو ما أشار إليه ابن تيمية بقوله: «وأما العرش فإنه مقبب»^(٢)، وهذا الرأي يستشعر منه التجسيم، وأن قائله متأثر بالفكر التجسيمي.

وقد فُسر العرش في الروايات الواردة عن أهل البيت بأنه جملة جميع الخلق وفي وجه آخر هو العلم الذي كشفه الله وعلمه للأنبياء عليهم السلام، وهذا هو اعتقاد الشيعة بمعنى العرش:

قال الصدوق في الاعتقادات: «قال الشيخ أبو جعفر عليه السلام: اعتقدنا في العرش أنه جملة جميع الخلق، والعرش في وجه آخر هو العلم، وسئل الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال: «استوى من كل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء»^(٣)، وروى الصدوق في معاني الأخبار عن المفضل بن عمر، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العرش والكرسي ما هما؟ فقال: العرش في وجه هو جملة الخلق والكرسي وعاءه، وفي وجه آخر العرش هو العلم الذي اطلع الله عليه أنبياءه ورسله وحججه»^(٤).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٥ ص ١٥١، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٣) الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية: ص ٤٥-٤٧، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٤) الصدوق، معاني الأخبار: ص ٢٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

وروى عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، فقال: «السماوات والأرض وما بينهما في الكرسي، والعرش هو العلم الذي لا يقدر أحد قدره»^(١).
وهناك من فسّره بالملك، كالمعتزلة والماتريدية وعامة متأخري الأشاعرة^(٢) وبعض المتكلمين وغيرهم.

قال الثعالبي في تفسيره: «وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾»^(٣) معناه عند أبي المعالي وغيره من حُذّاق المتكلمين: المُلْك والسلطان»^(٤). فتكون عبارة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ كناية عن سيطرة حاكم من الحكام على أمور بلده، كما إن المراد من جملة (ثُلّ عرشه) هو خروج زمام الأمر من يده وفقدان السيطرة عليه، واستعمالات هذه الكناية في اللغة كثيرة.

فالاستواء على العرش هو الإحاطة الكاملة لله تعالى وسيطرته على تدبير أمور الكون»^(٥).

وهناك من ذهب إلى معنى أعمق من ذلك، وهو: أن الاستواء على العرش وإن كان جارياً مجرى الكناية بحسب اللفظ، لكنّه لا ينافي أن

(١) الصدوق، التوحيد: ص ٣٢٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الذهبى، العرش: ج ١ ص ٢٥١، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض.

(٣) الأعراف: ٥٤.

(٤) الثعالبي، تفسير الثعالبي: ج ٣ ص ٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) أنظر: مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ج ٥ ص ٥٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

يكون هناك حقيقة موجودة تعتمد عليها هذه العناية اللفظية، فالسلطة والاستيلاء والملك وغيرها أمور اعتبارية وضعية ليس لها في الخارج إلا آثارها، لكن الله سبحانه يبين لنا أن هذه البيانات وراءها حقائق واقعية وجهات خارجية ليست بوهمية اعتبارية، فمعنى الملك والسلطنة والإحاطة وغيرها المنسوبة لله تعالى هو نفس المعنى الذي نفهمه من كل هذه الألفاظ التي عندنا، لكن المصاديق غير المصاديق، فلها بالنسبة لله تعالى مصاديق حقيقية خارجية بما يليق بساحة قدسه تعالى، فالعرش له مصاديق يتناسب مع ساحة قدس الله تعالى.

وأما ما عندنا من مصاديق هذه المفاهيم فهي أوصاف ذهنية ادّعائية، وجهات اعتبارية لا تتعدى الوهم، وإنما وضعناها وأخذنا بها للحصول على آثار حقيقية هي آثارها بحسب الدعوى، وعليه فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ في ذات أنه تمثيل، يريد أن يبين به أن له إحاطة تدبيرية لملكه، كذلك يدل على أن هناك مرحلة حقيقية في المقام الذي تجتمع فيه جميع أزمنة الأمور على كثرتها واختلافها، وهناك آيات أخر تذكر العرش وحده، بحيث ينسبه إليه تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾^(٣)، وقوله تعالى:

(١) التوبة: ١٢٩.

(٢) غافر: ٧.

(٣) الحاقة: ١٧.

﴿حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^{(١)(٢)}.

فآليات تدلّ بظاھرھا على أنّ العرش حقيقة من الحقائق العينية؛ ولذلك نقول: إنّ للعرش في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ مصداقاً خارجياً، وهو مقام في الوجود تجتمع فيه أزمنة الحوادث والأمور، وليس كناية وعناية لفظية كما هو الحال في الرأي الذي سبقه، ولكنه في نفس الوقت يختلف اختلافاً جوهرياً عن الرأي الأول، والذي يفيد أنّ العرش ككرسي كبير على شكل قبة، وغيرها من الأمور التي يشم منها رائحة التجسيم، والتي لا تتناسب مع الصفات الإلهية من عدم الجسمية التي يلزمها المحدودية والنقص والاحتياج، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وبهذا يتضح أنّ العرش مرتبة وجودية عالية، ومن هنا يمكننا القول: إنّ عروج أرواح المؤمنين في الحقيقة عبارة عن تواجد تلك الأرواح في ذلك العالم وفي تلك المرتبة العالية، وحين تكون هناك فهي تكون حيث مبدأ الفيض الإلهي ومصدر المواهب، كما قال المناوي في فيض القدير: «لأنّ النوم على طهارة يقتضي عروج الروح وسموها تحت العرش، الذي هو مصدر المواهب»^(٣).

وتلك المواهب لا تتجاوز العلوم والمعارف التي يفيض بها المولى

(١) الزمر: ٧٥.

(٢) أنظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: ج ٨ ص ١٥٥، الناشر: جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.

(٣) المناوي، فيض القدير: ج ٥ ص ٣٦٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تعالى على تلك الأرواح، فتعود مزدانة بالعلم والمعرفة، لا سيما إذا كانت في أوقات مباركة، ولها تأثيرها التكويني على صفاء النفوس ونقاها واستعدادها لنقل تلك الفيوضات الربانية، ومن هذه الأوقات المباركة ليلة الجمعة.

فضيلة يوم الجمعة

لقد كان لبعض الأزمنة والأمكنة خصوصيات معينة وميزات مهمّة في الواقع التشريعي للإسلام؛ فلذا كانت هناك أعمال وعبادات زمانية ومكانية لا يكون امتثالها إلا في زمانها ومكانها الخاص.

مضافاً إلى أنه في بعض الأحيان يكون للزمان والمكان مدخل في القبول وزيادة الأجر والثواب، ممّا يؤشّر على أنّ هناك حقائق تكوينية وواقعية يكون الزمان هو الموجد لها والمؤثر في تلك الحقائق التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ولعلّ من أوضح تلك المصاديق الزمانية هو يوم الجمعة وليلتها الذي لا يخفى عظمته وفضله على سائر الأيام.

فقد أخرج ابن ماجه في سننه بسنده، عن أبي لبابة بن عبد المنذر، قال: «قال النبي ﷺ: إنّ يوم الجمعة سيّد الأيام، وأعظمها عند الله من يوم الأضحى ويوم الفطر، فيه خمس خلال...»^(١).

وفي مسند أحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما تطلع الشمس بيوم ولا تغرب بأفضل أو أعظم من يوم الجمعة»^(٢).

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٣٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ٤٥٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

وقد علّق الهيثمي على هذا الحديث بأن: «رجالہ رجال الصّحيح»^(١).

وبناءً على كلّ ما تقدّم من أنّ أرواح المؤمنين تعرج في منامها إلى عرش ربها في ليالي الجمعة - ولا مانع من ذلك - بعد أن بينا أن أحد معاني العرش هو العلم كما تقدم^(٢) فما الضير في أن تعرج أرواح أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى عرش الرحمن في تلك الليالي التي لها خصوصية وتأثير تكويني لا يعلمه إلا الله تعالى، فتذهب تلك الأرواح لتتال نصيبها من العلوم والمعارف الإلهية والفيوضات الربانية، وهم خلفاء التقى، وأئمة الهدى، وقرناء القرآن، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟

وهكذا اتضح لنا بعد بيان هذه المقدمات أنّ شبهة القفاري واهية جداً؛ لأنها تستند على فهم خاطئ لكثير من الحقائق، والناس أعداء ما جهلوا. وبعد هذا نقول: هل يبقى مبرر لذلك التهويل والتشنيع من قبل القفاري على كتب الشيعة ورواياتهم؟!

إلا أن يقال: إنّ ما يحمله الإنسان من غلّ وحنق يؤدي بصاحبه إلى مجانية الموضوعية، وعدم التأمل ومراجعة ما هو ثابت عنده.

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٢ ص ١٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أنظر معنى العرش: ص ١٤٢ وما بعدها.

الشبهة: الله يناجي علياً عليه السلام فهو يوحى إليه

قال القفاري: «جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر بأن الله ناجى علياً وأن جبرئيل يملئ عليه...»^(١).

الجواب:

النجوى تحديث وليست وحياً

تأتي هذه الشبهة في سياق الشواهد والأدلة التي حشدتها القفاري لإثبات أن الشيعة تدعي أن الأئمة عليهم السلام يوحى إليهم، وأن جبرئيل ينزل عليهم بالأحكام والعلوم والمعارف الإسلامية، ما يعني: أن لهم سنة وشرعية غير سنة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وشريعته؟! ومن خلال الأدلة والبراهين الساطعة التي سقناها - فيما مضى - من كتب أهل السنة اتضح وهن وضعف هذه الشبهة، التي ما فتئ مخالفو المذهب الشيعي يلصقونها بأتباعه.

إن نجوى الله سبحانه لعلي عليه السلام ليست من الوحي في شيء بعد أن بينا معنى الوحي وشرائطه، فإنها نوع من التحديث، وليس كل تحديث ونجوى من ملك من الملائكة لولي من أولياء الله وأحبابه هو وحي، وإلا فسيكون عدد كبير من الصحابة قد أوحى الله إليهم وحياً رسالياً.

ومناجاة الله تعالى لعلي عليه السلام حقيقة ماثلة للعيان في التراث الإسلامي لم تنفرد الشيعة الإمامية بذكرها، بل فاضت بها روايات أهل السنة، وأخرجها

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

العلماء والمحدثون ومن طرق مختلفة كما سيتضح.
وقبل التعرض إلى سند الروايات وبيان صحّة طرقها، وتوضيح المقصود منها نشرع ببيان معنى النجوى في اللغة؛ ليسهل علينا فهم المقصود من تلك الروايات.

معنى النجوى

قال في القاموس: «ناجاه مناجاةً ونجاءً سارّه. وانتجاه: خصّه بمناجاته»^(١).

وفي لسان العرب: «ونجاه نجوًا، ونجوى: سارّه، والنجوى والنجي: السرّ. والنجو: السرّ بين اثنين، يقال: نجوته نجوًا أي ساررته، وكذلك ناجيته، والاسم: النجوى»^(٢).

وفي مختار الصحاح: «وانتجاه: خصّه بمناجاته»^(٣).

وقال الراغب في المفردات: «وانتجيت فلاناً استخلصته لسرّي»^(٤).

فالنجوى والمناجاة هي: المسارّة بين شخصين، والمناجي هو الطرف المخاطب والمحدث، والمقابل هو نجّيه والمستخلص لسره دون غيره من البشر.

قال ابن الأثير: «وفي حديث الدعاء (اللهم بمحمد نبيّك، وبموسى

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥ ص ٣٠٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح: ٣٣٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: ص ٤٨٤، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران.

نجيَّك) هو المناجى المخاطب للإنسان والمحدث له، يقال: ناجاه يناجيه مناجاة، فهو مناج، والنجي: فعيل منه^(١).

فالمناجاة صفة مفاعلة، وهي تقتضي الاشتراك بين الطرفين، فحين يقال: ناجاه أي أنّ المسارّة حدثت بين طرفين، فالمبتدئ بالمناجاة يسمّى مناجياً، والطرف الآخر يسمى مناجىً «وانتجى القوم وتناجوا: أي سار بعضهم بعضاً»^(٢).

الله تعالى ينتجى علياً عليه السلام

إنّ فضائل أمير المؤمنين علياً عليه السلام ومناقبه من العظمة والشهرة والكثرة ما أصبح الكلام عنها يعدّ من نافلة القول، ومن قبيل الإشادة بنور الشمس ضياءً وانتشاراً؛ فلذا يقول ابن أبي الحديد: «فأمّا فضائله عليه السلام فإنّها قد بلغت من العظم والجلالة والانتشار والاشتهار مبلغاً يسمح معه التعرض لذكرها والتصديّ لتفصيلها، فصارت كما قال أبو العيّن لعبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل والمعتمد: رأيتني فيما أتعاطى من وصف فضلك، كالمخبر عن ضوء النهار الباهر، والقمر الزاهر، الذي لا يخفى على الناظر»^(٣).

حتى قال أحمد بن حنبل: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٥ ص ٢٥، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٤ ص ١٦٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. العظيم آبادي، عون المعبود: ج ١٣ ص ١٣٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

من الفضائل ما جاء لعللي بن أبي طالب»^(١).

وقال ابن الجوزي: «قال الإمام أحمد بن حنبل: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعللي (رضي الله عنه)»^(٢).

وقال أحمد وإسماعيل بن إسحاق القاضي أيضاً: «لم يُروَ من فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب»^(٣).

ومن فضائله عليه السلام أن الله سبحانه انتجاه واستخلصه لسره ومكنون علمه وبحضور المصطفى صلى الله عليه وآله، وذلك في حصار الطائف حتى طالت مناجاته له، ما جعل بعض الصحابة يعترض وييدي امتعاضه من ذلك وعدم تحمّله لهذا المشهد، فوصل اعتراضهم واحتجاجهم على تلك المناجاة إلى مسامع النبي صلى الله عليه وآله، فأجابهم النبي صلى الله عليه وآله: «ما انتجيت، ولكن الله انتجاه»^(٤).

وهذه القضية قد وثقت في المصادر عند كلا الفريقين، وهي على كثرتها وتشعب طرقها في مصادرهم قد تصل إلى حد الاستفاضة، وسننقل ما دلّ عليها من روايات أهل السنة.

(١) الحاكم في المستدرک رواه بسند صحيح عن أحمد بن حنبل. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن الجوزي، مناقب أحمد: ص ٢٢٠، الناشر: هجر للطباعة والنشر.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج ٣ ص ١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن أبي عاصم، السنة: ص ٥٨٤، ومع لال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

المناجاة في روايات أهل السنة

لقد وردت تلك القصة في كثير من مصادر أهل السنة وكتبهم المعتبرة، وأخرجها كبار الحفاظ والمحدثين، وسوف ننقل نموذجين من هذه الروايات:

١-رواية الترمذي

أخرج الترمذي في سننه، قال: «حدثنا علي بن المنذر الكوفي، أخبرنا محمد بن فضيل، عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: دعا رسول الله ﷺ علياً يوم الطائف فانتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه، فقال رسول الله ﷺ: ما انتجيته، ولكن الله انتجاه».

وقد قال بعد ذلك: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأجلح، وقد رواه غير ابن فضيل عن الأجلح، ومعنى قوله: (ولكن الله انتجاه)، يقول: إن الله أمرني أن أنتجني معه»^(١).

سند الرواية

إن الرواية جيدة الإسناد، قد حسنها الترمذي، وأما رواتها: فعلي بن المنذر الكوفي قال عنه ابن حجر: «صدوق يتشيع»^(٢)، وقال الذهبي: «قال النسائي: شيعي محض، ثقة»^(٣).

ومحمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي قال عنه ابن حجر: «صدوق

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٨، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

عارف رمي بالتشيع»^(١).

وقال عنه الذهبي: «ثقة شيعي»^(٢).

وأما الأجلح فقد قال عنه ابن حجر: «صدوق شيعي»^(٣).

وقال الذهبي: «وثقه ابن معين وغيره»^(٤).

وأبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، قال عنه

الذهبي: «حافظ ثقة»^(٥).

فالرواية بهذا الطريق معتبرة السند.

٢-رواية ابن أبي عاصم

أخرج ابن أبي عاصم في كتابه السنّة، قال: «حدثنا وهبان بن بقية، ثنا خالد، عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر قال: انتجى النبي ﷺ علي ابن أبي طالب، فقال الناس: يا رسول الله، لقد طالت مناجاتك لعلي، قال: ما انتجيته ولكن الله انتجاه»^(٦).

سند الرواية

لقد جاءت هذه الرواية بسند معتبر أيضاً.

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١٢٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٢١١، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٢.

(٤) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٢٢٩.

(٥) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢١٦.

(٦) ابن أبي عاصم، السنّة: ص ٥٨٤، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر

الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

فوهبان بن بقية: هو وهب بن بقية بن عثمان بن سابور بن عبيد بن آدم بن زياد الواسطي، أبو محمد المعروف بوهبان، وثقه الذهبي^(١) وابن حجر^(٢).

وأما خالد: فهو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم، قال عنه الذهبي: «أحد العلماء، ثقة عابد»^(٣). وقال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت»^(٤). وأما الأجلح وأبو الزبير فقد تقدّم الكلام عنهما.

تضعيف الألباني لروايات أبي الزبير عن جابر

لقد ضعّف الألباني الحديث الأول الذي ينقله أبو الزبير عن جابر، في كتابه ضعيف الترمذي، ولم يشر إلى وجه الضعف فيه، إلا أنه قد بيّن وجه الضعف في السلسلة الضعيفة مدّعياً أن أبا الزبير متهم بالتدليس وقد عنعن أي لم يصرح بالسماع أو التحديث، قال: «وأبو الزبير مدّلس وقد عنعنه، فهو علّة الحديث»^(٥).

وأما الحديث الثاني فلم نجد تعليقاً للألباني عليه في كتابه ظلال الجنة الذي علّق فيه على كتاب السنة لابن أبي عاصم والذي ورد فيه الحديث، مع

(١) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٣٥٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٦٦.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ١٨٩.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٧ ص ٨٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

أنه يتضمّن السبب نفسه الذي من أجله ضعّف الحديث الأول، وهو رواية أبي الزبير عن جابر.

وقد أكّد الألباني على تضعيف جميع أحاديث أبي الزبير عن جابر التي لم يصرّح فيها بالسماع أو التحديث إلّا إذا كانت الرواية عن الليث بن سعد عن أبي الزبير، فإنّها مقبولة وإن لم يصرّح فيها بالتحديث؛ لما ستأتي الإشارة إليه، قال: «وجملة القول: إنّ كلّ حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة (عن) ونحوها وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقّف عن الاحتجاج به، حتى يتبيّن سماعه، أو ما يشهد له، ويعتضد به، هذه حقيقة يجب أن يعرفها كلّ محبّ للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس، وقد كنت واحداً منهم، حتى تفضّل الله عليّ فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب عليّ أن أنبه على ذلك، فقد فعلت، والله الموفق لا ربّ سواه»^(١).

المنافسة

إنّ تضعيف الألباني لجملة من أحاديث أبي الزبير ومنها هذان الحديثان؛ استناداً إلى تهمة التدليس لم يكن له مسوغ ومبرر علمي، كما أن الأدلة والشواهد لا تدعم ذلك، وهذا ما تكشفه عدة من الوجوه التالية:

الوجه الأول: إنّ المتتبع لكلمات المتقدمين من كبار المحدثين وعلماء الجرح والتعديل كالبخاري والعقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم الذين

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣ رقم الحديث: ٦٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

ترجموا لأبي الزبير، يجد أنهم لم يتهموه صراحة بالتدليس، باستثناء النسائي في سننه الكبرى، قال: «كان شعبة سيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابراً فهو صحيح، وكان يدلّس وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع»^(١)، ولكن النسائي في الوقت ذاته قد أخرج لأبي الزبير أحاديث عديدة عنعنها، في سننه المسمّاة بالمجتبى والتي انتقى أحاديثها من السنن الكبرى وكان بعض المتقدمين يطلقون على سنن النسائي صحيح النسائي^(٢)، مما يكشف عن قبول النسائي بعننة أبي الزبير، وما ذكره من التدليس لا يعدّ سبباً لإسقاط روايته عن الاحتجاج بها عنده.

الوجه الثاني: صرح الحاكم النيسابوري بنفي التدليس عن أبي الزبير في كتابه معرفة علوم الحديث، في معرض كلامه عن معرفة الأحاديث المعنونة التي ليس فيها تدليس، فذكر مثلاً لها هو حديث رواه أبو الزبير، قال: «عن جابر بن عبد الله عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أنه قال: لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله عز وجل».

قال الحاكم: «هذا حديث رواه بصريون ثم مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعهم أو لم يذكروه، وإنما جعلته

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج ١ ص ٦٤٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) قد جاء في الكامل لابن عدي قال: «وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائي في صحاحه».

الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٢ ص ١٤٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مثالاً لألوف مثله»^(١)، ولذا صحّح له الحاكم أحاديث كثيرة في كتابه المستدرک^(٢).

الوجه الثالث: إنّ عمدة ما استند إليه من اتّهم أبا الزبير بالتدليس، هو قصة الليث بن سعد التي استظهروا منها تدليس أبي الزبير، ومفاد تلك القصة - التي نقلها ابن عدي والعقيلي - أن الليث قال: «أتيت أبا الزبير المكي فدفعت إليّ كتابين، قال: فلمّا سرت إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله، قال: فرجعت إليه، فقلت: هذا كلّ سمعته من جابر؟ قال: لا، قلت: فأعلم لي على ما سمعت، قال: فأعلم لي على هذا الذي كتبه عنه»^(٣).

ويلاحظ على هذه القصة، أولاً: أنه لا يظهر منها بوضوح كون أبي الزبير قد طلب من الليث أن يحدث بهذه الأحاديث عنه، وإنّما دفع له كتبه التي كتبها والتي يعلم أيّاً منها سمعه من جابر وأيّاً منها لم يسمعه، وعندما أراد الليث أن يكتبها ويحدث بها سأل أبا الزبير وأعلمه بمرويّاته التي سمعها من جابر.

وثانياً: إنّ القصة ذاتها قد رواها الفسوي في المعرفة والتاريخ لكن بنحو لا يمكن أن يستظهر منها تدليس أبي الزبير إطلاقاً، قال: «عن الليث بن سعد: جئت أبا الزبير فأخرج إلينا كتباً، فقلت: سمعك من جابر؟ قال: ومن غيره،

(١) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣، ص ٣٤٦، ص ٣٧٠، ص ٣٩٠، ج ٢ ص ٣٦، ص ٦١، وغيرها الكثير.

(٣) عبد الله بن عدي، الكامل: ج ٦ ص ١٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٤ ص ١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

قلت: سماعك من جابر، فأخرج إليّ هذه الصحيفة»^(١).

فأبو الزبير استناداً إلى هذه الرواية لم يدفع لليث أحاديثه حتى نقول إنه دكس ولم يبين له ما سمعه من جابر وما سمعه من غيره، وإنما أراد أن يريه ما كتبه من أحاديث، ثم بعد أن طلب الليث منه أن يفرز له ما سمعه من جابر عن غيره دفع إليه الصحيفة التي فيها أحاديثه عن جابر والتي يظهر أنه كان قد عزلها عن بقية الأحاديث، الأمر الذي يبعد عن أبي الزبير تهمة التدليس.

الوجه الرابع: إن من اتهمه بالتدليس من المتأخرين كالذهبي^(٢) وابن حجر^(٣) قد صححوا أحاديث قد عنعنها أبو الزبير ولم يصرح فيها بالسماع أو التحديث؛ فقد وافق الذهبي الحاكم النيسابوري في تصحيح أحاديث أبي الزبير، وذلك في تلخيصه على المستدرك^(٤)، وأما ابن حجر فقد صحح حديث أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ «لا تذبحوا إلا مسنة...»، قال: «وقد صح فيه حديث جابر رفعه (لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم»^(٥).

فلا ندري هل تناقضوا في حكمهم أم أنهم يعتقدون أن عننة أبي الزبير

(١) البسوي، المعرفة والتاريخ: ج ١ ص ١٦٦، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

(٢) قال عنه الذهبي في الكاشف: «وكان مدلساً واسع العلم». الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة: ج ٢ ص ٢١٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) قال ابن حجر في التقريب: «صديق إلا أنه يدكس». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١٣٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرك المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣، ص ٣٤٦، ص ٣٧٠، ص ٣٩٠، ج ٢ ص ٣٦، ص ٦١، وغيرها الكثير، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) ابن حجر، فتح الباري: ج ١٠ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

غير قاذحة في صحة حديثه؟!

الوجه الخامس: قد أخرج لأبي الزبير أحاديث معننة، كثيرٌ من المتقدمين في صحاحهم، وفي مقدمتهم مسلم النيسابوري في صحيحه^(١) ولا يخفى مكانة مسلم عند أهل السنة، حتى أن مثل الدارقطني لم ينتقده عليها عندما علق على صحيحه وأشكل على بعض أحاديثه، وكذلك أخرج له ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما^(٢)، مضافاً إلى أن أحاديثه المعننة قد أخرجها جلّ الحفاظ والمحدثين، ومنها ما استدلوا بها في الفروع والأحكام الفقهية كحديث «لا تذبخوا إلا مسنةً إلا أن يعسر عليكم فتذبخوا جذعة من الضأن» ونقله معظم الفقهاء والعلماء واستدلوا به على ما يجوز ذبحه من الحيوان كأضحية، مما يعني أنهم لا يشكّون في صحة الحديث.

الوجه السادس: لو سلمنا كونه مدلساً، فلا يضرّ ذلك في حديثه فيما لو كانت الوساطة مأمونة بينه وبين جابر كما هو معلوم، فإنّ أبا الزبير قد روى أكثر رواياته عن جابر من صحيفة كتبها سليمان بن قيس الشكري الثقة^(٣)، قال أبو حاتم: «جالس سليمان الشكري جابراً فسمع منه وكتب عنه صحيفة،

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٣٤ ح ١٩، ص ٦٦ ح ١٧٣، ص ١٤٨ ح ٤٦٤، ج ٢ ص ٨٠ - ٨١ ح ١١٣٩، ج ٦ ص ٧٧ ح ٤٩٧٥، وغير ذلك من المواضع، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١ ص ٢٧٨ ح ٤٠٩، ج ٢ ص ٤٨، ص ٢٥١، وغيرها. ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ج ١ ص ٦٨، ص ١٢٤، ج ٢ ص ٤٩، وغيرها، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) قال المزني: «وقال أبو زرعة والنسائي: ثقة». تهذيب الكمال: ج ١٢ ص ٥٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ووثقه الذهبي وابن حجر. الكاشف: ج ١ ص ٤٦٣، الناشر: دار القبله للثقافة الإسلامية - جدة. تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة^(١). ومما يؤيد ذلك ويقويه أنه لم يكن لأبي الزبير شيوخ ضعفاء، ولذا قال ابن القيم: «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين»^(٢). الوجه السابع: لقد صحح بعض المحققين المعاصرين روايات أبي الزبير عن جابر مع كونها لم تكن عن الليث بن سعد، ولم يصرح فيها بالتحديث، ومنهم العلامة أحمد محمد شاكر^(٣) وحمزة أحمد الزين^(٤) محققا كتاب

(١) الرازي، الجرح والتعديل: ج ٤ ص ١٣٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد: ج ٥ ص ٤٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٢١٣ ص ٢٢٠، وغيرها، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٤) قال حمزة أحمد الزين بعد أن صحح حديثاً عن أبي الزبير عن جابر: «وقد كثر الكلام حول أبي الزبير في عنعته عن جابر واتهموه بالتدليس في سماعه منه، فقال بعضهم: إنه مدلس لا تقبل عنعته عن جابر، وقبل منه ذلك آخرون، وكل ذلك تابع لاختلافهم فيه، فقد وثقه ابن معين وقبلة أحمد، كما وثقه النسائي أيضاً، وقبله آخرون لأن مالكاً حدث عنه في الموطأ، وكذلك روى له مسلم في الصحيح، ويخطئ من يظن أن مسلماً لم يرو له إلا مصرحاً بالسماع، فقد تبعت رواياته وعنعته في صحيح مسلم، فزادت عن مائة موضع، وأشارت إلى أماكن ذلك كله في الصحيح، في مقدمة (المفهم شرح صحيح مسلم) وهي في مجلد ضخيم، وخلاصة ذلك كله أن الراجح توثيق أبي الزبير وقبول عنعته عن جابر على شرط مسلم، إلى جانب توثيق الأئمة الذين ذكرناهم». مسند أحمد: ج ١١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨، شرحه وصنع فهرسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

مسند أحمد، وحسين سليم أسد محقق كتاب مسند أبي يعلى الموصلي^(١)، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي محقق كتاب صحيح ابن خزيمة^(٢)، وغير من ذكرنا من المحققين والمعلّقين والشرّاح.

فهذه الوجوه وغيرها تجعل المرء يطمئنّ بصحة أحاديث أبي الزبير عن جابر على مباني أهل السنة، سواء التي صرح بها بالسماع أم التي لم يصرّح، وتجعل تضعيف الألباني لها رأياً شاذّاً لا يعتدّ به.

الحديث في كتب الحفاظ

لقد أخرج هذه الأحاديث عدد من الحفاظ والمحدثين ومن طرق مختلفة، فقد أخرجها - مضافاً إلى الترمذي وابن أبي عاصم - الخطيب البغدادي في تاريخه^(٣).

وأبو يعلى في مسنده^(٤).

والطبراني في الكبير^(٥).

وابن عساكر في تاريخ دمشق، عن جابر بأربعة طرق، عن سالم بن أبي حفصة، وعن عمار الذهبي والأعمش وإبراهيم بن حماد^(٦).

(١) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٣ ص ٣٠٣، ص ٣١٦، ص ٣٢٤، ص ٣٤٧، ج ٤ ص ٣٢، ص ٢١٠، وغيرها، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

(٢) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ج ١ ص ٦٨، ص ١٢٤، ج ٢ ص ٤٩، وغيرها، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٤١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٤ ص ١١٨-١١٩، الناشر: دار المأمون للتراث.

(٥) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٢ ص ١٨٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٦) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٣١٥-٣١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وأخرجها ابن المغازلي في مناقبه، عن طريق جابر بن عبد الله الأنصاري. وسعد بن أبي وقاص وغيرهم من علماء وحفاظ أهل السنة، بالإضافة إلى ما ورد من طرق أهل البيت عليهم السلام في كتب الشيعة^(١).

معنى الحديث

بعد أن ثبتت صحة الحديث نتعرض لبيان معناه، فقد اختلف في المراد منه، فالشيعة ترى أن معناه واضح في أن الله تعالى هو طرف المناجاة مع علي عليه السلام، بينما فسر أهل السنة عبارة (ولكن الله انتباه): أن الله أمر النبي بأن يناجي ويسارّ علياً عليه السلام.

ونحن إذا تركنا ظهور الحديث وطبعه من دون تدخل اعتقادات معينة لها تأثيرها في توجيه الحديث، نجد أن المعنى الذي ذهبت إليه الشيعة هو الأقرب إلى اللغة، فإن المناجاة - كما بينا في البحث اللغوي - تفيد الاشتراك في النجوى بين الطرفين، أحدهما المناجي (بكسر الجيم)، وثنائهما المناجى (بفتح الجيم)، فحين يقال: الله ناجى موسى عليه السلام فإن الكلام ظاهر في وقوع المناجاة بين الله تعالى وشخص موسى عليه السلام، وانتجى الله موسى: ظاهره أيضاً في أن الله خصّه بمناجاته، وفي المقام نجد أن النبي صلى الله عليه وآله يقول: «الله انتجى علياً»، فظاهر الكلام ينسجم مع أن الله تعالى هو من ناجى علياً وانتجاه.

أمّا حمله على أن النجوى كانت بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام بأمر الله تعالى فهذا خلاف الظاهر. ولا محذور يمنع من مناجاة الله لعلي عليه السلام مباشرة،

(١) ابن المغازلي، المناقب: ص ١٤٤ ص ٣٤٠، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

فيضطرنا إلى عدم الأخذ بالظاهر بعد أن ثبت أن تحديث الملائكة للأولياء والصالحين أمر ثابت في كتب الفريقين، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً. ولعل تلك المناجاة من قبل الله تعالى لعلي عليه السلام تُشعر بأن الله يُعدّ علياً لمهمة عظمى يضطلع بها بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله، وهي تأهيله لحمل أعباء الإمامة الإلهية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فحمله بعض أسرار تلك المهمة الإلهية.

قال الطيبي مفسراً لمعنى أن الله انتجاه: «كان ذلك أسراراً إلهية وأموراً غيبية جعله من خزانها»^(١).

وإن أبيت إلا حمل اللفظ على المعنى الذي ذهب إليه علماء أهل السنة، فلا بأس بذلك، وهو يُعدّ فضيلة ومنقبة لأمر المؤمنين عليهم السلام، وعلى كلا التقديرين فإن هذه المناجاة - كما أسلفنا - لا تمثل وحياً رسالياً، كما أراد القفاري أن يستفيد من ذلك؛ تشويهاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام.

(١) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ١٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الشبهة: جبريل يملي وحياً على علي عليه السلام

قال القفاري: «بل جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر... أن جبرائيل يملي عليه»^(١) «(٢)».

بيان الشبهة

إن صاحب البحار يذكر روايات تصرّح بأن الوحي كان يُملي على علي عليه السلام، وهذه الروايات صريحة بنزول الوحي عليه، فيعدّ هذا أحد الشواهد المستنبطة من اعتقادات الشيعة في أن الوحي لم يختصّ بالنبي ﷺ، بل يشمل علياً عليه السلام أيضاً. فيكون شاهداً - بالإضافة إلى بقية الشواهد - على أن الشيعة لم يعتمدوا على سنة النبي ﷺ المأخوذة من الوحي النازل عليه، بل هي مأخوذة من الوحي النازل على علي عليه السلام. وهذه الشبهة تركز على أمور:

- أولاً: أن الإملاء هنا بمعنى نزول الوحي مباشرة على علي عليه السلام.
- ثانياً: أن هذه الروايات صحيحة السند ومستفيضة في هذا المعنى.

الجواب:

لم يكن إملاء جبرائيل لعلي وحياً

إننا لو أجرينا فحصاً دقيقاً للروايات التي جاءت في كتاب البحار، والتي أشار إليها القفاري لوجدناها تدلّ وبشكل جلي على أن هذا الإملاء من قبل

(١) أي: على علي عليه السلام.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

جبرائيل، إنما كان إملاءً لوحي قد أنزل على النبي في رتبة سابقة، وأراد الرسول ﷺ أن يمليه على علي عليه السلام ليكتبه في صحف خاصة، في إشارة إلى مسألة لا تخرج عن كونها كتابة للوحي، والتي كانت شائعة ومنتشرة في أوساط المسلمين، ولم تكن مختصة بعلي عليه السلام، فقد قام بهذه العملية كثير من الصحابة، فليس هذا وحياً مباشراً لعلي عليه السلام كما أراد إثباته القفاري.

وقد تولّى رسول الله ﷺ في الرواية جزءاً من عملية هذا الإملاء وأكملها جبرائيل، فأين هذا من الوحي لعلي عليه السلام؟ وما أبعد عنه! إلا أن بعض النفوس تأبى إلا اتباع ما تشابه من اللفظ ابتغاء تأويله، وجعله يصب في صالحها.

وهناك عدد من الشواهد التي تؤيد هذا المعنى الظاهر والمفهوم من الروايات.

أولاً: أن معنى أملى الشيء وأملّه في اللغة: قاله ليكتب، قال ابن منظور: «يقال أملت الكتاب وأمليته: إذا ألقيت على الكاتب ليكتبه»^(١).

قال الجوهري: «وأملت الكتاب، أملى، وأملته أمله: لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، واستمليته الكتاب: سألته أن يمليه علي»^(٢).

من هنا نفهم أن الإملاء في اللغة هو إلقاء الشيء ليكتب في كتاب أو صحيفة، فالغرض من الإملاء هو إلقاء الشيء للكتابة لا لشيء آخر.

ثانياً: جاء في هذه الروايات التي ذكرها صاحب البحار: أن علياً عليه السلام

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١١ ص ٦٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٦ ص ٢٤٩٧، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

لم يكن على علم بأن الذي يُملئ عليه هو جبرائيل، بل كان يحسبه رسول الله ﷺ؛ لأن الرسول هو الذي بدأ عملية الإملاء على عليّ عليه السلام، فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن رسول الله ﷺ كان يملئ على عليّ صحيفة، فلما بلغ نصفها وضع رسول الله ﷺ رأسه في حجر عليّ عليه السلام ثم كتب عليّ عليه السلام، حتى امتلأت الصحيفة، فلما رفع رسول الله ﷺ رأسه قال: من أملئ عليك يا علي؟! فقال: أنت يا رسول الله، قال: بل أملئ عليك جبرائيل»^(١).

وهذا يؤكد أن المسألة هي إملاء وحي قرآني كان قد نزل على رسول الله مسبقاً، ولم يكن وحيّاً خاصاً لعلي، وإلا فالموحي إليه كيف يجهل مَنْ أوحى إليه ويحسبه شخصاً آخر؟!

ثالثاً: من الشواهد المهمة التي تؤكد أن العملية هي عملية إملاء للوحي بالمعنى الذي أشرنا إليه هو نفس أمر النبي ﷺ لعليّ عليه السلام بالإملاء، فقد جاء في الروايات: أن رسول الله دعا علياً ليكتب ودعا بدفتر، وبدأ بعملية الإملاء، غاية الأمر أنه ﷺ اعترته حالة إغفاء حالت دون إكمال هذه العملية ليتولّى جبرائيل عليه السلام، إكمالها؛ لأمر يعلمه سبحانه وتعالى.

فعن ابن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سمعتَه يقول: دعا رسول الله ﷺ علياً عليه السلام ودعا بدفتر، فأملئ عليه رسول الله ﷺ بطنه وأغمي عليه، فأملئ عليه جبرائيل ظهره...»^(٢).

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٩ ص ١٥٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣٩ ص ١٥٢.

رابعاً: أنّ رسول الله ﷺ كان يعلم وبشكل واضح حدود ما أملاه هو وحدود ما أملاه جبرائيل عليه السلام؛ إذ بعدما أفاق النبي ﷺ قال: «أنا أمليت عليك بطن الكتاب، وجبرائيل أملى عليك ظهره»، كما في الحديث المتقدم. وفي رواية أخرى: «فلما انتبه قال له: يا علي، من أملى عليك من هاهنا إلى هاهنا؟ فقلت: أنت يا رسول الله، فقال ﷺ: لا، ولكن جبرائيل أملى عليك...»^(١).

فكيف يستفاد من ذلك أنه وحي لعلّي عليه السلام؟ وكيف جعله القفاري واحداً من الشواهد على إنكار الشيعة للسنة؟!

خامساً: أنّ الروايات التي تعرضت لمسألة إملاء جبرائيل لعلّي عليه السلام هما روايتان فقط من الروايات التسع عشرة، التي أشار إليها القفاري في هذا الباب من كتاب البحار للعلامة المجلسي، بينما عمد القفاري وبأسلوب مموّه إلى الإيحاء بأنّ عدداً كبيراً من هذه الروايات يشير إلى هذا المضمون؛ ليجعلها مستفيضة عند الشيعة، وهو خلاف الواقع كما ترى.

مضافاً إلى أنّ هاتين الروائتين قد نقلهما العلامة المجلسي عن الشيخ المفيد في كتابه الاختصاص، وهما روايتان مرسلتان؛ لوجود القطع في سند المفيد.

والروائتان في البحار هما:

١- عن كتاب الاختصاص: «علي بن إسماعيل بن عيسى، عن صفوان

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣١ ص ٣١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

بن يحيى عن رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله... كان يملئ على علي عليه السلام صحيفة...».

٢- عن كتاب الاختصاص: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد وعبد الله ابنا محمد بن عيسى، عن ابن محبوب عن ابن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: دعا رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام ودعا بدفتر، فأملئ عليه...».

ففي الرواية الأولى لا يمكن للشيخ المفيد أن يروي عن علي بن إسماعيل من دون واسطة^(١)، وكذلك، في الرواية الثانية لا يمكن له أيضاً أن يروي عن محمد بن الحسين بن الخطاب أو أحمد بن محمد بن عيسى أو عبد الله بن محمد بن عيسى^(٢).
فالسند مقطوع ولا يمكن الاعتماد عليه.

(١) فإن الشيخ المفيد قد توفي سنة ٤١٣هـ، ومن غير الممكن أن يروي إسماعيل الذي يعد من مشايخ الشيخ الصقار المتوفى سنة ٢٩١هـ.

(٢) أيضاً لا يمكن أن يروي عن الخطاب وأحمد بن عيسى وأخيه؛ بسبب عدم إمكان اللقاء، للبعد الزمني بين الشيخ المفيد المتوفى في القرن الخامس، والخطاب وأحمد بن عيسى وأخيه الذين عاشوا في القرن الثالث.

الشبهة: ادعاء الشيعة بأن الله يتحف علياً عليه السلام

قال القفاري: «جاءت فيه ^(١) سبع عشرة رواية تتحدث عن تحف الله تعالى وهداياه إلى علي ^(٢)».

ركائز الشبهة

ينطلق المستشكل في شبهته واستغرابه هذا من خلفية فكرية وعقائدية ساهم في صنعها وتشكيلها ما ورثه من تراث ضخّم من الروايات والآراء والتفاسير والأقوال، التي أجحفت بحق أهل البيت عليهم السلام وسلبتهم حقوقهم، ولم تضعهم في مقاماتهم ومنازلهم التي جعلهم الله فيها، وساوتهم بمن هم دونهم بمراتب إن لم تجعلهم أقلّ من ذلك بكثير، ولم يكن هذا النمط من الفكر عفويّاً وغير مقصود، بل هو نتاج سنين من التخطيط والعمل الدؤوب الذي قامت به الدولة الأمويّة بشتّى أنواع التهريب والترغيب وشراء الذمم، فلذا لا يتحمّل من كان مثقلاً بهذه التركة سماع فضائل أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم عند الله دون أن يبادر إلى نفيها ونسبة قائلها إلى الغلو.

فركيزة هذه الشبهة هي عدم تحمّل أن تكون فضيلة لعلي عليه السلام بهذا المستوى.

تمهيد

شاءت الإرادة الإلهية أن يكون الإنسان هو المحور الأساس في

(١) أي: في كتاب البحار.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

عالم التكوين، والذي تدور في فلكه كل مخلوقات الله سبحانه وتعالى، فجعله الله تعالى خليفة في أرضه ومملكته، فكان الوصول بهذا الإنسان إلى الكمال هو الغاية الأساسية، فبعث من أجله الأنبياء والرسل، وأنزل الشرائع السماوية، وسخر له كل ما في هذا الكون، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾^(١).

وتجلت القدرة الإلهية في هذا الإنسان، فكان آية الإبداع الإلهي والإعجاز الرباني، فهو المخلوق الذي امتزج فيه العقل والشهوة، وألهم قيم الخير والشر، قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾^(٣)، فأصبح الإنسان بذلك ساحة مفتوحة تتصارع فيه قوى الفضيلة والرذيلة، وشاءت إرادة الله تعالى أن تكون الدنيا دار اختبار وامتحان للإنسان، قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(٤)، وهو في كل ذلك متسلح بالفطرة والعقل وقيم الدين الحنيف ضد أدوات الشر، كالنفس والهوى والشيطان.

من هنا كان اجتياز هذه الموانع والعبور إلى ضفة الإيمان والتقوى والاستقامة والدخول في حظيرة المؤمنين مكسباً عظيماً، وتحقيقاً لهدف

(١) لقمان: ٢٠.

(٢) الشمس: ٨.

(٣) البلد: ١٠.

(٤) العنكبوت: ٢.

سام وغاية عظمى أرادها الله للبشرية، وهي الوصول بها إلى كمالها من خلال اتباع الأوامر الإلهية التي جاء بها الأنبياء، وطاعتها والالتزام بها، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١)، فحاز المؤمن بالله تعالى على كل أشكال العطاء الجزيل، والثواب العظيم، والثناء الجميل، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وغير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة.

ولعل من أسمى ما يحصل عليه المؤمن لإيمانه وتصديقه بالله سبحانه هو رضا الله ورضوانه، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣).

المؤمن موضع محبة الله

إن محبة الله للإنسان المؤمن من أعظم نعم الله تعالى له، وهي أقصى ما يتمناه ويطمح إليه الإنسان المؤمن في هذه الحياة الدنيا، ما يجعله يتباهى بها وتغبطه عليه ملائكة السماء، فالله سبحانه مع عظم ذاته وجلالة قدره يحب المؤمنين المتقين العابدين ويرضى عنهم، وهذه الحقيقة لا يحتاج إثباتها إلى مزيد عناء وكثير بيان، فالقرآن الكريم حافل بالآيات الكريمة التي تقرر

(١) الذاريات: ٥٦.

(٢) البينة: ٧.

(٣) التوبة: ٧٢.

هذه الحقيقة، والتي تعددت بتعدد صفات المؤمنين من التقوى والصبر والتوكل على الله سبحانه وغيرها من الصفات، قال تعالى: ﴿يَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾^(٢).
وقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٣)، وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٤).

وغیرها من الآيات التي تشير إلى هذا المعنى.

وفي طليعة هذه النخبة من المؤمنين والصالحين التي تكوّنت منذ أن وطأت أقدام الإنسان على هذه الأرض، وستبقى مستمرة إلى يوم القيامة، في طليعتهم المصطفى الأكرم محمد ﷺ، والأئمة من آله والأنبياء والشهداء والصالحين.

عليه السلام ملئ إيماناً من رأسه حتى قدميه

ويبرز من بين هذه الثلة الطيبة والصفوة من خلق الله سبحانه حبيب المصطفى ﷺ وربيبه وصنوه ووصيه وصهره، الإمام أمير المؤمنين

(١) آل عمران: ٧٦.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) البقرة: ٢٢٢.

علي عليه السلام، الذي آمن بالله ورسوله إلى درجة لا يشوبها شك ولا يتطرق إليها ريب، حتى مُلئَ إيماناً من رأسه حتى أخمص قدمه، فخالط الإيمان لحمه ودمه ^(١)، فكان لا يرى شيئاً إلا ويرى الله قبله ^(٢)، وقد بلغ غاية التقوى ومنتهى المعرفة واليقين بالله تعالى، بحيث يقول عليه السلام: «لو كُشِفَ لي الغطاء ما ازددتُ يقيناً» ^(٣).

وقد جاهد بكل ما أوتي من عزم وقوة في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى وتثبيت أركان دينه، فلم يدخر وسعاً ولم يألُ جهداً في تحقيق هذا الهدف، فكانت حياته الشريفة مشروع جهاد وعطاء حتى آخر لحظات حياته التي قدّمها قرباناً لله سبحانه وتعالى، حيث قتله أرذل خلق الله، وهو في تلك اللحظة يقول: «فُزْتُ وربّ الكعبة» ^(٤).

فلا غرو أن تصبح محبته ومودّته واجبة على كلّ مسلم، كما هو مفاد آية المودّة، وهي على حدّ محبة الله ورسوله، وقرينتها التي لا تنفك عنها أبداً.

(١) قال رسول الله مخاطباً علي عليه السلام: «... والإيمان مخالط لحكم ودمك كما خالط لحمي ودمي» الخوارزمي، المناقب: ص ١٢٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٣ ص ٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٢٠٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وهذا مشهور عنه وقد أشار لذلك الشاعر البوصيري في همزته:

ووزير ابن عمه في المعالي ومن الأهل تسعد الوزراء
لم يزد كشف الغطاء يقينا بل هو الشمس ما عليه غطاء

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٦١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٣٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

فعن أم سلمة قالت: «أشهد أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحْبَبَنِي، وَمَنْ أَحْبَبَنِي فَقَدْ أَحَبَّ تَعَالَى اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا، فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهُ» رواه الطبراني، وقال عنه الهيثمي: «إسناده حسن»^(١).

وعن عثمان الهندي، قال: «قال رجل لسلمان: ما أشد حبك لعلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحْبَبَنِي، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي»، رواه الحاكم في المستدرک، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص قائلاً: «على شرط البخاري ومسلم»^(٢).

فمحنة علي عليه السلام ضرورة قرآنية وحقيقة إسلامية تسالم عليها المسلمون إلا من أعمى الحقد والحسد قلبه وبصيرته فباء بغضب من الله ورسوله، وخسر خسراناً مبيناً.

حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق

لم تقف محبة علي عند حد اقترانها بمحبة الله ورسوله، فلا يمكن لمؤمن أن يحب الله تعالى ورسوله ﷺ ولا يحب علياً عليه السلام، بل تعدت إلى كونها معياراً وميزاناً يقاس بها إيمان المؤمن وتصديقه بالله، فلا يعرف المؤمن مؤمناً حتى يحب علياً، ولا يعرف المنافق منافقاً حتى يبغض علياً. وهذا هو مفاد أحاديث صحيحة ومتكثرة وردت في أغلب كتب

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٨٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

المسلمين وصباحهم.

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن علي عليه السلام، قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(١).

والحديث أخرجه أحمد في مسنده^(٢) وابن ماجه في سننه^(٣) والترمذي كذلك^(٤) والنسائي في سننه^(٥) وخصائصه^(٦)، وغيرهم كثير.

وما يدل على وضوح هذه الحقيقة واشتهارها، وكونها حالة معاشة بين المسلمين هو ما ورد في أقوال بعض الصحابة من أن الفاصل بين المؤمن والمنافق هو محبة علي عليه السلام والتي منها:

١- عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: «ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلف عن الصلوات والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٧).

٢- عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «ما كنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم علياً رضي الله عنه»^(٨).

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٠ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٨٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) النسائي، سنن النسائي: ج ٨ ص ١١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) النسائي، خصائص أمير المؤمنين: ص ٧٦، الناشر: مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

(٧) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٨) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٢ ص ٣٢٨، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

٣- عن أبي سعيد الخدري، قال: «كنا نعرف المنافقين نحن معاشر الأنصار يبغضهم علياً»^(١)، وغيرها من أقوال الصحابة.

علي عليه السلام حبيب الله

من الطبيعي جداً أن ينال علي عليه السلام هذه المنزلة ويتشرف بمحبة الله له بعد أن بينا أن المؤمن هو محل حب الله ورضاه، وعلي عليه السلام في ذروة الإيمان وقمة التقوى، بل هو معيار الإيمان وميزانه كما قلنا، ولكن مع هذا فقد تفرد علي عليه السلام بالذكر وأن الله سبحانه يحبه حباً خاصاً يتناسب مع مكانته ومنزلته، وقد وردت بيانات نبوية عديدة وفي مناسبات مختلفة تؤكد تلك المحبة الخاصة:

منها ما جاء في فتح خير، فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن أبي سلمة رضي الله عنه، قال: «كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في خير، وكان رمداً، فقال: أنا أتخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلحق به، فلما بتنا الليلة التي فتحت، قال: لأعطين الراية غداً، أو ليأخذ الراية غداً رجل يحبه الله ورسوله يُفتح عليه، فنحن نرجوها، فقيل: هذا علي، فأعطاه، ففتح عليه»^(٢).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٢٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. ابن طلحة الشافعي، مطالب السؤل: ص ١٠٣، تحقيق: ماجد أحمد العطية. ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة: ص ٥٨٨، الناشر: دار الحديث، وغيرها من المصادر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه: ج ٥ ص ١٩٥ ح ٤٥٧٠، ج ٧ ص ١٢٢ ح ٦١١٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيره من المصادر الكثيرة.

وإنما حصل علي عليه السلام على هذه المرتبة العظيمة؛ لاتباعه المطلق لرسول الله صلى الله عليه وآله ولتتمّره في ذات الله سبحانه وإخلاصه وتفانيه في كسب رضاه وحبّه؛ ولذا يقول ابن حجر معلقاً على الأحاديث الآتية الذكر: «أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(١)، فكأنه أشار إلى أن علياً تامّ الاتباع لرسول الله، حتى اتصف بصفة محبة الله له، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق، كما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث علي نفسه»^(٢).

إكرام الله تعالى لعلي عليه السلام

لا نجانب الحقيقة ولا الصواب إذا ما قلنا إن الله سبحانه قد أكرم علياً عليه السلام وأسبغ عليه من عطائه وفضله، فهو حبيبه وصفيه ونجيه، فأتحفه بتُحفه وهداياه، إكراماً له وإظهاراً لمكانته ومقامه عنده سبحانه وتعالى وتعريفه للناس.

وعلى هذا يتّضح ما ورد في كتب الشيعة من أن الله سبحانه قد أتحف علياً ببعض التحف والهدايا الخاصة والتي جعلها القفاري محل استغراب وشبهة، ومعنى التحفة هي: «الطرفة من الفاكهة وغيرها من الرياحين، والتحفة: ما أتحفت به الرجل من البرّ واللطف»^(٣).

(١) آل عمران: ٣١.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: ج ٩ ص ١٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

والتحفة أخصّ من الرزق؛ لأنّ الرزق للبرّ والفاجر، والتحفة للمؤمن فقط، سواء كان أمراً مادياً أم معنوياً؛ فلذا عدّ البلاء والفقر من تحف الله للمؤمن، ففي كشف الخفاء للعجلوني عن معاذ بن جبل: «تحفة المؤمن في الدنيا الفقر»، وقال: «وسنده لا بأس به»^(١).

تحف الله تعالى لمريم عليها السلام

إنّ إتحاف الله المؤمن بتحفة وهداياه ورزقه الكريم من الأمور الشاخصة والمائلة للعيان، والتي لا تحتاج في الواقع إلى أدلة وبراهين بعد أن بات واضحاً أنّ المؤمن هو حبيب الله ومحلّ رضاه ورحمته، والله سبحانه وتعالى أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين، ولكنّ السبب الذي ساقنا إلى هذا البحث - كما قلنا - هو ما استغربناه من كلام القفاري الذي استكثر أن يتحف الله علياً عليه السلام ببعض التحف والهدايا، والتي حصل لها نظير في تراثنا الإسلامي، ولم يكن له مبرّر أو مسوّغ استند عليه في ذلك.

وسنكتفي بشاهد قرآني وروائي واضح على تحف الله تعالى للمؤمنين، وهو ما كان يهديه الله لمريم عليها السلام من هدايا وتحف ورزق وفير، وهي لم تكن نبيه وإنما هي صديقة طاهرة من أولياء الله الصالحين.

قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾^(٢)، ونقل ابن كثير عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وإبراهيم النخعي والضحاك وقتادة والربيع بن أنس وعطية

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) آل عمران: ٣٧.

العوفي والسدي في تفسير ذلك قولهم: «يعني وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف»^(١).

وهذا الرزق لم يكن شبيهاً بأرزاق الدنيا، ولذا كان يسأل عنه زكرياء عليه السلام، فيقول: ﴿يَا مَرِيْمُ اَنْتِ لَكِ هَذَا﴾، قال الشوكاني: «أي: من أين يجيء لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا، ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ﴾»^(٢)، فليس ذلك بعجيب ولا مستنكر»^(٣).

وأخرج الحافظ أبو يعلى بسنده عن جابر: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أقام أياماً لم يطعم طعاماً، حتى شق ذلك عليه، فطاف في منازل أزواجه فلم يجد عند واحدة منهن شيئاً، فأتى فاطمة، فقال: يا بنية، هل عندك شيء آكله؟ فإني جائع! قالت: لا والله بأبي أنت وأمي، فلما خرج من عندها عليه السلام بعثت إليها جارة لها برغيفين وقطعة لحم، فأخذته منها ووضعت في جفنة لها وغطته، وقالت: لأوثرن بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم بعثت إليه حسناً وحسيناً، فرجع إليها، فقالت له: بأبي أنت وأمي، قد أتى الله بشيء فخبأته لك، قال: هلمي، فأتته، فكشفت عن الجفنة، فإذا هي مملوءة خبزاً ولحماً، فلما نظرت إليها بهتت وعرفت أنها بركة من الله عز وجل، فلما قدمته إليه حمد الله تعالى، وقال لها: من أين لك هذا؟ قالت: يا أبت هو من عند الله يرزق

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٣٦٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) آل عمران: ٣٧.

(٣) الشوكاني، فتح القدير: ج ١ ص ٣٣٥، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

من يشاء بغير حساب، فقال: يا بنية، الحمد لله الذي جعلك شبيهة بسيدة نساء بني إسرائيل، ثم بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى علي وأكل (صلى الله عليه وسلم) هو وعلي وفاطمة وحسن وحسين وأهل بيته جميعاً حتى شبعوا، وبقيت الجفنة كما هي، فأوسعت فاطمة على جيرانها وجعل الله فيها بركة وخيراً كثيراً^(١).

إذن فتحف الله وكراماته للأولياء والصالحين فضلاً عن الأئمة والأنبياء ﷺ مما لا يوجب الاستغراب والإنكار، بل هو مقتضى كرم الله وفضله، ولا يشكل ذلك شاهداً على أن علياً عليه السلام يوحى إليه في عقيدة الشيعة لتكون سنتهم مجانبة لسنة النبي ﷺ.

(١) الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار: ص ١٨٥، الناشر: دار ابن خزيمة، ونقله عن ابن كثير في تفسيره: ج ١ ص ٣٦٨، وأخرجه الثعلبي في تفسيره: ج ٣ ص ٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشبهة: الشيعة يعتقدون أن أئمتهم يرون أعمال العباد

قال القفاري: «كما ذكر المجلسي: (أن الله - بزعمهم - يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد)، واستشهد لذلك بست عشرة رواية»^(١).

بيان الشبهة:

الشبهة واضحة، فالقفاري يعرض للقارئ استهجانه لهذا المعتقد؛ إذ كيف يمكن لإنسان أن يرى أعمال العباد ويطلع عليها؟! فهذا خرق للقانون الطبيعي، وما هذا إلا نوع غلوّ وتقديس لشخصيات معينة لم يكن له أيّ مسوّغ.

وهذا يندرج في ضمن سياق الشواهد على أن الشيعة لهم سنة تختلف عن السنة النبوية؛ فإن إعطاء الأئمة هكذا منزلة تجعلهم في مصاف الأنبياء، أو أكثر من ذلك.

الجواب:

الاعتقاد بروية الأعمال يلائم القرآن والسنة

في الحقيقة لم تكن هذه شبهة بالمعنى الحقيقي للشبهة بقدر ما هي استهجان واستغراب من الكاتب، الذي كعادته يحاول أن يصوّر أن الشيعة أناس غريبو الأطوار في معتقداتهم، وخارجون عن نطاق التفكير الصحيح والمنطقي الذي يمليه العقل والدين.

وهذه الشبهة تعتمد في تكوينها في ذهن القفاري على أمرين مهمين:

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الأول: عدم معرفته الدقيقة بمسألة الإمامة الإلهية ووظائفها، وهذا أمر سيّال في كلّ شبهاته، فهو يستغرب هذا الأمر من واقع المدرسة التي ينتمي إليها، وهي مدرسة لا تؤمن بشيء اسمه الإمامة بمعناها القرآني، ولا تعترف بوظائفها، وما يترتب عليها من أمور، فالإمام عنده هو حاكم تنفيذي كرئيس الدولة، فلا يحتاج إلى كلّ هذه الأمور.

الثاني: أورد هذا الاستغراب مع غصّه الطرف عن الأدلة من القرآن أو السنة التي أشارت إلى هذا المعنى، وسترى أنّها كثيرة في هذا المجال. وسنبيّن كلّ ما يرتبط بهذين الأمرين؛ لينكشف أنّ الاستغراب والاستنكار ليس في محله؛ لأنّ ادّعاء الشيعة بلائم القرآن والسنة والعقل.

الإمامة والهداية

ذكرنا في البحوث المتقدمة معنى الإمامة وأهميتها، والعبء الثقيل الذي ألقي على عاتق من يقوم بها، وأنّها تمثّل الامتداد الوظيفي للنبوّة، وبها تدوم مسيرة الإسلام بشكلها الصحيح، وهذا واضح في منظومة الفكر الشيعي الذي لم يكن بعيداً عن العقل حين اعتقد بفكرة الإمامة، كما أنّه لم يكن بعيداً في ذلك عن السنة النبوية والقرآن، بل أنّها مستوحاة منهما، قال الله تعالى مخاطباً إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^(١)، فإبراهيم عليه السلام قد كان نبياً، ومع ذلك فقد جعل الله تعالى له الإمامة بعد أن استكمل شرائطها، فليست الإمامة هنا بمعنى النبوّة، بل هي مرتبة أعلى منها^(٢).

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) وسيأتي مزيد بحث لهذا الموضوع في مبحث الإمامة: ص ٢٤٥.

ومن وظائف تلك الإمامة هداية البشرية للوصول بها إلى التكامل المعد لها من قبل السماء، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(١) وهناك نوعان من الهداية: هداية بمعنى إراءة الطريق وكشفه دون إيصال الشخص إلى الغاية والمطلوب، وهداية أخرى لا تقتصر على إراءة الطريق وبيان الحقيقة ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٢) بل تتعدى ذلك إلى ما يعبر عنها بالهداية الإيصالية التي بها يصل الإنسان إلى المطلوب، والتي تقوم على أساس أن يكون الإمام قدوة للناس في أفعاله وأقواله ومواقفه^(٣)؛ ليأخذ بيد البشرية ويقودها نحو كمالها المنشود.

الهداية ورؤية الأعمال

إن الهداية الإيصالية مهمة عظيمة وتكليف جسيم يستلزم أن يكون الهادي في أوج مرتبة وأعلى كمال وأكمل يقين، ويكون مطلعاً على كل ما له دخل في القيام بهذه المهمة، ومنكشفاً له عالم الملكوت، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾^(٤) وليس ببعيد أن يكون معنى هذا الملكوت هو نفس معنى الأمر في الآية ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(٥) فالهداية تكون بتوسط هذا الأمر الإلهي،

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) الإنسان: ٣.

(٣) مواقفه: تعني تقارير الإمام التي تعني سكوته تجاه فعل أو حادثة وقعت أمامه، فنكتشف من سكوته أن الفعل ليس بحرام.

(٤) الأنعام: ٧٥.

(٥) الأنبياء: ٧٣.

وليس المقصود هنا بالأمر هاهنا الأمر الشرعي.

وهذه الهداية لا تكون إلا بتلبس الإمام بذلك العالم الملكوتي والأمر الإلهي؛ فتكشف له بواطن الأشياء وحقائقها، ومن بينها أفعال العباد، وما يقومون به في الظاهر والباطن؛ لكي يستطيع من خلال ذلك الوصول إلى القلوب، ويطلع على الموانع التي تمنع من الوصول إلى الكمال، فيرشد الإنسان إلى كيفية زوالها.

رؤية الأعمال في القرآن والسنة

إن فكرة رؤية أعمال العباد لم يهملها القرآن، بل قد تعرض لها في أكثر من مورد، فقد وردت بعض الآيات الدالة على أن الله سبحانه ورسوله والمؤمنين يطلعون على أعمال العباد، كما أن هناك روايات صحيحة تؤكد هذا المعنى، وها نحن نتعرض لذكر تلك الآيات والروايات تباعاً:

قال تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

ف نجد أن الآية الأولى قد أسندت الرؤية إلى الله سبحانه ورسوله ﷺ، فيما لم تقتصر الآية الثانية على ذلك، بل أسندت الرؤية إلى المؤمنين أيضاً،

(١) التوبة: ٩٤.

(٢) التوبة: ١٠٥.

وقد اختلف علماء أهل السنة ومفسروهم في بيان المقصود برؤية الرسول ﷺ والمؤمنين في هاتين الآيتين، فذهبوا في ذلك مذاهب شتى، بعيدة كل البعد عن ظاهر الآية، ومن هذه المذاهب والتفسيرات:

١- رؤية الرسول للأعمال بمعنى المشاهدة هنا، ورؤية المؤمنين بمعنى الفراسة، وقد استدّلوا على ذلك بما روي عن رسول الله ﷺ: احذروا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله، ففي تفسير السلمي عن أبي حفص وأبي عثمان قالوا في تفسير الآية: «اعمل وأصلح العمل وأخلص النية؛ فإن الله عز وجل يرى سرّك وضميرك، والرسول يراه رؤية مشاهدة، والمؤمنون يرونه رؤية فراسة وتوسّم»^(١).

٢- رؤية الرسول ﷺ بمعنى: إعلام الله له، وأمّا رؤية المؤمنين، فتعني: إيقاع المحبة في قلوبهم لأهل الصلاح، وإيقاع البغض لأهل الشر والفساد، قال السمعاني: «فإن قال قائل: ما معنى رؤية الرسول والمؤمنين؟ قلنا: رؤية الرسول: هي بإعلام الله إياه عملهم، ورؤية المؤمنين: بإيقاع المحبة في قلوبهم لأهل الصلاح، وإيقاع البغضة في قلوبهم لأهل الفساد»^(٢).

وفي تفسير البغوي عن مجاهد، قال: «هذا وعيد لهم، قيل: رؤية النبي (صلى الله عليه وسلم) بإعلام الله تعالى إياه، ورؤية المؤمنين بإيقاع المحبة في قلوبهم لأهل الصلاح، والبغضة لأهل الفساد»^(٣).

(١) السلمي، تفسير السلمي: ج ١ ص ٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) السمعاني، تفسير السمعاني: ج ٢ ص ٣٤٧، الناشر: دار الوطن - الرياض.

(٣) البغوي، تفسير البغوي: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٣- الرؤية تعني: عرض الأعمال، وهذا العرض سيكون على النبي ﷺ وعلى المؤمنين في يوم القيامة، فالآية ناظرة إلى يوم القيامة.

قال ابن كثير في تفسير الآية، عن مجاهد: «هذا وعيد، يعني من الله تعالى للمخالفين أوامره بأن أعمالهم ستعرض عليه تبارك وتعالى، وعلى الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وعلى المؤمنين، وهذا كائن لا محالة يوم القيامة، كما قال: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾»^(١).

٤- إن الرؤية تعني: الشهادة على الأعمال، ففي الدر المنثور قال: «وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه، عن سلمة بن الأكوع، قال: مرّ بجنازة فأثنى عليها، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): وجبت، ثم مرّ بجنازة أخرى فأثنى عليها، فقال: وجبت، فسئل عن ذلك؟ فقال: إن الملائكة شهداء الله في السماء، وأنتم شهداء الله في الأرض، فما شهدتم عليه من شيء وجب، وذلك قول الله: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾»^(٢).

٥- وذهب بعض إلى أن الرؤية هنا هي كناية عن حصول الجزاء من المدح والثناء والثواب العظيم للمحسنين في الدنيا والآخرة، وحصول الذم والعقاب في الدنيا والآخرة.

قال الفخر الرازي: «فقوله: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ ترغيب عظيم للمطيعين، وترهيب عظيم للمذنبين، فكأنه تعالى قال: اجتهدوا في

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٤٠١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) السيوطي، الدر المنثور: ج ٣ ص ٢٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

المستقبل؛ فإنّ لعملكم في الدنيا حكماً، وفي الآخرة حكماً؛ أمّا حكمه في الدنيا فهو أنّه يراه الله ويراه الرسول ويراه المسلمون، فإن كان طاعة حصل منه الثناء العظيم والثواب العظيم في الدنيا والآخرة، وإن كان معصية حصل منه الذمّ العظيم في الدنيا والعقاب الشديد في الآخرة. ومنهم قصر الجزاء على الجزاء الدنيوي»^(١).

وقال الآلوسي: «وجوّز بعض المحقّقين أن يكون العلم^(٢) هنا كناية عن المجازاة، ويكون ذلك خاصّاً بالدنيوي من إظهار المدح والإعزاز مثلاً، وليس بالردّيء»^(٣).

٦- رؤية الأعمال للنبي ﷺ وللمؤمنين تعني: اشتها العمل وظهوره لكافة الناس وإطلاعهم عليه، وإنّما خصّ الله تعالى النبي ﷺ والمؤمنين؛ لأنّهم من يعتدّ بإطلاعهم، قال الآلوسي: «أخرج أحمد وابن أبي الدنيا في الإخلاص، عن أبي سعيد عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) قال: (لو أنّ أحدكم يعمل في صخرة صمّاء ليس لها باب ولا كوة لأخرج الله تعالى عمله للناس كائنًا ما كان) وتخصيص الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين بالذكر على هذا؛ لأنّهم الذين يعبأ المخاطبون بإطلاعهم»^(٤).

٧- ومنهم من جوّز أن تكون الرؤية بمعناها الحسي، وذلك بأن يرى المؤمنون الأعمال والحركات الظاهرية، بخلاف رؤية الله الشاملة للأمور المعنوية

(١) الفخر الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٤٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المراد من العلم هنا هو علم المؤمنين بأفعال العباد بتوسط الرؤية.

(٣) الآلوسي، روح المعاني: ج ١١ ص ١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) المصدر نفسه.

والمادية. قال الرازي في رؤية المؤمنين: «وهم إنما يرون أفعال الجوارح، فلما تقيدت هذه الرؤية بأعمال الجوارح في حق المعطوف، وجب تقييدها بهذا القيد في حق المعطوف عليه، وهذا بعيد؛ لأن العطف لا يفيد إلا أصل التشريك. فأما التسوية في كل الأمور، فغير واجب، فدخل التخصيص في المعطوف لا يوجب دخول التخصيص في المعطوف عليه»^(١).

وقال الآلوسي: «وقيل: يجوز إبقاء الرؤية على ما يتبادر منها. وتُعقَّب بأن فيه التزام القول برؤية المعاني وهو تكلف وإن كان بالنسبة إليه تعالى غير بعيد، وأنت تعلم أن من الأعمال ما يرى عادة كالحركات، ولا حاجة فيه إلى حديث الالتزام المذكور، على أن ذلك الالتزام في جانب المعطوف لا يخفى ما فيه»^(٢).

هذا، مضافاً إلى أن هناك من لم يبيّن معنى الرؤية في هذه الآيات، وتركها مبهمة.

ومن الواضح أن جميع هذه الأقوال فيها تكلف بيّن، ومخالفة لظاهر اللفظ، وهذا الاختلاف والتباين فيما بينها دليل على ضعفها، ومناقشتها وبيان وهنها يفضي بنا إلى الإطئاب والخروج عن غرضنا في مراعاة الاختصار.

التفسير الأقرب إلى الصحة

ولو تدبرنا قليلاً في خصوص الآية التي أسندت الرؤية المؤمنين مضافاً للنبي ﷺ، نجد عدة أمور مهمة:

(١) الفخر الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الآلوسي، روح المعاني: ج ١١ ص ١٦.

أولاً: أنَّ الرؤية في الآية المباركة تعني الرؤية البصرية لا العلمية؛ لأنها تعدت إلى مفعول واحد^(١)، قال الجوهري: «الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين»^(٢).

وهذه الرؤية تختلف باختلاف الناظر، فهي بالنسبة إلى الله تعالى تجري مجرى العين الناضرة؛ لأنَّ البصر بالحاسة لا يصحَّ على الله تعالى، قال الزبيدي: «الرؤية، بالضم: إدراك المرئي، وذلك أَضْرَبُ بحسب قوى النفس، الأوّل: النظر بالعين التي هي الحاسة وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ فَإِنَّهُ مِمَّا أَجْرَى مجرى الرؤية بالحاسة، فَإِنَّ الحاسة لا تصحَّ على الله تعالى»^(٣).

ثانياً: أنَّ الآية المباركة أرجعت العاملين فيها إلى عالم الغيب والشهادة فيخبرهم بما كانوا يعملون. فالآية تحدت عن رؤية الله تعالى والرسول ﷺ أو المؤمنين لأعمال الناس العاملين في مقطع زمني محدّد، ثمَّ تحدت عن إنباء وإعلام الله تعالى لهم بحقيقة أعمالهم في مقطع زمني آخر محدّد أيضاً، وهو غير المقطع الزمني الأوّل.

ثالثاً: أنَّ الآية مطلقة لم تختصَّ بعمل بالخصوص ولا بحالة معيّنة، وإن

(١) قال الفخر الرازي: «المسألة الثانية: دلّت الآية على مسائل أصولية: الحكم الأوّل: أنّها تدل على كونه تعالى رائيّاً للمرئيات؛ لأنَّ الرؤية المعدّة إلى مفعول واحد هي الإبصار، والمعدّة إلى مفعولين هي العلم، كما تقول: رأيت زيداً فقيهاً، وهاهنا الرؤية معدّة إلى مفعول واحد، فتكون بمعنى الإبصار». التفسير الكبير: ج ١٦ ص ١٤٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٦ ص ٢٣٤٧، الناشر: دار العلم.

(٣) الزبيدي، تاج العروس: ج ١٩ ص ٤٣٤-٤٣٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

كانت الآيات التي سبقتها تحتّ على إيتاء الصدقات، كما أنّها لا تختصّ بالمؤمنين فقط، بل كلّ إنسان يمكن أن يصدر عنه عمل، سواء كان كافراً أم مسلماً، وسواء كان المسلم مؤمناً أم منافقاً.

رابعاً: قد يقال: إنّ المراد بالأعمال هنا آثارها ونتائجها المترتبة عليها لا ذات الأعمال، فالعمل الصالح له آثار واضحة في المجتمع، وهكذا العمل السيء، فإعطاء الفقراء والتصدّق عليهم يؤدي ذلك إلى حصول التكافل الاجتماعي، ويتمّ القضاء على الفقر في المجتمع؛ وقد يدعم هذا المدعى أنّنا نلاحظ أن الآية التي سبقت هذه الآية في سورة التوبة والتي تحدثت عن الرؤية لم تذكر المؤمنين، بل ذكرت الله تعالى ورسوله ﷺ فقط، لكونها كانت ناظرة إلى حقائق أعمال المنافقين وتلك الحقائق لا أحد يطلع عليها إلا الله ورسوله، بينما في الآية الثانية فحيث لم يكن الخطاب فيها موجهاً إلى خصوص المنافقين، فقد ذكرت الآية الله تعالى والرسول ﷺ والمؤمنين؛ لكون أعمال المؤمنين واضحة الآثار للعيان.

لكن يردّ هذا القول: أنّ آثار أعمال المؤمنين في الدنيا لا تختص برؤيتها المؤمنين فقط، بل يرى تلك الآثار حتى الكفار، فلا معنى لأن يقول الله تعالى إنّ المؤمنين فقط سيرونه.

خامساً: إكمالاً وتعميقاً للنقطة الثالثة، نقول:

في الآية المباركة مقطعان: الأول: ﴿فَسِيرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ والمقطع الثاني: ﴿وَسُتْرُدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. وإذا دققنا في هذين المقطعين، فسنرى عدة أمور منها:

١- بقرينة ذكر المقطع الثاني فإنّ المقطع الأوّل الذي جاء قبله لابدّ أن يكون ناظراً إلى عالم الدنيا وقبل البعث، أمّا المقطع الثاني فسيكون مختصاً بيوم البعث وما بعده، خصوصاً أنّه تعالى استعمل حرف (السين) الذي يقتضي التراخي والفاصل الزمني، وكذا خصّ الله تعالى الإنبياء به، من دون إشراك أي شخص فهذا يدلّ على أنّه في يوم القيامة.

٢- في المقطع الأوّل أخبر الله تعالى: بأنّ أعمال الناس سيرها الله تعالى ويرها رسوله وكذلك يراها المؤمنون، ثمّ في المقطع الثاني أخبر الله تعالى بأنّه سوف ينبيّ أولئك العاملين بحقيقة عملهم، فنفهم أنّ تلك الأعمال لابدّ أن تكون لها ظاهر ولها حقيقة، وأنّ رؤية الناس للأعمال في الدنيا هي رؤية ظاهريّة، وأنّ الرؤية الحقيقية لها ستكون يوم البعث، فهناك سوف يرى العاملون حقيقة أعمالهم، حسننها وقيحها.

٣- لكن مع كون أنّ الناس العاملين يرون الأعمال بحسب ظاهرها في عالم الدنيا لا حقيقتها، فإنّ الله مطلع على حقيقتها، بحسب مفاد المقطع الأوّل؛ إذ لا يمكن فهم رؤية الله للأعمال إلّا رؤيتها على حقيقتها، وقد أشرك الله تعالى - كما هو مفاد الآية الثانية - بهذه الرؤية الحقيقية للأعمال رسوله ﷺ، وكذلك أشرك المؤمنين بتلك الرؤية.

من هنا نعرف أنّ المراد بالمؤمنين في الآية لا يمكن أن يكون كلّ المؤمنين؛ لأنّهم - كما قلنا - يرون حقيقة الأعمال لا ظاهرها، وهذا لابدّ أن يختصّ بنخبة خاصّة منهم، قد شاء الله سبحانه أن يطلعوا على حقيقة أعمال العباد في الدنيا.

رؤية أعمال العباد في السنة النبوية

إنّ مسألة رؤية أعمال العباد من قبل النبي ﷺ وفئة من الناس - التي تطرقت إليها بعض الروايات والأحاديث النبوية - ليست أمراً مستهجناً أو غريباً حتى يشنّع بذلك القفاري على الشيعة خاصّة؛ لنقلهم بعض الروايات الدالة على رؤية الأئمة لأعمال العباد، فإذا كان أصل القضية - وهي رؤية الأعمال - جائزاً ودلت عليه الروايات، فلا يضرّ الاختلاف في مصداق من يرى تلك الأعمال، وطريقة رؤيتها، وعليه يصبح استهجان القفاري واستغرابه لا محلّ له، ومن هذه الروايات:

١- أخرج البزار في مسنده بسنده عن زاذان، عن عبد الله... قال: «وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): حياتي خير لكم تحدّثون ونحدّث لكم، ووفاتي خير لكم تعرض عليّ أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شرّ استغفرت الله لكم»^(١).

وقال عنه الهيثمي: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

وقال الحافظ العراقي في طرح التثريب: «إسناده جيّد»^(٣).

وصحّحه السيوطي في الخصائص^(٤)، وألف عبد الله بن الصديق الغماري

(١) البزار، البحر الزخار [مسند البزار]: ج ٥ ص ٣٠٨، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) زين الدين العراقي، طرح التثريب في شرح التريب: ج ٣ ص ٢٧٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) السيوطي، الخصائص الكبرى: ج ٢ ص ٤٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

في خصوص هذا الحديث جزءاً سَمَّاهُ (نهاية الآمال في شرح وتصحيح حديث عرض الأعمال).

٢- أخرج أحمد في مسنده بسنده عن أنس بن مالك يقول: «قال: النبي (صلى الله عليه وسلم): إِنْ أَعْمَلَكُمْ تُعْرَضُ عَلَى أَقَارِبِكُمْ وَعَشَائِرِكُمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا اسْتَبَشَرُوا بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ قَالُوا: اللَّهُمَّ لَا تَمْتَنَهُمْ حَتَّى تَهْدِيَهُمْ كَمَا هَدَيْتَنَا»^(١). وروى قريباً منه ابن أبي الدنيا^(٢)، وأخرج قريباً منه أبو داود الطيالسي في مسنده^(٣)، عن جابر بن عبد الله.

وفي كشف الخفاء قال: «ورواه الحكيم الترمذي عن والد عبد العزيز بلفظ تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس على الله تعالى، وتعرض على الأنبياء وعلى الآباء والأئمة يوم الجمعة، فيفرحون بحسناتهم وتزداد وجوههم بياضاً وإشراقاً، فاتقوا الله، ولا تؤذوا موتاكم»^(٤).

٣- وأخرج الحاكم في مستدركه^(٥) - واللفظ له - والبيهقي في شعب الإيمان^(٦) بسنديهما عن النعمان بن بشير (رضي الله عنهما) يقول وهو على المنبر: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: أَلَا أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ١٦٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) عبد الله بن محمد القرشي، ابن أبي الدنيا، المناقب: ج ١ ص ٦، الناشر: مؤسسة الكتب - بيروت.

(٣) الطيالسي، مسند الطيالسي: ج ١ ص ٢٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) العجلوني، كشف الخفاء: ج ١ ص ٣٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٣٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) البيهقي، شعب الإيمان: ج ٧ ص ٢٦١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الدنيا إلا مثل الذباب تمور في جوها، فالله الله في إخوانكم من أهل القبور؛ فإن أعمالكم تعرض عليهم» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(١).

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة الطُرُق والمضامين والمصادر، التي تشير تصريحاً أو تلويحاً إلى أن هناك أشخاصاً مضافاً إلى الرسول ﷺ يطلعون على أعمال العباد، سواء أكانوا موتى، كما تؤكد هذه الروايات، أم كانوا أحياء، لا فرق في ذلك، بل ربما يقال: إن الأمر في الموتى أشكل وأصعب بعد انقطاعهم عن هذه الحياة.

فإذا تقرر هذا، يتبين أن ما يطرحه الشيعة من رؤية الأئمة عليهم السلام للأعمال - لأهداف أكثر أهمية مما ذكرته هذه الروايات الكثيرة من كتب أهل السنة - هو أمر لا غرابة فيه ولا استيحاش إلا أن هناك من يضرر الضغينة والحنق لمذهب أهل البيت الذي يستند في كل حركته ومسيرته على القرآن والسنة وهدى أهل البيت عليهم السلام.

الشهادة ورؤية الأعمال

إن مسألة الشهادة والشهداء حقيقة من الحقائق المبيّنة بشكل صريح وكثير في القرآن والسنة النبوية الشريفة، فهناك آيات عديدة أشارت إلى الشهادة والشهداء، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(٢).

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٣٠٧.

(٢) البقرة: ١٤٣.

وقال عز وجل: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلَاءِ﴾^(٢).

وقال جل وعلا: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً﴾^(٣). وغير ذلك من الآيات.

وبغض النظر عن الحكمة والداعي من شهادة بعض على الأمة أو الأفراد، وبغض النظر عن محتوى ما يشهد عليه، وعن طبيعة الشهداء وعددهم وهويتهم^(٤)، فإنّ هناك ربطاً واضحاً من الناحية المنطقية بين تحمّل الشهادة وبين رؤية أعمال العباد؛ لأنّ من يُطلب منه أداء الشهادة على فعل ما، لا بدّ أن يكون على علم ويقين بصحّة ما يشهد عليه، وهذا لا يحصل إلاّ بالرؤية والتحقّق منه، فالرسول ﷺ والأنبياء عليهم السلام عندما يطلب منهم الشهادة على أمهم وما يعملون، لا بدّ أن يكونوا على بينة ودراية من أفعالهم ومواقفهم، وهذا ما أكّده النصوص كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٥)، وقوله تعالى:

(١) النساء: ٤١.

(٢) النحل: ٨٩.

(٣) المزمل: ١٥.

(٤) سوف يأتي التعرّض لبعض هذه الأمور في الأبحاث اللاحقة.

(٥) المائدة: ١١٧.

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾^(١).

وقد أشار إلى ذلك بعض العلماء، قال الرازي: «في الجواب ما ذكره أبو مسلم: أن المؤمنين شهداء الله يوم القيامة، كما قال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الآية، والرسول شهيد الأمة، كما قال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ فثبت أن الرسول والمؤمنين شهداء الله يوم القيامة، والشهادة لا تصح إلا بعد الرؤية، فذكر الله أن الرسول ﷺ والمؤمنين يرون أعمالهم، والمقصود التنبيه على أنهم يشهدون يوم القيامة عند حضور الأولين والآخرين»^(٢).

إذن إن كانت هناك شهادة وهي أمر مسلم به، فلا بد من تحملها، وهذا التحمل لا يكون إلا برؤية الأعمال؛ لأن أعمال العباد هي في ضمن الأمور التي سيُشهد عليها يوم القيامة.

ثم إن الشهداء الذين سيشهدون يوم القيامة متعدّدون، بينهم الرسول ﷺ والأنبياء ﷺ والملائكة، بل جوارح الإنسان ستكون في ضمن من سيشهد عليه، وهناك من أدخل الأئمة أو الأولياء الصالحين أو القتلى في سبيل الله، في قافلة الشهداء على الأعمال، وقد وردت روايات كثيرة من طرق أهل البيت ﷺ تؤكد أن الأئمة من آل رسول الله ﷺ سيكونون شهداء هذه الأمة، وسيكون الرسول عليهم شهيداً، بل أفردوا لذلك أبواباً في مصنفاتهم الحديثية، ومن هذه الروايات:

(١) النساء: ١٥٩.

(٢) الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١- أخرج الصفار بسنده عن عمر بن حنظلة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ قال: هم الأئمة»^(١).

٢- أخرج الكافي بسنده عن سماعة قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ قال: نزلت في أمة محمد ﷺ خاصة، في كل قرن منهم إمام منا، شاهد عليهم، ومحمد ﷺ شاهد علينا»^(٢).

وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي تلتقي مع مفاد آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾^(٥).

وغيرها من الآيات التي تبين أن هناك فئة وطائفة من الشهداء غير

(١) الصفار، بصائر الدرجات: ص ١٠٢، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ١٩٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) النساء: ٦٩.

(٤) الزمر: ٦٩.

(٥) النحل: ٨٩.

الأنبياء، وإن كان الأنبياء هم شهداء أيضاً، فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق، فلا يصح تفسير كل ما ورد بلفظ الشهداء بالأنبياء، كما يذهب إلى ذلك بعض المفسرين، وكون الشهداء غير الأنبياء يلاحظ بوضوح في كلام الفخر الرازي في تفسيره عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ إذ أفاد أنه لابد في كل عصر من وجود شهيد معصوم يشهد على الأمة، قال: «إن كل جمع وقرن يحصل في الدنيا فلا بد وأن يحصل فيهم واحد يكون شهيداً عليهم. أمّا الشهيد على الذين كانوا في عصر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فهو الرسول، بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ وثبت أيضاً أنه لابد في كل زمان بعد زمان الرسول من الشهيد، فحصل من هذا أن عصرًا من الأعصار لا يخلو من شهيد على الناس وذلك الشهيد لابد وأن يكون غير جائز الخطأ، وإلا لاقتصر إلى شهيد آخر، ويمتد ذلك إلى غير النهاية، وذلك باطل، فثبت أنه لابد في كل عصر من أقوام تقوم الحجة بقولهم، وذلك يقتضي أن يكون إجماع الأمة حجة»^(١).

وقال القرطبي في تفسيره: «في كل زمان شهيد وإن لم يكن نبياً، وفيهم قولان: أحدهما: أنهم أئمة الهدى الذين هم خلفاء الأنبياء، الثاني: أنهم العلماء الذين حفظ الله بهم شرائع أنبيائه»^(٢).

(١) الرازي، تفسير الرازي: ج ٢٠ ص ٨٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٠ ص ١٦٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال الآلوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾^(١)
 «فإنه دالٌّ في الظاهر على مغايرة الشهداء للأنبياء عليهم السلام»^(٢).

إذن، هناك من يعتقد بوجود الشهداء الذين سيشهدون على أممهم يوم القيامة، وهم ليسوا أنبياء، بل هم أشخاص يمتلكون مميزات خاصة ومواهب فذة أهلّتهم لنيل مرتبة الشهادة؛ وذلك لأنه لا يمكننا تفسير رؤية الأعمال بهذه الرؤية الحسية الاعتيادية؛ لأنّ العين التي نمتلكها لا تعكس لنا إلا صور الأفعال والأعمال الحاضرة والموجودة عند الحس، أمّا المعاني النفسانية من الكفر والإيمان والفوز والخسران التي يدور عليها حساب ربّ العالمين يوم تبلى السرائر كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٣) فهي ممّا ليس في وسع الإنسان رؤيتها أو الإحاطة بها وتشخيصها في الحاضرين فضلاً عن الغائبين، إلّا رجل يتولّى الله أمره، ويكشف عن ذلك له بيده، وهذا الأمر لا يعدو الأئمة من آل الرسول صلّى الله عليه وآله الذين قرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله، وهم جبل الله الممدود، وعدل القرآن، وسفن النجاة، وأمان الأمة من الضلال، فعلى ذلك لا يمكن أن يكون الشهداء هم جميع الأمة كما يذهب إلى ذلك بعض المفسّرين؛ لأنّ الشهادة تعني: تحمّل حقائق أعمال الناس في الدنيا من خير أو شرّ، لا ظاهر تلك الأعمال، وهي كرامة لا ينالها جميع أفراد الأمة، وإنّما يختصّ

(١) الزمر: ٦٩.

(٢) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٠ ص ١٠٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) البقرة: ٢٢٥.

بها الأولياء الطاهرون منهم، وأمّا من دونهم، فليس لهم ذلك فضلاً عن المجرمين والطغاة من أفراد الأمة.

وما ورد بكون الأمة شهيدة، فمعناه: أنّ فيهم من يشهد على الناس، ويشهد الرسول عليه، وهو شبيه ما ورد من أنّ بني إسرائيل فضّلوا على العالمين، فإن هذه الفضيلة ليست ثابتة لكافة بني إسرائيل، ولا يتّصف بها كلّ فرد منهم، بل بعضٌ له هذه الصفة، فنسب الوصف إلى الكلّ.

فما يقوله الشيعة عندئذٍ من رؤية الأئمة لأعمال العباد ليس شيئاً غريباً وعجيباً ومستهجئاً، بل له ما يسوّغه من أدلة علمية وشواهد ونصوص شرعية.

على أنّ بحث الشهادة وحدودها، ومن هم الشهداء، وطبيعة ما يشهدون به، وما يرتبط بذلك، هو من البحوث الشائكة والصعبة التي تحتاج إلى بحث منفرد وموسّع، لا يسعه المجال هنا، ونحن لم يكن هدفنا هنا إلاّ دفع ما أشكل به القفاري، ودفع استنكاره واستغرابه، وكأنّ المقولة هي من مقولات الشيعة فقط. راجين من الله تعالى أن يوفّقنا لبحث هذا الموضوع المهمّ والحساس في المستقبل القريب.

رؤية الأعمال وأثرها في كمال العمل وتمامه

قد يتساءل بعضٌ عن سبب رؤية الرسول لأعمال العباد، أو رؤية الأئمة لتلك الأعمال؟ وما هو الهدف منها، مع وجود الله سبحانه وتعالى المطلع على كلّ سرٍّ وسريّة؟

ويمكن أن يجاب عن هذا التساؤل: بأنّ الإنسان بطبيعته الفطرية وجبّله -

حتى يمثل لأوامر الله ويتجنب نواهيه - لابد أن يعيش حالة الرغبة والرغبة: الرغبة فيما أعد الله له من الثواب وحسن الثناء لو امتثل وأطاع، والرغبة من عقاب الله وتوبيخه، وما يتبعه من مذمة ومنقصة لو خالف وعصى، ومن هنا استخدم القرآن الكريم أسلوب التهيب والترغيب في تعامله مع الإنسان. ورؤية الأعمال تندرج أيضاً في ضمن هذا الإطار، فحينما يعلم الإنسان بأن أعماله ستعرض على رسول الله ﷺ وكذلك على الأئمة، فسوف يعيش الخوف والوجل والخجل بشكل كبير من أي عمل خاطئ ينوي أن يقدم عليه، لا يرضي الله ورسوله، وفي المقابل سيعيش حالة الفرح والسرور والغبطة عندما يوفق للأعمال الصالحة وتجنب ما لا يرضي الله ورسوله وأهل البيت ﷺ جميعاً، فيرغب في مواصلة هذا العمل والاستمرار عليه.

قال الرازي: «فقل: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ ترغيب عظيم للمطيعين، وتهيب عظيم للمذنبين، فكأنه تعالى قال: اجتهدوا في المستقبل؛ فإن لعملكم في الدنيا حكماً وفي الآخرة حكماً: أما حكمه في الدنيا فهو أنه يراه الله ويراه الرسول ويراه المسلمون، فإن كان طاعة، حصل منه الثناء العظيم والثواب العظيم في الدنيا والآخرة، وإن كان معصية، حصل منه الذم العظيم في الدنيا، والعقاب الشديد في الآخرة. فثبت أن هذه اللفظة الواحدة جامعة لجميع ما يحتاج المرء إليه في دينه ودنياه ومعاشه ومعاده»^(١).

(١) الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٨٧-١٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال الرازي أيضاً: «فإن قيل: فما الفائدة في ذكر الرسول والمؤمنين بعد ذكر الله في أنهم يرون أعمال هؤلاء التائبين؟ قلنا: فيه وجهان: الوجه الأول: أن أجدر ما يدعو المرء إلى العمل الصالح ما يحصل له من المدح والتعظيم والعز الذي يلحقه عند ذلك، فإذا علم أنه إذا فعل ذلك الفعل عظمه الرسول والمؤمنون، عظم فرحه بذلك، وقويت رغبته فيه»^(١).

آليات وطرق رؤية الأعمال

إننا بعد أن بينا أن مسألة رؤية أعمال العباد من قبل أشخاص وفئات معينة - بغض النظر عن هويتهم - مسألة اتفق عليها المسلمون، بعد أن ذكرها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وأن لها ارتباطاً وثيقاً بمسألة هداية الأمة أو الشهادة عليها؛ لحكمة إلهية يعلمها الله سبحانه وتعالى، فعند ذلك سيكون الحديث عن الآلية والطريقة التي تتم بها هذه الرؤية غير مهم، ولا يستوجب الضجيج والتهويل الذي تعمد القفاري إثارته على الشيعة في هذه المسألة التي تبين أنها ليست خارجة عن صميم الدين والشريعة الإسلامية.

والشيعة قد نقلت كيفية تلك الرؤية، وذلك بأن الأئمة يرون أعمال العباد من خلال عمود من نور، وقد فسرت بعض الروايات هذا العمود بأنه هو روح القدس الذي يسدّد به الإمام لأداء مهمّة الإمامة الإلهية التي

(١) الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٨٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

من لوازمها رؤية الأعمال، وكذلك ما تتطلبه الشهادة على هذه الأمة، ففي كتاب الخصال: «إنّ الإمام مؤيد بروح القدس، وبينه وبين الله عزّ وجلّ عمود من نور يرى فيه أعمال العباد، وكلّما احتاج إليه لدلالة، أطلع عليه»^(١).

وقال الإمام الرضا عليه السلام: «إنّ الله عزّ وجلّ أيّدنا بروح منه مقدّسة مطهّرة ليست بملك، لم تكن مع أحد ممّن مضى، إلّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي مع الأئمة ممّا تسدّدهم وتوفّقهم، وهو عمود من نور بيننا وبين الله عزّ وجلّ»^(٢).

وهذا ليس بعزيز على الله سبحانه وتعالى، ولا يستلزم محذوراً عقائدياً كما قد يتصور، ثمّ إنّ روح القدس في بعض تفسيراته هو نوع من الملائكة؛ فإنّ كثيراً من التسديدات والإلهامات التي يُسدّد بها الأولياء والأئمة هي من طريق الملائكة، وقد جاء في التراث الإسلامي العديد من الشواهد والأمثلة على ذلك، ونقلنا بعضها فيما سبق لنا من أبحاث، حيث ورد أنّ عدداً من الصحابة كانت الملائكة تكلمه وتلهمه، وربما يعلم أموراً غيبية خارجة عن قدرة باقي البشر، كما حصل للخليفة عمر بن الخطاب عندما كان يخطب في المدينة، فرأى جيش المسلمين وهو يقاتل في فارس، وقد بانت عليه علائم الهزيمة، فأمرهم أن يجعلوا ظهورهم ناحية الجبل، ويقاتلوا العدو من جهة واحدة، فصاح وهو على المنبر: يا

(١) الصدوق، الخصال: ص ٥٢٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ص ٢١٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

سارية - وهو قائد الجيش - الجبلَ الجبلَ، فقد ذكر المتقي الهندي في كنز العمال ذلك، قال: «عن ابن عمر قال: وجّه عمر جيشاً، وأمر عليهم رجلاً يدعى سارية، فبينما هو يخطب يوماً جعل ينادي: يا ساريةُ، الجبلُ، ثلاثاً، ثمّ قدم رسول الجيش، فسأله عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، لقينا عدوّنا فهزّمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا صوتاً ينادي: يا ساريةُ الجبلُ، ثلاثاً، فأسندنا ظهورنا إلى الجبل، فهزمهم الله، فقليل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك»^(١).

فكيف رأى الخليفة هزيمة الجيش فصاح بهم وهو في فارس؟ ربّما أخبرته الملائكة، وربما ألهمه الله، وربّما رأى ذلك بواسطة عمود من نور، من يدري؟!.

(١) ذكر المتقي الهندي أنّه رواها: «ابن الإعرابي في كرامات الأولياء، والدير عاقولي في فوائده، وأبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين، وأبو نعيم (عق) معاً في الدلائل، واللالكائي في السنة، (كر)، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: إسناده حسن». كنز العمال: ج ١٢ ص ٤٧١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. [عق: يعني العقيلي في كتابه الضعفاء. كر: ابن عساكر في تاريخ دمشق].

الشبهة: عدم انقطاع الوحي عند الشيعة

قد ذكر هذا الادعاء صريحاً في بحثه حين تعرّض لنقد آراء الشيعة بعد أن عرضها.

قال القفاري: «وهذه المزاعم الخطيرة التي دوتها الروافض في المعتمد من كتبهم تحمل أموراً خطيرة، تحمل دعوى استمرار الوحي الإلهي، وهو باطل»^(١).

بل نجده يصرح بهذا في غير بحث السنّة أيضاً، فقال: «التشريع الإلهي استمرّ ولم ينقطع بوفاة الرسول، بل استمرّ عندهم إلى بداية القرن الرابع الهجري، وذلك بوقوع الغيبة»^(٢).

بيان الشبهة

بعد أن تكلم القفاري على مسألة علم الأئمة مهّد لإثبات أنّ هؤلاء الأشخاص في معتقدات الشيعة يوحى إليهم، وأنّ هذه الأساليب من تلقّي العلم ما هي إلا عبارة أخرى عن الوحي التشريعي، وأنّ الوحي لم ينقطع في عقيدتهم بعد وفاة النبي ﷺ، بل مازال مستمراً، وينزل على أئمّتهم بأحكام جديدة تختلف في حقيقتها عن الأحكام التي أوحى الله بها إلى رسوله محمد ﷺ.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٩٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٧٧.

الجواب: انقطاع الوحي عند الشيعة من ضروريات مذهبهم

لقد تعمّد القفاري أن يجعل من الإلهام والنكت والتحديث التي وردت في الروايات الشيعية تعبيراً آخر عن الوحي التشريعي، فهو بهذا يعمّق ويؤسّس للاتّهام الذي ذكره، وهو أنّ السنة عند الشيعة تخالف حقيقةً وواقعاً السنة النبويّة.

نقول: ما هو دليل القفاري على هذا الادعاء؟ وهل هذا الأسلوب من تلقّي العلم يبرّر ما اتّهم به الشيعة بهذا الاتّهام الخطير الذي لم يقل به أحد من علمائهم، بل لم نجد رواية واحدة في كتب الحديث الشيعية صرّحت بأنّ الإمام يوحى إليه وحياً تشريعياً؟

ولماذا يحاول القفاري أن يفسّر الإلهام والنكت في القلوب أو النقر في الأسماع والتحديث بالوحي التشريعي ووحى الأحكام؟!

لا يوجد محمل حسن نحمل كلام القفاري عليه، ونوجه به ما افتراه بلا دليل يذكر، سوى ما يحمله من خزين من الحقد والبغض. وللإجابة عن هذا الافتراء، نقول:

أدلة الشيعة على انقطاع الوحي

أولاً: إنّ نفي هذا الافتراء في الحقيقة لا يحتاج إلى برهان من الشيعة؛ لأنّ نفيه من المسلّمات عندهم ومن أوضح الواضحات، فكما أنّ أحداً لم يشكّك في وفاة النبي ﷺ ولم يدّع أحد أنّ النبي ﷺ مازال حياً، كذلك لم يشكّك أحد في انقطاع الوحي التشريعي بوفاة النبي ﷺ، لذا لا تجد من

علمائهم من خصّص بحثاً لتناول هذا الأمر ومناقشته، كما لم يخصصوا بحثاً لمناقشة وفاة النبي ﷺ، فهو أمر بدهي ومسلم.

ثانياً: إنّ هناك روايات عديدة صرّحت بانقطاع الوحي بوفاة النبي ﷺ في كتب الشيعة الحديثية: فقد أخرج الشيخ الكليني في الكافي بسند معتبر عن أبي أيوب الخزاز قال: «أردنا أن نخرج، فجنّنا نسلم على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: كائنكم طلبتم مع بركة الاثنين؟ فقلنا: نعم، فقال: وأي يوم أعظم شؤماً من الاثنين، يوم فقدنا فيه نبينا، وارتفع الوحي عنا»^(١).

ثالثاً: نقل ما نقله القفاري من قول الشيخ المفيد رحمه الله، حيث قال في أوائل المقالات: «والإتفاق على أنّه من يزعم أنّ أحداً بعد نبينا ﷺ يوحى إليه، فقد أخطأ وكفر»^(٢).

وقول القفاري: «إنّ هذا الكلام يخصّ المفيد فقط، دون المتأخرين من علمائهم»^(٣) فهو مجرد تخرّص من القفاري، ولا يقبل الصحة بوجه من الوجوه، فلا ندري من الذي قال من علمائنا المتأخرين بأنّ الوحي التشريعي لم ينقطع بعد وفاة النبي ﷺ؟!

رابعاً: إنّ دليله على مدّعه كان في الحقيقة يتألف من مقدّمتين: مقدّمة ذكرها هنا، ومقدّمة أخرى أجلّ ذكرها، وهي: أنّ الدين لم يكتمل

(١) الكليني، الكافي: ج ٨ ص ٣١٤، ح ٤٩٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المفيد، أوائل المقالات: ص ٦٨، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٣) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٩١ ص ٣٩٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

في عقيدة الشيعة، بل ظلّ ناقصاً، لذا قد سُدّ النقص من خلال هذا الوحي بالأحكام التي تنزل على الإمام.

أما المقدمة الأولى فهي: أن ما ذكر من أساليب تلقي العلم في معتقدات الشيعة هو نوع من أنواع الوحي التشريعي، ولا نفهم غيره.

وسوف نتكلم في المقدمة الأولى، فنقول:

إن الإصرار على القول بالإلهام أو النكت أو التحديث بأنّه الوحي التشريعي ليس صحيحاً، ويعتبر مجانية لما هو الحقّ في المسألة؛ فإنّ الوحي في حقيقته يختلف اختلافاً كبيراً عن الإلهام والنكت في القلوب؛ فقد عرفوا الوحي بأنّه: «عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنّه من قبل الله بواسطة أو بغير واسطة، والأوّل بصوت يتمثّل لسمعه أو بغير صوت. ويفرقّ بينه وبين الإلهام: بأنّ الإلهام وجدان تستيقنه النفس وتنساق إلى ما يطلب من غير شعور منها من أين أتى»^(١).

وقال الشيخ المفيد: «أصل الوحي هو: الكلام الخفي، ثمّ قد يطلق على كلّ شيء قصد به إلهام المخاطب على السرّ له عن غيره، والتخصيص له به دون من سواه، وإذا أضيف إلى الله تعالى كان [فيما يخصّ] به الرسل - صلى الله عليهم - خاصّة دون من سواهم على عرف الإسلام وشريعة النبي ﷺ» إلى أن قال: «وقد يُري الله سبحانه وتعالى في المنام خلقاً كثيراً ما يصحّ تأويله [ويثبت حقّه]، لكنّه لا يُطلَق بعد استقرار الشريعة عليه اسمُ الوحي، ولا يقال في هذا الوقت

(١) محمّد رشيد رضا، الوحي المحمدي: ص ٨٢، الناشر: مؤسسة عزّ الدين.

لمن أطلع الله على علم شيء أنه يوحى إليه. وعندنا أن الله تعالى يُسمعُ الحججَ بعد نبيه ﷺ كلاماً يُلقيه إليهم [أي الأوصياء] في علم ما يكون، لكنّه لا يطلق عليه اسمُ الوحي؛ لما قدّمناه: من إجماع المسلمين على أنّه لا وحي [إلى أحد] بعد نبينا ﷺ، وأنّه لا يقال في شيء ممّا ذكرناه: إنّ وحي إلى أحد^(١).

فيتضح أنّ من المغالطة أن نحصر الإلهام في الوحي التشريعي كما فعل القفاري.

(١) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٢٠-١٢٢، الناشر: دار المفيد - بيروت.

الشبهة: أن الأئمة عند الشيعة متى شأوا أوحى إليهم قال القفاري: «وتحقّقها»^(١) موقوف على مشيئة الأئمة، كما أكّدت روايات صاحب الكافي التي جاءت في الباب الذي عقده بعنوان: (أنّ الأئمة عليهم السلام إذا شأوا أن يعلموا علموا)، وذكر فيه روايات ثلاثاً كلّها تنطق بـ (أنّ الإمام إذا شاء أن يعلم أعلم) وفي لفظ آخر: (إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك) فالوحي للأئمة ليس بمشيئة الله وحده، كما هو الحال مع الرسل عليهم السلام، بل هو تابع لمشيئة الإمام^(٢).

تمهيد

إنّ هذه الشبهة تأتي في ضمن سياق الشبهات والإشكالات التي يثيرها القفاري: من أنّ الشيعة يعتقدون بأنّ أئمتهم فوق مستوى البشر، وأنّ علومهم إيحاء من الله سبحانه، ومن ثمّ تصبح السنّة لديهم مختلفة عن سنّة باقي المسلمين؛ لكونها مأخوذة من وحي غير الوحي الذي نزل على النبي صلى الله عليه وآله، وهذا الفهم الخاطئ إنّما ينشأ في الذهن لارتكازه على مقدمات وأسس خاطئة.

مرتكزات الشبهة

١- عدم إمكان تصوّر المستشكل لحصول هذا المستوى من العلم للأئمة، وعدم تعقّله لهذا: من أنّ الأئمة متى شأوا علموا.

(١) أي: علوم الأئمة عليهم السلام.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - البجيزة.

٢- إن هذا الأسلوب في أخذ هذا العلم المنسوب للأئمة لا يمكن أن يكون إلّا وحياً رسالياً، فيترتب على هذين الأمرين أن الأئمة أفضل من الرسل، وتكون النتيجة أن معنى أن يكون علمهم مرتبطاً بإرادتهم هو: أن وحيهم مرتبط بإرادتهم، فمتى ما أرادوا أوحى إليهم، في حين أن الرسل ليس الوحي لديهم هكذا، بل هو مرتبط بإرادة الله تعالى. وسوف نوضح بطلان كلا الأمرين اللذين ارتكزت عليهما الشبهة، وعندئذٍ ستبطل تلك النتيجة.

قلب المؤمن يشرق بنور الله

تقدم في أبحاث عديدة^(١) أن للروح والنفس الإنسانية حالاتٍ عجيبةً وأطواراً غيبية، فهي نفحة من نفحات الله سبحانه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾^(٢) فلذا يتناسب صفاؤها وسموها وإشراقاتها تناسباً طردياً مع قربها من الله سبحانه وتعالى والإيمان به والفناء في ذاته، قال ابن تيمية^(٣): «وكَلِّمًا قَوِي الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ، قَوِي انْكَشَافِ الْأُمُورِ لَهُ، وَعَرَفَ حَقَائِقَهَا مِنْ بَوَاطِلِهَا، وَكَلِّمًا ضَعْفَ الْإِيمَانِ، ضَعْفَ الْكَشْفِ، وَذَلِكَ مِثْلُ السَّرَاجِ الْقَوِيِّ وَالسَّرَاجِ الضَّعِيفِ فِي الْبَيْتِ الْمَظْلَمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي قَوْلِهِ: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ قال: هو المؤمن ينطق بالحكمة

(١) أنظر: ص ١٣٩.

(٢) سورة ص: ٧٢.

(٣) إنَّ استشهدنا بكلام ابن تيمية من باب إلزام الخصم بكلام من هم مقبولون عنده، وإلا فهناك الكثير من العلماء من له أقوال وآراء قيمة في هذه الأبحاث وغيرها.

المطابقة للحق وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر كان نوراً على نور، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن» إلى أن يقول: «وأيضاً إذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه يقيناً وظناً، فالأمور الدينية كشفها له أيسر بطريق الأولى»^(١).

وبهذا المعنى وردت روايات كثيرة تؤكد على أن المؤمن ينظر بنور الله وينطق بتوفيقه، وقد بلغت طرق هذه الروايات من الكثرة والتشعب ما جعلها تبلغ حد الاستفاضة، فقد رواها عدد كبير من الصحابة عن رسول الله ﷺ.

فقد أخرج البخاري في التاريخ، والترمذي في السنن، والطبراني في الأوسط، وأبو نعيم، والخطيب وغيرهم، عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله»^(٢). وعن أمانة أخرج الطبراني في الكبير^(٣) والأوسط^(٤)، وأبو نعيم في الحلية^(٥)، والقضاعي^(٦) وغيرهم، وعن ثوبان أخرج أبو نعيم^(٧)

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٠ ص ٤٥-٤٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير: ج ٧ ص ٣٥٤، الناشر: دار الفكر. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٣٦٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٨ ص ٢٣، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. أبو نعيم الإصفهاني، حلية الأولياء: ج ١٠ ص ٢٨١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ١٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٨ ص ١٠٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٣ ص ٣١٢.

(٥) أبو نعيم الإصفهاني، حلية الأولياء: ج ٦ ص ١١٨.

(٦) محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب: ج ١ ص ٣٨٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٧) أبو نعيم الإصفهاني، حلية الأولياء: ج ٤ ص ٨١.

وابن جرير^(١)، وقال الهيثمي عن بعض أسانيده: «رواه الطبراني وإسناده حسن»^(٢).

وقال المباركفوري في معرض شرحه لقوله ﷺ: «ينظر بنور الله»: «أي: يبصر بعين قلبه المشرق بنور الله تعالى، فإذا تفرغ العقل من أشغال النفس، أبصر الروح، وأدرك العقل ما أبصر الروح»^(٣).

هذا، وقد ورد أنّ لطاعة الله وتقواه أثرها البالغ في صفحة قلب المؤمن الذي يرتفع بسببها إلى أعلى درجات الكمال والاتصال بمحلّ فيضه وعطائه، فتتحرك حواسّه وإدراكاته في دائرة الفيض الإلهي، فلا ينطق إلاّ حقاً، ولا يقول إلاّ صدقاً، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: ... وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتّى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»^(٤).

قال الآلوسي: «قيل: المؤمن ينظر بنور الفراسة، والعارف بنور التحقيق، والنبّي عليه الصلاة والسلام ينظر بالله عزّ وجلّ، وقيل: كلّ من رزق قرب النوافل ينظر به تعالى؛ لحديث: لا يزال عبدي يتقرب إليّ

(١) الطبري، تفسير الطبري: ج ١٤ ص ٤٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٢٦٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) المباركفوري، تحفة الأخوذ: ج ٨ ص ١٤٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٧ ص ١٩٠ ح ٦٥٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به...»^(١).

فعلى هذا يتبين لنا أن أرواح المؤمنين وقلوبهم كلما كانت مفعمة بالإيمان وطافحة بالتقوى والطاعة، تنعكس على صفحاتها أنوار المعرفة والهداية، وتتفجر من جوانبها الحكمة والكلمة الصادقة، نتيجة ما يرزقهم الله من أنوار علومه ومعارفه، قال العلامة الآلوسي في تفسيره (الرزق الكريم) في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ قال: «وهو العلم اللدني الذي به غذاء الأرواح»^(٢).
فيتبين لنا بعد هذا إمكان حصول كثير من العلوم والمعارف للكمّل من المؤمنين العارفين بالله سبحانه.

دوام الفيض الإلهي

من الثابت لكلّ مسلم أنّ فيض الله سبحانه وعطاءه دائم لا انقطاع له ولا اضمحلال؛ إذ لا بخل في ساحة رحمته ولطفه؛ فإنّ فيوضاته وعطاءاته من علوم ومعارف كالغيث المنهمر، يصيب به كلّ جبل ووادٍ، وصحراء جرداء، وأرض غناء، قال تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(٣)؛ لأنّ الله شأنه شأن الإفاضة كما يقول الآلوسي^(٤).

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٦ ص ٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٧ ص ٢١٢.

(٣) الإسراء: ٢٠.

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ج ٥ ص ٥٢.

ولكن التفاوت في استعداد هذه القوالب والظروف التي تكون محلاً لتقبّل هذا العطاء والفيض الإلهي، فيأخذ كلّ على حسب سعته وقابليته، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾^(١) قال ابن عباس: «الأودية قلوب العباد»^(٢) وقال الأنباري: «وشبه الأودية بالقلوب؛ إذ الأودية يستكن فيها الماء كما يستكن القرآن والإيمان في قلوب المؤمنين»^(٣).

وقال الآلوسي: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ﴾ سماء روح القدس، ﴿ماء﴾ أي: ماء العلم، ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ﴾ أي: أودية القلوب، ﴿بقدرها﴾ بقدر استعدادها^(٤).

فتحصل لنا من مجمل ذلك أنّ المؤمن قد يبلغ به إيمانه إلى المستوى الذي يفيض الله عليه بوافر رحمته وجزيل عطائه وجليل علومه وحكمته، ولكن هذا يتفاوت - كما قلنا - من مؤمن إلى آخر حسب إيمانه وقربه من الله سبحانه وعظيم منزلته عنده.

إيمان أهل البيت عليهم السلام وعلومهم

غير خافٍ على أحد من المسلمين ما يتمتع به أهل بيت رسول الله ﷺ من مكانة مرموقة، ومنزلة رفيعة بين المسلمين تدعم هذه الحقيقة، وتدلّ عليها بيانات قرآنية، كآية التطهير والمباهلة وغيرها، وبلاغات نبوية صريحة

(١) الرعد: ١٧.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٣٠٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الشوكاني، فتح القدير: ج ٣ ص ٧٥، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ج ١٣ ص ١٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كحديث الثقلين والكساء والسفينة وغيرها كثير، ممّا أهّلهم لأن يكونوا أئمة المسلمين وقادتهم وحملة الرسالة وهداة الأمة، فكيف والحال هذه أن لا يكونوا في الدرجات العالية من الإيمان والتقوى والطاعة لله سبحانه والفناء في ذاته؟! وهو ما شهد به القاضي والداني والعدوّ قبل الصديق.

لذا كان من الطبيعي جداً أن تكون قلوبهم النقية أوعية لفيوضات الله وعلومه ومواهبه التي تترى على عباده بلا انقطاع ولا توقّف، حتّى صارت أرواحهم متّصلة بعالم الفيض الإلهي، فيحصلون على ما يريدون من علم ومعرفة متى ما توجّهت أنفسهم إلى إرادة ذلك العلم، وهو معنى أنّهم متى ما شاؤوا أن يعلموا علموا، وهم لمكان تقواهم العالية وطاعتهم التامة، لا يشاؤون إلّا ما يشاء الله سبحانه، فمشيئتهم هي مشيئة الله تعالى.

ولكن على الرغم من ذلك قد تقتضي حكمته سبحانه في بعض الأحيان أن لا يطلعهم على بعض علومه، فله أن يعطي وله أن يمنع؛ ولذا ورد في الحديث الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يسط لنا العلم فنعلم، ويقبض عنا فلا نعلم»^(١).

وبهذا يتّضح جلياً عدم وجود المانع من تحقّق مثل هكذا علوم بهذا المستوى، وليس ذلك غريباً ومستهجناً.

علم الإمام ليس وحياً

بناءً على ما قدّمناه: من أنّ الأئمة في الدرجات العلى والمراتب القصوى

(١) الكليني، أصول الكافي: ج ١ ص ٢٥٦، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

من الإيمان والتقوى، الأمر الذي جعل أرواحهم محلاً لرحمته وفيضه وعطائه الذي لا ينقطع أبداً كما قلنا، فيفيض عليهم من علومه ومعارفه، وهذا لا يعدّ وحياً رسالياً بأي شكل من الأشكال؛ لأن طرق إيصال وإفاضة الله لعلومه على عباده غير منحصرة في الوحي أبداً، فهناك طرق وأساليب متعدّدة كالتحديث والإلهام والإلقاء في الروع وغيرها، كما تقدّمت الإشارة إليها في الأبحاث السابقة.

ولذا قال الشيخ المفيد: «وعندنا أنّ الله تعالى يُسمع الحجاج بعد نبيه ﷺ كلاماً يُلقبه إليهم في علم ما يكون، لكنّه لا يُطلق عليه اسم الوحي؛ لما قدّمنا: من إجماع المسلمين على أنّه لا وحي إلى أحد بعد نبينا ﷺ، وأنّه لا يقال في شيء ممّا ذكرناه: إنّ وحي إلى أحد»^(١).

إذن فلا وحي بعد رحيل الرسول ﷺ، وعليه فلا مسوّغ لما ادّعاه القفاري من أفضلية الأئمة على الرسل من هذه الناحية^(٢)؛ إذ أنهم لا يوحى إليهم كما أشرنا، على أنّ مسألة أن الأئمة متى ما شاؤوا أن يعلموا علموا مرتبطة بمسألة علمهم بالغيب التي سيأتي البحث عنها مفصلاً وإن أقحمها القفاري هنا؛ ليجعلها من شواهد أنّ الأئمة يوحى إليهم، وسنفرد لها بحثاً هناك حيث أشار القفاري إليها في كتابه.

هذا تمام الكلام في الإجابة عن أهمّ شبهات القفاري في اعتقاد الشيعة بالنسبة النبويّة.

(١) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٢١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) أي: بناءً على الاعتقاد أنّ الأئمة متى شاؤوا علموا.

وقد اتضح للقارئ زيف وبطلان ما زعمه القفاري: من أن الشيعة لهم سنة غير سنة النبي ﷺ، وذلك من خلال دحض ما ساقه من الشواهد والقرائن التي حاول عبثاً أن يثبت بها مقصوده وغرضه.

وقد تمّ نقد وإبطال ذلك بالأدلة الناصعة والبراهين القاطعة ومن كتب أهل السنة المعتمدة، نعم بقي من شبهاته - في اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية - ما أورده على علم الأئمة المستودع الذي ورثوه عن النبي ﷺ، وهي شبهات أوهى من سابقاتها. وقد تركنا الإجابة عنها؛ لضعفها ورعاية للاختصار، على أننا سوف نتعرض لها في بحوث لاحقة إن شاء الله تعالى، وبدلاً من ذلك سوف نركّز جلّ بحثنا على الأهم، كبحث الإمامة الذي يعدّ مبحثاً هاماً ومفصلياً في كتابه، وقد ركّز القفاري كثيراً في شبهاته وإشكالاته عليه، وسنتصدى للجواب عنها في البحث القادم إن شاء الله تعالى.



الباب الثاني

شبهات حول عقيدة الشيعة بالإمامة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: شبهات حول مفهوم الإمامة ومنزلتها.

الفصل الثاني: شبهات حول أدلة الإمامة القرآنية.

الفصل الثالث: شبهات حول أدلة الإمامة الروائية.

الفصل الرابع: شبهات حول وجود النص على الإمامة.





الفصل الأول

شبهات حول مفهوم الإمامة ومنزلتها



مقدمة في الإمامة

مفهوم الإمامة

لا شك أن الرسائل السماوية السابقة كانت تستند في ديمومتها واستمرارها وبقائها على الحركة المستمرة والمتواصلة للأنبياء، فهم الذين يديمون تلك الرسائل بتحمل المسؤولية الإلهية، ولكن الرسالة الإسلامية أراد الله لها الاستقرار والبقاء إلى آخر الحياة البشرية؛ لكونها أعظم الرسائل وأفضلها؛ ولذا خُتِمت النبوات السابقة بنبوة نبينا الأكرم ﷺ ومن المعلوم أن هكذا رسالة تحتاج إلى من يحافظ عليها؛ خشية تعرضها لتحريف وتغيير وضياح خلال هذه المدة الطويلة المقترنة بحياة الإنسان على هذه الأرض، فكان لابد من وضع الضمانات الكفيلة باستمرارها وبقائها، كما وضعت هذه الضمانات لإدامة واستمرار الرسائل المتقدمة بقيام الأنبياء السابقين على إدامتها والإشراف على تطبيقها والحفاظ عليها.

من هنا برزت أهمية الإمامة لكي تحقق هذا الغرض، فقيض الله أشخاصاً يتولون هذه المهمة بالنسبة إلى الرسالة، وهم الأئمة عليهم السلام.

ونظراً إلى معطيات الواقع السياسي لتأريخ المسلمين، وإبعاد الإمام عن ممارسة مهام الإمامة كاملة، طرأ على هذا المفهوم تشويش وغموض، فاتّجهت الذهنية الإسلامية العامة إلى تحديده وحصره في قالب الحكومة والمهام التنفيذية فقط، مع أن هذا الفهم يتعد كثيراً عما حدّده القرآن

والسنة لحقيقة الإمامة، فالإمامة - كما سيّضح - أرفع شأنًا من مسألة الحكومة، نعم الحكومة أحد شؤون تلك الإمامة.

ولأجل تنقية مفهوم الإمامة من التشويش الذي طرأ عليه والغموض الذي يكتنفه، ينبغي لنا تسليط الضوء على حقيقة الإمامة بعيداً عن تلك الرواسب التاريخية التي رافقت ذلك المفهوم.

الإمامة لغة

إن كلمة الإمام في حد ذاتها وبحسب معناها اللغوي ليست من المعاني المقدسة، فالإمام هو المؤتم به والمقتدى والمتبع، سواء أكان عادلاً أم غير عادل، قال الراغب في المفردات: «الإمام: المؤتم به إنساناً، كأن يقتدى بقوله أو فعله، أو كتاباً أو غير ذلك، محققاً كان أو مبطلاً. وجمعه: أئمة»^(١).

وفي الصحاح: «الإمام: الذي يقتدى به. وجمعه: أئمة»^(٢).

الإمامة في الاصطلاح

لقد اتفق المسلمون جميعاً على المبدأ العام لمفهوم الإمامة: من أن الإمامة رئاسة وقيادة عامة للمجتمع الإسلامي. ولكنهم اختلفوا في حدوده وشؤونه.

قال ابن ميثم البحراني (ت ٦٩٩هـ): «الإمامة: رئاسة عامة لشخص من الناس في أمور الدين والدنيا»^(٣).

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٢٤، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٥ ص ١٨٦٥، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) ابن ميثم البحراني، النجاة من القيامة في تحقيق أمر الإمامة: ص ٤١، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي - قم.

وقال المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ): «الإمامة رئاسة عامّة لشخص من الأشخاص بحق الأصل لا نيابة عن غير هو في دار التكليف»^(١).

وقال التفتازاني (ت ٧٩١هـ): «الإمامة رئاسة عامّة من أمر الدين والدنيا خلافةً عن النبي (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

ومع هذا الاتفاق - نظرياً - في مفهوم الإمامة عند الطائفتين في كلماتهم، إلا أننا نجد أن المراد والمقصود بالإمامة عند السنة يختلف عما هو المراد والمقصود بها عند الشيعة.

ولذا من المناسب توضيح معنى الرئاسة العامة وقيادة المجتمع المأخوذة في تعريف الإمامة، لكي يتضح في ضوئه سبب الخلاف في المراد بالإمامة عند الفريقين؛ فإن القيادة والرئاسة للمجتمع الإسلامي كانت منوطة بالنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) في زمانه، فهو الذي يتولّى هذه المهمة، ويقوم بأعبائها، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كان مبلغاً، ومبيناً للأحكام الشرعية عن الله تعالى، كما أنه حامٍ وحارسٌ للشرعية ومجسّدٌ لها وقدوةٌ وأُسوةٌ للمسلمين، وكان قاضياً يحكم فيما شجر بينهم بالعدل والإنصاف.

وهذه المهام والأمر التي كان يمارسها النبي (صلى الله عليه وآله) تعدّ ضرورية فيما لو أريد لهذه الرسالة الخاتمة الديمومة والاستمرار في مضمونها بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، فلا بدّ من شخص يتميّز بصفات استثنائية يتبوأ هذا المنصب بعد النبي (صلى الله عليه وآله) له القدرة على إنجاز تلك الممارسات والمهام، مع فارق: هو أن

(١) المحقق الحلي، المسلك في أصول الدين: ص ١٨٧، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٧٨، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان.

الوحي والارتباط المباشر بالسماء قد انقطع برحيل الرسول الأكرم ﷺ، فتناط بهذا الشخص مسؤولية تطبيق الأحكام الكلية التي بلغها النبي ﷺ على جزئياتها، وبيان الأحكام الخاصة التي تحتاج إلى من يقوم بصونها من الخطأ والاشتباه، ومن هنا تبرز ضرورة اتصافه بالعصمة، وتحليه بأعلى درجات العلم والاطلاع مع التسديد الإلهي.

وهذا المعنى المتقدم هو الذي تقصده الشيعة، بتعريف الإمامة؛ إذ يعرفونها بأنها رئاسة وقيادة عامة للمجتمع، أي: على حدّ قيادة ورئاسة النبي ﷺ، وذلك مع الفوارق المعروفة بين النبوة والإمامة.

من هنا كان لابدّ من تدخل السماء في تعيين من يتولّى هذا المنصب المهمّ، كتدخلها في تعيين النبي ﷺ؛ لعجز الأمة عن إدراك المواصفات اللازم توفرها في النبي ﷺ والإمام ﷺ أيضاً، فلذلك ورد في القرآن الكريم بيان هذه الحقيقة، وهي: أن الإمامة اصطفاء من الله تعالى وعهد إلهي.

الاصطفاء حقيقة قرآنية

والاصطفاء بمعناه اللغوي والعرفي هو: الاختيار والاجتباء، قال الفراهيدي: «الصفو نقيض الكدر، وصفوة كل شيء خالصة وخيره... والاصطفاء: الاختيار، افتعال من الصفوة، ومنه النبي المصطفى والأنبياء المصطفون»^(١).

وقال الراغب: «الاصطفاء: تناول صفو الشيء، كما أنّ الاختيار: تناول خيره، والاجتباء: تناول جبايته. واصطفاء الله بعض عباده قد يكون بإيجاده

(١) الفراهيدي، كتاب العين: ج ٧ ص ١٦٢-١٦٣، الناشر: مؤسسة دار الهجرة.

تعالى إِيَّاه صافياً عن الشوب الموجود في غيره... قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ ... واصطفيت كذا على كذا، أي: اخترت^(١).

ولم يتجاوز القرآن المعنى اللغوي في استعماله ومراده بالاصطفاء، فقد تحدث القرآن عن هذا المفهوم في آيات عديدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٢). وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾^(٣). وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤).

وقال تعالى أسماؤه: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾^(٥). فالاصطفاء عملية اختيار واجتباء لنخبة من الخلق وصلوا إلى كمالات لم ينلها غيرهم، فطهرهم وزكاهم، فاستلزم ذلك تفضيلهم وتقديمتهم قدوة وأسوة للبشرية.

ولم يكن الاصطفاء مقتصرًا على الأنبياء والرسل، بل صرح القرآن باصطفاء غيرهم، ممن لم يكونوا أنبياء، فقد اصطفى السيدة مريم بنت عمران، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٢٨٣، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٢) آل عمران: ٣٣.

(٣) الحج: ٧٥.

(٤) البقرة: ١٣٠.

(٥) سورة ص: ٤٧.

الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ وكذلك اصطفى طالوت أيضاً، قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (٢).

كما تحدّث القرآن الكريم عن اصطفاء بعض من ذرية الأنبياء والأوصياء، قال عز اسمه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ (٣).

وقال سبحانه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٤).

وقال عز وجل: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ (٥).

وقال جلّ وعلا: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِن آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٦).

(١) آل عمران: ٤٢.

(٢) البقرة: ٢٤٧.

(٣) الحديد: ٢٦.

(٤) العنكبوت: ٢٧.

(٥) مريم: ٥٨.

(٦) الأنعام: ٨٤ - ٨٧.

فهذه الآيات ونحوها تفيد أنّ هناك أفراداً من البشر يُصَفِّي الله سبحانه وتعالى نفوسهم وسلوكهم وحياتهم من الشوائب، ويجعلها نقية خالية من التلوّث، فيختارهم ويقدِّمهم على بقية الناس، وهذا هو معنى الاصطفاء.

وفي جامع البيان في تفسير قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾ قال: «ومعنى قوله: ﴿اصْطَفَاكِ﴾: اختارك واجتباك لطاعته، وما خصّك به من كرامته. وقوله: ﴿وَطَهَّرَكِ﴾ يعني: طهّر دينك من الريب والأدناس التي في أديان نساء بني آدم. ﴿وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ يعني: اختارك على نساء العالمين في زمانك بطاعتك إياه، ففضّلك عليهم»^(١).

وهذا الاصطفاء والاختيار الإلهي قائم على أساس من الحكمة والعدالة الإلهية، وغير خاضع للمقاييس البشرية التي تعجز عن الإطلاع على بواطن الأمور وخفايا النفوس، فلا مدخلة للبشر في الاختيار والاصطفاء الإلهي، فهؤلاء المصطفون من الأنبياء وغيرهم قد بلغوا شأنًا عالياً ودرجاتٍ رفيعةً، بحيث يتعدّون على كثير من الناس بلوغ هذه المراتب؛ لأنّ بعض الناس قد يبلغ شأنًا عالياً في العلم وبعضهم في التقوى، وبعضهم في خصوص الصبر أو نكران الذات، ونحوها من الصفات الكريمة، في حين الصفوة المختارة من قبل الله تعالى لا يضاهيهم أحد في الأمثلية في كلّ بعد من الأبعاد الضرورية لحمل المهام الجسيمة الموكلة إليهم.

وهذا أمر لا يمكن أن يطّلع عليه أحد إلاّ الله تعالى؛ لذلك كان أمر الاختيار لهذه المناصب بيده تعالى فقط، قال ابن تيمية: «الذي عليه جمهور

(١) الطبري، ابن جرير، جامع البيان: ج ٣ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

سلف الأئمة وأئمتها وكثير من النظّار^(١) أنّ الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالاته، فالنبي يختصّ بصفات ميزه الله بها على غيره وفي عقله ودينه واستعد بها؛ لأنّ يخصّه الله بفضله ورحمته كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِيقَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢).

وقال القرطبي في تفسير قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾: «لما استبعدوا تملكه لفقره وسقوط نسبه، ردّ عليهم ذلك أولاً بأنّ العمدة فيه اصطفاؤه الله سبحانه وتعالى، وقد اختاره عليكم وهو اعلم بالمصالح منكم...»^(٣).

حاجة الإمامة إلى الاصطفاء الإلهي

إنّ الإمامة الإلهية بمفهومها الشيعي المبني على أسس وأدلة محكمة التي أشرنا مختصراً إلى أهميتها ومكانتها والمهام التي تضطلع بها: من حفظ الشريعة وحمايتها وتطبيقها والدفاع عنها وهداية الأمة إلى طريق الحق، وغيرها من المهام، هذه الإمامة بهذا المعنى وهذا الفهم لا يمكن أن تكون بمعزل عن الاصطفاء والاختيار الإلهي لمن يتولّون هذه المهمة، وهم الأئمة من أهل بيت رسول الله ﷺ، وهناك عدد من الأدلة التي تشير إلى اصطفاء أهل البيت عليه السلام:

(١) يقصد من النظّار أصحاب النظر والاستدلال.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٣ ص ٤١٦، الناشر: مؤسسة قرطبة.

(٣) البيضاوي، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٥٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الأدلة على اصطفاء أهل البيت عليهم السلام

أولاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١) وهذه الآية القرآنية تؤكد أن الله سبحانه وتعالى كما يصطفي الأنبياء عليهم السلام يصطفي كذلك من ذرياتهم الصالحين، وأهل البيت عليهم السلام من الذرية المصطفاة؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وذريته من ذرية إبراهيم عليه السلام، وهذا ما أخرجه البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ قال: «المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد (صلى الله عليه وسلم)، يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾»^(٢) وهم المؤمنون»^(٣).

ثانياً: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(٤).

أخرج مسلم في صحيحه بسنده إلى عائشة قالت: «خرج النبي (صلى الله عليه وسلم) غداةً وعليه مرطٌ مُرَحَّلٌ من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ

(١) آل عمران: ٣٣-٣٤.

(٢) آل عمران: ٦٨.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٣٨، ح ٣٤٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الأحزاب: ٣٣.

اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً»^(١).

وأخرج الترمذي في سننه عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، فَدَعَا فَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا، فَجَلَّلَهُمْ بِكِسَاءٍ، وَعَلَى خَلْفِ ظَهْرِهِ فَجَلَّلَهُ بِكِسَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي فَأُذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَأَنَا مَعَهُمْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْتِ عَلَى مَكَانِكَ وَأَنْتِ عَلَى خَيْرٍ»، قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: «صَحِيحٌ»^(٢).

وقد أشار القرطبي إلى تحديد المصداق لهذه الآية بقوله: «وقراءة النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هَذِهِ الْآيَةُ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ الْمَعْنِينَ فِي الْآيَةِ هُمُ الْمَغْطُونَ بِذَلِكَ الْمَرْطِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ»^(٣).

لذا نجد أن ابن تيمية يقول بأفضليتهم؛ لهذه الخصوصية التي حباها الله بها، قال: «أَفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيَّ وَفَاطِمَةُ وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ الَّذِينَ أَدَارَ عَلَيْهِمُ الْكِسَاءَ وَخَصَّهُمُ بِالْدَّعَاءِ»^(٤).

وهذا هو معنى الاصطفاء لِنخبة وصفوة من الناس اختارهم الله على بقية

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٣٠ ح ٦١٥٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٠٦ ح ٣٢٠٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج ٦ ص ٣٠٢-٣٠٣، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب - دمشق، بيروت.

(٤) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: ج ٤ ص ٤٢٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

خلقه، وطهرهم وأذهب عنهم الرجس، وهذا بمعنى آخر إضفاء العصمة عليهم؛ لأنهم وصلوا إلى مراتب لم يبلغها غيرهم، فجاءت الشهادة والتركية من الله تعالى.

ثالثاً: قال تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(١).

قد جاء في روايات عديدة من طرق أهل السنة^(٢) مضافاً إلى طرق أهل البيت^(٣) أن من عنده علم الكتاب هو أمير المؤمنين علي^(عليه السلام)؛ فقد

(١) الرعد: ٤٣.

(٢) أنظر: ابن المغازلي، مناقب الإمام علي^(عليه السلام): ص ٢٦٢. الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٥ ص ٣٠٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٣٣٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٠٠ وما بعدها. القندوزي الحنفي، ينابيع المودة لذوي القربى: ج ١ ص ٣٠٥ وما بعدها، الناشر: دار الأسوة، وغير ذلك من المصادر.

هذا، وقد روى بعض أن آية ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ نزلت في عبد الله بن سلام، وهو ليس بصحيح؛ لأن المشهور أن سورة الرعد مكية وعبد الله بن سلام أسلم في المدينة. ومن أجاب: بأن مكية السورة لا تنافي كون بعض آياتها مدنية، فلم لا يجوز أن تكون هذه الآية مدنية مع كون السورة مكية؟ يرده: أن مجرد إمكان ذلك لا يثبت كون الآية مدنية، ما لم يكن هناك نقل صحيح قابل للتعويل عليه.

(٣) فقد ورد ذلك في عدة روايات، منها ما رواه الكليني عن بريد بن معاوية، قال: «قلت لأبي جعفر^(عليه السلام): ﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، قال: إيانا عنى، وعلي^(عليه السلام) أولنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي^(صلى الله عليه وآله وسلم)». الكافي: ج ١ ص ٢٢٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ومنها ما رواه الصدوق في أماليه عن أبي سعيد الخدري، قال: سألت رسول الله^(صلى الله عليه وآله وسلم) عن قول الله جلّ ثناؤه: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ قال: ذاك وصي أخي سليمان بن داود. فقلت له: يا رسول الله، فقول الله عز وجل: ﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، قال: ذاك أخي علي بن أبي طالب. الأمالي: ص ٦٥٩، الناشر: مؤسسة البعثة - قم.

أورثه الله علم الكتاب من طريق نبيه ﷺ.

وقال الله تعالى في آية أخرى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾^(١).

وبهذا يعلم أن من يرث الكتاب بحسب حكمة الله تعالى لابد أن يكون مسوقاً بالاصطفاء والاجتباء والاختيار.

الإمامة عهد إلهي

لقد أضاء القرآن الكريم هذه المسألة في آية صريحة وواضحة، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

فالآية تدل على أن الإمامة هبة من الله سبحانه ومنصب جعله الله سبحانه لمن يستحقه، ولم يقصد بهذا العهد النبوة؛ ضرورة أن إبراهيم عليه السلام كان نبياً ورسولاً من أولي العزم قبل هذا الجعل الإلهي؛ ولهذا بين المفسرون أن هذا العهد هو عهد الإمامة.

قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ «إجابة إلى ملتسمه وتنبيه على أنه قد يكون في ذرئته ظلمة، أو أنهم لا ينالون الإمامة؛ لأنها أمانة من الله تعالى وعهد، والظالم لا يصلح لها»^(٣).

وقال الطبري عن مجاهد: «قال الله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ قال: لا

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) البيضاوي، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٣٩٧-٣٩٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يكون إمام ظالماً»^(١).

وقال ابن كثير في تفسير الآية: «يقول تعالى متبهاً على شرف إبراهيم خليله ﷺ، وأن الله جعله إماماً للناس»^(٢).

ومن هذه الآية الشريفة يمكننا استخلاص عدة مفاهيم، منها:

أولاً: أن الإمام الذي حظي بالاجتباء والاصطفاء من ذرية إبراهيم ﷺ - كما مر سابقاً - لا يمكن تصوّر صدور الظلم عنه، كما صرحت به الآية الكريمة ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾؛ لأن إبراهيم ﷺ قد سأل ربّه أن يجعل الإمامة في ذريته، ولا يتوقع منه أن يسأل الله تعالى العهد للشخص الكافر، فلا بد أن يكون السؤال لمن دخل قلبه الإيمان، فإذن إبراهيم ﷺ يسأل ربّه عن إمامة أناس مؤمنين، فكان جواب الله تعالى هو: أن من تلبّس بالظلم لا يمكن أن ينال الإمامة حتّى لو كان مؤقتاً، وهذا يقتضي أن نفسّر الظلم بالظلم الذي يمكن أن يصدر عن المؤمنين، وهو لا يكون إلا عبارة عن عصيان الله تعالى.

والمعصية هي ظلم الإنسان لنفسه، وانتفاء هذا الظلم لابد أن يتحقّق بأعلى درجاته، سواء كان ظلماً في حقّ الله، كالشرك به؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ أو كان ظلماً للناس أو لنفسه، والذنوب بكل أنواعها لا تخرج عن كونها ظلم الإنسان لنفسه؛ فإنّ الذنوب هي تعدّ على حدود الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٣)، فلا بد أن

(١) الطبري، تفسير الطبري: ج ١ ص ٧٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ١٦٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الطلاق: ١.

يتنزّه الإمام عن ارتكاب جميع الذنوب بكل أنواعها، وهذا يعني: بلوغه درجة العصمة التي تؤهله للإمامة.

ثانياً: أنّ الإمامة - كما أشرنا - لا يمكن أن تكون مجعولة من قبل الإنسان، بل جعلها بيد الله تعالى؛ إذ قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾.

الإمامة الإلهية أعلى مرتبة من النبوة

ثالثاً: أنّ الإمامة المجعولة من قبل الله سبحانه هي مرتبة أعلى من النبوة التي كان عليها إبراهيم عليه السلام في الوقت الذي خاطبته الآية، كما هو واضح من لحن الآية وسياقها، والقرائن المحققة بها؛ فإن إبراهيم قد شُرّف بهذا المنصب بعد أن كان نبياً، ويدلّ على ذلك:

١- أنّ هذا الحدث المهمّ إنّما وقع في أواخر عهد إبراهيم عليه السلام بعد كبره وولادة إسماعيل وإسحاق له، والدليل على ذلك قوله على ما حكاه الله عنه: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ بعد قوله تعالى له: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾ فإنه عليه السلام لم يكن يعلم - قبل مجيء الملائكة ببشارة إسماعيل وإسحاق - أنّه ستكون له ذرية من بعده؛ لذلك بعد ما بشرته الملائكة بالذرية خاطب إبراهيم عليه السلام الملائكة ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ وكما في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(١).

وكذلك قالت زوجته عند بشارته أيضاً؛ إذ قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ * قَالَتْ يَا وَيْلَتَى

(١) الحجر: ٥١-٥٣.

أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ * قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ^(١)، وكلامهما يظهر منه آثار اليأس والقنوط؛ لبلوغهما مقداراً من الكبر؛ ولذلك قامت الملائكة بتسليتهما وتطيب أنفسهما، فما كان هو ولا أهله يعلم أنه سيرزق ذرية، فلو كان جعل الإمامة في بدايات النبوة لم يعقل أن ينسب الذرية له مع عدم وجودها، ولو كان ذلك لكان من المناسب أن يقول: ومن ذريتي إن رزقتني ذرية، أو ما يؤدي هذا المعنى.

فإعطاؤه الإمامة من خلال هذه الآيات - كما يفهم - إنما كان في أواخر حياته، في حين أن النبوة كما يحكي القرآن عنها في قوله سبحانه: ﴿قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَيْتَا أَنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ * قَالُوا سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(٢) إنما كانت في بداية شبابه ومقتبل عمره.

٢- قوله عز وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ يدل على أن هذه الإمامة الموهوبة إنما كانت بعد ابتلائه بما ابتلاه الله به من الامتحانات التي من أوضحها مسألة ذبح إسماعيل عليه السلام، قال تعالى: ﴿قَالَ يَا بَنِيَّ إِنِّي آرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾^(٣) والقضية إنما وقعت في كبر إبراهيم، كما حكى الله تعالى عنه في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي

(١) هود: ٧١-٧٣.

(٢) الأنبياء: ٥٩-٦٠.

(٣) الصافات: ١٠٢-١٠٦.

عَلَى الْكَبِيرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴿١﴾.

فيظهر من ذلك أنّ الإمامة كانت قد أعطيت إياه في كبره، وكذلك يظهر أنّ الإمامة أشرف وأفضل وأسمى منزلة ورتبة من النبوة؛ إذ نال الإمامة بعد مرتبة النبوة واجتيازها الامتحانات العديدة التي أهلتها لنيل هذا المقام السامي، فأعطاه الإمامة بعد النبوة وما سبقها من امتحانات ونجاحات دليل على أفضلية وأشرفية الإمامة على النبوة.

إنّ هذه الوظيفة الإلهية والسفارة الربّانية مسؤولية خطيرة ملقاة على كاهل من يقوم بها، فكان من الطبيعي جداً أن يتسلّح من يخوض غمارها وينهض بأعبائها بصفات وكمالات وقابليات أفضل من التي عند غيره بمراتب كثيرة جداً؛ لذا يشترط أتباع أهل البيت (عليه السلام) شروطاً معيّنة في الإمام: من العصمة، والعلم الخاص، والعناية الربّانية.

مصطلح الأئمة لا يختص بأئمة أهل البيت (عليه السلام)

إنّ مصطلح الأئمة لا يختصّ بإمامة أهل البيت (عليه السلام) كما يظنّ كثير من مخالفين الشيعة؛ إذ يرون أنّ المصطلح مختصّ بهم، ولو كان صحيحاً لاقتصرت الإمامة عليهم، مع أنّنا نجد أنّ الإمامة قد حظي بها عدد من الأنبياء المرسلين الذين تأهّلوا لتقلّد هذا المنصب الرباني الرفيع بعد أن جاهدوا وصبروا، فأصبحوا منارات هدى للبشرية، تقتدي بهم الأمم؛ لتصل إلى رقيها وكمالها، كما تقدّم في قوله تعالى في قضية إبراهيم: ﴿قَالَ إِنِّي

(١) إبراهيم: ٣٩.

جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾^(١) أي: «وجعلنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أئمة»^(٢) وهكذا في قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(٣) أي «جعلنا من بني إسرائيل أئمة... يؤتم بهم، ويهتدى بهديهم»^(٤).

ولكن الأنس الذهني لأهل السنة الذي خلقه الواقع التاريخي - كما بينا - وأفرزته حلقات الصراع الفكري والعقائدي في القرون الأولى من مسيرة الإسلام، جعل كلمة الإمام تنصرف إلى ما يعتقده الشيعة في أئمتهم فقط، ونسوا أو تناسوا ما أصله القرآن من معنى الإمامة بأوضح بيان وأقوى حجة؛ ولذا عندما تعتقد الشيعة بأفضلية الإمامة على النبوة لا تعني المصداق الخارجي لهما، وإلا فإن الشيعة يعتقدون ويجزمون بأن رسول الله ﷺ أفضل الكائنات على الإطلاق، وهو نبي ورسول وإمام وهادٍ، وإنما تعني الشيعة من تلك المفاضلة: مفهوم الإمامة العام الذي هو أعلى وأشرف من النبوة، كما أشرنا آنفاً، ولكن كثيراً من الناس؛ إما أنهم لا يفهمون، وإما لا يريدون أن يفهموا، فجعلوا من هذا المعتقد لشيعة أهل البيت ﷺ المبني على أدلة رصينة، جعلوا منه مدخلاً للتشنيع والطعن عليهم: بأنهم يغالون في أئمتهم، ويجعلونهم فوق مستوى النبي ﷺ، وحاشا أن يعتقد الشيعة بذلك.

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ١٧ ص ٦٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢١ ص ١٣٦.

ضرورة الإمامة

أشرنا فيما مضى من الأبحاث إلى أن الشريعة الإسلامية تميّزت من الشرائع السماوية الأخرى بسمّة وميزة خاصّة، وهي: أنّها تمثّل النظام الأكمل والأفضل للبشرية على مستوى النظرية والمبادئ العامّة للقانون الإلهي، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) فهي لا تحتاج من هذه الناحية إلى إكمال ومتابعة على صعيد الإبلاغ والإنذار الذي كان يضطلع به الأنبياء بالنسبة إلى الشرائع السابقة. نعم ظلّت تحتاج في بقائها واستمرارها - بعد ختم النبوات وانقطاع الوحي الرسالي - إلى أشخاص غير أنبياء وغير مرتبطين بالسما من جهة الوحي التشريعي؛ لعدم الحاجة إلى ذلك كما بيّنا، وإنّما كانت الحاجة إلى أشخاص يمارسون مهامّ الأنبياء الأخرى التي لا غنى للرسالة الإسلامية عنها، وتلك المهامّ تكون في عدّة جوانب، منها:

أولاً: الحفاظ عليها من الانحراف^(٢) في فهم الشريعة ومقاصدها، وبيان

(١) المائدة: ٣.

(٢) وهذا المعنى مُفاد روايات وردت عن النبي ﷺ وعن الأئمة عليهم السلام، ففي الكافي عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «... فَإِنْ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلْفٍ عَدُولًا يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ». الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

كما ورد عن النبي ﷺ رسالة: «فِي كُلِّ خَلْفٍ مِنْ أُمَّتِي عَدْلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَنْفِي عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِينَ» المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٢٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

جزئياتها، والدفاع عنها ضد محاولات التشويه والتغيير، ومتابعتها في الممارسة والتطبيق، وهذا لا يتسنى لأيّ أحد دون أن يمتاز بمواصفات ومؤهلات خاصة كالعصمة والعلم الخاص، كما أنه لا يمكن تشخيصه بمعزل عن السماء، وهو الذي نعبر عنه بالإمام.

ثانياً: مواجهة ظاهرة الاختلاف في المجتمع الإنساني، هذا الاختلاف - بأيّ نحو فسرناه - الذي رافق البشرية منذ وجودها على هذه الأرض، ولا يمكن للإنسانية التخلص منه في يوم من الأيام، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(١) وقد بعث الله الأنبياء؛ ليرفعوا هذا الاختلاف، وليحكموا بين الناس فيما اختلفوا فيه، قال سبحانه: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^(٢).

ولكن عمر الأنبياء والرسل من خلال المعطيات التاريخية المتوفرة لدينا هو أقلّ من عمر البشرية وامتدادها الزمني؛ لأنّ النبوات ختمت بنبينا محمد ﷺ، فتظل الحاجة قائمة بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ إلى رفع هذا الاختلاف، وحلّه وإزاحة جميع الموانع والعقبات التي يسببها ذلك الاختلاف، ويعيق حركة الرسالة وديمومتها، فتأتي هنا القيادة المعصومة المتمثلة بالإمامة؛ لتمارس هذا الدور على أكمل وجه، وتحافظ على الرسالة

(١) هود: ١١٨-١١٩.

(٢) البقرة: ٢١٣.

في خط سيرها العام، وهذا الدور لا يمكن أن تقوم به الأمة نفسها وإن ادّعي عصمتها، وأنها لا تجتمع على ضلال، فليس من المحتوم أن تلك العصمة عصمة ذاتية للأمة، بل من المرجح أن يكون سبب هذه العصمة وجود إمام يمنع من حصول الاجتماع على الضلالة؛ ولذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١) فلو كانت الأمة تستطيع أن تحلّ بنفسها هذا النزاع، لما أمرهم بالرجوع فيه إلى الله والرسول، ثم هل أن الأمة لن تتنازع بعد رحيل النبي أو التنازع سوف يبقى إن لم يشتدّ ويتفاعل بشكل أكبر؟ فلا بدّ من شخص له مميّزات الرسول يتولّى مهمّة المرجعية في حلّ النزاع، وهو الإمام، فالإمامة ضرورية لإدامة هذه المسيرة.

ثالثاً: من المميّزات التي انفردت بها الرسالة الإسلامية هي أنّها تمكّنت من أن تقيم كياناً سياسياً إسلامياً في المجتمع الإسلامي على شكل حكومة ودولة إسلامية، وذلك في عصر صاحب الرسالة، بخلاف بقيّة الرسالات السماوية الأخرى بحسب الاستقراء التاريخي - فهي وإن دعت إلى إقامة الحقّ والعدل بين الناس والحكم بما أنزل الله تعالى بينهم، ولكنها لم تتمكّن من إقامة كيان حكومي وبناء دولة في زمن أنبياء تلك الرسالات.

وهذه التجربة الفتية للدولة والحكومة الإسلامية بطبيعة الحال تحتاج إلى قيادة فذة ومتكاملة تستطيع أن تقود هذه المسيرة العظيمة للرسالة الخاتمة

بصورة صحيحة وكاملة، وتحقق كافة الأهداف التي جاءت بها على أتم وجه، كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إمام معصوم على درجة كبيرة من العلم والإدراك لأبعاد الرسالة العلمية والعملية، فوجوده أمر ضروري وجوي جداً من أجل تحقيق هذه الغايات، فمن خلال هذه المعطيات والأدلة يفهم الشيعة ضرورة الإمامة ووجوبها بعد النبوة في الهيكل العام للدين الإسلامي الحنيف.

الإمامة والهداية

إن الإمامة بمفهومها المتقدم - كما بينا - من كونها استمراراً لممارسات النبي ﷺ في تطبيق أحكام الشريعة وحفظها وصيانتها من الخطأ، جاءت مقرونة بهداية الناس وإيصالهم إلى الكمال المطلوب، وهذا من وظائف الإمام، وقد أكدته مجموعة من الآيات التي تحدثت عن الإمامة وقرنتها بالهداية، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾^(٢).

وهذه الهداية التي اضطلع بها الأنبياء الأئمة بالخصوص، وكذا الأئمة غير الأنبياء، ليست هي مجرد موعظة وإرشاد، وبيان للحقائق الإلهية، وإراءة الطريق للأئمة؛ إذ هذه هداية النبوة المسماة بالهداية التشريعية التي تقتصر

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) السجدة: ٢٤.

على إبلاغ أوامر الله تعالى والبشارة والإنذار وإراءة الطريق فقط، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.

بل هي هداية من نوع آخر يتجسّد فيها نفوذ روحي كبير للإمام، يأخذ بمجامع القلوب المستعدة للهداية والوصول بها إلى كمالاتها، وتحقيق الهدف من رسالات السماء، وهذه هي الهداية المعبر عنها بالهداية التكوينية الإيصالية، قال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْبَدَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرِي لِلْعَالَمِينَ﴾^(١).

ومما يؤيد أن هداية الإمام هي هداية إيصالية بالمعنى الذي ذكرناه، أن نفس معنى الإمام - لغة - يستبطن الهداية والافتداء والإيصال إلى المطلوب من الكمال، فمعنى الإمام هو: من يؤتمّ به ويقتدى به؛ ولذا فسّر القرطبي الأئمة في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(٢) أي: «رؤساء يقتدى بهم في الخيرات وأعمال الطاعات»^(٣).

وقال ابن كثير: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً﴾ أي: يقتدى بهم»^(٤).

(١) الأنعام: ٨٩ - ٩٠.

(٢) الأنبياء: ٧٢ - ٧٣.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٣٠٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الشوكاني، فتح القدير: ج ٣ ص ٤١٦، الناشر: عالم الكتب.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ١٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الإمامة عند أهل السنة

إن أهل السنة وإن عرّفوا الإمامة بأنها رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا، وأنها ضرورية لقيادة المجتمع الإسلامي، ولكنهم فسّروا الرئاسة العامة - كما ألمحنا إلى ذلك - في ضمن دائرة القيادة السياسية للمسلمين بعد النبي ﷺ، وفي حدود الحكومة الإجرائية؛ ولذا لم يشترطوا فيها الولاية المطلقة التي تستوجب الطاعة والانقياد التام للإمام، إلا في تلك الحدود، وكذا لم يشترطوا فيها المرجعية الدينية العامة - بالمعنى الذي عند الشيعة - للإمامة، بدليل أنهم ينقلون كثيراً من الأخطاء والاشتباكات التي وقع فيها الخلفاء، واعتراقاتهم المتكررة بالعجز والاحتياج، وذلك في كتبهم المعتمدة^(١)، فضلاً

(١) هناك عدّة شواهد من التاريخ الإسلامي في مدرسة أهل السنة تثبت جهل الخلفاء، وعدم معرفتهم بالكثير من الأحكام الشرعية والعقائد، وإقرارهم بالعجز عن معرفتها، والوقوع في الكثير من الاشتباكات في مسائل جوهرية، على عكسها في مدرسة أهل البيت ﷺ، فلم يؤثر عنهم - من طرق أهل البيت ﷺ - أنهم اعترفوا بالعجز عن معرفة الأحكام، أو صدرت عنهم اشتباكات، وإن حاول بعض إثبات جهلهم ببعض الأمور، لكنّه بلا دليل صحيح.

فقد أخرج غير واحد من المحدثين أنّ الخليفة أبا بكر لم يعرف حكم إرث الجدة حتّى سأل بعض الصحابة وأخبروه، روى ذلك الترمذي بسنده عن قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما لك في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيء، فارجمي حتّى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر، قال: ثمّ جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعتما فيه، فهو بينكما، وأيّكما خلت به فهو لها. قال أبو عيسى: وفي الباب عن بريدة، وهذا أحسن، وهو أصحّ من حديث ابن عينة».



عن عدم اشتراطهم العصمة والعلم الخاص فيهم.
ولذا نجد أنّ الشيعة قد اعتبروا الإمامة أصلاً من أصول مذهبهم^(١)؛ فإنّها تعتبر الأصل المقوم للشيعة؛ إذ تمثّل التطبيق الصحيح لشيعة النبي ﷺ، ولولا الإمامة، لما أمكن أن تكون هناك شريعة واقعية محفوظة من الانحراف يطمئنّ إلى صحتها وصدورها عن الله تعالى.
وهذا ما يفسّر قول الشيعة: بُني الإسلام على خمس، أهمّها الولاية التي



الترمذي، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٢٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.
وأخرج الحاكم حديث الجدة أيضاً بنفس المضمون في المستدرک، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص. المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٤ ص ٣٣٨-٣٣٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وغيرها من المصادر الكثيرة التي ذكرت هذا الحديث.

وكان الخليفة عمر يجهل حديث الاستئذان الذي كان يعرفه أصاغر الصحابة، كما أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن عبيد بن عمير، قال: «إنّ أبا موسى الأشعري استأذن على عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه)، فلم يؤذن له، وكأنّه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى ففرغ عمر فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس، ائذنوا له، قيل: قد رجع، فدعاه، فقال: كنّا نؤمر بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبيّنة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلاّ أصغرنا أبو سعيد الخدري، فذهبَ بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: أخفي هذا عليّ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلّم؟ ألّهاني الصفق بالأسواق». صحيح البخاري: ج ٣ ص ٦-٧ ح ٢٠٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغير ذلك من الشواهد.

(١) اعتبر الشيعة الإمامة من أصول المذهب، لا من أصول الدين، وهناك فارق بين الأمرين، قال السيد الخوئي: «نعم، الولاية بمعنى الخلافة من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين». كتاب الطهارة: ج ١ ص ٨٦، الناشر: دار الهادي للطبوعات قم. وقال السيد الخميني: «فالإمامة من أصول المذهب، لا الدين». كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣٢٣. مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

هي التطبيق العملي للإمامة.

في حين نجد أهل السنة قد اعتبروها من الفروع بما يلائم فهمهم واعتقادهم بالإمامة وأهميتها.

قال الإيجي: «ليست^(١) من أصول الديانات والعقائد، خلافاً للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين»^(٢).

قال الغزالي: «اعلم أن النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمات، وليس أيضاً من فنّ المعقولات، بل من الفقهيات»^(٣).

وبناءً على هذا الفهم المحدود لمهمة الإمامة ووظائفها عند أهل السنة لا بد أن تأتي شروط الإمام عندهم ملائمة له، فلم يشترطوا في الإمام أكثر من العدالة الظاهرية المشتركة في الشاهد، في قبال اشتراط العصمة عند الشيعة، قال عبد القاهر البغدادي: «وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته»^(٤).

وقال السيد الجرجاني في شرح المواقف: «(نعم، يجب أن يكون عدلاً) في (الظاهر؛ لئلا يجور)؛ فإنّ الفاسق ربما يصرف الأموال في أغراض نفسه، فيضيع الحقوق»^(٥).

وكذلك لم يشترطوا أكثر من قابليته وقدرته على استنباط الأحكام عبر

(١) أي: الإمامة.

(٢) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٥٧٨، الناشر: دار الجبل - لبنان.

(٣) أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد: ص ٢٣٤، طبعة جامعة أنقرة، كلية الإلهيات.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: ص ٣١٢، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٥) الجرجاني، شرح المواقف: ج ٨ ص ٣٥٠، تحقيق: علي بن محمد الجرجاني.

اجتهاده وإعمال رأيه المعرض للخطأ والصواب، قال الإيجي: «المقصد الثاني في شروط الإمامة: الجمهور على أنّ أهل الإمامة مجتهد في الأصول والفروع؛ ليقوم بأمور الدين ذو رأي»^(١).

وقال عبد القاهر البغدادي: «وقالوا: من شرط الإمام العلم والعدالة والسياسة، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية»^(٢).

لقد كانت هذه النظرة المتباينة إلى الإمامة بين الشيعة وأهل السنة السبب الرئيس في الكثير من الشبهات والإشكالات التي طرحها ويطرحها أتباع المذاهب السنية؛ لأنهم انطلقوا في شبهاتهم من نظرتهم الخاصة إلى هذا المفهوم، ومن جملة هؤلاء ناصر القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) الذي استند في شبهاته على أسلافه ومن سبقه ممن يحملون نفس الفكرة، ويسيرون على ذات النهج.

لقد تعرض القفاري لموضوع الإمامة منتقداً مفهومها عند الشيعة ومنشأها ومنزلتها، وكذا تعرض بالنقد لأدلة الإمامة من خلال القرآن والسنة النبوية، فابتدأ أولاً بنقد مفهوم الإمامة.

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٥٨٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: ص ٣٤١، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

الشبهة: مفهوم الإمامة لدى الشيعة من اختراعات ابن سبأ

قال القفاري: «لعلَّ أوَّل من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبيّ، ومحصورة بالوصي، وإذا تولّاها سواه، يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أوَّل من أشهر القول بفرض إمامة عليّ وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم».

وذكر عدّة مصادر شيعة على ذلك، فقال: «انظر: رجال الكشي: ص ١٠٨-١٠٩، القميّ المقالات والفرق: ص ٢٠، التوبختي، فرق الشيعة: ص ٢٢، الرازي، الزينة: ص ٣٠٥، وانظر: الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٤، حيث قال الشهرستاني عن ابن سبأ: وهو أوَّل من أظهر القول بالنصّ على إمامة عليّ (رضي الله عنه)»^(١).

تمهيد

الإمامة مفهوم قرآني

أشرنا بشكل موجز في المقدّمة إلى أنّ الإمامة مفهوم قد أصّله القرآن، وحدّد له أطره وأبعاده العامّة في أكثر من آية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

وكذا قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَمًا يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) البقرة: ١٢٤.

الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ»^(١).
 وقوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا
 بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾^(٢) وقد بينا كيف أن القرآن الكريم لم يكتف بالإشارة إلى
 مصطلح ومفهوم الإمامة فحسب، وإنما قام باستعراض جملة من شرائطها
 كالاصطفاء والعصمة.

أما بالنسبة إلى السنة النبوية، فقد جاء التأكيد لمصطلح الإمامة
 وضرورتها في عدة من الروايات النبوية الصحيحة التي رواها
 الخاصة والعامة في كتبهم، ومن أبرز الشواهد الروائية التي تؤكد
 مفهوم الإمامة هو الحديث المشهور بين الفريقين المروي عن رسول
 الله ﷺ، حيث قال: «من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية»^(٣) كما ورد
 بصيغة أخرى، وهي «ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^(٤)
 فهذه الروايات تدل على أن الرسول ﷺ أعطى الإمامة أهمية كبيرة، وهو
 بهذا يؤكد أهميتها ومحوريتها في الإسلام. فلا شك أن التعبير بـ (ميتة
 جاهلية) كناية عن أن الإمامة تمثل الجوهر في الإسلام، وأنّ عدمها معناه
 عود على بدء، وهو الجاهلية والكفر.

إذن مفهوم الإمامة مفهوم قرآني وروائي، وإنّ ما تدّعيه الشيعة من

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) السجدة: ٢٤.

(٣) ابن حبان، صحيح بن حبان: ج ١٠ ص ٤٣٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. أحمد بن حنبل،
 مسند أحمد: ج ٤ ص ٩٦، الناشر: صادر - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فهم للإمامة بشروطها هو عين ما ورد من معنى للإمامة في القرآن والسنة. ثم يأتي دور القرآن الكريم مرة أخرى؛ ليبين المصداق والفرد الخارجي للإمامة والولاية بعد النبي ﷺ في آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١) المشهور نزولها في حق أمير المؤمنين^(٢) علي بن أبي طالب عليه السلام حيث وقف على علي بن أبي طالب عليه السلام سائل، وهو راکع، فنزع خاتمه، فأعطاه السائل، فأتى رسول الله ﷺ، فأعلمه بذلك، فنزلت على رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فقرأها رسول الله ﷺ. وسيأتي بحث مفصل في هذه الآية، وكيفية الاستدلال بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ونقل الروايات الصحيحة الدالة على نزولها في أمير المؤمنين عليه السلام.

وكذلك قام النبي الأكرم ﷺ بتوضيح معالم المصداق الحقيقي للإمامة الإلهية بأمر من الله سبحانه تعالى في أكثر من بيان شرعي واضح، وفي مواطن عديدة، كما هو الحال في حديث الدار^(٣) وحديث

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) أنظر: ابن الأثير، جامع الأصول: ج ٨ ص ٦٦٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، نقلاً عن الجمع بين الصحاح الستة.

(٣) قال رسول الله ﷺ مخاطباً عشيرته بعد أن نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْكَ الْآفِرِينَ﴾... وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيتكم يوازرنني على هذا الأمر، علي أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإني لأحدثهم سنناً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ

الغدير^(١) وحديث المنزلة^(٢) وغيرها من الأحاديث الشريفة التي سيأتي البحث في بعضها مفصلاً.

إذن آية الولاية والأحاديث النبوية الشريفة تشكل أدلة شرعية صحيحة وواضحة على أن إمامة أهل البيت عليهم السلام منصوبة من الله سبحانه وتعالى، وليست هي من ابتكارات شخص متأخر. وهذه الأدلة بحمد الله يسوقها أتباع أهل البيت عليهم السلام من كتب أهل السنة، وعلى مبانيهم في التصحيح والتضعيف، برغم كل ما مارسه أعداء أهل البيت عليهم السلام: من إخفاء للأدلة على إمامتهم وفضائلهم، وهذا من المعاجز والكرامات الإلهية، فأين ابن سبأ في كل هذا؟! ⇒

برقبي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢-٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

ويؤيده ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس أن الرسول ﷺ قال لعلي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفة». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة». ووافقه الذهبي في التلخيص. المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٢-١٣٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال عنه الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين». مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) وهو من الأحاديث المتواترة، وقد أخرجه جمع من الحفاظ والمحدثين، وسيأتي البحث فيه مفصلاً في الجزء الثاني. إن شاء الله تعالى.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١ و ٦١١٢ و ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيره من المصادر.

ابن سبأ بين الوهم والواقع

من التهم والافتراءات التي طالما تشبّت بها خصوم مدرسة أهل البيت وأعداؤهم هي: أن العديد من معتقداتهم ومتبنياتهم قد نسجها واخترعها عبد الله بن سبأ الشخصية اليهودية التي أسلمت فيما بعد.

لقد تسلّلت هذه الفرية إلى التراث الإسلامي على حين غفلة من الزمن وبتدبير أناس أرادوا لهذه الأمة أن تبقى نيران خلافاتها وصراعاتها متأججة، ولكن الذي يحزّ في النفس هو أن يبقى يلوك بها من يسمّون أنفسهم بالمحقّقين والعلماء، ويحملون شارات العلم والمعرفة، بلا أدنى تحقيق وتمحيص، كأنهم صدى تلك الأصوات التي تردّدت في جدران الزمن الغابر.

ومن هنا عندما حاول القفاري في انتقاده لعقائد الشيعة، أن يسوّق ما يريده من طعون على عقائد أتباع مدرسة أهل البيت، كان لابد أن يتحصّك بقضية عبد الله بن سبأ وبطولاته وصولاته وجولاته المزعومة في إثارة كل فتنة مرّت على الإسلام والمسلمين، مضافاً إلى إسهاماته في اختراع أصل عقائد الشيعة في النصّ على إمامة أمير المؤمنين، وأنه من الله ورسوله ﷺ وتوصية الأمة بذلك، وللإجابة عن هذه الشبهة علينا أن نضع شخصية ابن سبأ في ميزان التقييم والتحقيق، ومحاكمة وموازنة الآراء والأقوال التي قيلت فيه، مراعين في ذلك الاختصار قدر الإمكان.

الاختلاف الشديد في شخصية ابن سبأ

إن شخصية ابن سبأ من الشخصيات المثيرة للجدل التي تباينت فيها الآراء واختلفت اختلافاً كبيراً، ويمكن تصنيف العلماء فيه إلى ثلاثة أصناف:

أصناف العلماء في ابن سبأ

الصف الأول: الذين يؤمنون بأصل وجود ابن سبأ وبضخامة دوره

ينخرط في هذا الصف عديد من علماء المذاهب السنية الذين لم يكتفوا بإثبات وجوده، بل أسندوا إليه أعمالاً كثيرة وكبيرة غيّرت وجه التاريخ، وأحدثت فتنة أثرت في المسلمين جميعاً، انتهت باغتيال خليفة المسلمين بأيدي الصحابة؛ لينفتح على إثرها باب الصراعات والخلافات على مصراعيه، فها هو عبد الله بن سبأ اليهودي الديانة واليمني المنشأ يسلم في زمن عثمان، ثم ينتقل بين حواضر المسلمين، بدءاً بالحجاز، ثم البصرة والكوفة والشام ليحطّ رحاله في مصر، ويبدأ من هناك نشاطه التدميري، فيأخذ بمراسلة الساخطين والمتذمّرين على الوضع القائم وما عليه ولاية الخليفة من ظلم وجور، فيستطيع - بقدرته قادر - أن يؤكّب الرأي العام للمسلمين ويحثّهم على التمرد والانقلاب، وفيهم خيرة الصحابة من البدرين وغيرهم، وبعد قتل الخليفة يستأنف نشاطه من جديد في بثّ معتقدات وآراء لم يسمع بها المسلمون بحسب قولهم - وفيهم الصحابة طبعاً - فيصدّقونها ويعتقونها، من أمثال القول: بأنّ رسول الله حيّ وسيرج، وأنّ عليّاً عليه السلام حيّ لم يمّت، وهو في السحاب، وأنّ الرعد صوته والبرق تبسمه، وأنّه وصيّ رسول الله، وأنّه... الخ، فتتشكّل فرقة باسمه تحمل أفكاره وتدافع عنها، وهي: فرقة السبئية، الأمر الذي جعل أمير المؤمنين عليه السلام يقف بوجه هذه الشخصية التي أسلمت حديثاً فيحرقه وأتباعه أو ينفيه إلى المدائن بحسب اختلاف الروايات.

والفرقة السبئية هذه هي نواة الشيعة، وهذا يعني: أنَّ عقائدهم هي من اختراع شخص كان يهودياً ثمَّ أسلم فيما بعد، وأنها لم تكن معهودة أو معروفة في زمن النبي ﷺ أو الصحابة. ومصادر هذا الكلام هي تاريخ الطبري، وابن الأثير، وكتب الفرق والمذاهب، كالملل والنحل، والفرق بين الفرق، والتبصرة في الدين وغيرها.

مناقشة الصنف الأول

إنَّ هذا الرأي الذي ذهب إليه الصنف الأول من العلماء وإن كان مشهوراً ومعروفاً بين المؤرخين وعلماء المذاهب والفرق، فإنَّ بعض المحققين من الشيعة والسنة سجّلوا عليه عدّة ملاحظات موضوعية وعلمية وجيهة، نذكر منها:

أولاً: أنَّ سيف بن عمر هو من ضخم دور ابن سبأ

رأى المحققون من الطائفتين أنَّ معظم روايات عبد الله بن سبأ - وما قام به في هذه المرويات من دور كبير يعجز عن القيام بمثله أجيال من الناس - تنتهي إلى راوٍ واحد، هو سيف بن عمر التميمي الذي حكم العلماء والمحدثون بضعفه الشديد، وأتهموه بالزندقة ووضع الحديث، قال ابن حجر: «قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: فليس خير منه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا: أنَّه كان يضع الحديث. قلت: بقيّة

كلام ابن حبان: اتَّهم بالزندقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: اتَّهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. قرأت بخطّ الذهبي مات سيف زمن الرشيد»^(١).

إنّ هذه الأقوال في تضعيف سيف بن عمر قد شكّلت لدى هذا الصنف قناعة: بأنّ تأثير ابن سبأ في الأحداث وبهذا الحجم الكبير إنّما هو في مخيلة سيف ابن عمر فقط، ولا مكان لهذا التضخيم على أرض الواقع إطلاقاً، فلم يشر كبار المؤرّخين إلى قضية ابن سبأ بهذا الحجم سوى الطبري.

ثانياً: هذا الرأي يستلزم الطعن بعدالة الصحابة ومرجعيتهم العلمية

عقائد كبار الصحابة تقع تحت تأثير ابن سبأ

إنّ لازم الاعتقاد بصواب هذا الرأي أن يكون مثل ابن سبأ - الشخص الذي ليس له سابقة في الإسلام والدين، ولم ير النبي ﷺ، ولم يسمع حديثه - قد استطاع بمدة وجيزة أن يؤثّر في عقول وأذهان خيرة الصحابة من الذين جاهدوا مع النبي ﷺ وسمعوا حديثه، كأبي ذر وعمرار وغيرهم من الصحابة، ويجعلهم أدوات طيّعة بيده، فقد روى الطبري عن سيف أنّه: «لَمَّا ورد ابن السوداء الشام، لقي أبا ذر، فقال: يا أبا ذر، ألا تعجب إلى معاوية، يقول: المال مال الله؟ ألا إن كلّ شيء لله كأنّه يريد أن يحتجّنه دون المسلمين، ويمحو اسم المسلمين، فأثاه أبو ذر فقال: ما يدعوك إلى أن تسمّي مال المسلمين مال الله؟ قال: يرحمك الله يا أبا ذر، ألسنا عباد

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٥٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الله والمال ماله...؟ قال: فلا تقله... قال: وأتى ابن السوداء أبا الدرداء، فقال: من أنت؟ أظنك والله يهودياً، فأتى عبادة بن النصامت، فتعلق به، فأتى به معاوية، فقال: هذا والله الذي بعث عليك أبا ذر^(١).

وروى الطبري عن سيف أيضاً أنه لما أرسل عثمان عمار بن ياسر إلى مصر في جملة من أرسلهم إلى الأمصار؛ لتقصي الأوضاع بعد كثرة الشكاوى، وتذمر الناس على ولاية الخليفة، عاد الجميع إلّا عمار، واستبطأه الناس «حتى ظنوا أنه قد اغتيل، فلم يفجأهم إلّا كتاب من عبد الله بن سعد بن أبي سرح يخبرهم أن عماراً قد استماله قوم بمصر، وقد انقطعوا إليه، منهم عبد الله بن السوداء»^(٢).

فهل يمكن قبول خضوع شخصيات - لها مكانتها وإيمانها - لابن سبأ، كشخصية أبي ذر^(٣) (رضي الله عنه) الذي قال عنه النبي ﷺ: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء أصدق من أبي ذر»^(٤)؟ أو عمار (رضي الله عنه)، الذي قال عنه النبي ﷺ: «إنه ملئ إيماناً إلى رؤوس عظامه، وهذا ما نقلته عائشة: «ما أحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلّا لو شئت لقلت فيه ما خلا عماراً، فإني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: ملئ إيماناً إلى مشاشه». قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٥).

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٩.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٣٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٩٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ثُمَّ يَتَطَوَّرُ الْأَمْرُ وَيَسْتَفْحَلُ أَمْرُ ابْنِ السُّودَاءِ كَمَا يَصَوِّرُهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ سَيْفٍ، وَيَقُومُ بِنَشْرِ عَقَائِدٍ - يُعْتَقَدُ بِبَطْلَانِهَا بِحَسَبِ الْمَدْعَى - وَيَقْبَلُ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُ ذَلِكَ!!!

وهذا ما ينقله لنا الطبري عن سيف: «... ثُمَّ تَنْقَلُ فِي بِلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ بِحَاوِلِ ضَلَالَتِهِمْ، فَبَدَأَ بِالْحِجَازِ، ثُمَّ الْبَصْرَةَ، ثُمَّ الْكُوفَةَ، ثُمَّ الشَّامَ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَا يَرِيدُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَأَخْرَجُوهُ حَتَّى أَتَى مِصْرَ، فَاعْتَمَرَ فِيهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ فِيمَا يَقُولُ: لَعَجِبُ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّ عِيسَى يَرْجِعُ، وَيَكْذِبُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا يَرْجِعُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيَّ مَعَادٍ﴾ فَمُحَمَّدٌ أَحَقُّ بِالرَّجُوعِ مِنْ عِيسَى، قَالَ: فَاقْبَلْ ذَلِكَ عَنْهُ. وَوَضَعَ لَهُمُ الرِّجْعَةَ، فَتَكَلَّمُوا فِيهَا، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَانَ أَلْفَ نَبِيٍّ، وَلِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيٌّ، وَكَانَ عَلِيٌّ وَصِيَّ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ قَالَ: مُحَمَّدٌ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَعَلِيٌّ خَاتَمُ الْأَوْصِيَاءِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ لَمْ يَجْزِ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)....»^(١).

وبعد ذكر ما تقدّم، فنحن أمام أمرين لا ثالث لهما:
الأمر الأول: أن نرفض هذه الروايات التي يرويها الطبري عن سيف، ونجزم بعدم صدقها؛ إذ أنها تتعارض مع مكانة الصحابة وقداستهم التي لا يمكن لشخصية مثل شخصية ابن سبأ الهزيلة أن تجد لها طريقاً للتأثير في عقولهم واعتقاداتهم.

والأمر الثاني: هو أن نقبل هذه الروايات التي ينقلها لنا سيف بن

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

عمر، ونصدّق بما قام به ابن السوداء من التأثير في عقائد المسلمين الأوائل والصحابة.

ولكن قبول هذه الأمر يفرض علينا استحقاقات كثيرة لا يمكن لأحد من أهل السنّة أن يسلم بها؛ فإنّ لازم قبول وقوع كبار الصحابة تحت تأثير رجل حديث الإسلام، لا يملك تاريخاً وسجلاً يؤهّله لأن يملّي رأيه على هؤلاء الصحابة، ثمّ يستطيع بعد ذلك أن يسوّق عقائد وأفكاراً لم يألّفها الصحابة وكبار التابعين، ويعتقدون بها مع أنّها ليس لها أثر أو عين في الدين كما يزعمون؟! لازمه: أن أولئك الصحابة كانوا على قدر من السذاجة والبساطة بحيث يستطيع شخص مثل ابن سبأ المجهول أن يستغلّ بساطتهم ويغيّر عقائدهم ويؤثّر فيهم؟

وهذا ربما يضع على ذلك علامة استفهام كبيرة أمام حصانة التراث الإسلامي بكامله، هذا التراث الذي يعتقد أهل السنّة أنّه برمته قد وصل من طريق الصحابة!!؟

وهو أيضاً يثير تساؤلاً حقيقياً عن نظرية عدالة جميع الصحابة، وقوّة إيمانهم وقدرتهم العالية على تشخيص الأمور، وموازنة القضايا واختيار الأصلح والأنفع للإسلام!

ابن سبأ يدفع بالصحابة إلى قتل الخليفة عثمان

ولا يقتصر تأثير ابن سبأ على العبث بعقائد الصحابة كأبي ذر وعمرّار وبقية المسلمين، بل نجده يقلب الأمور رأساً على عقب حين يزرع في نفوس الصحابة والمسلمين عدم مشروعية خلافة الخليفة الثالث عثمان،

فيثورون عليه، وتصل المسألة إلى تورطهم بقتله، فهم بين محاصر له، ومانع الماء عنه، وبين مشارك فعلاً في قتله، وبين صامت لم يتفوّه بكلمة حقّ لصالح الخليفة الثالث الذي يرى أهل السنة أنّه قتل مظلوماً، وأنّ قتله من الفجرة والأوباش!!^(١).

لقد ساهم في قتل عثمان الكثير من المسلمين والكثير من الصحابة، فقد روى الطبري عن سيف: «كتب أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) بعضهم إلى بعض أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد، فعندنا الجهاد، وكثر الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يرون ويسمعون، ليس فيهم أحد ينهى ولا يذبّ إلا نفير: زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان ابن ثابت...»^(٢).

ونلاحظ في النصّ أنّ الصحابة يشاهدون الحادثة ويسمعون بها، وليس فيهم أحد ينهى أو يذبّ عن الخليفة، إلا عدد يسير جداً.

(١) تعبير الفجرة والأوباش يذكره علماء أهل السنة، قال الذهبي: «وروى سليمان بن أبي شيخ عن عبد الله بن صالح العجلي قال: أقبل الحكم بن هشام يريد مندلاً، فلما جلس قال له أصحاب مندل: يا أبا محمد، ما تقول في عثمان، قال: كان والله خيار الخيرة، أمير البررة، قتيل الفجرة، منصور النصر، مخذول الخذلة. أمّا خاذله فقد خذِل، وأمّا قاتله فقد قُتِل، وأمّا ناصره فقد نصر». تاريخ الإسلام: ج ١١ ص ٩٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

ولا ندري هل الصحابة قد خذلهم الله، لكونهم لم ينصروه؟! وقال ابن تيمية: «وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض، من أوباش القبائل وأهل الفتن...» منهاج السنة: ج ٣ ص ٣٢٣، الناشر: مؤسسة قرطبة.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وقال ابن سعد: «كان المصريون الذين حصروا عثمان ست مئة رأسهم عبد الرحمن بن عديس البلوي، وكنانة بن بشر بن عتاب الكندي، وعمر بن الحقيق الخزاعي، والذين قدموا من الكوفة مئتين، رأسهم مالك الأشتر النخعي، والذين قدموا من البصرة مئة رجل، رأسهم حكيم بن جبلة العبدي، وكانوا يداً واحدة في الشر، وكان حثالة من الناس قد ضووا إليهم قد مزجت عهودهم وأماناتهم مفتونون، وكان أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) الذين خذلوه كرهوا الفتنة...»^(١).

وهذا النصّ يصوّر لنا الجموع الكبيرة من المسلمين الذين شاركوا في قتل الخليفة عثمان، وضمنهم من كان قد بايع النبي ﷺ تحت الشجرة، وشهد بيعة الرضوان كعبد الرحمن بن عديس البلوي^(٢)، فهو ممّن وعده الله بالجنان على وفق اعتقاد أهل السنة، كما نرى النصّ يصرّح بأنّ الصحابة قد خذلوه، ولم ينصروه.

ونجد في إحدى روايات الطبري أنّ الخليفة الثالث قد صرّح بكفر من شارك في قتله من أهل المدينة، قال الطبري: «فلما رأى عثمان ما قد نزل به، وما قد انبعث عليه من الناس، كتب إلى معاوية بن أبي سفيان وهو بالشام: بسم الله الرحمن الرحيم: أمّا بعد، فإنّ أهل المدينة قد كفروا، وأخلفوا الطاعة، ونكثوا البيعة، فابعث إليّ من قبلك من مقاتلة أهل الشام على كلّ صعب وذلول فلما جاء معاوية الكتاب، تربّص به، وكره مخالفة

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٧١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٣ ص ٣٠٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وقد علم اجتماعهم»^(١).
 فهل يمكن القول: إن ابن سبأ هو سبب هذا الاجتماع الذي استلزمه
 الجنوح إلى الكفر على حدّ تعبير الخليفة الثالث؟! وهل نقبل أن ابن سبأ هو الذي حثّ الصحابة على قتل الخليفة عثمان،
 وكان السبب في ذلك كما يعتقد علماء أهل السنة، قال محمد بن عبد الوهاب
 في حوادث سنة (٣٥): «وفيها كان خروج جماعة من أهل مصر ومن وافقهم
 على عثمان. وأصل الفتنة ومنبعها كان من عبد الله بن سبأ: رجل يهودي من
 أهل صنعاء، أظهر الإسلام؛ ليخفي به حقه عليه وكفره به في زمن عثمان،
 وكان يتنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثمّ البصرة،
 ثمّ الكوفة، ثمّ الشام. فلم يقدر على ما يريد، فأخرجوه حتّى أتى مصر، فغمز
 على عثمان، وقاد الفتنة، وأشعل نارها، محاذة لله ولرسوله، حتّى كانت البلية
 الكبرى بمحاصرة عثمان (رضي الله عنه)، واغتياله»^(٢).

وقال إحسان إلهي ظهير: «إنّ قتلته [عثمان] أو من ساعد قاتليه على
 قتله هم الذين أيّدوا السبئية، ومنهم تكوّت...»^(٣).
 وأيّ صحابة هؤلاء الذين يعبث بهم ابن سبأ حتّى أوصلهم إلى الكفر
 والتجاوز على خليفة المسلمين؟! فهل يصلح مثل هؤلاء الصحابة - وفق هذا

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) محمد بن عبد الوهاب، مختصر السيرة: ج ١ ص ٣١٦، الناشر: مطابع الرياض - الرياض.
 وأنظر أيضاً مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: ج ١ ص ٢٢٢، ط ٢ - ١٤٢٣هـ.

(٣) إحسان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع: ٧٧، مكتبة بيت السلام - الرياض.

الرأي الذي غرسه وكوّنه سيف عن ابن سبأ - أن يكونوا مرجعاً لأخذ الشريعة منهم؟!

ثالثاً: تضارب الآراء في شخصية ابن سبأ

ويبرز المحققون - الذين يعترضون على الصنف الأول - كثيراً من الإشكالات والتناقضات في شخصية ابن سبأ ونسبه والأعمال التي قام بها، ممّا يضع أكثر من علامة استفهام عليه، وعلى ما قام به من أحداث، ومن هذه الإشكالات:

١- التعارض في منشئه وبيئته

ينقل الطبري أنّ ابن سبأ كان يهودياً من أهل صنعاء في اليمن، فيقول: «كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمّه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثمّ تنقّل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم»^(١).
في حين ينقل عبد القاهر البغدادي أنّه كان في الأصل يهودياً من أهل الحيرة في العراق، قال: «وكان ابن السوداء في الأصل يهودياً من أهل الحيرة»^(٢).
وكذلك ينقل الإمام محمد أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية أن «عبد الله بن سبأ كان يهودياً من الحيرة أظهر الإسلام»^{(٣)(٤)}.

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ١٤٣، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٣) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية: ص ٣٨، الناشر: دار الفكر العربي.

(٤) وقد ورد في بعض نسخ البداية والنهاية لابن كثير قوله: «وكان أصله رومياً، فأظهر الإسلام...». وفي نسخ أخرى وردت كلمة (ذمياً)، ولعلّ الأصل هي (رومياً) ثمّ صحّفت في النسخ اللاحقة؛ للتشابه بينهما.

وأما قبيلته، فمنهم من ينسب ابن سبأ إلى (حمير)، وهي تنسب إلى حمير ابن الغوث... ومنازلهم باليمن بموضع يقال له: حَمِيرٌ غربي صنعاء^(١).
ومن الذين قالوا بذلك ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والأهواء، حيث يقول: «والقسم الثاني من فرق الغالية الذين يقولون بالألوهية لغير الله عز وجل، فأولهم قوم أصحاب عبد الله ابن سبأ الحميري»^(٢).

وأما البلاذري، فينسبه إلى قبيلة همدان، قال: «وأما حجر بن عدي الكندي، وعمرو بن الححق الخزاعي وحبة بن جوين البجلي ثمّ العرني، وعبد الله بن وهب الهمداني، وهو ابن سبأ»^(٣).

وقال عمر رضا كحّالة: «همدان بطن من كهلان الفحطانية، وهم: بنو همدان بن مالك... كانت ديارهم باليمن من شريقه»^(٤).

وهذا يشكلّ تهافتاً واضحاً في منشئه وبيئته، فهناك فرق بين حمير التي تقع غرب اليمن، وبين همدان التي تقع شرق اليمن.

٢- الاختلاف في شخصيته

ذهب بعض العلماء إلى أنّ ابن سبأ هو ابن السوداء، كما مرّ آنفاً في كلام الطبري: «أمّه سوداء» في حين يرى بعض أنّهما شخصيتان، وليس

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج ٢ ص ٣٠٦-٣٠٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء: ج ٤ ص ١٤٢، مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١٥٥-١٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) عمر رضا كحّالة، معجم قبائل العرب: ج ٣ ص ١٢٢٥، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

شخصية واحدة، كالإسفراييني حيث يقول: «ووافق ابن السوداء عبد الله بن سبأ بعد وفاة عليّ في مقالته هذه، وكانا يدعوان الخلق إلى ضلالتهم»^(١).

٣- التعارض في زمن ظهور نشاطه الفكري

وهناك اختلاف في زمن ظهور نشاطه وتحركاته بين المؤرخين، فالطبري ينقل أنّ تحركاته وظهوره كان في زمن عثمان، فقال: «فأسلم زمان عثمان، ثمّ تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثمّ البصرة، ثمّ الكوفة، ثمّ الشام، فلم يقدر على ما يريد من أهل الشام، فأخرجوه حتّى أتى مصر، فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: لعجب ممّن يزعم أنّ عيسى يرجع، ويكذب بأنّ محمّداً يرجع، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ فمحمّد أحقّ بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه. ووضع لهم الرجعة، فتكلّموا فيها، ثمّ قال لهم بعد ذلك: إنّّه كان ألف نبيّ، ولكلّ نبيّ وصيّ، وكان عليّ وصيّ محمّد، ثمّ قال: محمّد خاتم الأنبياء، وعليّ خاتم الأوصياء...»^(٢).

وذهب آخرون إلى أنّ ظهوره كان في زمن خلافة أمير المؤمنين عليه السلام الذي نفاه إلى المدائن من الكوفة، قال البغدادي: «وأما الروافض، فإنّ السبئية منهم، أظهروا بدعتهم في زمان عليّ (رضي الله عنه)، فقال بعضهم لعليّ: أنت الإله، فأحرق عليّ قوماً منهم، ونفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن»^(٣).

(١) الإسفراييني، التبصير في الدين: ص ١٢٤، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ١٥، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

تضارب الأقوال في معتقدات ابن سبأ

ويوجد تضارب واختلاف كبير أيضاً فيما كان يعتقد به ابن سبأ، وما حاول بثّه بين المسلمين، فتارة تذكر بعض المصادر أنّه كان يؤمن أنّ عليّاً نبيّ^(١)، ثمّ يؤمن بأنّه إله^(٢)، وتارة أخرى ينقل لنا المؤرّخون أنّه يؤمن بأنّ عليّاً ليس إلهاً كاملاً، بل حلّ به جزء الألوهية!!^(٣)، وثالثة أنّه كان يؤمن بأنّ عليّاً وصيّ النبيّ محمد ﷺ^(٤)، لا أنّه هو النبيّ أو الإله، وكذلك هناك تناقض في مسألة الإيمان بالرجعة، فمرة يؤمن بأنّ عليّاً هو من سوف يرجع، وأنّه لم يمت، وهو في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه!!^(٥) وأخرى ينادي بأنّ النبيّ محمد ﷺ هو من سيرجع لا عليّاً عليه السلام^(٦).

تعارض الأقوال في زمان إسلامه

تتقاطع أقوال المؤرّخين كالطبري وغيره في وقت اعتناقه للإسلام، فمرة يذكرون أنّه في سنة (٣٠ هـ) ورد الشام وهو مسلم مؤمن بالله، فيقوم بتحريض الصحابي أبي ذر على خلق المتاعب، وإيجاد المشاكل لمعاوية^(٧).

-
- (١) أنظر: الإسفراييني، التبصير في الدين: ص ١٢٣، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
 (٢) أنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ١٥. الاسفراييني، التبصير في الدين: ص ٢١.
 (٣) أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٢، ص ١٤٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
 (٤) أنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ٢٢٥، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.
 (٥) أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٢. الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٦٧٩، الناشر: دار الجبل - بيروت.
 (٦) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.
 (٧) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٣٥. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ١١٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

في حين يذكر الطبري في حوادث سنة (٣٣ هـ) أنّ ابن السوداء قدم البصرة، وأعلن لواليتها ابن عامر أنّه رجل من أهل الكتاب يرغب في اعتناق الإسلام والاستقرار في البصرة، لكنّ الوالي ابن عامر لم يقبل منه ذلك، وأمر بطرده إلى الكوفة، ومنها خرج إلى مصر؛ ليستقرّ بها، ومن هناك قام بمراسلة أهل الكوفة والبصرة^(١).

وفي ذلك دلالة واضحة على وجود اختلاف في تاريخ إسلامه، فلئن كان قد أسلم في سنة (٣٠ هـ) وقام بتحريض الصحابي الجليل أبي ذر على معاوية، كيف تكون سنة (٣٣ هـ) هي سنة اعتناقه للإسلام!!

تناقض آخر

يظهر من كلام الطبري أيضاً أنّ ابن سبأ لم يدخل مصر قبل سنة (٣٤ هـ)؛ لأنّه كان سنة (٣٣ هـ) في البصرة، ثمّ انتقل إلى الكوفة، ثمّ الشام، ثمّ مصر، ففي أقلّ تقدير هو بحاجة إلى سنة كاملة لكي ينتقل إلى مصر، فأقرب السنوات هي سنة (٣٤ هـ)، وهناك ساهم في التحريض على تنحية وعزل عمرو بن العاص وتولية ابن أبي سرح مكانه، في حين نجد كتب التاريخ تنقل لنا أنّ عزل ابن العاص كان في سنة (٢٧ هـ)^(٢)، قال حسن بن فرحان المالكي الباحث والمؤرّخ المعاصر^(٣): «يروى سيف أنّ أتباع عبد

(١) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٦٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ١٤٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أنظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٨٨ راجع كتاب عبد الله بن سبأ للدكتور عبد العزيز صالح الهلابي.

(٣) حسن فرحان: سلفي، حنبلي المذهب.

الله بن سبأ قاموا بالوشاية في مصر بين عمرو بن العاص وابن أبي سرح حتى عزل عثمان عمرو بن العاص سنة سبع وعشرين، بينما يروي سيف نفسه أن ابن سبأ لم يدخل مصر إلا سنة خمسة وثلاثين^(١).

الصنف الثاني: العلماء الذين نفوا أصل وجود شخصية ابن سبأ
وهم الذين جزموا بأن عبد الله بن سبأ محض أسطورة نسجتها أياد معينة؛ لأغراض معروفة، وهؤلاء العلماء من الشيعة والسنة.

المنكرون لشخصية عبد الله بن سبأ من الشيعة

١- العلامة الشيخ كاشف الغطاء، حيث يقول: «ليس من البعيد رأي القائل: إن عبد الله بن سبأ، ومجنون بني عامر، وأبا هلال، وأمثال هؤلاء الرجال أو الأبطال كلها أحاديث خرافة، وضعها القصاصون وأرباب السمر والمجون»^(٢).

٢- العلامة العسكري الذي أثبت بدراسة موضوعية علمية في كتابه (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى) أن عبد الله بن سبأ كان صنعة سيف بن عمر الكذاب الذي اخترع هذا الدور المزعوم لعبد الله بن سبأ في الفتنة والانقلاب على الخليفة الثالث.

٣- المحقق السيد الخوئي^(٣) (قدس سره) الذي يقول: «إن أسطورة عبد

(١) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ: ص ٧٩، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية.

(٢) كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها: ص ١٨١، الناشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام.

(٣) استظهر العديد من العلماء من عبارة السيد الخوئي رحمه الله: أنه ينكر شخصية عبد الله بن سبأ، وقد ناقش بعض في هذا الظهور، وادّعى أنه ينكر دوره وما قام به من الفتنة، هذا الدور الذي



الله بن سبأ وقصص مشاغباته الهائلة موضوعةً مختلقة، اختلقها سيف بن عمر الوضّاع الكذّاب، ولا يسعنا المقام الإطالة في ذلك والتدليل عليه، وقد أغنانا العلامة الجليل والباحث المحقّق السيد مرتضى العسكري فيما قدّم من دراسات عميقة دقيقة عن هذه القصص الخرافية، وعن سيف وموضوعاته في مجلّدين ضخمين طبعا باسم (عبد الله بن سبأ)، وفي كتابه الآخر (خمسون ومائة صحابي مختلق)^(١).

٤- العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان، أشار إلى هذا الرأي أيضاً في معرض ردّه لما جاء في تاريخ الطبري من تحريض ابن السوداء لأبي ذر حتى يعترض على معاوية بن أبي سفيان، وأنّ هذه القصص هي من اختلاق شعيب وسيف، وهما من الكذّابين الوضّاعين المشهورين، ذكرهما علماء الرجال، وقد حوا فيهما، والذي اختلقاه من حديث ابن السوداء - وهو الذي سمّوه عبد الله بن سبأ، وإليهما ينتهي حديثه من الأحاديث الموضوعة - وقد قطع المحققون من أصحاب البحث أخيراً بأنّ ابن السوداء هذا من الموضوعات الخرافية التي لا أصل لها^(٢).

٥- العلامة محمد جواد مغنية، وهو من الذين ينكرون وجود عبد الله بن سبأ، وقد قال في تقديمه لكتاب العلامة العسكري: (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى): «فلقد اختلق سيف لرسول الله ﷺ أصحاباً لا وجود لهم،



اختلقه سيف بن عمر، لا أنّه ينكر أصل وجوده.

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١١ ص ٢٠٧، ط ٥- ١٩٩٢م.

(٢) أنظر: الطباطبائي، تفسير الميزان: ج ٩ ص ٢٦٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

وأسماءهم بأسماء لم يسمع بها الرسول، ولا أحد من أصحابه، مثل: سكير، والهزهاز، وأطّ، وحميضة، وما إلى ذلك، كما ابتدع رجالاً من التابعين وغير التابعين، ووضع على لسانهم الأخبار والأحاديث، من هؤلاء بطل اختلق شخصيته، واختلق اسمه، واختلق قضايا ربطها به، هذا البطل الأسطوري هو: عبد الله بن سبأ الذي اعتمد عليه كل من نسب إلى الشيعة ما ليس لهم به علم، وتكلّم عنهم جهلاً وخطأً، ونفاقاً وافتراءً»^(١).

٦- الباحث الاجتماعي الدكتور عليّ الوردي في كتابه (وَعَاظ السلاطين)، ينفي شخصية ابن سبأ، فيقول: «يُخِيلُ إِلَيَّ أَنَّ حكاية ابن سبأ من أولها إلى آخرها كانت حكاية مقنّنة الحبك رائعة التصوير»^(٢).

وقد حاول الوردي أن يوجد أوجهاً للربط بين شخصية بن سبأ وعمّار بن ياسر؛ ليخرج بنتيجة هي: أنّ ابن سبأ لم يكن إلاّ عمار بن ياسر نفسه.

٧- الدكتور كامل مصطفى الشبيبي ممّن أنكر وجود ابن سبأ في كتابه (الصلة بين التصوّف والتشيع) وتابع في ذلك الدكتور الوردي في استنتاجاته: بأنّ عبد الله بن سبأ هو عمّار بن ياسر^(٣).

٨- عبد الله الفياض في كتابه تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، قال: «يبدو أنّ ابن سبأ كان شخصية إلى الخيال أقرب منها إلى الحقيقة»^(٤).

(١) مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى: ج ١ ص ١٢، الناشر: المجمع العلمي الإسلامي.

(٢) عليّ الوردي، وعَاظ السلاطين: ص ٩٠-١١٢، الناشر: دار كوفان - لندن.

(٣) كامل مصطفى الشبيبي، الصلة بين التصوّف والتشيع: ص ٩٥-١٠٠، الناشر: دار الأندلس.

(٤) عبد الله الفياض، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة: ص ٩٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

المنكرون لعبد الله بن سبأ من أهل السنة

١- الدكتور طه حسين^(١).

يعدّ الدكتور طه حسين أوّل العلماء والباحثين السّنة الذين شكّكوا في مسألة ابن سبأ وتأثيره الكبير في خلق الأحداث في المجتمع الإسلامي، وخلص إلى أنّ مسألة ابن سبأ وضعها خصوم الشيعة نكاية وحقداً عليهم، قال: «وأقلّ ما يدلّ عليه إعراض المؤرّخين عن السبئية وعن ابن السوداء في حرب صفّين، إنّ أمر السبئية وصاحبهم ابن السوداء إنّما كان متكلّفاً منحولاً قد اخترع بأخرة حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية، أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم، ولو قد كان أمر ابن السوداء مستنداً إلى أساس من الحقّ والتاريخ الصحيح، لكان من الطبيعي أن يظهر أثره وكيدته في هذه الحرب المعقّدة المعضلة التي كانت بصفّين، ولكان من الطبيعي أن يظهر أثره حين اختلف أصحاب عليّ عليه السلام في أمر الحكومة، ولكان من الطبيعي بنوع خاصّ أن يظهر أثره في تكوين هذا الحزب الجديد الذي كان يكره الصلح وينفر منه، ويكفر من مال إليه أو شارك فيه، ولكنّا لا نرى لابن السوداء ذكراً في أمر الخوارج، فكيف يمكن تعليل هذا الإهمال؟! أو كيف يمكن أن نعلّل غياب ابن سبأ عن

(١) هو عميد الأدب العربي، وأحد المصريين البارزين المعاصرين في تاريخ الثقافة، تعلّم في جامعة الأزهر، نال العديد من المناصب الجامعية المرموقة منها أنّه كان أستاذاً لتاريخ الأدب العربي القديم، وعميد كليّة الآداب جامعة القاهرة.

وقعة صفين، وعن نشأة حزب المحكّمة؟! أمّا أنا فلا أعلل الأمرين إلاّ بعلّة واحدة، وهي: أنّ ابن السوداء لم يكن إلاّ وهماً^(١).

٢- الدكتور عليّ النشار^(٢).

اعتبر الدكتور النشار أن ابن سبأ شخصية وهمية، فقال بعد أن جمع المصادر وحقّق في أقوال الشيعة والسنة: «ومن المحتمل أن تكون شخصية عبد الله بن سبأ شخصية موضوعة، أو أنّها رمزت إلى شخصية ابن ياسر: ومن المحتمل أن يكون عبد الله بن سبأ هو مجرد تغليف لاسم عمّار بن ياسر»^(٣).

٣- الدكتور حامد حفني^(٤).

وهو من الشخصيات العلمية والأكاديمية البارزة في مصر وقد ذهب إلى أنّ قضية ابن سبأ ملفّقة، وذلك في تقديمه لكتاب العلامة العسكري (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى)، فقال: «ولعلّ أعظم هذه الأخطاء التاريخية التي أفلتت من زمام هؤلاء الباحثين وغمّ عليهم أمرها، فلم يفقهوها ويفطنوا إليها: هذه المفتريات التي افتروها على علماء الشيعة حين لفقوا عليهم قصّة عبد الله بن سبأ فيما لفقوه من قصص»^(٥).

(١) طه حسين، الفتنة الكبرى - علي وبنوه: ج ٢ ص ٩٠ - ٩١، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

(٢) مفكر إسلامي، من أساتذة الفلسفة الإسلامية.

(٣) عليّ النشار، نشأة الفكر الفلسفي: ج ٢ ص ٣٩، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

(٤) د. حامد حفني داود من أساتذة الأدب العربي بكلية الألسن العليا بالقاهرة، حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب العربي مع مرتبة الشرف.

(٥) العلامة العسكري، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى: ج ١ ص ١٧، الناشر: المجمع العالمي الإسلامي.

٤- الدكتور محمد كامل حسين^(١) في كتابه: في آداب مصر الفاطمية، أنكر حقيقة عبد الله بن سبأ، واعتبرها أقرب إلى الخرافات، فقال: «فَقِصَّة ابن سبأ في مصر وأنه بثّ آراء التشيع بين المصريين هي أقرب إلى الخرافات منها إلى أيّ شيء آخر»^(٢).

٥- الدكتور عبد العزيز صالح الهلابي الأستاذ في قسم التاريخ بجامعة الملك سعود، أثبت أن ابن سبأ شخصية وهمية، وذلك في دراسته (عبد الله ابن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة)، فقال: «والذي نخلص إليه في بحثنا هذا أن ابن سبأ شخصية وهمية لم يكن لها وجود، فإن وجد شخص بهذا الاسم، فمن المؤكد أنه لم يقم بالدور الذي أسنده إليه سيف وأصحاب كتب الفرق، لا من الناحية السياسية، ولا من ناحية العقيدة» وقال أيضاً بعد أن استعرض عدداً من الرواة والأخباريين المتقدمين الذين لم يرد في مروياتهم أو كتبهم أيّ ذكر لابن سبأ وتأثيره في الأحداث، قال: «إنّ إغفال هؤلاء المؤرخين لهذا الرجل الذي كان له هذا الدور الكبير في أحداث الفتنة وفي تغيير وجه التاريخ الإسلامي، دليلٌ على أنّ الرجل مكذوب مخلوق من عصر متأخر من عصر أولئك المؤرخين المذكورين وغيرهم»^(٣).

(١) طبيب وعالم وفيلسوف مصري (١٩٠١م - ١٩٧٧م)، وهو أول مصري ينال جائزة الأدب والعلوم، له عدة كتب مهمة، منها: التحليل البايولوجي للتاريخ، ووحدة المعرفة، وغير ذلك من الكتب.

(٢) محمد كامل حسين، في أدب مصر الفاطمية: ص ٧، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.

(٣) عبد العزيز صالح الهلابي، عبد الله بن سبأ، دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة: ص ٧٣، الناشر: صحاري للطباعة.

٦- الدكتور سهيل زكار محقق كتاب المنتظم لابن الجوزي، قال في المجلد الثالث: «إن ابن سبأ لم يوجد بالمرّة، بل هو شخصية مخترعة»^(١).

٧- الكاتب والمفكر المصري، أحمد عبّاس صالح، قال: «وعبد الله بن سبأ شخص خرافي بغير شك، فأين هو من هذه الأحداث جميعاً؟! وأين هو من الصراعات الناشئة في هذا العالم الكبير المتعدّد...؟! وماذا يستطيع شخص مهما كانت قيمته أن يلعب بمفرده بين هذه التيارات المتناحرة؟! إن الأحداث السريعة العنيفة المتلاحقة لم تكن في حاجة إلى شخص ما حتى ولو كان الشيطان نفسه؛ لأنّ أصولها بعيدة الغور، وقوّة اندفاعها لا قبل لأحد بالسيطرة عليها أو توجيهها، فضلاً عن تشابكها وتعدّدها بما لا يدع لأيّ قوّة أن تزيدّها تعقّداً.

وساذج - بغير شك - التفكير الذي يتّجه إلى خلق شخصية خرافية كهذه؛ ليعطيها أيّ أثر من أحداث، وأكثر سداجة منه من يظنّ لهذا الرجل تأثيراً ما على كبار الصحابة، ومنهم أبو ذر الغفاري نفسه الذي لم يقبل مناقشة أبي هريرة المحدث المعروف، وضربه فشجّه قائلاً في ازدراء: أتعلّمنا ديننا يا بن اليهودية.

إنّما كلّ ما حيكَ من قصص حول عبد الله بن سبأ هو من وضع المتأخّرين، فلا دليل على وجوده في المراجع القديمة فضلاً عن سخافة التفكّر فيه. احتمال وجوده أصلاً»^(٢).

مناقشة المنكرين لأصل وجود شخصية ابن سبأ

وقد ناقش بعض المحققين آراء هذا الصنف من العلماء من كلا الفريقين، ممّن تبنّى نفى أيّ وجود تاريخي لشخصية ابن سبأ، بعدة ملاحظات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً: أنّ الطبري لم ينفرد بروايات عبد الله بن سبأ، فهناك الكثير من الشعراء والرواة والمؤرخين الذين سبقوا الطبري بذكر السبئية وعبد الله بن سبأ، فقد جاء ذكر السبئية على لسان الشاعر الكوفي الشهير أعشى همدان (ت ٨٤ هـ)، حينما هجا المختار بن أبي عبيد الثقفي وأتباعه، قال:

شهدت عليكم أنّكم سبئية وأني بكم يا شرطة الكفر عارف^(١)

وذكر الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ): «ثمّ السبئية إذ غلت في الكفر، فزعمت أنّ عليّاً إلهها حتّى أحرقهم بالنار؛ إنكاراً عليهم واستبصاراً في أمرهم... وضرب عبد الله بن سبأ حين زعم أنّ القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند عليّ ونفاه بعدما كان همّ به»^(٢).

ويقول ابن قتيبة (٢٧٦ هـ): «فإنّ عبد الله بن سبأ ادّعى الربوبية لعلّي، فأحرق عليّ أصحابه بالنار»^(٣).

وينقل البلاذري (ت ٢٧٩ هـ) أنّ ابن سبأ في ضمن مجموعة قد جاؤوا إلى

(١) الجاحظ، الحيوان: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الجبل - لبنان. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٥٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الجوزجاني، أحوال الرجال: ص ٣٧-٣٨، الناشر: مدرسة الرسالة - بيروت.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث: ص ٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

عليّ عليه السلام يسألونه رأيهم في أبي بكر وعمر، فقال عليه السلام: «أو قد تفرغتم لهذا»^(١).

ثانياً: أن سيف بن عمر ليس هو المصدر الوحيد لأخبار ابن سبأ، بل هناك روايات كثيرة تذكر ابن سبأ، ولا ينتهي سندها إلى سيف بن عمر، فقد أخرج ابن عساكر في تاريخه عدّة روايات، منها:

١- «أخبرنا أبو البركات الأنماطي، أنا أبو طاهر أحمد بن الحسن وأبو الفضل أحمد بن الحسن، قالوا: أنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله، أنا أبو عليّ بن الصواف، نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، نا محمد بن العلاء، نا أبو بكر بن عياش، عن مجالد، عن الشعبي قال: أوّل من كذب عبد الله بن سبأ»^(٢).

٢- «قرأنا على أبي عبد الله يحيى بن الحسن، عن أبي الحسين بن الأبنوسي، أنا أحمد بن عبيد بن الفضل، وعن أبي نعيم محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز، أنا عليّ بن محمد بن خزفة، قالوا: نا محمد بن الحسن، نا ابن أبي خيثمة، نا محمد بن عباد، نا سفيان، عن عمّار الدهني، قال: سمعت أبا الطفيل يقول رأيت المسيّب بن نجبة أتى به ملبية - يعني ابن السوداء - وعليّ على المنبر، فقال عليّ: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله وعلى رسوله»^(٣).

٣- «أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن الحطّاب، أنا أبو القاسم عليّ بن محمد بن علي الفارسي، وأخبرنا أبو محمد عبد الرحمن

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١٥٥-١٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٩ ص ٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه.

ابن أبي الحسن بن إبراهيم الداراني، أنا سهل بن بشر، أنا أبو الحسن عليّ ابن منير بن أحمد بن منير الخلال، قالوا: أنا القاضي أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، أنا أبو أحمد بن عبدوس، أنا محمد بن عباد، أنا سفيان، أنا عبد الجبار بن العباس الهمداني، عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي الكندي، قال: رأيت عليّاً كرم الله وجهه، وهو على المنبر وهو يقول: من يعذرني من هذا الحميت الأسود الذي يكذب على الله ورسوله - يعني ابن السوداء - لولا أن لا يزال يخرج عليّ عصابة ينعي عليّ دمه، كما ادعيت عليّ دماء أهل النهر، لجعلت منهم ركاباً»^(١).

ثالثاً: أنّ الشيعة أنفسهم - الذين يُتهمون بأنّ ابن سبأ هو من وضع عقائدهم - لم تنكر الغالبية منهم وجوده وحقيقته، وهذه كتبهم زاخرة بذكره وذكر أخباره، فقد روى الصدوق في حديث الأربع مئة: «إذا فرغ أحدكم من الصلاة، فليرفع يديه إلى السماء، ولينصب في الدعاء، فقال عبد الله بن سبأ: يا أمير المؤمنين أليس الله في كل مكان؟ قال: بلى، قال: فلم يرفع العبد يديه إلى السماء؟ قال: أما تقرأ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾^(٢) فمن أين يطلب الرزق إلا من موضعه، وموضع الرزق وما وعد الله عزّ وجلّ السماء»^(٣). وغيرها من الروايات الكثيرة في كتب الرجال والحديث والفرق.

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٩ ص ٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الذاريات: ٢٢.

(٣) الصدوق، الخصال: ص ٦٢٨ - ٦٢٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

وروى أيضاً الكشي عن محمد بن قولويه قال: «حدثني سعد بن عبد الله، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد ومحمد بن عيسى عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب الأزدي، عن أبان بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: لعن الله عبد الله بن سبأ أنه ادّعى الربوبية في أمير المؤمنين عليه السلام، وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإن قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم، نبرأ إلى الله منهم»^(١).

الصنف الثالث: العلماء الذين ينفون ضخامة تأثيره لا أصل وجوده

وهذا الصنف من العلماء يمثل علماء الشيعة الغالبية العظمى منهم، فهم لم ينكروا أصل وجود ابن سبأ، ولم يدّعوا وهميته، وإنما ذهبوا إلى أن عبد الله بن سبأ شخصية تاريخية اعتيادية قد أسلم في زمن عثمان أو غيره، ووالى علياً عليه السلام، ولكنه غالى فيه وادّعى فيه أموراً أنكرها عليه المسلمون، ووقف علي عليه السلام إزاءه وإزاء من قال بمقالته موقفاً حازماً، فحرقهم أو نفاهم، وانتهى الأمر إلى هذا الحد، وها هي كتب الشيعة تلغنه وتبترأ منه^(٢) وتاريخنا الإسلامي حافل بالمنحرفين والغالين والضالين من جميع الطوائف الإسلامية، لا تختص به طائفة دون أخرى.

هذا هو الرأي الصحيح في المسألة، فمن ذهب إلى أن له تأثيراً كبيراً في

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٢٣.

الفتنة، فقد جانب الصواب، وقد تقدّمت مناقشة ذلك، وأمّا الرأي الذي يرى أنّ ابن سبأ مجرد وهم لا حقيقة له، فإنّ المعطيات التاريخية التي تعرضنا لبعضها من قبيل ذكره على لسان بعض المؤرّخين والمحدثين الذين سبقوا الطبري، لا تساعد على هذا الرأي، ولعلّ من ذهب إلى ذلك أراد نفي ما له من آثار كبيرة لم يجد لها دليلاً تاريخياً صحيحاً، فعمد إلى نفي وجود ابن سبأ؛ لأنّ مثل تلك الآثار تجعل صاحبها من الأساطير، والمهمّ أنّ هذين الرأيين يتفقان على نفي ضخامة التأثير الذي ينسب إليه.

وإلى هذا الرأي يذهب بعض العلماء والباحثين أيضاً، فقد نفوا تأثيره في الفتنة وإثارة الوضع على الخليفة الثالث، كالباحث السلفي الشيخ حسن بن فرحان المالكي، قال: أنا أنفي دوره^(١) يعني: ابن سبأ في الفتنة، ومن المشكّكين في ضخامة تأثيره أو وجوده أيضاً الدكتور جواد علي في مقال له بعنوان (عبد الله بن سبأ) في مجلة المجمع العلمي العراقي^(٢) وفي مجلة الرسالة^(٣). والدكتور محمد عمارة أيضاً في كتابه (الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية)، يقول فيه: «تنسب أغلب مصادر التاريخ والفكر الإسلامي إلى ابن السوداء هذا، نشاطاً عظيماً وجهداً خرافياً»^(٤).

(١) حسن بن فرحان المالكي، مع الدكتور سليمان العودة: ص ٦٠ - ٦١، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - عمان، الأردن.

(٢) مجلد ٦ ص ٨٤ - ١٠٠.

(٣) العدد: ٧٨٧ ص ٦٠٩ - ٦١٠.

(٤) محمد عمارة، الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية: ص ١٥٤ - ١٥٥، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بغداد.

وكذلك الدكتور أحمد محمود صبحي في كتابه نظرية الإمامة، قال: «وليس هناك ما يمنع أيضاً أن يستغلّ يهودي الأحداث التي جرت في عهد عثمان؛ ليحدث فتنة، وليزيدها اشتعالاً، ويؤلب الناس على عثمان، بل أن ينادي بأفكار غريبة، ولكن السابق لأوانه أن يكون لابن سبأ هذا الأثر الفكري العميق، فيحدث هذا الانشقاق العقائدي بين طائفة كبيرة من المسلمين»^(١).

وعليه يلتقي هذا الرأي - القائل بنفي تضخيم آثار وما نسب إلى ابن سبأ - بمماثله الشيعي؛ لينفي انفراد الشيعة به.

أما لماذا حدث هذا التضخيم؟ ولماذا نسبت هذه الأدوار الخرافية إلى ابن سبأ؟ وما هي الأسباب والدواعي لذلك؟ فهذا مما ينبغي التعرّض له ولو بشكل مجمل، فنقول:

دواعي تضخيم دور ابن سبأ

يستطيع المرء من خلال رؤية موضوعيّة لتاريخ الخلافات المذهبية بين الشيعة والسنة، وما ترتّب على ذلك الخلاف من نتائج، أن يجد عدّة أسباب ودواع ساهمت في إسناد هذا التأثير الكبير إلى عبد الله بن سبأ في صناعة أحداث ووقائع تاريخية، واختراع أفكار وعقائد خاصة، كان الشيعة المتّهم الأوّل فيها، ومن جملة هذه الأسباب:

١- أنّ اعتقاد الشيعة بالنصّ على الإمام والوصية عليه من النبي ﷺ

(١) د. أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٣٧، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

وعصمته وشرائطه، هذا الاعتقاد يستند إلى الكتاب والسنة الصحيحة المؤيدة بأقوال وآراء علماء أهل السنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن أئمة أهل السنة وخلفاءهم لا تتحقق فيهم شرائط الإمام المستقاة من الكتاب والسنة الصحيحة، فأدّى هذا الأمر إلى أن يرجح المذهب الشيعي، وينتشر في وسط الأمة، فللوقوف بوجه هذه المسألة الخطيرة التي قوّضت شرعية الخلافة والإمامة، كان لابد أن يُربط الفكر الشيعي وعقائده بجذور يهودية من خلال إلصاق فكرة الوصية والعصمة وغيرها من عقائد الشيعة بشخصية يهودية أسلمت حديثاً، وتشيع لعلّي عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام، والقول بأنّها هي من أسست هذه المعتقدات وابتكرتها!! فكانت هذه الشخصية هي شخصية عبد بن سبأ؛ ليصبح هو مخترع فكرة الوصية والنص على الإمامة، وعقائد كثيرة أخرى؛ لكي يشوّهوا بذلك صورة التشيع في أذهان المسلمين، ويبعدوهم عنه، وعن فهمه والاقتراب منه.

٢- أن أهل السنة بعد أن ابتعدوا عن أهل البيت الذين جعلهم رسول الله ﷺ عدلاً للقرآن، ووسيلة لإنقاذ الأمة من الضلالة، وتمسّكوا بالصحابة، وقالوا بعد التهم، بل بعصمتهم، وجعلوا أقوالهم وأفعالهم سنة كسنة رسول الله ﷺ يقتدون بهم، ويأخذون الدين عنهم، وجدوا أنفسهم أمام إشكال كبير، وهو: أن تاريخ الصحابة مليء بالخلافات والصراعات والحروب فيما بينهم وهذا يعني بالضرورة أن فريقاً منهم قد خرج عن جادة الصواب وطريق الحق، قال سعد الدين التفتازاني المتوفى (٧٩١هـ): «إن ما وقع بين الصحابة: من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب

التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات، يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حادّ عن طريق الحقّ، وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد، واللداد، وطلب الملك والرئاسة»^(١).

وهذا بلا شكّ ينافي بطبيعة الحال جعلهم مرجعاً ومصدراً للشرعية الإسلامية، فلتنزيه ساحة الصحابة عن كلّ ما وقعوا فيه: من فتن وتناقضات، ولكي تبقى صورتهم ناصعة كما رسموها لهم، عمدوا إلى إيجاد مخارج ومحامل؛ للخلاص من هذا المأزق، فكان أحدها أن يبحثوا عن شخص ما؛ ليلقوا على كاهله مسؤولية القيام بكلّ تلك الفتن والاختلافات بين الصحابة، ويجعلوه المسبّب الرئيس لهذه المشاجرات والحروب التي وقعت بينهم، فوقع الاختيار على عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أسلم في وقت متأخّر، والذي لم يجدوا أفضل منه؛ ليكون بطل هذه الأحاجي والأقاصيص الأسطورية التي سوّدوا بها جبين التاريخ قبل صحائفه.

قال الدكتور أحمد محمود صبحي أستاذ الفلسفة في جامعة الإسكندرية في مصر: «ويسدو أنّ مبالغة المؤرّخين وكتّاب الفرق في حقيقة الدور الذي قام به ابن سبأ يرجع إلى سبب آخر غير ما ذهب إليه الدكتور طه حسين، فلقد حدثت في الإسلام أحداث سياسية ضخمة، كمقتل عثمان، ثمّ حرب الجمل، وقد شارك فيها كبار الصحابة وزوجة الرسول، وكلّهم يتفرون ويتحاربون، وكلّ هذه الأحداث تصدم

(١) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٣٠٦، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان.

وجدان المسلم المتتبع لتاريخه السياسي، أن يبتلي تاريخ الإسلام هذه الابتلاءات، ويشارك فيها كبار الصحابة الذين حاربوا مع رسول الله ﷺ، وشاركوا في وضع أسس الإسلام، كان لابد أن تلقى مسؤولية هذه الأحداث الجسام على كاهل أحد، ولم يكن من المعقول أن يحتمل وزر ذلك كله صحابة أجلاء أبلوا مع رسول الله ﷺ بلاءً حسناً، فكان لابد أن يقع عبء ذلك كله على ابن سبأ، فهو الذي أثار الفتنة التي أدت لقتل عثمان، وهو الذي حرّض الجيشين يوم الجمل على الالتحام على حين غفلة من عليّ وطلحة والزبير^(١).

وبهذا استطاع أصحاب هذا الرأي أن يتخلصوا من الإشكالات والشبهات الكثيرة التي واجهت تاريخ الصحابة.

وبعد هذا العرض للآراء المتباينة في حقيقة ابن سبأ يكون من اللائق التعرّض لحقيقته في المصادر الشيعية الروائية ومصادر الفرق والمقالات وكذلك أقوال الرجالين؛ فإنّ البحث فيها يشكّل نقطة هامة على صعيد تشخيص هوية الرأي الصحيح في مسألة ابن سبأ، على أنّ كثيراً من الباحثين تجاهلوا هذا البحث، وهو خطأ كان ينبغي استدراكه، فلمّا كان المقصود المهمّ في الحقيقة السبئية هم الشيعة بالذات، كان من المنطقي الاطلاع على حقيقة شخصية ابن سبأ من خلال كتبهم ومصادرهم، وكيف يرونه عندهم.

(١) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٣٩، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

ابن سبأ في نظر الشيعة

ورد ذكر ابن سبأ في عدد من الكتب والمصادر الشيعية الحديثية منها والرجالية وكتب المقالات والفرق، وجاءت بعدة السنة ومضامين اختلفت في تعاطيها لشخصية ابن سبأ اختلافاً لعلّه لا يقل عن الاختلاف في شخصيته في كتب أهل السنة وإن أجمعت على أنّه شخص جانب الصواب، وانحرف بادعائه أموراً منكراً أدّت إلى لعنه وذمّه والبراءة منه.

عبد الله بن سبأ في الروايات

لقد تعرّضت الروايات الشيعية الصحيحة السند لذمّه ولعنه والبراءة منه، في حين لم نجد أحداً ممّن اتّهم التشيع بالسبئية من أهل السنة أنّه يذكر ذمّ الشيعة لابن سبأ في كتبهم، وإليك نماذج من هذه الروايات:

١- روى الكشي بسنده إلى أبان بن عثمان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لعن الله عبد الله بن سبأ إنّّه ادّعى الربوبية في أمير المؤمنين عليه السلام وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإنّ قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبراً إلى الله منهم، نبراً إلى الله منهم»^(١).

٢- روى الكشي بسنده إلى أبي حمزة الثمالي، قال: «قال عليّ بن الحسن عليه السلام: لعن الله من كذب علينا، إنّني ذكرت عبد الله بن سبأ، فقامت

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤ ح ١٧٢، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

كلّ شعرة في جسدي، لقد ادّعى أمراً عظيماً، ما له لعنة الله، كان عليّاً عليه السلام والله عبداً لله صالحاً»^(١).

٣- روى الكشي بسنده إلى هشام بن سالم، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ، وما ادّعى من الربوبية في أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، فقال: أنّه لمّا ادّعى ذلك، استتابه أمير المؤمنين عليه السلام، فأبى أن يتوب، فأحرقه بالنار»^(٢).

ابن سبأ في كتب الفرق والمقاتلات

لعلّ أقدم كتاب تعرّض لابن سبأ هو فرق الشيعة للنوبختي، وكتاب المقاتلات والفرق للأشعري القمي.

قال النوبختي حين تعرّض لذكر فرق الشيعة: «(فرقة) منهم قالت: إنّ عليّاً لم يقتل ولم يمت، ولا يقتل ولا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه» إلى أن قال: «... وهذه الفرقة تسمّى (السبئية)، أصحاب (عبد الله بن سبأ) وكان ممّن أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابه...» ثمّ قال: «وحكى جماعة من أهل العلم من أصحاب عليّ عليه السلام أنّ عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم، ووالى عليّاً عليه السلام وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي ﷺ في عليّ عليه السلام بمثل ذلك... فمن هنا قال من خالف الشيعة: إنّ

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤ ح ١٧٣، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٢٣ ح ١٧١.

أصل الرفض مأخوذ من اليهودية...»^(١).

وقريب من هذا الكلام ما ذكره الأشعري القمي في المقالات والفرق^(٢).

ابن سبأ في أقوال الرجاليين

قال الكشي: «ذكر بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً، فأسلم ووالى علياً... وكان أول من شهر بالقول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفرهم، فمن هنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية»^(٣).

قال الطوسي: «عبد الله بن سبأ الذي رجع إلى الكفر، وأظهر الغلو»^(٤).

قال العلامة الحلي: «عبد الله بن سبأ: غال ملعون، حرقه أمير المؤمنين عليه السلام بالنار، كان يزعم أن علياً عليه السلام إله، وأنه نبي. لعنه الله»^(٥). ومن جاء بعدهم من الرجاليين الشيعة قد اعتمد على أقوال هؤلاء.

وخلاصة القول: أن عقيدة الشيعة في ابن سبأ هو رجل غالي في علي عليه السلام، وقد لعن من قبل الأئمة، وليس له أي تأثير مهم في بناء الكيان الشيعي مطلقاً.

وواضح من هذه الروايات الآمرة بلعنه وذمه أن الرجل لم يكن صانع

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ٢٢، الناشر: المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.

(٢) الأشعري القمي، المقالات والفرق: ص ١٩ - ٢٠، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٤) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٧٥، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٥) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٢، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

مذهب الشيعة، وإلا كيف يكون جزاؤه اللعن!!
وهذا الاعتقاد الشيعي في ابن سبأ يؤيده بعض علماء الرجال من أهل
السنة أيضاً.

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة، ضالّ
مضلّ، أحسب أن علياً حرقه بالنار»^(١).

وقال الصفدي: «عبد الله بن سبأ هو رأس الطائفة السبئية وهو الذي قال
لعليّ بن أبي طالب: أنت الإله، فنفاه عليّ إلى المدائن»^(٢).
وذكر ابن حجر نفس عبارة الذهبي^(٣).

وقد اقتصر ذكرهم على أنه غالي في عليّ عليه السلام، وادّعى الألوهية، ولم
يتعرّضوا لمسألة اختراعه الوصية أو غيرها.
وبعد هذا سوف نتعرّض للإجابة عن شبهة أن ابن سبأ هو أوّل من قال
بالنصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٤٢٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ١٧ ص ١٠٠، الناشر: دار إحياء التراث.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

الشبهة: ابن سبأ هو أول من قال بأن الإمامة وصاية من النبي ﷺ

قال القفاري: «أول من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولّاها سواه، يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن عبد الله بن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفرهم»^(١).

الجواب: الوصية بالإمامة أكبر من أن يخترعها ابن سبأ

أولاً: لقد بيّنا فيما سبق^(٢) من أبحاث أنّ الإمامة عهد من الله سبحانه جعله لأناس مخصوصين، وقد بلغ الرسول ذلك بيانات شرعية متعدّدة أشرنا إلى بعض منها، وسيأتي الحديث عنها مفصلاً، كآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُم﴾ وحديث الغدير، وحديث المنزلة، وغيرها من الأدلّة، ومع تلك الأدلّة كيف يكون ابن سبأ هو أول من قال بالوصية والنصّ على الإمامة؟!

ثانياً: إنّ كتب الشيعة التي استند إليها القفاري والتي تذكر أنّ ابن سبأ هو أول من قال بالوصية، قد اقتصر فيها القفاري على كتاب الكشي وكتاب فرق الشيعة للنوبختي والمقالات والفرق للأشعري القمي فقط، وقد ترك القفاري - عمداً - الروايات الصحيحة السند وأقوال علماء رجال الشيعة الكبار التي نقلنا شرطاً من كلماتهم، وهي تبين حقيقة ابن سبأ في نظر الشيعة، ولم تعرّض

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) أنظر: ص ٢٣٦.

لمسألة أن الإمامة من مخترعات عبد الله بن سبأ، بل تعرضت لكونه إنساناً منحرفاً مغالياً قد تبرأ الشيعة منه، ولعنوه على لسان أئمتهم.

ومن هنا قال السيد الخوئي رحمته الله: «وأما عبد الله بن سبأ، فعلى فرض وجوده، فهذه الروايات تدلّ على أنه كفر، وادّعى الألوهية في علي عليه السلام، لا أنه قائل بفرض إمامته عليه السلام»^(١).

يقول محمد كرد علي: «وأما ما ذهب إليه بعض الكتاب: من أن أصل مذهب التشيع من بدعة عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء، فهو وهم وقلة علم بحقيقة مذهبهم، ومن علم منزلة هذا الرجل عند الشيعة، وبراءتهم منه ومن أقواله وأعماله، وكلام علمائهم في الطعن فيه بلا خلاف في ذلك، علم مبلغ هذا القول من الصواب»^(٢).

وأما كتاب الكشي، فنصّ عبارته: «ذكر بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً... وكان أول من شهر بالقول بفرض إمامة علي... فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية...»^(٣).

أما كتاب فرق الشيعة، فنصّ العبارة فيه: «وحكى جماعة من أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم... وهو أول من شهر بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام»^(٤).

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١١ ص ٢٠٧، ط ٥-١٤١٣هـ.

(٢) محمد كرد علي، خطط الشام: ج ٦ ص ٢٤٦، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٤) النوبختي، فرق الشيعة: ص ٢٢، الناشر: المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.

ونفس الكلام نقله الأشعري القمي، إلا أنه ذكر بدل عبارة: «وهو أول من شهر بالقول» قال: «وهو أول من شهد بالقول»^(١).

فنقول:

١- إن ما قاله الكشي والنوبختي والأشعري قد ذكره بعنوان الحكاية، ولا يظهر أن هذه الحكاية هي لعلماء الشيعة بالخصوص؛ إذ لم يتعرض هؤلاء الثلاثة لحقيقتها، ومن وراءها، فلم يسمّوا لنا من هم هؤلاء أهل العلم الذين ذكروا ذلك، وإن ذكر النوبختي بأنهم من أصحاب علي عليه السلام، لكن هذا التعبير لا يختص بالشيعة؛ إذ لو كان المقصود ذلك لعبّر بتعابير أخرى، مثل: أصحابنا أو علمائنا، ومن هنا يحتمل قوياً أن يكون المقصود بهذه الجماعة من غير الشيعة، خصوصاً أنه عبّر عنهم من أصحاب علي عليه السلام، وقد نقل الشيخ الطوسي في رجاله الكثير من الرواة من غير الشيعة، وفي نفس الوقت عبّر عنهم أيضاً بأنهم من أصحاب الأئمة عليهم السلام^(٢).

(١) الأشعري القمي، المقالات والفرق: ص ٢٠، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم.
(٢) إن اصطلاح الأصحاب أو أصحاب الإمام عندما يطلقه علماء الشيعة لا يعني بالضرورة أنهم من شيعة الإمام بالمعنى المتعارف للصحابي الشيعي، بل قد يطلق ويراد به أصحاب الرواية، أي: من روى عن الإمام، مؤمناً كان أو فاسقاً، شيعياً كان أم غيره، فعند الشيخ الطوسي في رجاله معاوية بن معاوية، وعمرو بن العاص، وزيد بن أبيه، وبعض الخوارج ممن روى عن علي عليه السلام، وعند المنصور الدوانيقي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام؛ ولذا قال المحقق الداماد عن اصطلاح الشيخ الطوسي في الأصحاب: «اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الأصحاب، أصحاب الرواية، لا أصحاب اللقاء». ميرداماد، الرواشح السماوية، الراشحة الرابعة عشرة: ص ١٠٨، الناشر: دار الحديث.

٢- إنّ هذه الحكاية مرسلة، ولا سند لها، فلا قيمة علمية لها، فهي مجهولة السند في النقول الثلاثة المذكورة.

٣- على تقدير صحة هذه المنقولات عن الشيعة - مضافاً إلى أنّ الاعتقاد باختراع ابن سبأ لمسألة الإمامة مخالف لضرورة مسلمة عند الشيعة إذ إنّ الإمامة ثابتة عندهم بأدلة عقلية ونقلية صحيحة قبل أن يسلم ابن سبأ - نقول: لا ظهور لكلمات العلماء الثلاثة في أنّ ابن سبأ هو أوّل من اخترع الإمامة، فلو تأملنا كلماتهم نجد أنّ الشيء الواضح فيها هو أنّ ابن سبأ أوّل من أعلن وأظهر هذا الاعتقاد، وأنّ الاعتقاد كان موجوداً وسابقاً، لكنّه أعلنه بعد أن زالت عناصر الخوف، واستلم الإمام عليّ عليه السلام الخلافة، والشاهد على ذلك أنّ الأشعري القمّي ذكر أنّ ابن سبأ كان يقول: إنّ التقية لا تجوز؛ ممّا يكشف عن أنّ هذا الاعتقاد كان موجوداً، لكنّه لا يجاهرون به في زمن الخلفاء الذين سبقوا عليّاً عليه السلام.

وممّا يؤيد ذلك عبارة النوبختي والكشي: «وهو أوّل من شهر بالقول» فكلّمة (شهر) معناها: كشف ما كان مستوراً، لا أنّه اختراع جديد.

ثمّ لا يخفى أنّ مجرد نقل الكشي والنوبختي والقمّي للقضية لا يشكل اعترافاً منهم كما يريد القفاري، بل هو حكاية لقول لا يرتضونه؛ لذلك قالوا: إنّ هذا الكلام كان مسوّغاً لمخالفتي الشيعة لاتهمهم بأنّ التشيع أصله يهودي. وممّا يزيد القضية وضوحاً وجلاءً هو أنّ الوصية لعليّ عليه السلام بالإمامة أمر متعارف ومشهور في التراث الإسلامي، قبل أن يدخل ابن سبأ في الإسلام، وهذا ما سنكشف النقاب عنه في مبحث الوصية.

الوصية والوصية في حديث رسول الله ﷺ

لقد ورد مصطلح الوصي والوصية لعلّي عليه السلام في أحاديث النبي ﷺ في مناسبات مختلفة، وألفاظ متعددة، وبطرق وأسانيد متكررة تناقلها الرواة، وثبتت في مصادر المسلمين على رغم توفر الدواعي العديدة على طمسها وإخفائها بعدما تولّى بنو أمية مهمة تدوين أحاديث النبي ﷺ وكتابتها، وهي مسألة واضحة لمن أنصف، وترك التعصّب والتقليد، فوصول هذه البيانات النبوية في هذه القضية الحساسة جداً أكبر دليل على صحّتها ووقوعها، ولا ينبغي التشبّث بما أصاب بعض هذه الأحاديث من تضعيف وتحريف وتبديل؛ لأنها من الطبيعي جداً أن تواجه مثل هذه الأمور وإلا لشككنا في صحّتها، ومع هذا فقد صحّحنا بعض طرقها وأسانيدها، وتركنا بعضاً كشواهد ومؤيّدات مما يُفند من الأساس دعوى اختراعها من قبل ابن سبأ.

الوصية في أحاديث الدار

جاء لفظ الوصية والوصي في السنة الثالثة للبعثة بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ في عدّة روايات، منها:

الرواية الأولى ودراسة سندها

أخرج الطبري عن ابن حميد قال: «حدّثنا سلمة، قال: حدّثني محمد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله ابن عباس، عن عليّ بن أبي طالب في حديث طويل... تكلم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: يا بني عبد المطلب، إنّني والله ما أعلم شاباً في العرب

جاء قومه بأفضل مما قد جئتمكم به، إنني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأئكم يوازرني على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإنني لأحدثهم سنّاً، وأرمضهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، قال: فقام القوم يضحكون»^(١).

هذا الحديث إسناده جيد:

١- ابن حميد، فهو محمد بن حميد بن حيان، أبو عبد الله الرازي، (ت ٢٤٨هـ)^(٢):

- (١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢-٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.
- (٢) محمد بن حميد بن حيان التميمي التوحيدي، أبو عبد الله الرازي: (ت ٢٤٨هـ). روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، قال أبو زرعة: «من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث. وعن أحمد بن حنبل، قال: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً. وقيل لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه. وعن محمد بن إسحاق وقد سئل: أحدث عن محمد بن حميد؟ فقال: وما لي لا أحدث عنه، وقد حدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وسئل يحيى بن معين عنه، فقال: ثقة، ليس به بأس، رازي كئس. وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، يقول: ابن حميد ثقة كتب عنه يحيى. وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم». أنظر: المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٥ ص ١٠٠-١٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.



٢- سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، تُوِّفِّي بعد ١٩٠ هـ^(١).

٣- محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروفة، ت ١٥٠ هـ^(٢).



وقال الجليلي: «كان حافظاً عالماً بهذا الشأن، رضىه أحمد ويحيى». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ١١٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري (ت بعد ١٩٠ هـ).

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه في التفسير. عن ابن معين [قال]: «ثقة كتبنا عنه، كان كُتِبَ مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه.

وقال الدوري عن ابن معين: كتبنا عنه، وليس به بأس، وكان يتشيع...

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، وهو صاحب مغازي ابن إسحاق...

قال ابن عدي: عنده غرائب وإفراد، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتملة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف...

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، وذكر ابن خلفون أن أحمد سئل عنه، فقال: لا أعلم إلا خيراً. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار المدني (ت ١٥٠).

وهو صاحب السيرة المعروفة، اشتهر بالعلم والوثاقة إلى حد لا يسمع معها جرحه.

روى له البخاري - تعليقاً - وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال الذهبي عنه: «العلامة الحافظ الأخباري أبو بكر... صاحب السيرة النبوية... وهو أول من دون العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه، وكان في العلم بحراً عجائلاً...

قال ابن المديني، عن سفيان، عن الزهري، قال: لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا - عنى ابن إسحاق...

وقال أيضاً: مدار حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على ستة، فذكرهم، ثم قال: فصار علم الستة عند اثني عشر، أحدهم محمد بن إسحاق.

قال الخليلي: قال ابن إدريس الحافظ: كيف لا يكون ابن إسحاق ثقة وقد سمع من الأعرج، ويروي عنه، ثم يروي عن أبي الزناد عنه، ثم يروي عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عنه.

الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ٣٣-٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.



٤- عبد الغفار بن قاسم بن قيس الأنصاري فهو أبو مريم الكوفي^(١):



وقال البخاري: «رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق. وذكر عن سفیان أنه ما رأى أحداً يتهمه». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. وحجة من أمسك عن الاحتجاج به اتهامه بالتشيع ورميه بالقول بالقدر والتدليس، وأما الصدق كما قال الذهبي، فليس بمدفوع عنه. سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ٣٣-٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(١) عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري:

هو أبو مريم الكوفي، مشهور بكنيته، روى عنه شعبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرون. وقال شعبة: «لم أر أحفظ منه... وكان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال». ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٤٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

قال ابن عدي: «ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لا يتابع عليه، وكان غالباً في التشيع، وقد روى عنه شعبة حديثين ويكتب حديثه مع ضعفه». الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن عدي أيضاً: «سمعت أحمد بن محمد بن سعيد [ابن عقدة] يثني على أبي مريم ويطريه وتجاوز الحد في مدحه حتى قال: لو انتشر علم أبي مريم لم يحتج الناس إلى شعبة». الكامل: ج ٥ ص ٣٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ويعتد ابن عقدة من كبار الحفاظ وعلماء الحديث ونقاد الرجال، قال الذهبي: «حافظ العصر والمحدث البحر، أبو العباس... وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٨٣٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال أبو علي الحافظ: «ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين من أبي العباس، ابن عقدة، فقيل له ما يقول له بعض الناس فيه، فقال: لا يشتغل بمثل هذا، أبو العباس امام حافظ محلّه محلّ من يسأل عن التابعين وأتباعهم، فلا يسأل عنه أحد من الناس». ابن حجر، لسان الميزان: ج ١ ص ٢٦٥.

وقال ابن عدي في الكامل: «كان صاحب معرفة وحفظ ومقدّم في هذه الصناعة... ولم أجد بدءاً من ذكره؛ لأنني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كلّ من تكلم فيه متكلّم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره؛ للذي كان فيه من الفضل والمعرفة» الكامل: ج ١ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.



٥- المنهال بن عمرو^(١):

وقد علّق ابن حجر على كلام ابن عدي: «ثم لم يسق له ابن عدي شيئاً منكراً» لسان الميزان: ج ١ ص ٢٣٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

ولكن مع هذه المكانة العلمية التي لابن عقدة عند ابن عدي نجد أنه حينما مدح أبا مريم وأطرى عليه، عدّ ذلك في نظر ابن عدي تجاوزاً للحد وإنما مال إليه بسبب تشيعه!! الكامل: ج ٥ ص ٣٧٢. نعم قد ضعف أبا مريم عدة من علماء الجرح والتعديل ولكن المتتبع لكلما تهم في تضعيفه يتضح له أنها كانت بسبب مواقفه الاعتقادية من بعض الصحابة، وروايته لفضائل أمير المؤمنين عليه السلام، من هنا فقد اتهم بالرفض والتشيع، وقد صرح بعضهم بذلك في سياق تضعيفه له، قال أحمد بن حنبل: «كان أبو عبيدة إذا حدثنا عن أبي مريم يضحّ الناس ويقولون: لا نريده. قال أحمد: كان أبو مريم يحدث ببلايا في عثمان» الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٦٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وفي مصدر آخر قال أحمد أيضاً: «ليس بثقة كان يحدث ببلايا في عثمان» ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال أبو حاتم: «هو متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة» ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٥٤.

وهذا وقد صرح ابن حنبل بأن سبب تضعيفه إنما جاء من اعتقاده ورأيه، وهذا من الغرائب، فقد سئل يوماً، فقيل له: «أبو مريم من أين جاء ضعفه، من قبل رأيه أو من قبل حديثه؟ قال: من قبل رأيه، ثم قال: وقد حدث ببلايا في عثمان». العقيلي، الضعفاء: ج ٣ ص ١٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

فهل يبقى بعد هذا التصريح مجال لقبول كلما تهم في تضعيفه؟!

(١) المنهال بن عمرو:

روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

«قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة، وكذلك قال النسائي... وقال المعجلي: كوفي، ثقة. وقال الدارقطني: صدوق». المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٨ ص ٥٧٠-٥٧١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

قال ابن حجر: «المنهال بن عمرو الأسدي مولا هم الكوفي صدوق، ربما وهم، من الخامسة». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.



٦- عبد الله بن الحارث بن نوفل^(١):

الرواية الثانية ودراسة سندها

أخرج ابن عساكر في تاريخه، قال: «أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم الزيدي العلوي بالكوفة، أنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد، أنا محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، أنا أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، نا عباد بن يعقوب، نا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله عن علي بن أبي طالب، قال: لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يا علي اصنع لي رجل شاة بصاع من طعام، وأعد قعباً من لبن، وكان القعب قدر ريّ رجل، قال: ففعلت، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يا علي اجمع بني هاشم، وهم يومئذ أربعون رجلاً



قال الذهبي في الكاشف: «وثقه ابن معين». الكاشف: ج ٢ ص ٢٩٨، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(١) عبد الله بن الحارث بن نوفل.

روى له: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال ابن حجر: «قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال ابن المديني: ثقة...»

قال محمد بن عمر: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: أجمعوا على أنه ثقة، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ظاهر الصلاح وله رضى في العامة، وقال ابن حبان: هو من فقهاء أهل المدينة. تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ١٥٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن حجر أيضاً: «له رؤية ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر أجمعوا على ثقته، مات سنة تسع وسبعين ويقال سنة أربع وثمانين». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤٨٥.

أو أربعون غير رجل» إلى أن قال: «أيكم يقضي ديني ويكون خليفتي ووصيي من بعدي؟ قال: فسكت العباس مخافة أن يحيط ذلك بماله، فأعاد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الكلام، فسكت القوم وسكت العباس مخافة أن يحيط ذلك بماله، فأعاد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الكلام الثالثة، قال: وإني يومئذ لأسوأهم هيئة، إني يومئذ لأحمش الساقين، أعمش العينين، ضخم البطن، فقلت: أنا يا رسول الله، قال: أنت يا علي، أنت يا علي»^(١).

الرواية جيدة الإسناد:

١- أبو البركات، هو عمر بن إبراهيم، ت ٥٣٩ هـ^(٢):

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٧-٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أبو البركات عمر بن إبراهيم (٥٣٩ هـ).

قال الذهبي: «الشيخ العلامة المقرئ النحوي، عالم الكوفة، وشيخ الزيدية، أبو البركات، عمر بن إبراهيم... قال السمعاني: شيخ كبير، له معرفة بالفقه والحديث واللغة والتفسير والنحو، وله التصانيف في النحو، وهو فقير قانع باليسير، سمعته يقول: أنا زيدي المذهب، لكنني أفتي على مذهب السلطان». سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ١٤٥-١٤٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال في الميزان: «روى عنه ابن السمعاني، وابن عساكر، وأبو موسى المديني، وكان مشاركاً في علوم، وهو فقير متقن خير دين على بدعته، وكان مفتي الكوفة ويقول: أفتي بمذهب أبي حنيفة ظاهراً وبمذهب زيد تديناً... مات سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وصلى عليه ثلاثون ألفاً...» الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٨١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال ابن عساكر: «كتب عنه بالكوفة وهو أروع علوي لقيته». تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٣ ص ٥٤٣.

وقال ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد: «قرأت في كتاب معجم شيوخ الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني بخطه وأخبرني عنه أبو الحسن بن المقدس بمصر، قال: أخبرني أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن حمزة العلوي الزيدي بالكوفة وذكر



- ٢- أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد، ت ٤٤٦ هـ^(١) :
- ٣- محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، ت ٤٠٢ هـ^(٢) :
- ٤- أبو عبد الله محمد بن قاسم بن زكريا المحاربي، ت ٣٢٠ هـ^(٣) :



حديثاً، ثم قال: الشريف عمر هذا أديب نحوي... وكان من عقلاء الرجال، حسن الرأي في الصحابة مثنيّاً عليهم متبرئاً ممّن تبرأ منهم.

أخبرنا أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله الشافعي بدمشق أنبأ عمي أبو القاسم علي بن الحسن الحافظ، قال: عمر بن إبراهيم بن محمد أبو البركات الزيدي الكوفي كتبت عنه بالكوفة، وهو أروع علوي لقيته...

أخبرنا شهاب الحاتمي بهراة حدثنا أبو سعد بن السمعاني من لفظه، قال: عمر بن إبراهيم بن محمد أبو البركات من أهل الكوفة يسكن بمحلة يقال لها السبيع، ويصلي بالناس في مسجد أبي إسحاق السبيعي، شيخ كبير فاضل، له معرفة بالفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو والأدب، وله التصانيف الحسنة السائرة في النحو، وهو خشن العيش، صابر على الفقر والقلّة، قانع باليسير، سمعته يقول: أنا زيدي المذهب [و] لكنني أفتي على مذهب السلطان - يعني أبا حنيفة - رحمه الله، كتبت عنه الكثير، وهو شيخ متيقّض حسن الإصغاء سليم الحواس. ذيل تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد (٤٤٦ هـ).

قال عنه الذهبي: «الشيخ، المسند، الثقة، أبو الفرج، محمد بن أحمد بن علان الكرجي ثم الكوفي... قال النرسي: هو ثقة من عدول الحاكم». سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٤٥١.

(٢) محمد بن جعفر بن محمد (٤٠٢ هـ).

قال الذهبي: «الإمام المقرئ، المعمر، المسند... التميمي النحوي الكوفي، ابن النجار... قال العتيقي: هو ثقة». سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٠٠-١٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) محمد بن قاسم بن زكريا المحاربي (٣٢٠ هـ).

قال الذهبي: «الشيخ المحدث المعمر، أبو عبد الله محمد بن قاسم بن زكريا، المحاربي الكوفي السوداني... عن حسين بن نصر بن مزاحم، قال: وكان يؤمن بالرجعة». سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٧٣.

وفي ميزان الاعتدال: «تكلم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة... حدث عنه الدارقطني، ومحمد بن



٥- عباد بن يعقوب الرواجني، ت ٢٥٠ هـ (١):



عبد الله [القاضي] الجعفي». الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ١٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
فالكلام فيه لما قيل من أنه كان يؤمن بالرجعة، لكن إيمانه بذلك غير ثابت، وعلى فرض وجوده فلا يؤثر، وإلا لما روى عنه مثل الدارقطني.
فإيراده في الضعفاء والمجروحين لا وجه له؛ إذ لم يبينوا سبب ضعفه، وغاية ما يذكرون أنه قد تكلم فيه، وكلامهم فيه من جهة عقيدته، وهي لا تؤثر كما أشرنا مراراً.
(١) عباد بن يعقوب الرواجني (٢٥٠ هـ).

قال الذهبي في الكاشف: «شيعي جلد، عن الوليد بن أبي ثور وشريك وعدة، وعنه البخاري مقروناً والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن صاعد وخلق، وثقه أبو حاتم». الكاشف: الذهبي: ج ١ ص ٥٣٢-٥٣٣، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.
وقال الذهبي في السير: «الرواجني، الشيخ العالم الصدوق، محدث الشيعة... قال أبو حاتم: شيخ ثقة. وقال الحاكم: كان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه، عباد بن يعقوب.
وقال ابن عدي: فيه غلو في التشيع. وروى عبدان عن ثقة، أن عبادة كان يشتم السلف، وقال ابن عدي: روى مناكير في الفضائل والمثالب... وقال ابن جرير: سمعته، يقول: من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد، حشر معهم...» سير أعلام النبلاء، الذهبي: ج ١١ ص ٥٣٦-٥٣٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال في التقریب: «صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون، بالغ بن حبان، فقال: يستحق الترك». ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤٦٩-٤٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
وقال الخزر جي الأنصاري: «وثقه أبو حاتم وابن خزيمة، وقال ابن عدي: فيه غلو، روى أحاديث منكورة في فضائل أهل البيت، وقال صالح بن محمد: يشتم عثمان». خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ص ١٨٧، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: «سئل أبي عنه فقال: كوفي شيخ». ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

فالرجل لا غبار على وثاقته وصدقه، وما قد يخدش به من هنا وهناك فلو روايته فضائل أهل البيت عليهم السلام ومجاهرتة بالحق، وعدم خوفه ووجهه من النطق به، هذا ويلاحظ أن الذهبي في السير ينقل أن أبا حاتم قال بحقه: شيخ ثقة، بينما المنقول عن أبي حاتم في الجرح والتعديل لابن أبي



٦- عبد الله بن عبد القدوس^(١):

٧- الأعمش: هو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي

ت ١٤٨هـ^(٢):



حاتم قوله: كوفي شيخ، من دون لفظة (ثقة)، فلا ندري هل أن الذهبي اطلع على كلام آخر لأبي حاتم في كتاب آخر، أم أنه اشتبه في النقل عنه، أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟! (١) عبد الله بن عبد القدوس.

روى عنه البخاري - تعليقاً - والترمذي.

وفي التهذيب عن محمد بن عيسى أنه قال: «هو ثقة، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق إلا أنه يزوي عن أقوام ضعاف. وقال أبو داود: ضعيف الحديث كان يرمى بالرفض. قال: وبلغني عن يحيى أنه قال: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليه السلام، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أغرب... وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير، وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أن أكتب عنه حديثاً». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ٢٦٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالرفض». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٥١٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقال عنه الهيثمي: «وثقه البخاري وابن حبان وضعفه ابن معين». مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال في موضع آخر: «فيه كلام وقد وثق». مجمع الزوائد: ج ٣ ص ١٥.

نقول: بعد ملاحظة أقوال الجارحين له والمعدلين يتضح أن أسباب جرحهم له واضحة جداً، وهي تشييعه وروايته لفضائل أهل البيت عليه السلام بل إن عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليه السلام حتى نعتوه بنعوت قاسية كقولهم: رافضي خبيث، أو أنه ليس بشيء وغيرها من الأحكام، وليتهم أطلقوا تلك النعوت على من يستحقها كحريز بن عثمان الذي كان يلعن علياً عليه السلام في الغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، ومع ذلك فهو ثقة ثبت مع كونه ناصياً!! فإننا لله وإنا إليه راجعون.

(٢) سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي (ت ١٤٨هـ).

روى له الستة، «قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ١٩٦.



٨- المنهال بن عمرو^(١):

٩- عباد بن عبد الله الأسدي^(٢):



وقال ابن حجر: «سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة، حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلّس». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الذهبي: «سليمان بن مهران الحافظ أبو محمد الكاهلي الأعمش، أحد الأعلام». الكاشف: ج ١ ص ٤٦٤، الناشر: دار القبلية للثقافة الإسلامية - جدة.

ووثقه العجلي، معرفة الثقات: ج ١ ص ٤٣٢، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة. وذكره ابن حبان في الثقات. ابن حبان، الثقات: ج ٤ ص ٣٠٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند. وذكره عمر بن شاهين في تاريخ أسماء الثقات: ص ١٤، الناشر: دار السلفية - تونس.

(١) مرّ الكلام عنه: ص ٢٨٩.

(٢) عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي.

من التابعين، روى عن علي عليه السلام وسلمان (رض) وروى عنه المنهال بن عمرو، قال المزني: «روى له النسائي في خصائص علي وفي مسنده أحاديث». المزني، تهذيب الكمال: ج ١٤ ص ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وأورده العجلي في الثقات، وقال: «كوفي تابعي ثقة». معرفة الثقات: ج ٢ ص ١٧. وذكره ابن حبان في الثقات. ابن حبان، الثقات: ج ٥ ص ١٤١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند. وأخرج له ابن أبي حاتم في تفسيره. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ٤٥، الناشر: المكتبة العصرية.

وصح له الحاكم في المستدرک حديثين عن علي عليه السلام: الأول قوله عليه السلام: «إني عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، صليت قبل الناس بسبع سنين قبل أن يعبد أحد من هذه الأمة». المستدرک: ج ٣ ص ١١٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والحديث الثاني في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ قال عليه السلام: «رسول الله ﷺ المُنذر، وأنا الهادي». وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩ - ١٣٠.

الأمر الذي لم يطق الذهبي سماعه، فحكم بأنه كذب رجماً بالغيب، فقال: «هذا كذب على



الرواية الثالثة: ما أخرجه ابن عساكر بسنده عن ابن عباس عن علي عليه السلام جاء فيه أن رسول الله، قال: «يا بني عبد المطلب أي والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، إنني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وإن ربي أمرني أن أدعوكم، فأياكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعاً وأناي لأحدثهم سنّاً، فقلت: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»^(١).

هذا، وقد أخرج ابن عساكر حادثة استدعاء النبي صلى الله عليه وآله لبني عبد المطلب وعرضه عليهم مسألة الوصية والخلافة، بطريقتين مختلفتين لم يتّضح منهما أنّهما كانا عقب نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

فقد روى ابن عساكر بسنده عن أبي رافع عن أبيه، قال: «قال أبو رافع: جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولد بني عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلاً وإن كان منهم لمن يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن، فقال: لهم يا بني عبد المطلب، إن الله لم يبعث رسولاً إلا



علي». الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٦٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وسئل أحمد بن حنبل عن حديث: أنا عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق، فقال: «اضرب عليه فإنه حديث منكر». سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث: ص ١٤٤، الناشر: عالم الكتب. فهذان الحديثان، وحديث الوصية وغيرها من أحاديث مناقب ومقامات أهل البيت عليهم السلام كانت سبباً في تضعيف عباد بن عبد الله الأسدي من قبل بعض علماء الجرح والتعديل، ولا يوجد طعن في عدالته ووثاقته.

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٨-٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووارثاً ووصياً ومنجزاً لعداته وقاضياً لدينه، فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي ووزير ووصي وينجز عداتي وقاضي ديني؟ فقام إليه علي بن أبي طالب، وهو يومئذ أصغرهم، فقال له: اجلس، وقدم إليهم الجذعة والفرق من اللبن، فصدروا عنه حتى أنهلهم وفضل منه فضله، فلما كان في اليوم الثاني أعاد عليهم القول، ثم قال: يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناً، فمن منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزير ووصي وقاضي ديني ومنجز عداتي، فقام إليه علي بن أبي طالب، فقال: اجلس، فلما كان اليوم الثالث أعاد عليهم القول، فقام علي بن أبي طالب، فبايعه بينهم، فتنفل في فيه، فقال أبو لهب: بش ما جبرت به ابن عمك إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً^(١).

والطريق الآخر لابن عساكر هو بسنده عن أبي رافع أيضاً، قال: «كنت قاعداً بعدما بايع الناس أبا بكر، فسمعت أبا بكر يقول للعباس: أنشدك الله هل تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جمع بني عبد المطلب وأولادهم وأنت فيهم، وجمعكم دون قريش، فقال: يا بني عبد المطلب إنه لم يبعث الله نبياً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووصياً وخليفةً في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزير ووصي وخليفة في أهلي، فلم يقم منكم أحد، فقال: يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناً، والله ليقومن قائمكم أو لتكونن في

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٩-٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

غيركم، ثم لتندمن، فقام علي من بينكم، فبايعه على ما شرط له ودعاه إليه، أتعلم هذا له من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ قال: نعم»^(١).

رواية: وصيي علي بن أبي طالب عليه السلام

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، ثنا يحيى بن يعلى عن ناصح بن عبد الله عن سماك بن حرب عن أبي سعيد الخدري عن سلمان، قال: «قلت: يا رسول الله، لكل نبي وصي، فمن وصيك؟ فسكت عني، فلمّا كان بعد رأيي فقال: يا سلمان، فأسرعت إليه، قلت: لبيك، قال: تعلم من وصي موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون، قال: لم؟ قلت: لأنّه كان أعلمهم، قال: فإنّ وصيي وموضع سرّي وخير من أترك بعدي وينجز عدتي ويقضي ديني عليّ بن أبي طالب، قال أبو القاسم: قوله: وصيي يعني أنّه أوصاه في أهله لا بالخلافة، وقوله: خير من أترك بعدي، يعني من أهل بيته (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

وأخرج قريباً منه أحمد بن حنبل في الفضائل بسنده عن أنس بن مالك، قال: «قلنا لسلمان: سل النبيّ (صلى الله عليه وسلم) من وصيه، فقال له سلمان: يا رسول الله، من وصيك؟ قال: يا سلمان، من كان وصي موسى؟ قال: يوشع بن نون، قال: فإنّ وصيي ووارثي يقضي ديني، وينجز موعودي: علي بن أبي طالب»^(٣).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٦ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦١٥ ح ١٠٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

دراسة في سند الرواية

الرواية جيدة الإسناد:

١- محمد بن عبد الله الحضرمي، هو المعروف بالمطين^(١):

٢- إبراهيم بن الحسن الثعلبي^(٢):

٣- يحيى بن يعلى الأسلمي^(٣):

(١) محمد بن عبد الله الحضرمي.

قال ابن أبي حاتم الرازي: «محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي المعروف بالمطين... كتب إلينا ببعض حديثه، وهو صدوق». الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٢٩٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال الذهبي: «كان من أوعية العلم... قال أبو بكر بن دارم الحافظ: كتبت عن مطين مائة ألف حديث. وسئل عنه الدارقطني، فقال: ثقة جبل... ولأبي جعفر العباسي كلام في مطين، وعدد له نحواً من ثلاثة أوهام، فلا يلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض، وبكل حال فمطين ثقة مطلقاً، وليس كذلك العباسي». تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٦٦٢-٦٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ووثقه الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٦ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ووصفه عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة بالحافظ. ابن أبي عاصم، السنة: ص ٣١٧، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت. وصحح الحاكم في المستدرك أحاديث جاء في أسانيد الحضرمي ووافقه الذهبي. المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ٤١-٤٢، ج ٣ ص ٥٦٠، ج ٤ ص ٣١٩-٣٢٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وغيرها من الموارد.

(٢) إبراهيم بن الحسن الثعلبي.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه، فقال: شيخ». الجرح والتعديل: ج ٢ ص ٩٢. وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٨ ص ٨٠، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٣) يحيى بن يعلى الأسلمي:

يعد يحيى بن يعلى الأسلمي من الرواة الذين لهم دور كبير في نقل الحديث وروايته والذي يتضح من خلال كثرة من نقل عنهم من كبار الرواة والمحدثين، كإسماعيل بن أبي خالد





والأعمش، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعثمان بن الأسود، وفطر بن خليفة، ويونس بن خباب وغيرهم كثير إلى الحد الذي يصفهم ابن حجر (الخلق). ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهذا فيه دلالة على كثرة عددهم، وكذلك يروي عنه عدد كبير من الرواة كأبي بكر بن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيد، وأبي هشام الرفاعي، وإسماعيل بن أبان الوراق، وجبارة بن المغلس، والوليد بن حماد، وأبي نعيم الطحان، وعباد بن يعقوب الرواجني وآخرين.

روى له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي في سننه، وابن أبي حاتم في تفسيره: ج ٩ ص ٣٠٣٢-٣٠٣٣. وقال ابن أبي حاتم في تفسيره عن الروايات الواردة فيه: «فتحررت إخراج ذلك بأصح الأخبار أسناداً، وأشبهها متناً». تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ١٤، الناشر: المكتبة العصرية.

وروى له ابن حبان في صحيحه: ج ١٥ ص ٣٩٢-٣٩٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال ابن حبان عن سبب تأليفه للصحيح: «وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت لاشتغالهم بكتابة الموضوعات وحفظ الخطأ أو المقلوبات... فتدبرت الصالح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب عليها على المقتبس». صحيح ابن حبان: ج ١ ص ١٠٢-١٠٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وأخرج ليحيى بن يعلى، ابن أبي شيبة في مصنفه. ابن أبي شيبة، المصنف: ج ١ ص ٢٥٣، ج ٣ ص ١٢٩، ج ٥ ص ٤١٥، ج ٨ ص ٤٥٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وصحح له الحاكم حديثاً في مستدركه. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ولكن العديد من علماء الجرح والتعديل ضعفوه وجرحوه، قال عبد الله الدورقي عن يحيى ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي، وقال ابن عدي: كوفي من الشيعة. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٢٦٦. والمتأمل في أقوالهم وتجريحهم له يتضح له أن تضعيفهم لم يكن مستنداً إلى الطعن في عدالته وصدقه، فهذه الألفاظ المذكورة مضافاً إلى أنها تعتبر أدنى مراتب الجرح عندهم، فهي لا تمس صدقه ووثاقته، بل نعتقد أن ذنبه وجريته هو تشييعه وروايته لفضائل أهل البيت (عليهم السلام) التي تكون في كثير من الأحيان كافية في تضعيف الراوي ورد أحاديثه، لذا قرن الألباني تشييعه بضعفه، فقال: «وهو شيعي ضعيف». السلسلة الضعيفة: ج ٢ ص ٣٩١.

وهذا ما يظهر أيضاً من كلام ابن عدي، فإنه بعد أن نقل قول البخاري في يحيى: مضطرب الحديث،



٤- ناصح بن عبد الله^(١):

ذكر حديثاً له كشاهد على ذلك، وهو قول رسول الله ﷺ: «من أطاعني أطاع الله، ومن عصاني عصى الله. ومن أطاع علياً أطاعني، ومن عصى علياً عصاني». ثم علق قائلاً: «وهذا لا أعلم يرويه عن بسام بهذا الإسناد غير يحيى بن يعلى، ويحيى بن يعلى هذا كوفي، وهو في جملة شيعتهم». عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج ٧ ص ٢٣٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وأخرج له ابن أبي حاتم عن السدي في تفسير قوله تعالى: ﴿الْم * أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾، قال: «الذين صدقوا: علي بن أبي طالب وأصحابه». تفسير ابن أبي حاتم: ج ٩ ص ٣٠٣٢-٣٠٣٣، الناشر: المكتبة العصرية.

وروى له الحاكم بسنده عن رسول الله ﷺ، قال: «من يريد أن يحيى حياتي، ويموت موتى، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتولّ علي بن أبي طالب؛ فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة». المستدرک: ج ٣ ص ١٢٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

فهذه الأحاديث إذن هي التي تجعل الراوي مضطرب الحديث، ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ لأنها تعدّ من المناكير والبلايا والطامات عندهم!! ولذا وصف ابن حجر الحديث الذي يرويه ابن حبان في صحيحه عن يحيى بن يعلى، والذي فيه أن رسول الله ﷺ قد ردّ أبا بكر وعمر (رض) عندما خطبا الزهراء (عليها السلام)، ثم زوجها لعلي (عليه السلام) قال ابن حجر عنه: «وأخرج ابن حبان له في صحيحه حديثاً طويلاً في تزويج فاطمة، فيه نكارة». تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) ناصح بن عبد الله.

كان من كبار الحفاظ وحملة العلم، روى عنه كبار العلماء والحفاظ كأبي حنيفة النعمان، وإسماعيل بن عمرو البجلي، وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد العزيز بن الخطاب، وإسحاق بن منصور السلولي وغيرهم من الثقات، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ٣٥٨-٣٥٩.

واشتهر بالتدين والصلاح، قال الذهبي: «كان من العابدين، ذكره الحسن بن صالح، فقال: رجل صالح، نعم الرجل». ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٢٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال ابن حبان: «كان شيخاً صالحاً». المجروحين: ج ٣ ص ٥٤، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

ولكن مع هذا فقد تعرّض ناصح بن عبد الله إلى حملة واسعة من التضعيف والتجريح لروايته



٥- سماك بن حرب، الذهلي، ت ١٢٣هـ^(١):

فضائل ومناقب أهل البيت عليهم السلام بيد أنهم لم يستطيعوا من خلال حملتهم تلك أن يقدموا دليلاً واحداً على عدم صدقه أو وثاقته، أو سوء حفظه أو غيرها من الأمور التي تضر في رواية الراوي وتؤثر على صحة نقله، وإنما تراوحت عباراتهم بين الإيهام والغموض وعدم إعطاء تفسير مقنع، كقولهم: منكر الحديث، ليس بشيء، ذاهب الحديث، ضعيف، ليس بالقوي، ليس بثقة. المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٦١-٢٦٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وبين الإفصاح عن السبب الحقيقي لتضعفه وجرحه، وهو روايته ونقله لفضائل ومناقب أهل البيت عليهم السلام فعبروا عن ذلك بقولهم: منكر الحديث، عنده عن سماك، عن جابر بن سمرة مسنداً في الفضائل كلها منكرات. المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٦١.

أو قولهم: متروك الحديث روى عن سماك أحاديث منكراً. المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٦١. أو قولهم: يروي عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فلما فحش ذلك منه استحق ترك حديثه. ابن حبان، المجروحين: ج ٣ ص ٥٤، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

وهذه الأقوال والتعابير كلها، كما ترى لا تحط من قدر الرجل في الحفظ والرواية للحديث بعد تصريحهم بأنه من العابدين وكونه من الصالحين وقد روى عنه كبار أئمة أهل السنة كأبي حنيفة وغيره؛ فلذا لا تغتر بما يطعن به هذا الرجل بعد أن عرفت علّة الطعن، وإليك بعض أحاديثه التي وصفوها بأنها منكرات، لأنها تعارض وتضادّ مسلمات عندهم، كوقوعه في سند رواية عن جابر، قال: «قالوا: يا رسول الله: من يحمل رايتك يوم القيامة؟ قال: من يحسن أن يحملها إلا من حملها في الدنيا علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، الطبراني». المعجم الكبير: ج ٢ ص ٢٤٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وكذلك نقله لحديث الوصية الذي نحن بصددّه، والذي لم يحتمله الذهبي، فقال عنه: «هذا خبر منكر». ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٢٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(١) سماك بن حرب الذهلي (١٢٣هـ).

قال الذهبي: «سماك بن حرب ابن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة، الحافظ الإمام الكبير أبو المغيرة الذهلي البكري الكوفي أخو محمد وإبراهيم، حدث عن ثعلبة بن الحكم الليثي، وله صحبة، وابن الزبير... قال علي بن المديني: له نحو مئتي حديث، وروى



رواية: اتخذت علياً عليه السلام وصياً

أخرج الطبراني في الكبير بلفظ (اتخذت علياً وصياً) فعن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محمد بن مرزوق، ثنا حسين الأشقر، ثنا قيس عن الأعمش عن عباية بن ربعي، عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لفاطمة (رضي الله عنها): «أما علمت أن الله عز وجلّ أطلع إلى أهل الأرض، فاختار منهم أباك فبعثه نبياً، ثمّ أطلع الثانية، فاختار بعلك فأوحى إليّ، فأنكحته واتخذته وصياً»^(١).

دراسة في سند الرواية

الرواية جيدة الإسناد:



حماد بن سلمة عنه: أدركت ثمانين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد ذهب بصري، فدعوت الله تعالى، فردّ عليّ بصري». سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٤٥ - ٢٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال المزي: «قال عبد الرزاق، عن سفيان الثوري: ما سقط لسماك بن حرب حديث... وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: ثقة... وكان جازئ الحديث لم يترك حديثه أحد، ولم يرغب عنه أحد، وكان عالماً بالشعر وأيام الناس، وكان فصيحاً. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق ثقة... قال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح... وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء.

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: في حديثه لين. قال أبو الحسين بن قانع: مات سنة ثلاث وعشرين ومئة. استشهد به البخاري في الجامع، وروى له في القراءة خلف الإمام وغيره، وروى له الباقون». تهذيب الكمال: ج ١٢ ص ١١٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

قال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كلّها، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حسان عمن روى عنه، وهو صدوق لا بأس به». الكامل في الضعفاء: ج ٣ ص ٤٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٤ ص ١٧١ ح ٤٠٤٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١- محمد بن عبد الله الحضرمي مرّ توثيقه في الرواية السابقة^(١).

٢- محمد بن مرزوق، ت ٢٤٨هـ^(٢):

٣- حسين الأشقر الفزاري، ت ٢٠٨هـ^(٣):

(١) أنظر: ص ٣٠٨.

(٢) محمد بن مرزوق (ت ٢٤٨هـ).

«روى عنه: مسلم، والترمذي، وابن ماجه... قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات». المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٦- ص ٣٧٨- ٣٧٩. وقال ابن حجر في التقریب: «صدوق له أوهام». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) حسين الأشقر الفزاري الكوفي (٢٠٨هـ)

لم يَتهمة أحد في وثاقته أو عدالته، بل اعترفوا بصدقه وعدم تعمده الكذب، فقد ورد عن أحمد بن محمد بن هانئ، قال: «قلت لأبي عبد الله - يعني ابن حنبل: تحدث عن حسين الأشقر؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب... وقال ابن الجنيّد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٩١- ٢٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن حجر: «صدوق بهم، ويغلو في التشيع». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢١٤.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ١٨٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

وأخرج له ابن أبي حاتم في تفسيره أحاديث بعضها في فضائل أهل البيت (عليهم السلام): ج ٣ ص ٧٢٩ ج ٤ ص ١٣٢٨ ج ١٠ ص ٣٢٧٧، الناشر: المكتبة العصرية.

وصحّح له الحاكم في المستدرک حديثاً في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، قال علي: «رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) المنذر، وأنا الهادي». وعلّق عليه الذهبي بكل تشنّج وانفعال كعاداته مع هكذا أحاديث، قائلاً: «بل كذب قبيح الله واضعه!!». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بينما علّق على حديث آخر صحّحه الحاكم، وفي إسناده حسين الأشقر، قال: «الأشقر وثق، وقد اتهمه ابن عدي، وجعفر تكلم فيه». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.



٤- قيس بن الربيع الأسدي^(١):

والسبب في الفرق بين التعليقين هو أن الحديث الثاني لم يكن فيه ما يثير حفيظة الذهبي. وبعد الأشقر من الرواة والحفاظ الذين جندوا أنفسهم لنقل فضائل أهل البيت عليه السلام والتحدث بها فجز عليه ذلك أن اتهم بأنه يروي المناكير والبلايا، فقال عنه البخاري: «فيه نظر»، وقال في موضع آخر: عنده مناكير، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال إبراهيم بن يعقوب الحوزجاني: غال من الشتامين للخيرة. المزي، تهذيب الكمال: ج ٦ ص ٣٦٦-٣٦٩.

(١) قيس بن الربيع الأسدي المتوفى سنة بضع وستين بعد المائة. روى له الترمذي وابن ماجه وأبو داود، قال الذهبي: «أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه... كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محله الصدق». ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٩٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت. قال ابن حجر: «قال عبيد الله بن معاذ عن أبيه: سمعت يحيى بن سعيد ينقص قيساً عند شعبة، فزجره ونهاه، وقال عفان: قلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت من سفيان يقول فيه يغلطه أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفتتهم بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجة. وقال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: قيس ثقة، يوثقه الثوري وشعبة، وعن أبي الوليد: كان قيس ثقة حسن الحديث، وقال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحداً أحسن رأياً منك في قيس، قال: إنه كان ممن يخاف الله». تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٣٥٠-٣٥١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال ابن حجر: «قال ابن حبان: تتبع حديثه فرأيت صادقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به، فوقع المناكير في روايته فاستحق المجانبية... وكان شعبة يروي عنه وكان معروفاً بالحديث صدوقاً، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره، فترك الناس حديثه، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقاً، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه... وقال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيى، يقول: سمعت أبا الوليد، يقول: كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث هي أحب إلي من ستة آلاف دينار». تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٣٥٢-٣٥٣. ومن خلال مجمل كلماتهم وأقوالهم فيه يظهر أن الرجل كان صدوقاً لا يعرف عنه الكذب باعترافيهم، وكان من أوعية العلم لكثرة ما يروي وينقل، وما ورد من جرح بعض له فهو إما مبهم غير مفسر، أو بسبب تشيعه، كما صرح بذلك أحمد بن حنبل، أو من جهة تصرف ابنه في رواياته وهي قضية غير ثابتة ذكروها على نحو الاحتمال، كما يظهر من تعبيرهم بـ (قيل) وما أشبه ذلك.

٥- الأعمش، قد مرّ توثيقه^(١).

٦- عباية بن ربعي الأسدي^(٢):

وأخرج الطبراني أيضاً في الكبير والأوسط قريباً من الحديث السابق بسنده عن علي بن علي الهلالي عن أبيه، قال: «دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند

(١) أنظر: ص ٣٠٣.

(٢) عباية بن ربعي الأسدي.

قال ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل: «عباية بن ربعي الأسدي كوفي روى عن علي، وأبي أيوب، وابن عباس، روى عنه خثمة بن عبد الرحمن، وسلمة بن كهيل، والأعمش، وموسى بن طريف، سمعت أبي يقول ذلك، نا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عنه، فقال: كان من عتق الشيعة، قلت: ما حاله؟ قال: شيخ». الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٥ ص ٢٨١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

ولا يوجد للعقيلي سبب وجيه في عدّ عباية من الضعفاء سوى روايته حديثاً في فضائل علي عليه السلام فقال: «عباية بن ربعي الأسدي روى عنه موسى بن طريف، كلاهما غاليلان ملحدان». ثم ساق الحديث الذي بسببه استحق هذا الوصف من العقيلي، وهو ما رواه عباية بن ربعي الأسدي أنه سمع علياً يقول: أنا قسيم النار... وحديث آخر عمى عليه ولم يبينه، وهو: فلان كذا وكذا على الصراط. ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٤١٥-٤١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

في حين وصفهما الذهبي بأنهما من غلاة الشيعة فقط، ولم يحكم عليهما بالإلحاد، وقد تعسف العقيلي وأورد كثيراً من الثقات في الضعفاء كعلي بن المديني ممّا حدا بالذهبي إلى تأنيبه على ذلك، فقال: «أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبعتك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولتزيّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أنّ كلّ واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك». ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

هذا وقد صحّح الحاكم لعباية بن ربعي حديثاً قال عنه: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وعلق عليه الذهبي بقوله: «على شرط البخاري ومسلم». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٤٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

رأسه، قال: فبكت حتى ارتفع صوتها، فرفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) طرفه إليها، فقال: حبيبتى فاطمة ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك، قال: يا حبيبتى أما علمت أن الله اطلع على الأرض اطلاعة فاختار منها أباك، فبعثه برسالته، ثم اطلع على الأرض اطلاعة، فاختار منها بعلك، وأوحى إليّ أن أنكحك إياه، يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم يعط أحداً قبلنا، ولا تعطى أحد بعدنا، أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على الله، وأحب المخلوقين إلى الله، وأنا أبوك، ووصي خير الأوصياء، وأحبهم إلى الله، وهو بعلك»^(١). وأورد هذا الحديث ابن عساكر في تاريخه^(٢).

رواية: علي بن أبي طالب وصي ووارثي

أخرج ابن عساكر عن أبي القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقوم، أنا أبو القاسم عيسى بن علي، أنا أبو القاسم البغوي، نا محمد بن حميد الرازي، نا علي بن مجاهد، نا محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة عن أبيه قال: «قال النبي (صلى الله عليه وسلم): لكل نبي وصي ووارث، وإن علياً وصي ووارثي»^{(٣)(٤)}.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ٣٢٧، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٥٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ٣٩٢.

(٤) لا شك في أنه ليس المقصود بالوراثة هنا معناها المادي أي: وراثة الأموال، بل هي هنا بمعنى وراثة العلم والخلافة، فإن أوصياء الأنبياء لا يرثون من الأنبياء إلا علمهم ومنزلتهم ومقامهم



دراسة في سند الرواية

الرواية إسنادها جيد:

١- أبو القاسم بن السمرقندي: إسماعيل بن أحمد^(١):

٢- أبو الحسين بن نقور: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور^(٢):



وخلافتهم في قومهم، وإلا فالمعنى المادي غير مراد بهذه الوراثة خصوصاً مع وجود من يحجب أمير المؤمنين عليه السلام عن وراثته النبي صلى الله عليه وآله، كابنته الزهراء عليها السلام وعمه العباس على القول بذلك.

(١) إسماعيل بن أحمد أبو القاسم السمرقندي:

كان من كبار الحفاظ، روى عن الكثير وروى عنه الكثير، قال ابن عساكر: «ولد بدمشق... خرج إلى بغداد فاستوطنها إلى أن مات بها، وأدرك بها إسناداً حسناً... وكان أكثر ثقة، صاحب نسخ وأصول... وبقي إلى أن خلت بغداد، وصار محدثها كثرة وإسناداً». تاريخ مدينة دمشق: ج ٨ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال الذهبي: «الشيخ الإمام المحدث المفيد المسند، أبو القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث، السمرقندي، الدمشقي المولد، البغدادي الوطن، صاحب المجالس الكثيرة... قال السمعاني: قرأت عليه الكتب الكبار والأجزاء، وسمعت أبا العلاء العطار بهمدان يقول: ما أعدل بأبي القاسم بن السمرقندي أحداً من شيوخ العراق وخراسان، وقال عمر البسطامي: أبو القاسم إسناد خراسان والعراق، قال ابن السمرقندي: ما بقي أحد يروي (معجم) ابن جميع غيري، ولا عن عيد الدائم الهلالي... قال السلفي: هو ثقة، له أنس بمعرفة الرجال». سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ٢٩-٣١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور (٤٧٠هـ)

قال الخطيب البغدادي: «أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسين البزاز المعروف بابن النقور... كتبت عنه وكان صدوقاً». تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٤٦، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. وقال الذهبي: «ابن النقور الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق، أبو الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور، البغدادي، البزاز، مولده في جمادى الأولى، سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. وكان صحيح السماع، متحريراً في الرواية... قال الخطيب: كان صدوقاً. وقال ابن خيرون: ثقة، قال الحسين سبط الخياط: كان إذا تكلم أحد في مجلس ابن



٣- أبو القاسم عيسى بن علي بن الجراح الوزير^(١):

٤- القاسم البغوي: هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي^(٢):



النقور، قال لكاتب الأسماء: لا تكتبه. وقال أبو الحسن بن عبد السلام: كان أبو محمد التميمي يحضر مجلس ابن النقور، ويسمع منه، ويقول: حديث ابن النقور سبيكة الذهب. مات ابن النقور في سادس عشر رجب، سنة سبعين وأربعمائة، عن تسعين سنة. سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٣٧٢-٣٧٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال عنه ابن الأثير: «وكان أكثر من الحديث، ثقة في الرواية». الكامل: ج ١٠ ص ١٠٧-١٠٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(١) أبو القاسم عيسى بن علي بن الجراح الوزير.

عيسى بن الوزير علي بن عيسى بن داود بن الجراح، أبو القاسم: «سمع أبا القاسم عبد الله بن محمد البغوي... وكان ثبت السماع، صحيح الكتاب». الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١١ ص ١٧٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الذهبي: «عيسى بن علي بن الجراح الوزير، أبو القاسم. أُملى مجالس عن البغوي وطبقته، ووقع من عواليه، وسماعاته صحيحة. وقال ابن أبي الفوارس: كان يرمى بشيء من رأي الفلاسفة. قلت: لم يصحّ ذا عنه». ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣١٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٣١٧هـ).

قال الذهبي: «عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، الحافظ، الصدوق، مسند عصره. تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه بحيث أنّه قال: ولولا أن شرطت أن كلّ من تكلم فيه ذكرته وإلا كنت لا أذكره... قلت: قد وثقه الدارقطني والخطيب وغيرهما. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً أكثر فأكثر، فهما عارفاً، وقال: رأيت أبا عبيد ولم أسمع منه، وأول ما كتبت الحديث سنة خمس وعشرين ومائتين. قال: وولد سنة أربع عشرة ومائتين. مات البغوي ليلة الفطر سنة سبع عشرة وثلاثمائة رحمه الله، فله منذ مات أربعمائة سنة وثمانين سنين. وهذا الشيخ الحجار بينه وبين البغوي أربعة أنفس. وهذا شيء لا نظير له في الأعصار. قال فيه السليمانى: يتهم بسرقة الحديث. قلت: الرجل ثقة مطلقاً، فلا عبرة بقول السليمانى». ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٤٩٢-٤٩٣.

٥- محمد بن حميد الرازي، تقدمت ترجمته^(١).

٦- علي بن مجاهد بن مسلم بن الكابلي^(٢).

٧- محمد بن إسحاق، صاحب السيرة المعروفة، تقدمت ترجمته وتوثيقه^(٣).

(١) أنظر: ص ٢٩٥.

(٢) علي بن مجاهد الكابلي: هو علي بن مجاهد بن مسلم بن ربيع، أبو مجاهد الرازي، ابن الكابلي.

قال في الكاشف: «علي بن مجاهد الكابلي أبو مجاهد الرازي، قاضي الري، عن حجاج بن أرطاة ومسرور وابن إسحاق وعنه أحمد وزياد بن أيوب وجماعة. كذبه يحيى بن الضريس، ووثقه غيره». الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال أبو داود عن أحمد: كتبت عنه ما أرى به بأساً، وقال ابن حبان عن ابن معين: رأيت على باب هشيم ولم أكتب عنه شيئاً، ما أرى به بأساً..(*)» وقال الترمذي في جامعه: حدثنا محمد بن حميد الرازي ثنا جرير(**)، قال: حدثني علي بن مجاهد وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري، قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء؛ لأن الوضوء يوزن، وذكره ابن حبان في الثقات». تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٣٠ - ٣٣١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

هذا وقد ضعفه جماعة من علماء الجرح والتعديل، فلا أقل من القول بأن الرجل مختلف فيه، وقد ذهب أكثر أهل الفن في هذه الصناعة إلى أنه ليس كل مختلف فيه فهو غير مقبول، بل قد تكون رواياته حسنة.

(*) أورد الخطيب البغدادي بسنده عن أبي خيثمة، قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة». الكفاية في علم الرواية: ص ٣٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(**) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب. المبار كفوري، تحفة الأحوذ: ج ١ ص ١٤٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أنظر: ص ٢٩٦.

٨- شريك بن عبد الله، أبو عبد الله النخعي^(١):

٩- أبو ربيعة الإيادي، عمر بن ربيعة^(٢):

(١) شريك بن عبد الله، أبو عبد الله النخعي.

روى له البخاري تعليقاً، وروى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. قال ابن سعد في الطبقات: «وكان شريك ثقة مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً». الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٧٨-٣٧٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال يزيد بن الهيثم عن ابن معين: شريك ثقة، وهو أحب إلي من أبي... قال ابن معين: ولم يكن شريك عند يحيى - يعني القطان - بشيء وهو ثقة ثقة. وقال أبو يعلى: قلت لابن معين: أيما أحب إليك جرير أو شريك؟ قال: جرير، قلت: فشريك أو أبو الأحوص؟ قال: شريك، ثم قال: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن، ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة... وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه... وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش زهير فوجه... وقال إبراهيم الحربي: كان ثقة، وقال محمد بن يحيى الذهلي: كان نبيلاً، وقال صالح جزرة: صدوق... وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حكى عنه خلاف ذلك، وكان فقيهاً، وكان يقدم علياً على عثمان، وقال يحيى بن معين: قال شريك: ليس يقدم علياً على أبي بكر وعمر أحد فيه خير، وقال الأزدي كان صدوقاً». تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٩٤-٢٩٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. ووثقه العجلي. معرفة الثقات: ج ١ ص ١١٩، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة. وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٦ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٢) أبو ربيعة عمر بن ربيعة.

قال ابن أبي حاتم الرازي: «عمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي، روى عن الحسن البصري وابن بريدة، روى عنه الحسن وعلى ابنا صالح، ومالك بن مغول، وشريك سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: منكر الحديث، فابن عبد الرحمن أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي، قال: أنا عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين عن أبي ربيعة الذي يروى عنه شريك، فقال: كوفي ثقة». الجرح والتعديل: ج ٦ ص ١٠٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال ابن حجر: «أبو ربيعة الإيادي مقبول من السادسة». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٣٩٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وحسن الترمذي حديثه في السنن: ج ٥ ص ٢٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.



١٠- عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي^(١):

وأخرج ابن عساكر الحديث نفسه بسنده عن يوسف بن عاصم الرازي عن محمد بن حميد الرازي^(٢).

هذا وهناك أحاديث كثيرة جاء فيها لفظ الوصية لعلي عليه السلام، وهي وأن ضعف الكثير منها ألا أنها مع كثرتها، وتشعب طرقها، وتعدد مخرجها وتباين ألفاظها واختلاف مناسباتها، وما صححناه من بعض طرقها، كل ذلك



وصح له الحاكم في المستدرک أحاديث، ووافقه الذهبي في بعضها. الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٠، ١٣٧، ج ٢ ص ١٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال عنه المناوي: «صدوق». فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ويبقى قول أبي حاتم عنه بأنه منكر الحديث غير كاف في تضعيفه أمام هذه التوثيقات الكثيرة، مع أننا نعتقد أن سبب حكمه عليه بهذا الحكم هو روايته لفصائل علي عليه السلام والتي جعلته منكر الحديث!! وإلا فالرجل لم يطعن فيه من جهة وثاقته وعدالته.

(١) عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي.

قال الذهبي: «عبد الله بن بريدة بن الحصيب الحافظ، أبو سهل الأسلمي المروزي، قاضي مرو، وعالم خراسان حدث عن أبيه وعائشة وسمرة بن جندب وعمران بن حصين وأبي موسى الأشعري... وهو متفق على الاحتجاج به، وقد عاش مائة سنة، توفي سنة خمس عشرة ومائة، وقد نشر علماً كثيراً والله الحمد». تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال عنه في الميزان: «من ثقات التابعين. وثقه أبو حاتم والناس». ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٩٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

قال ابن حجر العسقلاني: «وقال ابن معين والعجلي وأبو حاتم: ثقة... وقال ابن خراش: صدوق كوفي نزل البصرة...». تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ١٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٥ ص ١٦، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٣٩١-٣٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يعضد بعضه بعضاً، ويقوّي بعضه بعضاً، وبهذا المبنى صحّحوا كثيراً من القضايا والمسائل التي لم يرد فيها مثل هذه الكثرة، كما هو الحال هنا في مسألة الوصية.

أحاديث الوصية وموضوعات ابن الجوزي

ولا يضر بأحاديث الوصية إدراج ابن الجوزي لبعضها في موضوعاته^(١)، لأن ابن الجوزي قد وهم كثيراً في كتابه هذا، وأدرج عدداً من الروايات التي لها أصل وإن ضعفت بعض طرقها، لكنها لا تصل إلى حدّ الوضع، بل وأدرج حتى الصحيح في الموضوعات، وذلك أمر في غاية الغرابة، وقد أشار عدة من العلماء إلى ذلك، فقد نقل الحافظ السيوطي عن الحافظ النووي، قال: «وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدين أعني أبا الفرج بن الجوزي، فذكر كثيراً ممّا لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف»^(٢).

وزاد الحافظ السيوطي في شرحه لتقريب النواوي: «بل وفيه الحسن والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم»^(٣).

ومن أمثلة ما ضعّفه ابن الجوزي من الحديث الصحيح، هو حديث الثقلين: كتاب الله والعترة الطاهرة اللذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهما، وبين أنّهما أمان من الضلال والانحراف، وهذا الحديث أورده في كتابه العلل

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ١ ص ٣٧٤ وما بعدها، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج ١ ص ٢٧٨، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٧٨.

المتناهية^(١) فردّ عليه العلماء وخطّووه، قال ابن حجر الهيتمي نقلاً عن الحافظ السخاوي: «ولم يصب ابن الجوزي في إيرادهِ في العلل المتناهية، كيف وفي صحيح مسلم وغيره»^(٢).

وقال المناوي: «ووهم من زعم وَضَعَهُ كابن الجوزي، قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة»^(٣). وقال سبط ابن الجوزي: «والعجب كيف خفي عن جدي ما روى مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم»^(٤).

وقال الذهبي عن موضوعات ابن الجوزي: «وربما ذكر في الموضوعات أحاديث حسناً قوية، ونقلت من خطّ السيف أحمد بن المجدد، قال: صنّف ابن الجوزي كتاب الموضوعات، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل.

ومما لم يصب فيه، إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد روايتها، كقوله: فلان ضعيف، أو ليس بالقوي، أو لئِنْ، وليس ذلك الحديث ممّا يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة [و] لا إجماع، ولا حجة بأنّه موضوع، سوى كلام ذلك الرجل في رواية^(٥)، وهذا عدوان ومجازفة، وقد كان أحمد

(١) ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج ١ ص ٢٦٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٤٠٧، الناشر: ذوي القربى - قم.

(٥) كذا في المصدر والظاهر: رواه أو رواه.

ابن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس»^(١).

ثم ذكر أمثلة على ذلك، ومن الشواهد التي ذكروها على إيراد ابن الجوزي لبعض الأحاديث المتعددة الطرق - وإن كانت ضعيفة - في الموضوعات هو حديث «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت»^(٢).

قال المناوي: «أورده ابن الجوزي في الموضوعات لتفرد محمد بن حميد^(٣) به وردّوه بأنّه احتج به أجلّ من صنّف في الصحيح وهو البخاري، ووثقه أشدّ الناس مقالة في الرجال ابن معين، قال ابن القيم: وروي من عدة طرق كلّها ضعيفة، لكنّها إذا انضمّ بعضها لبعض مع تباين طرقها واختلاف مخرجيها، دلّ على أن له أصلاً وليس بموضوع، وقال ابن حجر في تخريج المشكاة: غفل ابن الجوزي في زعمه وضعه، وهو من أسمح ما وقع له، وقال الدميّاطي: له طرق كثيرة إذا انضمّ بعضها إلى بعض أحدثت قوة»^(٤).

وهذا الحديث شبيه إلى حدّ ما بحديث الوصية من حيث تباين الطرق واختلاف المخرجين.

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث وفيات (٥٩١-٦٠٠): ج ٤٢ ص ٣٠٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ١ ص ٢٤٢، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٣) كذا في المصدر، والصحيح: محمد بن حمير، بالراء المهملة، وهو محمد بن حمير بن أنيس الحمصي القضاعي. تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٦ ص ٢٥٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

شهرة حديث الوصية بين الصحابة وغيرهم

ومما يؤيد وبقوة صحّة صدور حديث الوصية من رسول الله ﷺ - مضافاً إلى ما أفلت من يد الحذف وسياسة التعتيم الأموي من أحاديث نقلنا جزءاً منها - هو شهرة لقب الوصي لأمر المؤمنين علي عليه السلام بين الصحابة والتابعين وغيرهم حتى صار مختصاً به سلام الله عليه.

ودليل شهرته بين الأصحاب وتداوله بينهم هو ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما - واللفظ للأول - بسنديهما عن الأسود بن يزيد، قال: «ذكروا عند عائشة أنّ علياً (رضي الله عنهما) كان وصياً، فقالت: متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت: حجري فدعا بالطست، فلقد انخث في حجري، فما شعرت أنّه قد مات، فمتى أوصى إليه؟»^(١).

فالظاهر من هذا الحديث وبكل وضوح أن الصحابة وغيرهم كان معروفاً بينهم ثبوت هذا اللقب لعلي عليه السلام إلى الحد الذي كانوا يطرحونه في مجالسهم بشكل مسلّم.

إنكار عائشة الوصية لا يدل على عدمها

وأما إنكار عائشة للوصية، فلا يؤثر في نفيها؛ لعدة أمور:

١- إنّ السيدة عائشة (رضي الله عنها) كانت تحمل شيئاً في قلبها تجاه أمير المؤمنين عليه السلام وربما كان ذلك قد أثر على رأيها فيه، وهذا أمر مشهور عنها إلى درجة أنّها لا تطيق ذكر أمير اسم المؤمنين عليه السلام، فقد أخرج

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ١٨٦ ح ٢٧٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

البخاري في صحيحه ومسلم أيضاً - واللفظ للأول - بسندهما عن عائشة، قالت: «لما ثقل النبي (صلى الله عليه وسلم) واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي فأذن له، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) بين رجلين تخطّ رجلاه في الأرض، بين عباس وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بن عباس، فقال: أتدري من الرجل الآخر؟ قلت: لا، قال: هو علي»^(١).

وأخرج الحديث أحمد بن حنبل في مسنده^(٢) وعبد الرزاق في مصنفه^(٣) وابن سعد في طبقاته^(٤) وزادوا فيه قوله: «ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير» وحذف هذه الزيادة - كما ترى - البخاري ومسلم وأوردها الطبري بعبارة أخرى: «ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع»^(٥).

٢- إذا كان مقصود السيدة عائشة من إنكارها الوصية عند موته، إنكارها للوصية مطلقاً، فهذا لا يصح؛ لأنه يتعارض مع ما ثبت من طريق صحيح، من أن النبي ﷺ قد أوصى بثلاث عند موته، فقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس: «... وأوصى عند موته بثلاث... اخرجوا المشركين من جزيرة

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٧ ح ١٩٨، ص ١٦٢ ح ٦٦٥، ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ ح ٢٥٨٨، ج ٥ ص ١٣٩ - ١٤٠ ح ٤٤٤٢، وغيرها. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٢٢ ح ٨٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٤، ج ٥ ص ١٣٩، ج ٧ ص ١٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٢٩ - ٤٣٠، الناشر: منشورات المجلس العلمي.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، ونسيت الثالثة»^(١).
وأما لو كانت تقصد أن النبي ﷺ لم يوص بخصوص علي عليه السلام، فهذا مما نستبعده جداً، لأننا لا نشك في أن الثالثة المنسية هي الوصية لعلي عليه السلام حيث لا يوجد مبرر للقول بنسيانها إلا لكونها تتصادم مع الجو الأموي السائد آنذاك؛ لأن إثبات أن علياً عليه السلام كان وصياً يؤدي إلى سلب مشروعية الحكام الأمويين؛ لذا خاف الراوي على نفسه من بطشهم، فادعى نسيان الوصية الثالثة!.

٣- نقول: أنه هل يكفي لإنكار حديث الوصية هو عدم تفوه النبي ﷺ به وهو في سكرات الموت على صدر عائشة أو في حجرها؟! وهل كان يجب على رسول الله ﷺ لو كان له وصي أن يعينه في آخر لحظات عمره الشريف، وإذا لم يعين فلا وصي إذا؟! وهل هناك عاقل يصدق بهذا؟!!

الشوكاني ينكر على عائشة نفيها الوصية

ويدعم ما ذكرناه من الأمور الثلاثة المتقدمة، ما ذهب إليه العلامة الشوكاني في نيل الأوطار، وفي رسالة كتبها في خصوص إنكار عائشة للوصاية في الحديث، حيث تصدّى فيهما لإثبات أن نفي عائشة لم يكن مبرراً، وأن الوصية ثابتة لعلي عليه السلام.

قال في نيل الأوطار: «والإنكار لوصاية أمير المؤمنين علي المفهوم من استفهام أم المؤمنين لا يدل على عدم ثبوتها. وعدم وقوعها من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك الوقت الخاص لا يدل على العدم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣١ ح ٣٠٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

المطلق، وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة لما سأل عن ذلك بعض العلماء^(١).

وتلك الرسالة المستقلة التي أشار إليها هي (العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين) قد ألفتها للردّ على إنكار عائشة الوصية في خصوص الحديث المتقدم، وقد احتوت رسالته على مقدمة ومبحثين: أحدهما: اختص بإثبات مطلق الوصية من النبي ﷺ، وثانيهما: في إثبات كون الوصية لخصوص علي عليه السلام من خلال بعض الأحاديث التي تضمنت ذكر الوصية له، فقال في المقدمة: «وبعد: فإنه سألني بعض آل الرسول (صلى الله عليه وسلم) ... عن إنكار عائشة أم المؤمنين زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لصدور الوصية من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لما ذكروا عندها أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان وصياً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا ثابت من قولها في الصحيحين والنسائي عن طريق الأسود بن يزيد بلفظ: متى أوصى إليه وكنت مسنده إلى صدري ... ولنقدم قبل الشروع في الجواب مقدمة ينتفع بها السائل: فنقول:

ينبغي أن يُعلم أولاً: أن قول الصحابي ليس بحجة، وأن المثبت أولى من النافي، وأن من علم حجة على من لم يعلم، وأن الموقوف لا يعارض المرفوع على فرض حجّيته. وهذه الأمور قد قرّرت في الأصول، ونيطت بأدلة تقصر عن نقضها أيدي الفحول، وإن تبالغت في الطول.

ويُعلم ثانياً: إن أم المؤمنين (رضي الله عنها) كانت تسارع إلى ردّ ما

(١) الشوكاني، نيل الأوطار: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: دار الجبل - بيروت.

خالف اجتهادها، وتبالغ في الإنكار على راويه، كما يقع مثل ذلك لكثير من المجتهدين».

وفي معرض حديثه عن إثبات مطلق الوصية، بعد أن ساق بعض الأحاديث التي تثبت وصية النبي ﷺ في بعض الأمور، أنكر على عائشة نفيها للوصية بصورة مطلقة في الحديث المتقدم؛ لأن صدق ذلك يتنافى مع ثبوت الوصية للنبي ﷺ في الجملة، فلا يشترط في صدق الوصية أن تكون بأمور متعددة، قال: «لأن صدق اسم الوصية لا يعتبر فيه أن يكون بأمور متعددة حتى يمتنع صدقه على الأمر الواحد، لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً؛ للقطع بأن من أوصى بأمر واحد، يقال له موص لغة وشرعاً وعرفاً». ثم تابع مبيناً سبب عدم دلالة كلامها على نفي الوصية لعلي عليه السلام: «هذا، وإن عدم علم عائشة بالوصية لا يستلزم عدمها، ونفيها لا ينافي الوقوع، وغاية ما في كلامها الإخبار بعدم علمها، وقد علم غيرها، ومن علم حجة على من لم يعلم، أو نفي الوصية حال الموت لا يلزم من نفيها في الوقت الخاص، نفيها في كل وقت».

وقال في آخر رسالته تحت عنوان: تنبيه: «اعلم أن جماعة من المبغضين للشيعة عدّوا قولهم: إنّ علياً عليه السلام وصي لرسول الله من خرافاتهم، وهذا إفراط وتعنّت يأباه الإنصاف، وكيف يكون الأمر كذلك، وقد قال بذلك جماعة من الصحابة، كما ثبت في الصحيحين أن جماعة ذكروا عند عائشة أن علياً وصي، وكما في غيرهما، واشتهر الخلاف بينهم في المسألة وسارت به الركبان، ولعلهم تلقّوا قول عائشة في أوائل الطلب، وكبر في

صدورهم حتى ظنوه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وسدّوا أذانهم عن سماع ما عداه، وجعلوه كالدليل القاطع، وهكذا فليكن الاعتساف والتنكب عن مسالك الإنصاف، وليس هذا بغريب بين أرباب المذاهب، فإن كل طائفة في الغالب لا تقيم لصاحبها وزناً، ولا تفتح لدليلها - وإن كان في أعلى رتبة الصحة - أذناً، إلا من عصم الله، وقليل ما هم»^(١).

الوصية على لسان أهل بيت النبي ﷺ

ويعضد حديث الوصية ما ذكر على لسان أهل البيت ﷺ كعلي ﷺ نفسه على ما رواه الخوارزمي عن علي ﷺ حين قال لعدّة أرسلهم معاوية إليه: «معاشر الناس أنا أخو رسول الله ﷺ ووصيّ»^(٢).

وهكذا في كتابه ﷺ إلى أهل مصر^(٣) وفي احتجاجه على الخوارج^(٤)، وفي خطبته بعد انصرافه من صفين^(٥).

وكذلك ما رواه الطبراني عن الحسن بن علي ﷺ قال: «خطب الحسن بن علي بن أبي طالب، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر أمير المؤمنين علياً (رضي الله عنه) خاتم الأوصياء ووصي خاتم الأنبياء»^(٦).

(١) أنظر: الشوكاني، مجموعة الرسائل اليمنية، الرسالة الثانية: العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين: ص ٣- ١٠، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.

(٢) الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: ص ٢٢٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٧١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ١٩٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٣٨.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

وخطب الإمام الحسن عليه السلام بعد مقتل أبيه، فقال: «من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني، فأنا الحسن بن علي، وأنا ابن الوصي»^(١).

وقال الحسين بن علي عليه السلام في يوم عاشوراء في خطبة له: «... أألسن ابن بنت نبيكم (صلى الله عليه وسلم) وابن وصيّه، وابن عمّه، وأول المؤمنين بالله، والمصدق لرسوله بما جاء به من عند ربه...»^(٢).

فكيف يتسنّى بعد كلّ هذا لأحد أن يتصور أنّ الوصية فكرة أجنبية، أدخلها رجل واحد أسلم في زمن الخليفة عثمان، هو عبد الله بن سبأ؟!

الوصي في كتب اللغة

من الواضح أنّ ما يدرج في كتب اللغة مضافاً إلى أنّه يبيّن ما وضعت له الألفاظ من معان أو استعمالات حقيقية أو مجازية، كذلك يدرج فيها ما اشتهر بين الناس من استعمالات عرفية لألفاظ معينة، ومن بينها لقب الوصي للإمام علي عليه السلام الذي اشتهر وذاع بين المسلمين حتى أدخلوه في كتب اللغة، قال ابن منظور: «وقيل لعلي عليه السلام: وصي»^(٣) وقال الزبيدي: «والوصي كغني لقب علي (رضي الله تعالى عنه)»^(٤).

وقال المبرّد في الكامل بعد نقله أبياتاً للكُميت يذكر فيها لقب الوصي

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. محمد الدولابي،

الذرية الطاهرة: ص ١١٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٣٢٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥ ص ٣٩٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الزبيدي، تاج العروس: ج ٢٠ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لعلي عليه السلام: «قوله الوصي، فهذا شيء كانوا يقولونه ويكثرون فيه»^(١).

الوصية في الشعر الإسلامي

وكذلك انتشرت واشتهرت كلمة الوصي في شعر الشعراء في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم مما يدل على حضورها الحقيقي في الفكر الإسلامي والذهنية العامة، ومن الجلي أن هذا الحضور والانتشار يحتاج إلى وقت طويل حتى يأخذ هذا الحيز في العرف العام، خصوصاً وأن مادة الشعراء هو ما تعورف وانتشر عند عامة الناس غالباً، فلا يعقل أن فكرة الوصية ابتكرها ابن سبأ في وقت متأخر، ثم وبقدرة قادر تنتشر بهذه السرعة حتى يتناولها الشعراء في شعرهم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنها فكرة لا يستسيغها الكثير من المسلمين حسب الفرض، علماً أن العديد من هذه النصوص الشعرية يرجع تاريخ إنشادها إلى ما قبل إسلام عبد الله بن سبأ، وفي مصادر مختلفة.

ومن تلك النماذج الشعرية:

الوصية في كلمات الشاعر حسان بن ثابت

قد ورد ذكر الوصية في شعر الصحابة أمثال حسان بن ثابت المعروف بكونه شاعر النبي ﷺ قال:

جزى الله عنا والجزاء بكفه

أبا حسن عنا ومن كأبي حسن؟

(١) المبرد، الكامل في اللغة: ج ٣ ص ١١٢٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

حفظت رسول الله فينا وعهده

إليك ومن أولى به منك من ومن
ألست أخاه في الهدى ووصيه
وأعلم منهم بالكتاب والسنن^(١)

الوصية في كلمات بعض شعراء قریش

أورد الزبير بن بكار عن بعض شعراء قریش في مدح عبد الله بن عباس قوله:

والله ما كلم الأقسام من بشر

بعد الوصي علي كابن عباس^(٢)

الوصية في كلمات الفضل بن عباس

قال الوليد بن عقبة بن أبي معيط^(٣) في مقتل عثمان:

(١) الزبير بن بكار، الموفقيات: ص ٤٧٧، الناشر: عالم الكتب.

وورد شعر حسان في تاريخ يعقوبي: ج ٢ ص ١٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت، مع اختلاف في اللفظ، وكذلك ورد في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ٦ ص ٣٥، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. والنزاع والتخاصم للمقرئزي: ٩٨، تحقيق: السيد علي عاشور.

(٢) الزبير بن بكار، الموفقيات: ص ٤٦١، الناشر: عالم الكتب. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ٢٦٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط... أخو عثمان بن عفان لأمه، أمهما أروى بنت كريز بن ربيعة... قتل أبوه بعد الفراغ من غزوة بدر صبراً، وكان شديداً على المسلمين، كثير الأذى لرسول الله



ألا أن خير الناس بعد ثلاثة

قتيل التجيبي الذي جاء من مصر

فأجابه الفضل بن عباس بأبيات جاء فيها:

ألا إن خير الناس بعد محمد

وصي النبي المصطفى عند ذي الذكر

وأول من صلى وصنو نبيه

وأول من أردى الغواة لدى بدر^(١)



صلى الله عليه وسلم، فكان ممن أسر بيدر فأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) بقتله، فقال: يا محمد من للصبية؟ قال: النار، وأسلم الوليد وأخوه عمارة يوم الفتح، ويقال: أنه نزل فيه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن أنها نزلت فيه، وذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعثه مصداقاً إلى بني المصطلق، فعاد فأخبر عنهم أنهم ارتدوا ومنعوا الصدقة، وكانوا خرجوا يتلقونه وعليهم السلاح، فظن أنهم خرجوا يقاتلونه فرجع، فبعث إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد، فأخبره بأنهم على الإسلام، فنزلت هذه الآية...

وقصة صلاته بالناس البصير أربعاً وهو سكران مشهورة مخروجة، وقصة عزله بعد أن ثبت عليه شرب الخمر مشهورة أيضاً مخروجة في الصحيحين. ابن حجر العسقلاني، الإصابة: ج ٦ ص ٤٨١-٤٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٤٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ١٨٩-١٩٠، الناشر: دار صادر - بيروت. لكن ابن الأثير ذكر في البيت الأول (ألا إن خير الناس بعد ثلاثة) بدل (بعد محمد). شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الوصية في كلمات شاعر الأنصار النعمان بن العجلان

قال النعمان بن العجلان في قصيدته - أيضاً - بعد وفاة النبي ﷺ
وكان هوانا في علي وإنه

لأهل لها يا عمرو من حيث لا تدري

وصي النبي المصطفى وابن عمه

وقاتل فرسان الضلالة والكفر^(١)

الوصية في كلمات المغيرة بن الحارث

وقال المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب في أبيات يحرض فيها أهل
العراق على حرب معاوية في صفين:
فيكم وصي رسول الله قائدكم

وصهره وكتاب الله قد نشر^(٢)

واستشهد المبرّد على قوله بأنّ الإمام علياً عليه السلام كان مشهوراً بلقب الوصي
بما ورد في شعر أبي الأسود الدؤلي^(٣) حيث قال:

(١) النعمان بن عجلان الزرقى الأنصاري: لسان الأنصار وشاعرهم استعمله علي عليه السلام على البحرين. أنظر: ترجمته في الاستيعاب: ج ٤ ص ١٥٠١ رقم: ٢٦١٩. والأبيات عن كتاب الموقفيات للزبير بن بكار: ص ٤٧٣-٤٧٤. وكذلك رواها ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٣١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٣٨٥، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٥٠.

(٣) أبو الأسود، ظالم بن عمرو الدؤلي، من الفقهاء والأعيان والشعراء، واضع علم النحو، رسم له علي بن أبي طالب عليه السلام شيئاً من أصول النحو. فكتب فيه أبو الأسود، وأخذ عنه جماعة، وهو أول
←

أحبّ محمداً حبّاً شديداً وعبّاساً وحمزة والوصيّاً^(١)

الوصيّة في شعر السيد الحميري

واستدلّ المبرد أيضاً بقول السيد الحميري^(٢):

إنّي أدين بما دان الوصيّ به يوم النخيلة من قتال المحلّينا^(٣)

وقوله أيضاً:

والله منّ عليهم بمحمد وهداهم وكسا الجنوب وأطعما

ثمّ انبروا لوصيّيه ووليّه بالمنكرات فجرّعوه العلقما^(٤)

الوصيّة في كلمات المأمون

أنشد المأمون:

الأمّ على حبّي الوصيّ أبا الحسن

وذلك من أعاجيب الزمن^(٥)



أول من نقّط المصحف، شهد مع علي عليه السلام صفين، توفي بالبصرة سنة: ٦٩هـ أنظر: الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ٢٣٦، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(١) المبرد، الكامل في اللغة: ج ٢ ص ١١٢٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني: ج ٧ ص ٢٦٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الحميري هو السيّد إسماعيل بن محمّد كان واحداً من ثلاثة أكثر الناس شعراً في الجاهليّة والإسلام، كان مقدماً عند المنصور والمهدي العباسيّين، توفي سنة: ١٧٣هـ الزركلي، الأعلام: ج ١ ص ٣٢٢.

(٣) المبرد، الكامل في اللغة: ج ٢ ص ١٧٥. وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٤) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني: ج ٧ ص ٢٦٤.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الوصية في أشعار وأراجيز حرب الجمل وصفين وغيرهما

قال ابن أبي الحديد في شرح خطبة أمير المؤمنين المشتملة على ذكر آل محمد ﷺ وقوله فيهم: ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة في عنوان: (ما ورد في وصاية علي من الشعر):

«ومما روينا من الشعر المقول في صدر الإسلام المتضمن كونه ﷺ وصيّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قول عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب:

قال عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب:
ومنا علي ذاك صاحب خير

وصاحب بدر يوم سالت كتائبه

وصيّ النبي المصطفى وابن عمّه

فمن ذا يدانيه ومن ذا يقاربه

وقال عبد الرحمن بن جعيل إذ بايع الناس علياً بعد عثمان:

لعمري لقد بايعتم ذا حفيظة

على الدين معروف العفاف موقفا

علياً وصيّ المصطفى وابن عمّه

وأول من صلى أخا الدين والتقى

قال أبو الهيثم بن التيهان، وكان بدرياً، من أبيات أنشأها يوم الجمل:

إن الوصي إمامنا ووليّنا برح الخفاء وباحت الأسرار
وقال عمر بن حارثة الأنصاري من أبيات له في محمد بن أمير
المؤمنين المعروف بابن الحنفية:

سمي النبي وشبه الوصي ورايته لونها العندم
وقال رجل من الأزد يوم الجمل:
هذا علي وهو الوصي أخاه يوم النجوة النبي
وقال هذا بعدي الولي وعاه واع ونسي الشقي

وخرج يوم الجمل شاب من بني ضبة معلّم من عسكر عائشة، وهو
يقول:

نحن بنو ضبة أعداء علي
ذاك الذي يعرف قدما بالوصي
وفارس الخيل على عهد النبي
ما أنا عن فضل علي بالعمي

لكنني أنعي ابن عفان التقي
وقال سعيد بن قيس الهمداني يوم الجمل، وكان مع علي:
أية حرب أضرمت نيرانها وكسرت يوم الوغى مرانها
قل للوصي أقبلت قحطانها فادع بها تكفيها همدانها
هم بنوها وهم إخوانها

وقال زياد بن لييد الأنصاري يوم الجمل، وكان من أصحاب عليّ:

كيف ترى الأنصار في يوم الكلب

إنّا أناس لا نبالي من عطب

ولا نبالي في الوصي من غضب

وإنّما الأنصار جدّ لا لعب

هذا علي وابن عبد المطلب

ننصره اليوم على من قد كذب

من يكسب البغي فبئس ما اكتسب

وقال حجر بن عدي الكندي في ذلك اليوم أيضاً:

يا ربّنا سلّم لنا علياً سلّم لنا المبارك المضيّاً

المؤمن الموحد التقيّاً لا خطل الرأي ولا غويّاً

بل هادياً موفّقاً مهديّاً واحفظه ربّي واحفظ النبيّا

فيه فقد كان له وليّاً ثم ارتضاه بعده وصيّاً

وقال خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وهو بدري، من أبيات أنشأها يوم

الجمل أيضاً.

يا وصي النبيّ قد أجلت الحرّ ب الأعادي وسارت الأظعان

وقال (رضي الله عنه):

أعائش خلّي عن عليّ وعييه

بما ليس فيه إنّما أنت والده

وصيّ رسول الله من دون أهله

وأنت على ما كان من ذاك شاهده

وقال عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي، يوم الجمل وهو من أبطال

الصحابة، وقد استشهد في صفين هو وأخوه عبد الرحمن:

يا قوم للخطة العظمى التي حدثت

حرب الوصيّ وما للحرب من آسي

قال عمر بن أحيحة يوم الجمل، في خطبة الحسن بن علي عليه السلام بعد

خطبة عبد الله الزبير:

حسن الخير يا شبيه أبيه

قمت فينا مقام خير خطيب

لست كابن الزبير لجلج في القول

وطأ طأ عنان فسل مربب

وأبى الله أن يقوم بما قام

به ابن الوصيّ وابن النجيب

إن شخصاً بين النبي لك الـ

خير وبين الوصي غير مشوب»

وقال ابن أبي الحديد بعد إيراد الأبيات:

«ذكر هذه الأشعار والأراجيز بأجمعها أبو مخنف لوط بن يحيى في كتاب وقعة الجمل، وأبو مخنف من المحدثين، وممن يرى صحة الإمامة بالاختيار وليس من الشيعة ولا معدوداً من رجالها، ومما رويناه من أشعار صفين التي تتضمن تسميته عليه السلام بالوصي ما ذكره نصر بن مزاحم بن يسار المنقري في كتاب صفين، وهو من رجال الحديث.

قال نصر: ومن الشعر المنسوب إلى الأشعث بن قيس:

أتانا الرسول رسول الإمام فسرّ بمقدمه المسلمون
رسول الوصي وصي النبي له السبق والفضل في المؤمنين

قال نصر بن مزاحم: من شعر أمير المؤمنين عليه السلام في صفين:

ما كان يرضي أحمد لو أخبرا

أن يقرنوا وصيه والأبترا

وقال جرير بن عبد الله البجلي الصحابي من أبيات أرسلها إلى

شرحبيل بن السمط، وقد ذكر فيها علياً:

وصي رسول الله من دون أهله

وفارسه الحامي به يضرب المثل

وقال النعمان بن العجلان الزرقى الأنصاري في صفين:

كيف التفرّق والوصي إمامنا

لا كيف إلا حيرة وتخاذلا

فذرّوا معاوية الغوي وتابعوا

دين الوصيّ لتحمدوه أجلا

وقال عبد الرحمن بن ذؤيب الأسلمي من أبيات يهدّد فيها معاوية

بجنود العراق:

يقودهم الوصي إليك حتى

يردّك عن ضلال وارتياب»

قال ابن أبي الحديد: «والأشعار التي تتضمّن هذه اللفظة - الوصيّة -

كثيرة جداً، ولكنّا ذكرنا منها هاهنا بعض ما قيل في هذين الحزبين - يعني

كتاب وقعة الجمل لأبي مخنف، وكتاب نصر بن مزاحم في صفين - فأما

ما عداهما فإنّه يجلّ عن الحصر، ويعظم عن الإحصاء والعدّ، ولولا خوف

الملالة والإضجار لذكرنا من ذلك ما يملأ أوراقاً كثيرة»^(١).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٤٣-١٥٠، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. ومن

أراد الاطلاع على الأشعار التي يذكر فيها الوصيّة من النبي ﷺ للإمام علي عليه السلام: فليراجع: وقعة

صفين لنصر بن مزاحم، المناقب للخوارزمي الحنفي، تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي

الحنفي، مروج الذهب للمسعودي، كفاية الطالب للكنجي الشافعي، العقد الفريد لابن عبد ربّه

المالكي، الفصول المهمّة لابن الصباغ المالكي، فرائد السمطين للجويني. وقد فصلّ البحث فيها

أيضاً صاحب كتاب الغدير المرحوم الأميني في الجزء الثاني والثالث من كتابه.

حديث الوصية وأنواع الطمس والتحريف

لقد تعرّض حديث الوصية لمحاولات عديدة لطمسه وتحريفه وإخفائه؛ لأنه يعالج مسألة مفصلية وحساسة في الواقع الإسلامي تتعارض وبشكل صارخ مع ما أُسّس في سقيفة بني ساعدة، وما ترتب عليها من أمور دخلت حيز المسلّمات والثوابت التي لا يمكن المساس فيها ولو استلزم طرح كلّ ما يتعارض ويتصادم معها وإن أدى ذلك إلى رفض ما صحّ عن النبي ﷺ من أحاديث ومواقف، فمضافاً إلى ما بذلوه من جهود كبيرة في تضعيف طرق ما تبقى من أحاديث الوصية في كتب المسلمين ورمي روايتها بالضعف والوهن - وقد لاحظت جانباً منها - عمدوا إلى محاولات أخرى لإخفاء هذه القضية والتشويش عليها، وفيما يلي نستعرض لك بعضاً منها:

الوصية ونزول آية الإنذار

من المواطن التي جاء بها حديث الوصية لأمر المؤمنين ﷺ هو ما ورد عن رسول الله ﷺ من مواقف وأحاديث عقب نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ فدعا النبيّ عشيرته (بني عبد المطلب) وعرض عليهم الإسلام وطلب أن يكون أحدهم خليفته ووصيه ومعيه على هذا الأمر، ولم يتقدم لذلك غير علي ﷺ وذلك في قصة طويلة نقلناها فيما سبق^(١)، في حين نجد أنّهم وضعوا أحاديث في قبالتها كتفسير لهذه الآية، وقد جمع ابن كثير عدة أحاديث، منها:

(١) أنظر: ص ٢٩٤.

١- عن ابن عباس: «لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الصِّفَا، فَصَعِدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ نَادَى: يَا صَبَاحَاهُ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ بَيْنَ رَجُلٍ يَجِيءُ إِلَيْهِ وَبَيْنَ رَجُلٍ يَبْعَثُ رَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ، يَا بَنِي فَهْرٍ، يَا بَنِي كَعْبٍ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً بِسَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ تَرِيدُ أَنْ تَغْيِرَ عَلَيْكُمْ، صَدَقْتُمُونِي؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ لِعَنَهُ اللَّهُ: تَباً لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، أَمَّا دَعْوَتُنَا إِلَّا لِهَذَا؟ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَ﴾^(١).

٢- عن عائشة، قالت: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ: يَا فَاطِمَةُ ابْنَةُ مُحَمَّدٍ يَا صَفِيَّةُ ابْنَةُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ يَا بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ»^(٢).

٣- عن أبي هريرة، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَرِيشاً فَعَمَّ وَخَصَّ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ قَرِيشٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا مَعْشَرَ بَنِي كَعْبٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا مَعْشَرَ بَنِي هَاشِمٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا مَعْشَرَ بَنِي عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ أَنْقِذِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً، إِلَّا أَنْ لَكُمْ رَحِمًا سَأُبَلِّهَا بِبِلَالِهَا»^(٣).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

٤- عن قبيصة بن مخارق وزهير بن عمرو، قالوا: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ صعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) روضة من جبل على أعلاها حجر، فجعل ينادي: يا بني عبد مناف إنما أنا نذير، إنما مثلي ومثلكم كرجل رأى العدو فذهب يربأً أهله رجاء أن يسبقوه فجعل ينادي ويهتف: يا صباحاه»^(١).

وهذه الروايات وغيرها التي تم إقحامها في الصحيح لو تأمل فيها المنصف الذي لا يبحث إلا عن الحقيقة سيجدها بعيدة عن التفسير الواقعي والقريب للآية وسبب نزولها، وسيجد في التفسير الذي يتضمن دعوة النبي ﷺ لأفراد عشيرته المقربين الذين يشكلون الساند والداعم القوي له، وإقامة الوليمة للطعام، سيجد أن هذا هو التفسير الذي ينسجم مع عقله ووجدانه لكونه التفسير المعبر عن حكمة النبي ﷺ وأخلاقه وكرمه.

حذف كلمة الوصي والوصية

أما متن الأحاديث التي تعرضت لذكر الوصية، فقد كانت هدفاً لمعارضتي الفكر الشيعي، فقاموا بتشويه أغلب المتون وتزييفها باقتطاع كلمات منها، أو بإضافة كلمات إليها، ومما كان يسوء المخالفين ذكره هو حديث الدار الذي نقلناه سابقاً، فعمدوا إلى الالتفاف عليه بالحذف والتمويه، ومن الأمثلة على ذلك ما نقلناه عن الطبري سابقاً حيث ذكر في تاريخه أن النبي ﷺ قال لعلي عليه السلام: «إن هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

فاسمعوا له وأطيعوا»^(١)، في حين نجد أن الحديث في تفسيره قد ذكره بنفس الإسناد، لكن حذفت منه عبارة (وصيي وخليفتي فيكم) واستبدلت بعبارة كذا وكذا، قال: «ثم قال ﷺ: إن هذا أخي وكذا وكذا، فاسمعوا له وأطيعوا»^(٢). فحذت كلمة (وصيي) واستبدلت بـ(كذا وكذا).

وهكذا فعل ابن كثير في تاريخه^(٣) وتفسيره^(٤)، حيث حذف كلمة (أخي ووصيي) وأبدلها بـ(كذا وكذا).

وروى أحمد في مسنده هذا الحديث، لكنه حذف كلمة (ووصيي) واستبدلها بعبارة: خليفتي في أهلي، أو خليفتي فيكم، مع أن المناسب للسياق في الكلام ﷺ هو الوصي: «عن علي (رضي الله عنه)، قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال: جمع النبي (صلى الله عليه وسلم) من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا، قال: فقال لهم: من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي؟»^(٥). وقال في رواية أخرى: «فأيكم يبأيعني على أن يكون أخي وصاحبي؟»^(٦).

وأما البيهقي فقد تخلص من الجزء الأخير بكامله واستراح من عناء

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢-٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ١٩ ص ١٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٣ ص ٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١١١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٦) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٥٩.

ذلك، فقد ذكر الرواية بهذا التعبير: «ثم قال رسول الله: يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بأمر الدنيا والآخرة»^(١).

وأما النسائي في السنن فروى: «وقد رأيت من هذه الآية ما قد رأيتم، فأيكم بيايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟»^(٢).

وكذلك أتبع هذا المنهج بعض المعاصرين كالكاظمي المعروف محمد حسين هيكل حيث ذكر الحديث بتمامه في الطبعة الأولى من كتابه (حياة محمد)، لكنه بدا له فحذفه أو حُذِف من الطبعة الثانية^(٣).

ولم يقتصر التشويه على رواية ومتن محدد، بل شمل أغلب الأحاديث التي تتضمن كلمة وصي، أو وصية، فقد أورد الطبري وابن الأثير في تاريخيهما خطبة الحسين عليه السلام، فقالوا: قال الحسين: «أما بعد فانسبونني من أنا، فانظروا من أنا، ثم ارجعوا إلى أنفسكم وعاتبوها، هل يجوز لكم قتلي، وانتهاك حرمتي؟! ألسنت ابن بنت نبيكم وابن وصيه وابن عمه؟!»^(٤). لكن ابن كثير ذكر الخبر^(٥) وقام بحذف عبارة: وابن وصيه وابن عمه!!

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٢ ص ١٨٠، الناشر: مؤسسة الباق.

(٢) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٢٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج ١ ص ٨١، الناشر: دار التعارف - بيروت. العلامة الأميني، الغدير: ج ٢ ص ٢٨٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٤) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٣٢٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٤ ص ٦١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١٩٣-١٩٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

تاويل معنى الوصية

وكذلك تعرّضت ألفاظ الوصي والوصية إلى تاويل معناها تأويلاً لا يرتضيه الطبع السليم، ولا يستسيغه من له أدنى معرفة بأساليب اللغة العربية وطرقها في إيصال المعنى، فقد تأوّل الطبراني الحديث الذي رواه عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، قال: «قلت: يا رسول الله: لكلّ نبي وصي فمن وصيك؟ فسكت عني، فلما كان بعد رأيي، فقال: يا سلمان، فأسرعت إليه، قلت: لبيك، قال: تعلم من وصي موسى؟ قلت: نعم يوشع بن نون، قال: لم؟ قلت: لأنّه كان أعلمهم يومئذ، فقال النبي: إنّ وصيي وموضع سري وخير من أترك بعدي، وينجز عدتي، ويقضي ديني علي بن أبي طالب».

قال الطبراني بعد روايته للحديث: «وصيي: يعني أنّه أوصاه بأهله لا بالخلافة»^(١).

نقول: وهل يحتاج الوصي في الأهل أن يكون الأعلم وأن يقارن بيوشع بن نون؟! مالكم كيف تحكمون؟! ونجد ابن أبي الحديد الذي يتّهمونه بالتشيع يؤول الوصية بشيء يبعث على التعجب والاستغراب حذراً من دلالتها على الخلافة، قال: «أما الوصية فلا ريب عندنا أنّ علياً عليه السلام كان وصيّ رسول الله ﷺ، وإن خالف في ذلك من هو منسوب عندنا إلى العناد، ولسنا نعنّى بالوصية النصّ والخلافة، ولكن أموراً أخرى لعلها - إذا لمحت - أشرف وأجل»^(٢).

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٦ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

ولكنّا نقول لابن أبي الحديد: أي شيء أشرف من الإمامة والخلافة؟! ولكن مخالفة الحق أدّت به إلى ارتكاب هذه الهفوات والسقطات. فبعد كلّ هذه الأدلّة والشواهد أليس من الإزرار بالمسلمين من صحابة وغيرهم القول بأنهم قد انطلت عليهم فكرة أجنبية أدخلها رجل يهودي أسلم في وقت متأخر؟! ألا يعدّ هذا انتقاصاً من فهم وإدراك وإيمان المسلمين بعقيدتهم بحيث يصدقون هذه الشائعة الدخيلة؟! ألا يعتبر مجتمع المسلمين بعد هذا مجتمعاً هشّاً تتسرّب إليه العقائد الباطلة؟!!

ألا يزلزل هذا الكلام اعتقادنا بكل ما وصل إلينا عن طريق الصحابة وغيرهم من معتقدات؟! وهل يلتزم القفاري - ومن روجّ فكرة أن الوصية من اختراع ابن سبأ - بلوازم كلامه هذه؟!!

الشبهة: سرية مبدأ الإمامة عند الشيعة

قال القفاري: «إذا كانت الولاية صنو النبوة، أو أعظم فلماذا تكون سرية مُحاطة بالكتمان، حتى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والذي أمره الله أن يبلغ ما أنزل إليه يخفي أمرها ويسرها إلى علي، ثم يسرها علي إلى من شاء؟! ولا تحدد هذه الرواية الأشخاص الذين أسرها علي إليهم... وتترك الأمر لمشيئته يختار ما يريد، أما غير علي فلا خيرة له في الاختيار! فكيف تكون الولاية التي هي أصل النجاة عندهم، وأساس قبول الأعمال، والفصل بين الإيمان والكفر كيف تظل سرية حتى يتولى نشرها ولد كيسان؟!»^(١).

بيان الشبهة

إن أمر الإمامة التي تدعي الشيعة أنها الفصل بين الإيمان والكفر وأنها أصل النجاة عندهم، قد أحيطت بسرية بالغة وكتمان شديد من قبل الشيعة، فلو كانت الإمامة أمراً مهماً وصنواً للنبوة، فلماذا كانت متسمة بهذا الخفاء، بحيث يتولى نشرها ولد كيسان؟ حيث كشفت بعض نصوصهم أن بداية إذاعة أمر الولاية كان على يد ولد كيسان «ما زال سرتنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان»، بل نجدهم قد أخفوا حتى أسماء أئمتهم.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٩، وكذلك أنظر: ج ٢ ص ٨٠٨، فقد كرر نفس الكلام، والغريب أن منهج القفاري يعتمد على خلط الكلام بعضه بعض بلا مناسبة، فجنده يقفز على المنهج الموضوعي والعلمي، فمثلاً عندما يتحدث عن (سرية مبدأ الإمامة) في ج ٢ ص ٨٠٨ نجده في الصفحة نفسها يتحدث عن (البداء)، فأين البداء من سرية مبدأ الإمامة؟!

مرتكزات الشبهة

لقد ارتكز القفاري في هذه الشبهة على الخلط بين مفهوم الإمامة أي ما نسميه الإمامة العامة وبين مصداق الإمامة، وهو الشخص الذي يتلبس بهذه الإمامة خارجاً، وهو ما نسميه الإمامة الخاصة، هذا أولاً.

وثانياً: استند في هذه الشبهة إلى مجموعة من الروايات، وحدد دلالاتها وفق فهمه، ثم أسس على ذلك شبهته. والروايات ما يلي:

- ١- ما رواه الكليني في الكافي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ولاية الله أسرها إلى جبرائيل، وأسرّها جبرائيل إلى محمد، وأسرّها محمد إلى علي، وأسرّها علي إلى من شاء الله، ثم أنتم تذيعون ذلك، من الذي أمسك حرفاً سمعه؟ قال أبو جعفر: في حكمة آل داود ينبغي لمسلم أن يكون مالكا لنفسه مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه، فاتقوا الله ولا تذيعوا حديثنا»^(١).
- ٢- وكذلك ما رواه الكليني، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «... ولا تبثوا سرتنا ولا تذيعوا أمرنا»^(٢).

٣- في حديث آخر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المذيع حديثنا كالجاحد له»^(٣).

- ٤- وفي رواية: «إن أمرنا مستور مقنّع بالميثاق، فمن هتك علينا أذله الله»^(٤).
- ٥- تحدد بعض النصوص إذاعة أمر الولاية على يد طائفة الكيسانية،

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٣٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٢٧.

فتقول: «ما زال سرّاً مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان»^(١).

هذه مجمل الروايات التي نقلها القفاري التي أراد أن يثبت من خلالها سرّية أمر الإمامة وإحاطته بالكتمان.

فإذن لابدّ من دراسة هذه الروايات، وفهم المراد بالسرية فيها، ثمّ بعد ذلك الحكم بصحّة هذه الدعوى أو بطلانها، فتحاول أن نسلط الضوء على هذه الروايات بموضوعية دون أن نلوي عنق الروايات بما يتلاءم وما نعتقه من مبدأ.

الجواب: الإمامة أمر واضح وصريح في الدين الإسلامي

الإمامة كما مرّ بحثها هي من الأمور المكملّة للرسالة المحمدية والمنجزة لوظائفها، وقد بيّنا موقعيتها حسب الفهم الشيعي الذي نعتقد أنّه هو الفهم الموافق للشريعة، وهذه الإمامة لم تكن سرية كما يزعم القفاري في شبهته، بل هي أمر قد صرّح به النبي ﷺ في موارد عديدة وجاء ذلك في كثير من الأحاديث الصحيحة، ومن تلك الموارد:

١- ما صرّح به النبي ﷺ حين دعا عشيرته الأقربين للإسلام، لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٢)، فجاء ذلك مترافقاً مع بدايات الدعوة إلى دين الإسلام.

وكانت هذه الدعوة في السنة الثالثة من البعثة، وهي المرّة الأولى التي أظهر فيها الرسول ﷺ الدعوة إلى الإسلام، وشخص فيها الإمام من بعده

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) الشعراء: ٢١٤.

وعرفه للأقربين إليه حين قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام: «أنت وصيي وخليفتي بعدي»^(١). وقد مرّ ذلك مفصلاً في البحوث السابقة.

فلاحظ أنّ النبي ﷺ قد ذكر الخلافة والإمامة في أوّل يوم دعي فيه إلى التصريح بالدعوة إلى الإسلام، فنعرف حينئذ أن الإمامة جزء مهم من الرسالة النبوية.

٢- شرع بعد ذلك رسول الله ﷺ في التصريح بها في مجتمع خاص ولجماعة معيّنة وفي مناسبات عديدة، فهناك الكثير من الأحاديث الصحيحة التي نقلت لنا تؤكد ذلك، مثل حديث الثقلين المتواتر، الذي ورد ذكره في صحيح مسلم وصحّحه الحاكم والذهبي وابن كثير في تفسيره، وذكره البغوي في المصابيح والألباني في الأحاديث الصحيحة وغيرهم^(٢).

(١) في حديث الدار أو حديث الإنذار، دعا رسول الله ﷺ رجال عشيرته إلى وليمة، ودعاهم إلى الإسلام، فعن علي عليه السلام قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ فقال: يا علي، إنّ الله يأمرني أن أنذر عشيرتي... قال: فأخذ برقبتي، وقال: إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». روي هذا الحديث بأسانيد صحيحة، روى أحمد قريباً منه في مسنده: ج ١ ص ١١١، ص ١٥٩، الناشر: دار صادر - بيروت. وأخرجه الطبري في تاريخه: ج ٢ ص ٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. والحافظ النسائي في الخصائص: ص ٨٦ - ٨٧، مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، كتاب الفضائل، الناشر: دار الفكر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ٦٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. البغوي، مصابيح السنة: ج ٢ ص ٥٢٢، رقم ٢٧٠٥، الناشر: دار القلم. الألباني، الأحاديث الصحيحة: ص ١٧٦١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

وكذلك حديث المنزلة^(١)، وغيرها من الأحاديث^(٢) التي صرح النبي ﷺ فيها بالإمامة.

٣- ثم انتقل النبي ﷺ إلى مرحلة التصريح لعموم المسلمين، والتي كان فيها لدى النبي ﷺ بعض المخاوف؛ لمعرفته بطبيعة المجتمع آنذاك وما يحمله من رواسب جاهلية قد تؤدي بالمجتمع الإسلامي إلى رفض هذا الأمر، لكن الله تعالى أمره بالتصريح ونبد مخاوفه جانباً ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٣) فأعلن رسول الله ﷺ هذا الأمر في حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة، وكان معه من الصحابة والأعراب وممن يسكن حول مكة والمدينة وغيرهم مائة وعشرون ألفاً^(٤) وهم شهدوا معه حجة الوداع وسمعوا منه حديث الغدير «من كنت مولاه فعلي مولاه» وهذا الحديث في أعلى مراتب الصحة، فضلاً عن كونه متواتراً، كما صرح بذلك الذهبي في

(١) حديث المنزلة رواه أكثر من عشرين صحابياً وصحابية، وخرجه أكثر من أربعين عالماً، رواه البخاري في صحيحه: ج ٤ ص ٢٠٨ ح ٣٧٠٦ وح ٤٤١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. ومسلم في صحيحه: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت. وقال الشيخ محمد جعفر الكتاني: «حديث... متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابياً». نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ص ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحها». الاستيعاب: ج ٣ ص ١٠٩٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) كحديث الراية والسفينة والمؤاخاة وحديث تبلغ سورة براءة وحديث سد الأبواب وحديث باب حطة وغيرها.

(٣) المائدة: ٦٧.

(٤) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٥٨، الناشر: ذوي القربى - قم.

سير أعلام النبلاء^(١)، وابن حجر المكي في الصواعق المحرقة^(٢)، والفقيه ضياء الدين المقبلي^(٣). وسوف يأتي بحث ذلك مفصلاً.

وبهذا يتّضح أن الإمامة هي أمر صريح وجوهري وحيوي بالنسبة للإسلام، فلا يمكن أن يسعى الشيعة لإخفاء الإمامة بهذا المعنى، بحيث يكون الإخفاء والكتمان لهذا المبدأ جزءاً من عقيدتهم، وعليه لا بدّ أن يكون الكتمان المذكور في الروايات المروية عن الأئمة عليهم السلام له معنى آخر، وأن يكون مرتبطاً بموضوع آخر، ولا بدّ أن تكون له مبررات موضوعية وفي مقاطع زمنية محددة.

تفسير روايات الكتمان والسرية

لكي يتّضح التفسير الصحيح للخوف والكتمان والسرية في الروايات التي تمسّك بها القفاري، لا بدّ أن نفهم تلك الأحاديث التي صدرت من الأئمة بلحاظ الفترة الزمنية التي عاشوها، حيث كانت الإمامة والتصريح بها في تلك الفترة يعدّ من الأمور الحسّاسة والخطيرة والتي تشكل تهديداً لكيانات السلطة الحاكمة آنذاك، فلا بدّ عندئذ أن يكون أمر الإمامة في وقته

(١) قال الذهبي: «هذا حديث حسن عال جداً، ومثنه متواتر». سير أعلام النبلاء: ج ٨ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) وقال ابن حجر: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرقه كثيرة جداً، ومن ثمّ رواه ستة عشر صحابياً... ولا التفات لمن قدح في صحته». الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٦-١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) قال الفقيه ضياء الدين المقبلي: «إن لم يكن هذا معلوماً فما في الدين معلوم» نقله العلامة الأميني في كتاب الغدير: ج ١ ص ٣٠٧-٣١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

سرياً، وأن يدعوا أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى ضرورة كتمانها، خوفاً على حياتهم من القتل، وكذلك خوفاً على شيعتهم.

وخير شاهد على ما ندّعي، قول القرطبي الذي يشرح فيه ما جرى على أهل بيت النبوة من قتل وظلم وسبي وأسر، حين علّق على حديث «هلاك أمتي على يد غلّة من قریش» قائلاً: «وغير خاف ما صدر من الحجاج وسليمان بن عبد الملك وولده من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية المصطفى (صلّى الله عليه وسلّم) في أهل بيته وأتمته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخربوا ديارهم وجحدوا فضلهم وشرفهم واستباحوا لعنهم وشتهم، فخالقوا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فيا خجلتهم إذا التقوا بين يديه، وا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»^(١).

وعلق المناوي بعدما نقل مقالة القرطبي، فقال: «وهذا الخبر من المعجزات»^(٢).

وهذا الحسن البصري لا يذكر اسم علي عليه السلام خوفاً من القتل، روى المزني عن الحسن البصري، عن يونس بن عبيد، قال: «سألت الحسن، قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وإنك لم تدريه؟ قال: يا بن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك،

(١) القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: ص ٥٦٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٦ ص ٤٥٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعتني أقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فهو عن علي بن أبي طالب، غير أنني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً^(١). وكذلك نجد الشعبي يقول: «ما لقينا من علي بن أبي طالب إن أحبناه قتلنا، وإن أبغضناه هلكنا»^(٢).

وينقل لنا الطبري في تاريخه عن المغيرة أنه قال لصعصعة بن صوحان: «إياك أن يبلغني عنك أنك تعيب عثمان عند أحد من الناس، وإياك أن يبلغني عنك أنك تظهر شيئاً من فضل عليّ علانية، فإنك لست بذاكر من فضل عليّ شيئاً أجهله، بل أنا أعلم بذلك، ولكن هذا السلطان قد ظهر، وقد أخذنا بإظهار عيبه للناس، فنحن ندع كثيراً ممّا أمرنا به، ونذكر الشيء الذي لا نجد منه بُدّاً، ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا. فإن كنت ذاكرًا فضله فاذكره بينك وبين أصحابك في منازلكم سرّاً، وأمّا علانية في المسجد فإنّ هذا لا يحتمله الخليفة لنا»^(٣).

بل تجاوز الأمر هذا الحدّ بكثير حتى أصبح الرجل يخشى وهو في المنام - في عالم الرؤيا - أن يتهم بالقرب من علي عليه السلام.

فقد روى الخطيب عن الفتح بن شخرف، قال: «حملتني عيني فنمت، فبينما أنا نائم إذا أنا بشخصين، فقلت للذي يقرب مني: من أنت يا هذا؟

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ٦ ص ١٢٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) محمد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٥٣، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ١٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٣٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

فقال لي: من ولد آدم، قلت: كلنا من ولد آدم، قلت: فما الذي وراءك؟ قال لي: علي بن أبي طالب، قال: قلت له: أنت قريب منه ولا تسأله؟ قال: أخشى أن يقول الناس إنني رافضي! (١).

إذن أهل البيت (عليهم السلام) كانوا في أجواء يشاع فيها قتلهم وسفك دمائهم ودماء شيعتهم، ومن البدهي أن يكون الحديث عن إمامتهم في ذلك الظرف محاطاً بالكتمان والسرية.

معنى قوله (عليه السلام): ولاية الله أسرها إلى جبرائيل

تمسك القفاري بعدة روايات كأساس لشبهته، منها:

١- ما رواه الكليني (رحمته الله): «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن الرضا عن مسألة، فأبى وأمسك، ثم قال: لو أعطيناكم كلما تريدون كان شراً لكم، وأخذ برقبة صاحب هذا الأمر، قال أبو جعفر (عليه السلام): ولاية الله أسرها إلى جبرائيل (عليه السلام)، وأسرها جبرائيل إلى محمد (صلى الله عليه وآله)، وأسرها محمد إلى علي، وأسرها علي إلى من شاء الله...» (٢).

لقد زعم القفاري أن هذه الرواية تؤكد أن الإمامة سرية، فكيف يعقل أن تكون بتلك المثابة من الأهمية التي يراها الشيعة لها، ومع هذا تكون سرية - بحسب دلالة هذه الرواية - ولا يعرفها إلا القليل؟

نقول: لا دلالة في الرواية على أن مبدأ الإمامة لابد أن يكون سرّياً، وما فهمه القفاري منها هو فهم مبني على مسابقات قبلية كانت تعيش في ذهنه،

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٣٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

فأراد أن يثبتها، لذلك عمد إلى تأويل الروايات بما يتلاءم مع تلك القَبَلِيَّات. وبالتحليل الدقيق للرواية التي تنقل لنا كلام الإمام الرضا عليه السلام: نجد أن ابن أبي نصر - وهو من أصحاب الإمام - قد سأل الإمام عليه السلام عن مسألة يكون الجواب عنها من قبل الإمام عليه السلام - لو أفشي فيه ضرر على الآخرين؛ لأن بعض أصحاب الإمام عليه السلام لا يحتاط في نقل ما يقوله الإمام عليه السلام ويفشيه إلى الآخرين الذين يحاولون الإيقاع بالإمام وبشيعة أمام السلطة التي تسعى للحد من ظاهرة الإمامة التي تهدد السلطة وشرعيتها.

ثم يبين الإمام الرضا عليه السلام أن ولاية الله تعالى قد أسرها إلى جبرائيل عليه السلام وأنه أسرها للنبي صلى الله عليه وآله وهو أسرها إلى علي عليه السلام وهو يسرها إلى من شاء. والمقصود من ذلك أن الإمامة الإلهية لها مقامان وبعدان:

البعد الأول: هو ما يفهمه ويدركه غالب الناس وتنصرف له أذهانهم، وهو مقام الرئاسة والحكومة في أمور الدين والدنيا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، والإمامة بهذا المعنى قد جاء في كثير من بيانات النبي صلى الله عليه وآله منذ بدايات البعثة النبوية، وهو أمر لم يسره النبي صلى الله عليه وآله، بل أعلنه في مناسبات عديدة، كما ذكرنا.

البعد الثاني: وهو البعد الذي تتجلى فيه عظمة الإمامة وروحها وجوهرها، وهو مقام الأولوية الذي كان يتمتع به النبي صلى الله عليه وآله ومعناه التصرف الولائي والتكويني المستفاد من قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١) وهو المعنى الذي ذكر النبي صلى الله عليه وآله به المجتمعين في يوم الغدير، قائلاً: أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ وبهذا البعد العظيم تصبح الإمامة امتداداً حقيقياً

(١) الأحزاب: ٦.

وطبيعاً للنبوّة؛ لأنها بهذا المعنى تضمّ كلّ شؤون الإمامة ووظائفها بما فيها البعد الأول الذي ذكرناه، والإمامة بهذا اللحاظ هي التي أسرها الله تعالى لجبرائيل عليه السلام أي أبلغها له مع تحفظه عليها والتأكيد على أنّها تتسم بالعظمة والسمو والأسرار، وهي سرّ نجاة الأُمّة وخلاصها، ثم جبرائيل عليه السلام بدوره قد أسرها لنبيه صلى الله عليه وآله بأمر من الله تعالى، ومن هنا جاء تردّد النبي صلى الله عليه وآله في تبليغها يوم الغدير؛ لأنها من الأمور التي لا تطيقها نفوس الناس ولا تتقبلها، فكان النبي صلى الله عليه وآله يخشى رفض الناس لها، لكن الله تعالى أمر نبيه الكريم بالمضي في الإبلاغ وأنه سوف يعصمه من الناس، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (١). وبهذا البيان يندفع ما يرد على استدلال الشيعة من أنّ آية البلاغ قد أمرت النبي صلى الله عليه وآله في أن يبلغ بإمامة علي عليه السلام وقد شدّد الله تعالى خطابه للنبي صلى الله عليه وآله بلهجة أقرب للتهديد، والحال أنّ الشيعة يقولون: إنّ النبي صلى الله عليه وآله قد بلغ أمر الإمامة في مناسبات عديدة، فإنّه يقال: إنّ ما بلغ به النبي صلى الله عليه وآله في تلك المناسبات هو الإمامة بمعناها المتعارف عند الناس، وأمّا ما أمره الله تعالى بتبليغه يوم الغدير بتلك اللهجة هو الإمامة المتضمنة للمعنى الولائي والتصرف التكويني الذي مرّ توضيحه.

وهذا المعنى الذي يلازم الإمامة لا يمكن لشخص أن يتقبّله بسهولة من دون أن يتحلّى باسمى مراتب الإيمان والخضوع لله تعالى؛ لذا فقد يكون هذا أحد الدواعي على تحفّظ الأئمّة على الإمامة.

وأين هذا الفهم من الفهم الساذج الذي يزعم أن الإمامة سرّية بدليل (أسرها)؟! وكيف نحمل كلام الإمام الرضا عليه السلام على هذا الفهم الساذج في قبال الأدلة الكثيرة والصحيحة التي أسست للإمامة وصرحت بها وبضرورتها؟!

معنى قوله عليه السلام: «ولا تبثوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا»

٢- أمّا في تفسير قول الإمام عليه السلام: «... ولا تبثوا سرّنا ولا تذيعوا أمرنا» وكذلك قوله: «المذيع حديثنا كالجاحد له»^(١).

فنقول: واضح ممّا تقدم أن إذاعة أمرهم في ذلك الظرف يعود بالضرر عليهم وعلى شيعتهم، ولذلك نجد أن المعلّى بن خنيس (قُتل)؛ لأنّه أذاع أمر إمامتهم عليهم السلام.

فقد روى الكشي بإسناده عن المفضل، قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام يوم قتل فيه المعلّى، فقلت له: يا بن رسول الله، ألا ترى إلى هذا الخطب الجليل الذي نزل بالشيعة في هذا اليوم؟ قال: وما هو؟ قلت: قتل المعلّى بن خنيس، قال: رحم الله المعلّى، قد كنت أتوقّع ذلك، إنّه أذاع سرّنا»^(٢).

وقال المازندراني معلقاً على هذا الحديث: «وضرر الإذاعة يعود إلى المذيع وإلى المعصوم وإلى المؤمنين، واعلم أنّه عليه السلام كان خائفاً من أعداء الدين على نفسه المقدّسة وعلى شيعته، وكان في تقية شديدة

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٢، ٣٧٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

منهم، فلذلك نهى عن إذاعة خبر دالّ على إمامته وإمامة آبائه وأولاده الطاهرين»^(١).

إذن كتمان أمرهم لا علاقة له بأمر الإمامة العامة التي نصّ عليها رسول الله ﷺ فأمر الإمامة العامة شيء وإذاعة هذا الأمر خوفاً من السلطة الحاكمة ومن القتل، شيء آخر، فالرواية أجنبية، ولسانها يتحدث عن الظرف الذي كانوا يحتاطون فيه خوفاً على أنفسهم وعلى شيعتهم.

معنى قوله عليه السلام: إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق

٣- أما عن قوله عليه السلام: «إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق فمن هتك علينا أذله الله».

فنقول: هذه الرواية لا تختلف في مضمونها عما سبق، قال المازندراني: «أي أخذ الله عهداً على المقرّين بأمرنا على استتاره وكتمانه على المنكرين، فمن هتك علينا بإظهاره... أذّله الله لنقض عهده المتضمّن للإضرار علينا»^(٢).

فالإضرار عليهم هو السبب في كتمان هذا الأمر، وهذا الأمر لا علاقة له بإمامتهم العامة عليه السلام.

معنى قوله: ما زال سرنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان

٤- أما عن معنى قوله عليه السلام: «ما زال سرّنا مكتوماً حتى صار في يد ولد

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ١٠ ص ٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٩ ص ١٣٦.

كيسان» التي يظهر منها أنّ الذي أخرج هذا السرّ (الإمامة) إلى العلن هم ولد كيسان.

فنقول: إنّ هذه الرواية ضعيفة؛ لأنّ فيها الربيع بن محمد المسلمي، وهو مجهول، إذاً فتأسيس الكلام على رواية ضعيفة مخلّ بالمنهج العلمي، ولا يمكن قبوله بحال، وبهذا اندفع ما ارتكز عليه القفاري في هذه الشبهة. نعم، يبقى الكلام في الرواية الأولى التي استنتج منها أن الأئمة غير معلومي العدد.

القفاري يشكك في عدد أئمة الشيعة عليهم السلام

قد شكّك القفاري في عدد الأئمة وأشخاصهم مستنداً إلى الروايات التي نقلها من مصادر الشيعة، كما تقدم في الرواية الأولى عن الكليني رحمته الله. قال القفاري: «ولا تحدّد هذه الرواية الأشخاص الذين أسرها عليّ إليهم، وترك الأمر لمشيئته يختار ما يريد، أمّا غير علي فلا خيرة له في الاختيار»^(١). وقال أيضاً: «ليس هناك نصّ صحيح متواتر في تعيين أئمتهم...»^(٢).

الروايات الدالة على عدد الأئمة الاثني عشر

نقول: إنّ عدد الأئمة في تراث الحديث الشيعي يكاد يكون متواتراً، فمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية قائم على هذه الحقيقة، ويدلّ على ذلك شهرتهم بالشيعة الإمامية الاثني عشرية، وقد حصرت الروايات الصحيحة التي

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١٢.

جاءت بطرق كثيرة العدد باثني عشر إماماً، فليس الأمر مقصوراً على هذه الرواية. فهناك روايات شخّصت لنا عددهم، وهناك روايات نصّت على أسمائهم الشريفة، وسوف نقسّم الروايات التي تشير إلى ذلك إلى قسمين:

القسم الأول: الروايات التي نصت على أن الأئمة هم من ولد الحسين عليه السلام

وهذه الروايات - بهذا العنوان - تجيب على عدة أسئلة، فهي من جهة تدفع شكوك المشككين المدّعين عدم وجود نص على الأئمة بعد الإمام الحسين عليه السلام، في حين هذه الروايات تعتبر نصّاً على هذا العنوان، أي: أولاد الحسين عليه السلام، وأيضاً فهي تحدد نسب الأئمة بعده وتحصرهم في هذه الذرية الطاهرة، فتنتفي هذا المنصب عمّن ليس من هذه الذرية بالخصوص، فكل من ادّعى الإمامة من غيرهم، فادعائه باطل، ولو كان هاشمياً قرشياً، بل حتى لو كان من أولاد أمير المؤمنين من غير نسل الحسين عليه السلام. وهذه الروايات أيضاً تدلّ بالدلالة الالتزامية على أنهم من قریش، بل هي مفسّرة لذلك الحديث المروي من طرق أهل السنة: بأنّ الأئمة الاثني عشر كلّهم من قریش.

ولهذا فما ورد من أنّ الأئمة من قریش يكون مفسّراً بهذه الروايات، حيث إنّ من كان من أبناء الحسين عليه السلام فهو بالضرورة قرشي، والروايات هي:

- ١- ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم»^(١).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢- ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام من كلام يذكر فيه الأئمة... إلى أن قال: «فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين عليه السلام من عقب كل إمام، يصطفاهم لذلك ويجتبيهم ويرضى بهم لخلقه ويرتضيهم، كلما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماماً، علماً وهادياً...»^(١).

٣- وروى أيضاً عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان، عن زرارة، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً منهم حسن وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين عليه السلام»^(٢).

٤- روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد ابن الحسين بن أبي الخطاب والهيثم بن مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب السراد، عن علي بن رئاب، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعت يقول: إنّ أقرب الناس إلى الله عزّ وجلّ وأعلمهم به وأرأفهم بالناس محمد صلى الله عليه، والأئمة عليهم السلام، فادخلوا أين دخلوا، وفارقوا من فارقوا - عني بذلك حسينا وولده عليه السلام - فإنّ الحق فيهم، وهم الأوصياء، ومنهم الأئمة، فأينما رأيتموهم فاتبعوهم، وإن أصبحتم يوماً لا ترون منهم أحداً منهم فاستغيثوا بالله عزّ وجلّ، وانظروا

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٠٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٥٣٣.

السنة التي كنتم عليها وتبعوها، وأحبوا من كنتم تحبون، وأبغضوا من كنتم تبغضون، فما أسرع ما يأتيكم الفرج»^(١).

القسم الثاني: الروايات التي نصت على أسماء الأئمة عليهم السلام جميعاً

١- روى الشيخ الكليني بسند صحيح عن عدة من أصحابنا^(٢) عن أحمد بن محمد البرقي^(٣) عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري^(٤) عن أبي جعفر

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٢٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) قال العلامة الحلي: «قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدة من أصحابنا... وقال: كلما ذكرته في كتابي المشار إليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهم علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة وأحمد بن عبد الله بن أمية وعلي بن الحسين». خلاصة الأقوال: ص ٤٣٠. ومعلوم أن علي بن إبراهيم (ثقة) عند جميع علماء الرجال.

(٣) قال النجاشي والشيخ الطوسي: «كان ثقة في نفسه». رجال النجاشي: ص ٧٦، الناشر: جماعة المدرسين - قم. فهرست الطوسي: ص ٦٢، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

وقال العلامة: «أبو جعفر، كوفي، ثقة، خلاصة الأقوال: ص ٦٣، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. ولا يضر في وثاقته ما قيل: من أنه يكثر النقل عن الضعاف ويعتمد المراسيل، فإن هذا لا يعد طعناً في شخصه كما تبين على ذلك الغضائري - مع ما عرف عنه من تشدده في توثيق الرجال - قال: «طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه، إنما الطعن فيمن يروي عنه». نقلاً عن العلامة في الخلاصة: ص ٦٣. وكذلك نجد أن أحمد بن عيسى أعاده إلى مدينة قم واعتذر إليه، ولما توفي مشى في جنازته حافياً جاسراً ليرئى نفسه ممّا قذفه به. أنظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ٣ ص ٨٨ ط ٥ - ١٤١٣هـ.

وفي الرواية التي نحن بصددناها لم نجد أن (أحمد بن محمد بن خالد) يروي عن الضعفاء ولم يرسل، بل روى عن داود بن القاسم الجعفري (الثقة) بشهادة النجاشي والطوسي. فهذه الرواية صحيحة ولا غبار عليها.

(٤) قال النجاشي والشيخ الطوسي: «كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة». رجال النجاشي: ص ١٥٦، فهرست الطوسي: ص ٣٧٥، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

الثاني عليه السلام قال: «أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام وهو متكئ على يد سليمان، فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس، فسلم على أمير المؤمنين، فردَّ عليه السلام فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين، أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهنَّ علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم، وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء! فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سلني عمّا بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟

فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن، فقال: يا أبا محمد أجبه! قال: فأجابه الحسن عليه السلام، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي رسول الله ﷺ والقائم بحجته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - أشار إلى الحسن - وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده، وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد أنه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي بن علي أنه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد على الحسن بن علي أنه القائم بأمر

علي بن محمد، وأشهد على رجل من ولد الحسن [العسكري] لا يكتنى ولا يسمّى حتى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه! فانظر أين يقصد؟ فخرج الحسن بن علي عليه السلام، فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم. قال: هو الخضر^(١).

٢- روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن عبد الله بن جندب^(٢) عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: «تقول في سجدة الشكر: اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبياءك ورسلك وجميع خلقك أنك [أنت] الله ربّي، والإسلام ديني، ومحمداً نبيي، وعلياً والحسن والحسين، وعلي بن بن

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢٦، باب: ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) قال الشيخ الصدوق في المشيخة: «وما كان فيه عن عبد الله بن جندب فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه) عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد الله بن جندب». من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤٥٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

وقد صرح المحقق الأردبيلي والقهائي بأن طريق الصدوق إلى عبد الله بن جندب معتبر، أنظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ج ٢ ص ٥٣٦، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم. والقهائي، مجمع الرجال: ج ٧ ص ٢٥٣، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

فالسند إلى عبد الله بن جندب في غاية الوضوح وجميعهم ثقات، وعبد الله بن جندب وثقه الطوسي في رجاله: ص ٣٤٠ رقم الترجمة ٥٠٥٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. وقال العلامة في الخلاصة: «عبد الله بن جندب البجلي، عربي كوفي... ثقة». خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ١٩٣ رقم الترجمة ١٦، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. وعليه فالسند في غاية الصحة.

الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة بن الحسن بن علي، أئمتي بهم أتولى ومن أعدائهم أتبرأ»^(١).

فهذه الرواية تنص على أسماء الأئمة عليهم السلام في سجدة الشكر عقيب كل صلاة، حيث يُشهد المصلي ربّه والملائكة والخلق على مجمل اعتقاداته التي ينبغي أن يلقاه بها، ومنها تولّيه للأئمة الطاهرين من أهل البيت عليهم السلام وتبرّيه من أعدائهم، ولا يخفى الارتباط بين الصلاة وبين ذكر الأئمة الهادين وفضلهم على الخلق في تعليمهم معالم الدين.

وهناك العديد من الروايات التي ذكرت هذه الحقيقة، فقد ذكر (الخزاز القمي) ثمانية وثلاثين طريقاً في النصّ على الأئمة الاثني عشر وأسمائهم، حيث نقل عن أكثر من خمس وعشرين صحابياً وصحابة في هذا المضمون، فالمسألة مستفيضة، ولعلها تكاد تكون متواترة، ولا تحتاج إلى مراجعة أسانيدها^(٢).

وفي ضوء ما تقدم تمّ بطلان ما ادّعاه القفاري من عدم وجود النصّ الصحيح على عدد الأئمة، فهو مجرد زعم لا دليل عليه، وأن القول بسرّية أمر الإمامة ليس صحيحاً؛ لأنّ ادّعاء ذلك يخالف النصوص الصحيحة التي نادى بها رسول الله صلى الله عليه وآله في أكثر من مناسبة، والتي أشار فيها إلى إمامتهم وخلافتهم على رؤوس الأشهاد، وسيأتي بيان ذلك في بحوث لاحقة.

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٣٢٩-٣٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الخزاز القمي، كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر: ص ١٤٩، الناشر: بيدار.

الشبهة: حصر الأئمة عند الشيعة بعدد معين لا يقبله العقل ومنطق الواقع

قال القفاري: «ومسألة حصر الأئمة بعدد معين لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأئمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثني عشرية لا يتعدى قرنين ونصف إلا قليلاً. وقد اضطرّ الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة... وفي هذا العصر اضطرّوا للخروج نهائياً عن هذا الأصل الذي هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب.. لكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع فقصروا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعي»^(١).

بيان الشبهة

يزعم القفاري أن القول بحصر الأئمة بعدد معين يلزم منه محذور عقلي، وبيان المحذور:

إنّ عمر الدنيا بعد تاريخ الإسلام ليس محدداً بزمان معين إلا في علم الله تعالى، فعمر الإسلام الآن منذ ولادته قد بلغ أكثر من ألف سنة وقد يستمر إلى ما شاء الله تعالى له من الزمان إلى أن تقوم الساعة. والشيعة تعتقد أنّ كلّ زمان لابدّ فيه من وجود إمام أو حجة على العباد، فلو فرضنا أن النبي ﷺ قد عيّن اثني عشر إماماً فقط بعده، هذا يستلزم أن

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨١٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

يخلو الزمان الذي تنقضي فيه أعمارهم عن الإمامة فلا يوجد إمام فيه؛ لأنّ أعمارهم محدودة فهم بشر، وهذا خلاف الاعتقاد عندهم بعدم خلو الزمان من الإمام أو الحجة.

وكذلك فكرة الغيبة كان باعثها الاضطرار والفرار من المحذور العقلي، ثمّ إنهم مع الإيمان بفكرة المهدي وغيابه اضطروا إلى أمر آخر، لكون الغيبة تقتضي عدم ممارسة الإمامة؛ لذلك لجأ الشيعة إلى القول بنبابة المجتهد فراراً من تجميد وتعطيل الإمامة، فالمجتهد ينوب عن الإمام ويمارس صلاحيات المهدي.

ثمّ خرجوا عن مسألة حصر الإمامة بعدد معين، في الزمن المعاصر، واكتفوا بالحصر النوعي للإمامة، فالمطلوب هو نوع الإمام لا العدد، وهذا النوع يتحقق خارجاً عن طريق الانتخاب بواسطة نظرية ولاية الفقيه.

الجواب:

الشارع المقدس يؤيد فرضية إمكان حصر العدد

أولاً: إنّ العقل والواقع يشهدان بقبول هذه الحقيقة، حقيقة حصر الأئمة باثني عشر؛ لأنهما لا يمكن أن يتجاوزا الشرع، فهما يسيران في خطين متوازيين ولا يمكن أن يتقاطعا إطلاقاً، والشيعة تسير ضمن مقررات الشريعة المحمدية الأصيلة؛ لذا فإن اعتقادهم بالأئمة الاثني عشر قد جاء على إثر النصوص الشرعية الصحيحة من الفريقين والتي لا يمكن لمسلم أن يتجاوز مضامينها، فهي حجة عليه، كحديث «الاثني عشر من قریش» وحديث الثقلين «تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي» وحديث «من

مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية» وغيرها من الأحاديث التي تنص على هذه الحقيقة.

لا محذور عقلي في حصر الأئمة

ثانياً: إن القول بالامتناع العقلي في أن يحدد النبي ﷺ الأئمة باثني عشر إماماً الذي يلزم منه استيعاب المحدود أو القصير (عمر الأئمة)، اللامحدود أو الطويل (وزمن الحياة)، هذا القول ليس تاماً؛ إذ لا محذور عقلي في المقام، بل العقل يتقبل هذه الفرضية بلحاظ أمرين:

الأمر الأول: هذا المحذور لا يأتي بناء على ما تعتقده الشيعة من وجود إمام حيٍّ غائب، فهو يمارس الإمامة، ولا تنحصر الإمامة بالحكومة وقيادة المسلمين، كما هو مقتضى فهم القفاري، بل للإمامة وظائف عديدة أشرنا إليها^(١)، وعليه فلا تخلو الأرض من إمام مع وجود الإمام المهدي عليه السلام.

الأمر الثاني: يمكننا دفع المحذور أيضاً بناء على عدم الاعتقاد بغيبة الإمام المهدي عليه السلام^(٢) فلعل قائلاً يقول: إن الجواب الأول يبني على ما أنتم معتقدون به، وهو لا أساس له من الصحة، فنقول: إشكال الامتناع يرتفع بالتقرير التالي:

(١) ومن تلك الوظائف: حفظ الشريعة من خلال التطبيق الصحيح لأحكام الشريعة وكذلك هداية العباد إلى كمالهم وغيرها.

(٢) والشيعة قد تواتر عندهم هذا الأمر، وهذا بدهي وواضح، ولكن فرض الامتناع أيضاً مدفوع بلحاظ الوجوه التي سندكرها تباعاً.

عدد الأئمة كاف في إيصال الخلق إلى الكمال

نقول: إنّ الله تعالى قد خلق الخلق وغرضه من ذلك هو إيصال الإنسان إلى كماله المطلوب الذي رسمه له خالقه من خلال ممارسة العبادة الصحيحة، فواحدة من حِكَم الخلق هي إيصاله إلى الكمال، فلو فرضنا أن الأئمة قد سنحت لهم الفرصة في ممارسة الإمامة وأدوا وظائفهم في الهداية التشريعية والتكوينية بحيث تدين لهم الأمة بكاملها ويتمكنون من ممارسة هذه الوظائف دون موانع، فإن الأمة سوف تصل إلى كمالها المطلوب في فترة تواجدهم بحيث تصل إلى أوج كمالها في آخر حياة الإمام الثاني عشر، ثمّ بعد ذلك تقوم الساعة.

فإن قلت: من غير الممكن أن يتحقق كمال الأمة في فترة قصيرة من الحياة تقدر بعمر الأئمة.

نقول: قد تقتضي الحكمة إطالة عمر كلّ إمام من الأئمة الاثني عشر بحيث يمنح كلّ واحد منهم عمر نوح عليه السلام وهكذا تكون فترة أعمارهم كبيرة نسبياً بلحاظ جميعهم، ثمّ بعدها تقوم الساعة.

ولا يخفى أن هذا الإشكال جاء بعد مرور حقبة زمنية طويلة تجاوزت عمر الأئمة الذين مُنِعوا بشكل قسري من ممارسة إمامتهم، وإلاّ فإن الإشكال في بداية الإسلام لم يكن له واقع، بل إنّ عدد الاثني عشر يتقبله جميع المسلمين. فهو إشكال نشأ بعد عدم تمكّن الأئمة الاثني عشر من الخلافة.

الشبهة: اضطرار الشيعة للقول بنيابة المجتهد

قال القفاري: «وقد اضطرَّ الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة...»^(١).

الجواب:

لم تكن الشيعة مضطرة للخروج عن حصر العدد

نقول في الجواب: إنَّ الشيعة لم تضطرَّ للخروج عن حصر العدد؛ بل الشيعة تقول إنَّ عدد الأئمة ينتهي بالإمام المهدي وهو حي غائب، وهو الإمام الثاني عشر، كما هو معلوم من النصوص المتقدمة والتي لا تطبق صحيح لها سوى ما تقوله المدرسة الإمامية.

إذن هناك مغالطة واضحة، فالقفاري افتعل مسألة الاضطرار ليرتب عليها مسألة النيابة وهو باطل، وهذا واضح لكل من راجع عقائد الشيعة.

وأما مسألة النيابة: فهي مرتبطة بالغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام - بناءً على إيمان الشيعة وفق ما وجدوه من أدلة تلزمهم بهذا الأمر؛ وليس من الضرورة أن يكون الطرف الآخر مقتنعاً بذلك، فكل أدلته، ولكل رؤيته فيما توصل إليه من بيان الشريعة والسنة النبوية - وبيان الوظيفة الشرعية للمقلد بعد قول الإمام عليه السلام: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم»^(٢).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨١٤، الناشر: دار الرضا - الحيزة.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٨٤، الناشر: جماعة المدرسين - قم. الشيخ



وقد رسم الأئمة عليهم السلام للناس طريقاً يسرون عليه في أخذ دينهم وهو التقليد، يقول الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه»^(١).

حدود نيابة الفقيه وقيام الدولة الإسلامية

واختلف فقهاء الشيعة في هذه النيابة، فهناك من يرى أن ولاية الفقيه محدودة وجزئية في أمور معينة، وهناك من يرى الولاية المطلقة للفقيه، فهي أنظار اجتهادية، خاضعة لموازين وأدلة فقهية، فكل فقيه له أدلته التي استنبطها من وحي الشريعة.

ومن يؤمن بالولاية المطلقة للفقيه يؤمن بإقامة الدولة الإسلامية في زمن الغيبة، قال الإمام الخميني رحمته الله في كتابه الحكومة الإسلامية: «إن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلاً ليحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن: العلم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهاءنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة»^(٢).

فالسيد الإمام الخميني رحمته الله كلامه واضح في أن الفقيه الجامع للشرائط -



الطوسي، الغيبة: ص ٢٩١، الناشر: مؤسسة المعارف - قم. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٢٧ ص ١٤٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٩٤-٩٥. الطبرسي، الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٦٤، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف.

(٢) السيد الخميني، الحكومة الإسلامية: ص ٤٨-٤٩، الناشر: وزارة الإرشاد - إيران.

ومنها العلم بالقانون والعدالة - له أهلية أن يقيم دولة إسلامية عادلة فعلى الفقهاء الآخرين أن يأخذوا بيده ويعضدوه في إقامة هذا الحكم الإسلامي؛ لأنّه يعتبر ضرورة في زمن الغيبة الكبرى.

أما قول القفاري: «جعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب، وذلك بتحديد جملة من المواصفات والمؤهلات التي تعين الرئيس بالنوع وهو الفقيه الشيعي...».

نقول: إنّ جعل رئاسة الدولة عن طريق الانتخاب لا يلغي الاعتقاد بمحدودية عدد الأئمة؛ لأنّ كون الفقيه الجامع للشرائط حاكماً لا يعني كونه إماماً معصوماً، بل هو نائب عن الإمام في إدارة الدولة، ويبدو أن القفاري وفق اعتقاداته الخاطئة لا يميز بين الإمام بالمعنى الشيعي ورئيس الدولة أي الحاكم اليوم، فهو لا يفهم الإمامة إلّا في معنى رئاسة الدولة، وهكذا يتّضح أن الاعتقاد بعدد الأئمة باق في عقيدة الشيعة ولم يتخلّوا عنه، وأن الإمامة لم تنقطع حتى مع غياب الإمام المهدي عليه السلام؛ لأننا نعتقد بأنّه يمارس الإمامة من خلال هداية الأئمة، وليس من الضروري أن تشعر الأمة بذلك.

الشبهة: إن أئمة الشيعة الإمامية ثلاثة عشر

قال القفاري: «كما أنك ترى الكافي أصح كتبهم الأربعة قد احتوى على جملة من أحاديثهم تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر. فقد روى الكليني بسنده عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني واثنى عشر إماماً من ولدي وأنت يا علي زرّ الأرض - يعني أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنى عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا. فهذا النص أفاد أن أئمتهم - بدون علي - اثنا عشر ومع علي يصبحون ثلاثة عشر. وهذا ينسف ببيان الاثنى عشرية... كذلك روت كتب الشيعة الاثنى عشرية عن أبي جعفر عن جابر، قال: دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي. فانظر كيف اعتبروا أئمتهم اثني عشر كلّهم من أولاد فاطمة، فإذاً علي ليس من أئمتهم؛ لأنّه زوج فاطمة لا ولدها، أو يكون مجموع أئمتهم ثلاثة عشر.

ومما يدلّ أيضاً على أنهم لم يعتبروا علياً من أئمتهم، قوله: ثلاثة منهم علي، فإن المسمى بعلي من الأئمة عند الاثنى عشرية أربعة: أمير المؤمنين علي، وعلي بن الحسين، وعلي الرضا، وعلي الهادي...». ثم قال: «والقول بأنّ الأئمة ثلاثة عشر قامت فرقة من الشيعة تقول به، ولعل تلك النصوص من آثارها، وقد ذكر هذه الفرقة الطوسي في ردّه على من خالف الاتجاه الاثنى عشري، الذي ينتمي إليه، وكذلك النجاشي

في ترجمة هبة الله أحمد بن محمد. وكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها على الحق، وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وتبطل ما ذهبت إليه الفرق الشيعية الأخرى، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم»^(١).

أساسيات الشبهة

لقد ارتكز القفاري في شبهته على أمور أهمها:

١- ذكر رواية للشيخ الكليني، في كتابه الكافي وقال بصحة هذه الرواية، بناءً على أنه جاءت في أصح الكتب عند الشيعة، وفسرها - وفق ذوقه - على أنها تفيد أن أئمتهم - بدون علي عليه السلام - اثنا عشر، ومع علي عليه السلام يصبحون ثلاثة عشر.

٢- أدرج القفاري كلاماً غير موجود في أصل رواية الكافي، فالرواية التي ذكرها الكليني هي: (إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي زرّ الأرض...) ^(٢) فلا توجد كلمة (إماماً).

٣- تفسير الحديث الذي نقله عن الكافي والمشهور بحديث اللوح بأن الاثنى عشر كلهم من أولاد فاطمة، فلا يكون علي عليه السلام من أئمة الشيعة؛ لأنه زوج فاطمة لا ولدها، وعليه فيكون المجموع ثلاثة عشر.

٤- جاء في الرواية: «فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمداً وثلاثة منهم علي»، فتتضح أسماء الأئمة الذين أسماؤهم (علي) بثلاثة فقط، في

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩-٨١١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

حين أنهم أربعة عند الشيعة، وهم: أمير المؤمنين علي عليه السلام، وعلي بن الحسين عليه السلام، وعلي الرضا عليه السلام، وعلي الهادي عليه السلام، وهذا النص من آثار إحدى الفرق الشيعة وهو يخالف فرقة الإمامية التي تدعي أن أئمتها ثلاثة عشر.

٥- إن كل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها الحق وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم.

الجواب:

الاعتقاد باثني عشر إماماً من بدعيات معتقدات الشيعة

نقول في الإجابة عن هذه الشبهة: إن كان يقصد القفاري من شبهته هذه التشكيك فيما تسالم عند الشيعة من كون أئمتهم اثني عشر، فهذا لا مجال له، وإثبات خلافه يعدّ لغواً من القول؛ فإن الشيعة الإمامية اشتهرت بالفرقة الاثني عشرية، وهذا واضح لكل من له إلمام بأبجدية الفرق وعلومها، ومنشأ هذه التسمية هو اعتقادهم باثني عشر إماماً من بني هاشم نصّ عليهم رسول الله ﷺ كما هو معلوم للجميع، ومن ثم نصّ كل إمام على الإمام الذي بعده، بشكل يخلو من الشك والابهام.

قال الشهرستاني في الملل والنحل: «أسامي الأئمة الاثني عشر عند الإمامية المرتضى والمجتبى والشهيد والسجاد والباقر والصادق والكاظم والرضا والتقي والنقي والزكي والحجة القائم المنتظر»^(١).

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقد تقدم منا قريباً في بحث (سرية وكتمان أمر الإمامة) تضافر الروايات - وبأسانيد صحيحة - الدالة على عددهم والنصّ عليهم، كما ورد من طرقنا الشيعية في روايات «الأئمة من ولد الحسين» وكذلك نصت عليهم جميعاً. إذن مذهب الإمامية في أساسه قائم على أنّ أئمتهم اثنا عشر إماماً، وكتبهم تعج بذلك، ومن تتبع مصادرهم يعرف هذه الحقيقة التي لا يعترها الشك والريب.

علماء أهل السنة يصرحون أن الأئمة اثنا عشر عند الشيعة
إنّ أعلام أهل السنة الذين ترجموا لأئمة هذا المذهب الشريف، قالوا بصراحة إنّ الأئمة اثنا عشر عند الشيعة، ولم نجد أحداً قد خالف منهم، وقال: إن الأئمة ثلاثة عشر، فهذا الأمر من المسلّمات حديثاً وتاريخاً، ومن يدّعي خلافه شاذّ نادر، لا يعبأ به ولا يعتمد عليه، وإليك بعض النصوص التي تشير إلى ذلك:

قال الذهبي في ترجمته للإمام الباقر عليه السلام: «هو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية وتقول بعصمتهم وبمعرفتهم بجميع الدين»^(١).

قال ابن خلكان في ترجمة الإمام الباقر عليه السلام: «أبو جعفر محمد بن زين العابدين، الملقب بالباقر، أحد الأئمة الاثني عشر في اعتقاد الإمامية»^(٢).
وقال الذهبي في ترجمة الإمام الجواد عليه السلام: «هو أحد الأئمة الاثني عشر

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٤ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ١ ص ٣٢٧، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

الذين تدّعي الشيعة فيهم العصمة»^(١).

وقال الصفدي في ترجمة الإمام الهادي عليه السلام: «علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو أبو الحسن الهادي بن الجواد بن الرضا بن الكاظم بن الصادق بن الباقر بن زين العابدين أحد الأئمة الاثني عشر عند الإمامية»^(٢).

وقال ابن كثير في تعليقه على حديث الاثني عشر كلّهم من قریش: «وليس المراد الأئمة الاثني عشر الذين يعتقد فيهم الرافضة الذين أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم المنتظر بسرداب سامرا، وهو محمد بن الحسن العسكري»^(٣).

فهنا ابن كثير يعتقد ويسلم أن الأئمة عند الشيعة هم اثنا عشر إماماً، أولهم الإمام علي عليه السلام وآخرهم الإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

وقال ابن خلدون في تاريخه عند تعليقه على نسب الطالبيين: «وكان الكاظم على زيّ الأعراب مائلاً إلى السواد، وكان الرشيد يؤثره ويتجافى عن السعاية فيه كما مرّ، ثمّ حبسه، ومن عقبه بقية الأئمة الاثني عشر عند الإمامية من لدن علي بن أبي طالب الوصي، ووفاته سنة خمس وثلاثين، ثمّ ابنه الحسن ووفاته سنة خمس وأربعين، ثمّ أخوه الحسين ومقتله سنة إحدى وستين، ثمّ ابنه زين العابدين ووفاته [سنة أربع وتسعين]^(٤) ثمّ ابنه

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٣ ص ٣٨٥، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٢ ص ٤٨، الناشر: دار إحياء التراث.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١ ص ١٧٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) يوجد هنا بياض في المصدر.

محمد الباقر ووفاته سنة إحدى وثمانين ومائة، ثمّ ابنه جعفر الصادق ووفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة، ثمّ ابنه موسى الكاظم، ووفاته سنة ثلاث وثمانين ومائة وهو سابع الأئمة عندهم، ثمّ ابنه علي الرضا ووفاته سنة ثلاث ومائتين، ثمّ ابنه محمد المقتفى ووفاته سنة عشرين ومائتين، ثمّ ابنه علي الهادي ووفاته سنة أربع وخمسين ومائتين، ثمّ ابنه حسن العسكري ووفاته سنة ستين ومائتين، ثمّ ابنه محمد المهدي وهو الثاني عشر وهو عندهم حي منتظر وأخبارهم معروفة^(١).

وبهذا يتضح أنّ هناك اتفاقاً بين أرباب أهل التراجع على أنّ أئمة الشيعة هم اثنا عشر وليس ثلاثة عشر، والإطالة أكثر من هذا ليست نافعة.

دعوى أصحية جميع ما ورد في الكافي

كثيراً ما يُردّد في أكثر من مقال أنّ الكافي أو نهج البلاغة هما أصح الكتب عند الشيعة؛ حيث قال القفاري في مقاطع متعددة: «كما أنك ترى الكافي أصح كتبهم الأربعة»^(٢) أو قوله: «وفي كتاب الكافي أصح كتاب عندهم»^(٣)، أو قوله: «وهذه الرواية وردت في الكافي أصح كتاب عندهم» أو قوله: «وكتاب النهج الذي هو أصح كتاب عند الشيعة»^(٤).

نقول: كثيراً ما يضطرنّا أسلوب القفاري ومنهجيته إلى تكرار بعض

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ٤ ص ١١٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٠٩.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٩٤.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١٣.

المطالب تبعاً لذلك، فأغلب شبهاته تكون إحدى مقدماتها فاسدة متكررة في ثنايا الشبهات، لذا نضطر إلى التنبيه على فسادها في كل مرة، فبالإضافة إلى ما ذكرناه في مقدمة الإمامة حول نهج البلاغة، حيث زعم أيضاً هناك أنّ نهج البلاغة أصح الكتب عند الشيعة، نقول: الظاهر من تكرار هذه الكلمات بالنسبة لكتاب الكافي أنّه يريد القول: إنّ جميع ما ورد في الكافي هو صحيح، لذا نجد أنّه يقول في مقدمة كتابه: «قال محب الدين الخطيب: إنّ الكافي عند الشيعة هو كصحيح مسلم عند المسلمين... ولذا كانت منابع اطلاع الكليني قطعية الاعتبار»^(١).

فإن كان مقصوده كذلك، فنجيب:

إنّ علماء الشيعة رضوان الله عليهم تعاملوا مع كتاب الكافي بروح الاعتدال والإنصاف بعيداً عن التعصب - إذا ما قارنا ذلك مع صحيحي البخاري ومسلم الذي نجد أن هالة من القداسة قد أضفيت عليهما - فلقد احترموا هذا الكتاب وقدروه؛ لما يتمتع به مؤلفه الكليني رحمه الله من النزاهة والصدق والأمانة فضلاً عن كونه من العلماء الأجلاء، لكن مع ذلك الإجلال والتقدير لم يقولوا بصحة كلّ ما جاء فيه بل عمدوا إلى إخضاع جميع رواياته إلى موازين التصحيح السندي، فما كان صحيحاً وفق تلك الموازين فهو حجة وما كان ضعيفاً فهجروه ولم يستندوا له في مقام الفتوى أو الاعتقاد.

قال المحدث النوري في مستدركه في حديثه عن الكافي: «ويمتاز عمّا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٢٣، الناشر: دار الرضا - الحيزة.

سواء من كتب الحديث بقرب عهده إلى الأصول المعول عليها والمأخوذ عنها وما فيه من دقة الضبط وجودة الترتيب وحسن التبويب وإيجاز العناوين، فلا ترى فيه حديثاً ذكر في غير بابه، كما أنه لم ينقل الحديث بالمعنى أصلاً، ولم يتصرف فيه، كما حدث للبخاري مرات ومرات.

ومع جلالة قدره وعلو شأنه بين الأصحاب، لم يقل أحد بوجوب الاعتقاد بكل ما فيه، ولم يسمّ صحيحاً كما سمّي البخاري ومسلم^(١).

لذا فإننا لم نجد من علمائنا من يقول بأنّ من روى عنه الكليني فقد جاز القنطرة، كما قال الكثير من محدثي أهل السنة في رجال صحيح البخاري ومسلم^(٢).

هذا هو موقف علماء الشيعة من كتاب الكافي، بل كلّ كتاب من كتبهم وكتب غيرهم أيضاً، فهم يحصون كلّ كلمة تقال، ويعرضونها على كتاب الله جلّ وعلا، فما وافقه أخذوا به، وما خالفه تركوه.

وإما إن كان مقصود القفاري من عبارة أصح الكتب، الأصحية النسبية أي بالنسبة لغيره فهو أصحّ كتاب، فهذه الدعوى صحيحة؛ لأنّ الشيخ

(١) الميرزا النوري، مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٨-٢٩، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) - قم.

(٢) قال ابن حجر العسقلاني: «وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنّه لا يلتفت إلى ما قيل فيه». هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وفي ترجمة (الحصين بن داود) قالوا عنه: كيف لا يكون ثقة وقد روى له الأئمة الستة فضلاً عن الشيخين، ومن روى له الشيخان فقد جاز القنطرة، كما قاله علي بن الفضل المقدسي. أنظر: سبط بن العجمي، الكشف الحثيث: ص ١١٢، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.

الكليني قد عرف بالجلالة والوثاقة العالية وقد أمضى عشرين سنة في تصنيف الكافي، ولا يخفى أن تلك المدة الطويلة، تستدعي تحرّي الدقة والضبط في الرجال والأسانيد والمتون والطرق، وهذا بدوره يستلزم الإحاطة بما ورد فيه من روايات؛ لذا أصبح هذا الكتاب موضع إجلال وتقدير من علماء الطائفة (رضوان الله عليهم).

لكن كون الكافي أصح الكتب عند الشيعة لا يلزم منه صحة كل ما فيه كما هو واضح؛ بل رواياته خاضعة لميزان التصحيح والتضعيف وفق المباني المتبعة عند علماء الشيعة، وقد كررنا ذلك مراراً.

روايات الكليني التي يتوهم منها أن الأئمة ثلاثة عشر

أشرنا إلى أن مذهب الشيعة الإمامية قائم على أن الأئمة (اثنا عشر) وبروايات متواترة لا يمكن التشكيك فيها، بل أصبح هذا الاعتقاد علماً للشيعة، فضلاً عن اعتراف بذلك من علماء أهل السنة كما أسلفنا سابقاً، فلو فرضنا جدلاً صحة هذه الأحاديث، فلا يمكن أن تمس ما ورد من الروايات المتعددة وبطرق كثيرة جداً، والتي عقد لها نفس الكليني أبواباً كما سيأتي، مع أن روايات الثلاثة عشر ضعيفة من حيث السند، وقابلة للتأويل من حيث الدلالة.

وقد استشهد القفاري بروايتين من الكافي لإثبات ادعائه؛ ولكي نقف على دفع هذه الشبهة، لابد من دراسة وافية لجميع الروايات في كتبنا الحديثية التي يبدو منها القول بهذا الأمر، كما ورد في كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني رحمته الله.

وهذه الروايات مع ضعف سندها كما سيتضح، فقد وقع فيها التصحيف

الناشئ من خطأ النسخ، وسوء تعبير بعض الرواة، فإننا نجد ذلك الخطأ أو السهو أمراً مألوفاً ووارداً في الكتب القديمة؛ لأن معظم هذه الكتب قد نُسخَت باليد، ولهذا نجد كثيراً من علماء الحديث وضعوا دراسات لمعالجة هذا الداء، وأيضاً هناك من أهل السنة من كتب في هذا المجال كما في كتاب (بيان خطأ البخاري في تأريخه) وأشاروا فيه إلى الخطأ من بعض النسخ، حيث نقرأ في مقدمة هذا الكتاب:

«موضوع الكتاب على التحديد بيان ما وقع من خطأ أو شبهة في النسخة التي وقف عليها الرازيان من تاريخ البخاري. والشواهد تقضي أن أبا زرعة استقرأ تلك النسخة من أولها إلى آخرها، ونَبّه على ما رآه خطأ أو شبهة مع بيان الصواب عنده»^(١).

ومما يؤكد لنا أن هذه الروايات من خطأ الرواة أو النسخ، هو أن الكليني هدفه وغرضه من كتاب الكافي بيان عقيدة الشيعة الإمامية الصحيحة، وذلك من خلال الروايات التي تنصّ على عددهم مع النصّ على أسمائهم، وهذا واضح في أبواب كتابه، فلو قلنا بعكس ذلك لزم نقض الغرض وهو قبيح.

إذن بلا شك هناك خطأ قد وقع في بعض النسخ لكتاب الكافي، وبمراجعة فاحصة في الكتب التي تنقل عن الكليني عليه السلام، أو بمراجعة الأصل المنقول منه الحديث، والنظر فيه يتّضح صدق ما نقول، ثمّ لو تنزلنا وقلنا بعدم

(١) ابن أبي حاتم الرازي، بيان خطأ البخاري: ص ٣، مقدمة المصحح، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.

التصحيح فإننا سننقل أقوال علمائنا الذين شرحوا هذه الأحاديث التي يترأى منها أن الأئمة ثلاثة عشر، وسوف يتلخص جوابنا بالنقاط التالية:

١- نقل روايات الكافي التي ورد فيها التصحيح، ونقصد من التصحيح الأعم من التغيير أو التبديل أو الإضافة والنقصان بحيث يساهم في تغيير معنى الرواية.

٢- مناقشة سند هذه الروايات.

٣- شرح متن هذه الروايات.

٤- نقل مضامين نفس الروايات من الكتب بدون تصحيح، أي أنها تفيد معنى صريحاً هو أن الأئمة اثنا عشر لا ثلاثة عشر بلا إشكال.

٥- نقل الروايات من الكافي بلفظ (الأئمة اثنا عشر).

روايات الكليني التي وقع فيها التصحيح

الرواية الأولى: (إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض)

روى ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(١).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. فالرواية تقول: (اثنى عشر من ولدي). وليس (اثنى عشر إماماً). كما يدعي القفاري.

ضعف سند الرواية بأبي الجارود

الرواية ضعيفة: فيها زياد بن المنذر أبو الجارود: تنسب إليه الجارودية، رويت في ذمه روايات، كان إمامياً ثم صار زيدياً^(١).
قال التفرشي في نقد الرجال عن الكشي: «تنسب إليه السرحوية من الزيدية، وسماه بذلك الباقر عليه السلام». وذكر أن سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر، ثم فيه رواية تدل على كذبه^(٢).

شرح متن الرواية

أولاً: لقد تعرضت الرواية إلى كونهم زرّ الأرض، وليس إلى كونهم أئمة، فالرواية في مقام بيان هذا المقصود، والمراد من زرّ الأرض كونهم أوتادها بحيث لولاهم لساخت الأرض بأهلها، كما قيل من أن أربعة من الأنبياء أحياء هم أمان لأهل الأرض، قال ابن حجر في فتح الباري، نقلاً عن كعب أنه قال: «أربعة من الأنبياء أحياء أمان لأهل الأرض، اثنان في الأرض الخضر والياس، واثنان في السماء إدريس وعيسى»^(٣).
وكذلك روي عن علي عليه السلام: «فلم يزل على وجه الأرض سبعة مسلمون فصاعداً، فلولا ذلك، هلكت الأرض ومن عليها»^(٤).

(١) النجاشي، رجال النجاشي: ص ١٧٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الطوسي، الفهرست: ص ١٣١-١٣٢، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٨، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٢) التفرشي، نقد الرجال: ج ٢ ص ٢٧٩-٢٨٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣١٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٥ ص ٩٧، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وثانياً: إن قوله: (اثنا عشر من ولدي) هو بإضافة فاطمة عليها السلام، قال المازندراني شارحاً ومعلقاً على هذه الرواية: «قوله: (واثنا عشر من ولدي) هم اثنا عشر مع فاطمة عليها السلام. قوله: (رز الأرض) بالرز بالراء المهملة والزاي المعجمة، يقال: رززت الشيء في الأرض رزاً أي أثبتته فيها، والرززة الحديدية التي يدخل فيها القفل فيستحكم بها الباب»^(١).

فظاهر الحديث أن فاطمة عليها السلام مشمولة به ضمن لفظ الاثني عشر بلحاظ صحة إطلاق الولد على أمير المؤمنين، وعلى سائر الأئمة عليهم السلام - تغليباً - وعطف (أنت) عليه من قبيل عطف الخاص على العام تأكيداً وتشريفاً، كعطف جبرائيل على الملائكة^(٢).

الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيح

في مقابل هذه الرواية قد ذكرت روايات أخرى لم يكن فيها هذا التصحيح الناشئ من خطأ الرواة وسهوهم كما أشرنا، بل هي صريحة في أن عدد الأئمة هو اثنا عشر مع الإمام علي عليه السلام، وقد ورد مضمون الرواية الأولى في عدة كتب لعلماء الشيعة وبعده طرق، منها:

كتاب الأصول الستة عشر

قد ذكرت الرواية من دون تصحيح في كتاب الأصول الستة عشر الذي ألفه نخبة من الرواة: «عباد عن عمرو عن أبي الجارود عن أبي جعفر (ع)

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٢٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

قال: قال رسول الله ﷺ: إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض أعني أوتادها جبالها، وقال: وتَد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(١).

الرواية الثانية: (إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها)

روى ثقة الإسلام الكليني (رضوان الله عليه) في كتابه الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد، عن أبي عبد الله^(٢) ومحمد بن الحسين، عن إبراهيم، عن أبي يحيى المدائني، عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدرى قال: أقبل يهودى من عظماء يهود يثرب، وتزعم يهود المدينة أنه أعلم أهل زمانه حتى رفع إلى عمر، فقال له: يا عمر، إني جئتكم أريد الإسلام فإن أخبرتني عما أسألك عنه فأنت أعلم أصحاب محمد بالكتاب والسنة وجميع ما أريد أن أسأل عنه، قال: فقال له عمر: إني لست هناك لكنني أرشدك إلى من هو أعلم امتنا بالكتاب والسنة وجميع ما قد تسأل عنه وهو ذاك - فأومأ إلى علي^{عليه السلام}... فقال له أمير المؤمنين^{عليه السلام}: إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها وهم مني، وأما منزل نبينا في الجنة ففي أفضلها وأشرفها جنة عدن، وأما من معه في منزله فيها فهؤلاء الاثنا عشر من ذريته، وأهمهم وجدتهم وأم أهمم وذرايرهم، لا يشركهم فيها أحد»^(٣).

(١) نخبة من الرواة، الأصول الستة عشر: ص ١٦، الناشر: دار الشبستري للمطبوعات - قم.

(٢) أي الإمام الصادق^{عليه السلام}.

(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣١، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ضعف سند الرواية بجهالة إبراهيم بن أبي يحيى

الرواية ضعيفة لعدة أسباب:

أولاً: الظاهر أن في هذا السند تصحيحاً؛ لأن إبراهيم هو ابن أبي يحيى المدائني، وصحفت كلمة (بن) إلى كلمة (عن)، وهذا الرجل لم يُتعرض لذكره في أصول الرجال^(١).

ثانياً: إن هذه الرواية فيها سندان: الأول من طرق أهل البيت عليهم السلام والثاني من طرق أهل السنة لا علاقة لنا به.

والطريق الأول ضعيف بالإرسال، قال المجلسي في مرآة العقول: «الظاهر أن في السند الأول إرسالاً، إذ مسعدة من أصحاب الصادق عليه السلام ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام»^(٢) فيبعد أن مسعدة قد عمّر طويلاً حتى التقى بهؤلاء الأئمة حتى يروي عنه ابن الخطاب^(٣).

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ١٨٢، ط ٥-١٤١٣هـ.

(٢) المجلسي، مرآة العقول: ج ٦ ص ٢٢٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية.

(٣) قد أبرز المجلسي قرينة تقوّي أن يكون مسعدة قد عمّر طويلاً، فالتقى بالإمام الجواد والإمام الهادي عليهم السلام، قال: «لكن يروي هارون بن مسلم عنه [مسعدة] كثيراً مع أنه قال النجاشي فيه: لقي أبا محمد وأبا الحسن عليهما السلام، فيحتمل أن يكون مسعدة معتمراً روى عنه محمد». مرآة العقول: ج ٦ ص ٢٢٣-٢٢٤. وبهذا يصبح السند متصلاً، لكن بعض علماء الشيعة ردّ هذه القرينة وأثبت الإرسال في الحديث، قال: «لا يرفع بذلك احتمال الإرسال لبعد فوز مسعدة بلقاء مولانا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام في مدة تزيد على خمسين سنة».

ودعم كلامه هذا أيضاً بقرينة إضافية، وهي: «عدم روايته [مسعدة] عنهم ولو بالمكاتبة أو بالواسطة، فالظاهر أنه توفي من زمن الصادق عليه عليه السلام - وقد قبض في شوال سنة ثمان وأربعين ومائة - أو أوائل عصر الكاظم.



شرح متن الرواية الثانية

قال المازندراني: «قوله: (من ذرية نبيها) هذا باعتبار الأكثرية في التغليب، وكذا في قوله: (من ذريته)»^(١).

وقال المجلسي: «قوله عليه السلام: (من ذرية نبيها). أقول: كون أمير المؤمنين من الذرية له وجوه: الأول: إن السائل لما علم بوفور علمه عليه السلام وما شاهد من آثار الإمامة والوصاية فيه أنه أول الأوصياء عليه السلام فكان سؤاله عن التتمة، فالمراد بالاثني عشر تمتهم وتكملتهم غيره عليه السلام.

الثاني: أن يكون إطلاق الذرية عليه للتغليب وهو مجاز شائع.

الثالث: أنه قد استُعير لفظ الذرية للعترة ويريد بها ما يعم الولادة الحقيقية والمجازية، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان والد جميع الأمة لا سيما بالنسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام فإنه كان مربيه ومعلمه، وعلاقة المجاز هنا كثيرة.

الرابع: أن يكون (من ذرية نبيها) خبر مبتدأ محذوف، أي بقيتهم من الذرية أو هم من الذرية بارتكاب استخدام في الضمير بإرجاع الضمير إلى الأغلب تجوزاً، وأكثر تلك الوجوه يجري في قوله: (من ذريته) وكذا قوله: (أمهم) يعني (فاطمة) وجدتهم يعني (خديجة) عليها السلام وقوله: (وهم مني) على الأول والرابع ظاهر، وعلى الوجهين الآخرين يمكن أن ترتكب تجوز في كلمة (من) بما



ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب توفي في سنة اثنتين وستين ومائتين، وبذلك يستبعد رواية محمد بن الحسين عنه بلا واسطة، بل ورواية هارون بن مسلم، فبقي احتمال الإرسال على حاله والله أعلم. لطف الله الصافي، لمحات: ص ٢٢٥-٢٢٦، الناشر: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم.

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

يشمل العينية أيضاً، أو يقال: ضمير (هم) راجع إلى الذرية مطلقاً^(١).

الكتب التي ذكرت الرواية الثانية من دون تصحيف

١- كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني

«عن أبي هارون العبدى، عن عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله ﷺ وعن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال:.... وأخبرني عن موضع محمد في الجنة أي موضع هو؟ وكم مع محمد في منزلته؟ فقال علي عليه السلام: يا يهودي، لهذه الأمة اثنا عشر إماماً مهدياً كلهم هاد مهدي لا يضرهم خذلان من خذلهم...»^(٢).

٢- كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق

«عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما بايع الناس عمر بعد موت أبي بكر أتاه رجل من شباب اليهود وهو في المسجد فسلم عليه والناس حوله، فقال: يا أمير المؤمنين، دلني.... وأما قولك: من مع محمد من أمته في الجنة فهؤلاء الاثنا عشر أئمة الهدى، قال الفتى: صدقت، فوالله الذي لا إله إلا هو أنه لمكتوب عندي بإملاء موسى وخط هارون بيده...»^(٣).

وروى الصدوق أيضاً: «عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: شهدنا الصلاة على أبي بكر ثم... (أما) منزل محمد ﷺ من الجنة في جنة عدن وهي وسط الجنان وأقربها من عرش الرحمن جلّ جلاله، قال له اليهودي:

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٣٨٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) النعماني، الغيبة: ص ٩٨-٩٩، الناشر: أنوار الهدى.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٩٧-٢٩٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

أشهد بالله لقد صدقت، قال له علي عليه السلام: والذين يسكنون معه في الجنة هؤلاء (الأئمة) الاثنا عشر، قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت»^(١).

٣- الخصال للشيخ الصدوق

«عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: والثلاث الأخرى: كم لهذه الأمة من إمام هدى لا يضرهم من خذلهم؟ قال: اثنا عشر إماماً، قال: صدقت والله أنه لبيط هارون وإملاء موسى، قال: فأين يسكن نبيكم من الجنة؟ قال: في أعلاها درجة وأشرفها مكاناً في جنة عدن، قال: صدقت والله أنه لبيط هارون وإملاء موسى، ثم قال: فمن ينزل بعده في منزله؟ قال: اثنا عشر إماماً، قال: صدقت والله أنه لبيط هارون وإملاء موسى...»^(٢).

إذن فالروايات التي ذكرها النعماني والصدوق، لم نجد فيها ذكر لكلمة (من ذرية نبيها أو من ذريته)؛ وذكر فقط (الاثنا عشر) وواضح أن المراد ينصرف إليهم جميعاً بما في ذلك أمير المؤمنين عليه السلام.

الرواية الثالثة: الأوصياء من ولد فاطمة اثنا عشر آخرهم القائم عليه السلام

روى ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٩٧-٢٩٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) الصدوق، الخصال: ص ٤٧٥-٤٧٧، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي»^(١).

ضعف سند الرواية بأبي الجارود

الرواية ضعيفة: لضعف أبي الجارود كما تقدم.

شرح متن الرواية

قال المازندراني: «قوله (فعددت اثني عشر) أي: فعددت الأوصياء أو أسماءهم جميعاً اثني عشر، فلا ينافي هذا قوله من ولدها؛ لأن الأول باعتبار البعض، والثاني باعتبار الجميع. قوله (ثلاثة منهم علي) أي: ثلاثة من ولدها، فلا ينافي هذا أن علياً أربعة»^(٢).

الكتب التي ذكرت مضمون الرواية من دون إشكال

١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق

«عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي عليه السلام». وقال أيضاً: «عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي عليه السلام»^(٣).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٥٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

وقد رواها أيضاً المجلسي في بحار الأنوار، والميرزا النوري في خاتمة المستدرک بنفس اللفظ عن عيون أخبار الرضا: «ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي عليه السلام»^(١).

٢- كتاب كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق

«عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي»^(٢).

٣- كتاب العدد القويّة لعلي بن يوسف الحلّي

قال: «وفي رواية أخرى قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح مكتوب فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام»^(٣).
إذن هذه الروايات لسانها واضح في أن الأئمة اثنا عشر من ولد فاطمة عليها السلام، ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي، فيكون أمير المؤمنين عليه السلام داخلاً فيهم.

الرواية الرابعة: (الاثنا عشر الإمام... من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وولد علي)

روى الكليني في كتابه الكافي: «أبو علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام»

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٢٠٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الميرزا النوري، خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٤١٧-٤١٨، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٦٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ١٨٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) علي بن يوسف الحلّي، العدد القويّة: ص ٧١، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم.

يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث من ولد رسول الله ﷺ وولد علي بن أبي طالب عليه السلام، فرسول الله ﷺ وعلي عليه السلام هما الوالدان»^(١).

ضعف سند الرواية بعلي بن سماعة

الرواية ضعيفة؛ لكون علي بن سماعة مهملاً، فلم يذكر علماء الرجال توثيقاً له في كتبهم.

شرح متن الحديث

قال المازندراني: «قوله (كلهم محدث) مبتدأ وخبر، وإفراد الخبر باعتبار لفظ الكل، وقوله: من ولد رسول الله ومن ولد علي: خبر بعد خبر على الظاهر، وهذا الحكم باعتبار الأكثر والقرينة علم المخاطب به»^(٢).

الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيح

١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق

«عن زرارة بن أعين، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً من آل محمد كلهم محدثون بعد رسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب منهم»^(٣).

٢- كتاب الإرشاد للشيخ المفيد

«عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الأئمة من آل محمد كلهم محدث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٦٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وعلي هما الوالدان، صلى الله عليهما»^(١).

وقد رواها الطبرسي في إعلام الوري والكراچكي في الاستنصار، والأربلي في كشف الغمة بنفس اللفظ (علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده)، عن المفيد، عن الكافي^(٢).

الرواية الخامسة: (من ولدي اثنا عشر نقيباً)

روى ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي:

«وبهذا الإسناد، عن أبي سعيد رفعه، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدثون، مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»^(٣).

ضعف سند الرواية بأبي الجارود

الرواية ضعيفة؛ لأنها مرفوعة، فهي مبهمة ومقطوعة في أحد وسائلها، فتكون بحكم المرسل.

شرح متن الحديث

قال المازندراني: «قوله: (من ولدي اثنا عشر نقيباً) من باب التغليب أو أطلق الولد على علي عليه السلام مجازاً»^(٤).

(١) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٤٧، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) الطبرسي، إعلام الوري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. الكراچكي، الاستنصار: ص ١٧، الناشر: دار الأضواء - بيروت. الأربلي، كشف الغمة: ج ٣ ص ٢٤٦، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٤) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيح

الأصول الستة عشر

«عباد رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: من ولدي أحد عشر نقيباً، نجيباً (نقباء نجباء)، محدثون، مفهمون آخرهم القائم بالحق يملؤها (الأرض) عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

قال التستري في قاموس الرجال في ترجمة (عباد أبي سعيد العصفوري): جاء فيها: «وقوله (أي عباد) في خبر بعده: عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): من ولدي اثنا عشر نقباء، نجباء، محرّف: أحد عشر، كما هو كذلك في أصل أبي سعيد المشتمل على تسعة عشر حديثاً»^(٢).

وواضح من كلام الشيخ التستري أنّ هناك تصحيحاً في الرواية، والأصل رواية أبي سعيد، التي تقول: (من ولدي أحد عشر) وبالطبع فإن أمير المؤمنين هو الثاني عشر.

هذه مجمل الروايات التي ذكرها الكليني رحمته الله والتي يدعى فيها أن الأئمة (ثلاثة عشر) وقد تقدم الكلام فيها.

الأئمة (الاثنا عشر) في روايات الكافي

إنّ الكليني رحمته الله عقد أبواباً وفصولاً في النصّ على الأئمة وبيان عددهم عليهم السلام، وهذا بطبيعة الحال يلغي مفاد تلك الروايات القليلة النادرة -

(١) الأصول الستة عشر: ص ١٥. أصل أبي سعيد عباد العصفوري، الناشر: دار الشبيستري للمطبوعات - قم.

(٢) التستري، قاموس الرجال: ج ١١ ص ٣٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

على فرض صحتها - ولا تعارضها؛ لاستفاضتها وكثرة طرقها.
والأبواب هي كالتالي:

- ١- باب فيما جاء في الاثني عشر والنص عليهم^(١).
 - ٢- باب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً^(٢).
- وسوف ننقل بعض النصوص الصحيحة التي تدل على أن الأئمة (اثنا عشر) ونترك للقارئ الروايات الأخرى الكثيرة الطرق التي يشد ويقوي بعضها بعضاً.
- الروايات الكثيرة التي مفادها أن الأئمة اثنا عشر**

١- روى الكليني بسند صحيح، قال: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام وهو متكئ على يد سليمان، فدخل المسجد الحرام، فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس فسلم على أمير المؤمنين، فرد عليه السلام فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين، أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتنني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم وأن ليسوا بمؤمنين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء.

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن،

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٨٦.

فقال: يا أبا محمد أجبه، قال: فأجابه الحسن عليه السلام فقال، الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي رسول الله صلى الله عليه وآله والقائم بحجته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - وأشار إلى الحسن عليه السلام - وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده، وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد بأنه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على علي بن محمد بأنه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد على الحسن بن علي بأنه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، ثم قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه، فانظر أين يقصد، فخرج الحسن بن علي عليه السلام فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر عليه السلام»^(١).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢٦، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. وقد ذكرنا صحة هذا السند: ص ٣٦٦.

ثم ذكر روايات كثيرة في النصّ عليهم واحداً فواحداً، ابتداءً بأمر المؤمنين عليه السلام وانتهاءً بالقائم المهدي بن الحسن العسكري عليه السلام، بعدة طرق، وهذا كافٍ في صحتها باعتضاد الروايات الصحيحة التي ذكرناها سابقاً.

٢- روى الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم»^(١).

٣- ما رواه أيضاً بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام من كلام يذكر فيه الأئمة... إلى أن قال: «فلم يزل الله يختارهم لخلقه من ولد الحسين من عقب كل إمام، كلما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماماً وَعَلَمًا هادياً...»^(٢).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. أمّا السند إلى ابن أبي عمير واضح وكلهم ثقات وسعيد بن غزوان وثقه النجاشي، قال: «سعيد بن غزوان الأسدي مولا هم، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة». رجال النجاشي: ص ١٨١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٠٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. أمّا السند ففي غاية الصحة. فمحمد بن يحيى هو العطار، قال النجاشي: «محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عمن، كثير الحديث». رجال النجاشي: ص ٣٥٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. والعلامة الحلي، الخلاصة: ص ٢٦٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. وأحمد بن محمد هو: ابن عيسى الأشعري: وثقه الشيخ في رجاله. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٥١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. وقال العلامة الحلي: «أبو جعفر شيخ قم ووجهها وفقهها غير مدافع... وكان ثقة». خلاصة الأقوال: ص ٦١.



نتيجة ومقارنة

ممّا تقدم يتّضح بجلاء أن مجمل الروايات التي رواها الكافي - والتي يظهر منها (أن الأئمة ثلاثة عشر) - ضعيفة سنداً، وأن هناك تصحيحاً طرأ على هذه الروايات، وقد بينّا أصل هذه الروايات، ونقلنا شروحها، واتضح المقال فيها، ونقلنا بعض الروايات الصحيحة بلفظ (الأئمة الاثني عشر والنص عليهم)، التي ذكرها الكليني، ولكثرتها وتعدد طرقها أعرضنا عن نقلها جميعاً.

وهناك الروايات المتواترة في كتبنا الأخرى، كما ذكرها الصدوق وعقد لها أبواباً وفصولاً في كتابه كمال الدين وتمام النعمة، وفي كتابه الخصال، وكذلك ذكر الخزاز القمي كتاباً بعنوان (كفاية الأثر في النصّ على الاثني عشر) وذكر فيه أكثر من ثلاثين طريقاً لإثبات النصّ على الأئمة الاثني عشر.



وأما ابن محبوب فهو: السراد، ويقال: الزراد، وثقه الشيخ الطوسي في رجاله، وقال عنه العلامة في الخلاصة: الحسن بن محبوب السراد، ثقة، عين ... وكان جليل القدر، يعد في الأركان الأربعة في عصره. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٣٤. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٩٧. وأما إسحاق بن غالب: فهو الأسدي، وثقه النجاشي والعلامة، أنظر: رجال النجاشي: ص ٧٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٥٩.

الشبهة: هناك فرقة من الشيعة تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر

قال القفاري: «والقول بأن الأئمة ثلاثة عشر قامت فرقة من الشيعة تقول به، ولعل تلك النصوص من آثارها، وقد ذكر هذه الفرقة الطوسي في ردّه على من خالف الاتجاه الاثني عشري الذي ينتمي إليه، وكذلك النجاشي في ترجمة هبة الله أحمد بن محمد»^(١).

الجواب: لا توجد فرقة من الشيعة تقول بذلك

إنّ هذا غير صحيح البتة، فلا توجد (فرقة) للشيعة تقول بهذا الكلام، إلا هبة الله بن أحمد حفيد العمري، وقد قال عنه النجاشي: «كان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن أبي شبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً وذكر أنّ الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام»^(٢).

وهذا الرجل (هبة الله بن أحمد العمري) قال عنه التستري في قاموسه: «الظاهر أن الرجل إمامي غير ورع أراد استمالة جانب ابن أبي شبيه الزيدي بدرج زيد في الأئمة عليه السلام لا أنّه زيدي، وكيف يكون زيدياً

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة. وقد ذكر القفاري في الحاشية: أن هبة الله كان يتعاطى الكلام ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أنّ الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: أن الأئمة ثلاثة عشر من ولد أمير المؤمنين. رجال النجاشي: ص ٣٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٤٤٠.

والزبيدي لا يرى إمامة السجاد عليه السلام ومن بعده؛ لأنهم يشترطون في الإمامة الخروج بالسيف»^(١).

عدد الأئمة في كتاب سليم بن قيس

أما ما ورد في كتاب سليم بن قيس الهلالي من أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ هذا النقل غير ثابت في كتاب سليم، فإن النسخة التي بين أيدينا خالية من ذلك، وما نقل من أن هبة الله قد استشهد على كون الأئمة ثلاثة عشر من رواية في كتاب سليم بن قيس، فإن ثبت حقاً فهي من المدسوسات كما أن هبة الله لم يكن موثقاً، قال التستري: «قلت: نسخ كتاب سليم مختلفة بالزيادة والنقصان شديداً، والخبر الذي قال: هبة الله وإن لم يك فيما وصل إلينا من نسخته... والصواب في الجواب: ما تقدم في (سليم) عن المفيد: أن الكتاب دس فيه، فالعمل منه بما لم يقم على صحته شاهد غير جائز»^(٢).

إذن لا توجد هناك (فرقة) تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر؛ ولكن القفاري أراد أن يوهم القارئ بذلك فنسب إلى الشيخ الطوسي أنه قال بهذه الفرقة، وأوهم أيضاً أن النجاشي قال بذلك، في حين أن النجاشي ذكر ترجمة هبة الله، وقال أنه يقول بذلك، ولم يتطرق إلى هذه الفرقة إطلاقاً. وحسب تتبعنا لم نجد في مصادرنا الشيعية من يقول بأن هناك فرقة من الشيعة تقول بذلك.

(١) التستري، قاموس الرجال: ج ١٠ ص ٤٩٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) التستري، قاموس الرجال: ج ١٠ ص ٥٠٠.

لا توجد فرقة من الشيعة تدعي التواتر في أن الأئمة ثلاثة عشر قال القفاري: «وكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها على الحق، وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وتبطل ما ذهبت إليه الفرق الشيعية الأخرى، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم»^(١).

نقول: أولاً: لا توجد فرقة تقول: (بأن الأئمة ثلاثة عشر) حتى يترتب عليها القول بأنها على الحق.

وثانياً: إن التواتر التي تدعيه الشيعة الإمامية هو (أن الأئمة اثنا عشر) ومذهبهم قائم على هذه الحقيقة، وكتبهم تنص على عددهم، وكذلك أسمائهم، وأن ذلك اشتهر حتى صار بديهاً عند غير الشيعة أيضاً، وقد أشرنا في مقدمة هذا البحث إلى ما ذكره أعلام أهل السنة الذين ترجموا لأئمة الشيعة عليهم السلام، وقالوا صراحة: إنهم من الأئمة الاثني عشر، ولم نجد أحداً قد خالف منهم، وقال: إن الأئمة ثلاثة عشر، وهذا دليل على تسالمهم على هذه المسألة، وأيضاً تقدم في البحوث السابقة، التفصيل في ذكر الأدلة والروايات الصحيحة من الفريقين على أن الأئمة اثنا عشر.

ثم إن فرض الاختلاف بين الفرق ليس بالضرورة يبطل كلا الفرقين، فخلق التعارض لا يسقطهما معاً؛ ومعلوم بالبداهة أن هناك كثيراً من الفرق

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨١١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

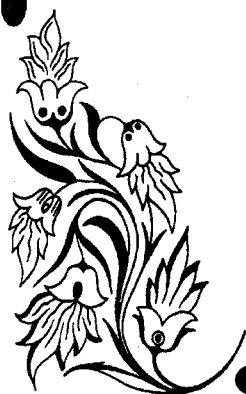
عند أهل السنة تدعي التواتر في إثبات صحة فرقتهما، وتبطل الدعاوى الأخرى لبقية الفرق.

إذن دعوى أن التعارض بين تواتر فرقة وفرقة أخرى يبطل كلا التواترين دعوى باطلة لا يقول بها أهل العلم والمعرفة.



الفصل الثاني

شبهات حول أدلة الإمامة القرآنية



الشبهة: الاستدلال بآية الولاية إنما هو استدلال بالرواية

بعد أن نقل القفاري أنّ الشيعة يعتبرون أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ من أقوى الأدلة القرآنية على إمامة علي عليه السلام، وذلك للروايات الدالة على نزولها في علي عليه السلام، أشكل قائلاً: «فأنت ترى أنّ الشيعة تعتمد في استدلالها بالآية بما روي في سبب نزولها؛ لأنه ليس في نصّها ما يدلّ على مرادهم، فصار استدلالهم بالرواية، لا بالقرآن»^(١).

بيان الشبهة

تدّعي الشيعة أنّ من أقوى أدلّتهم القرآنية على إمامة أهل البيت عليهم السلام وخصوصاً علي عليه السلام هي آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢)، حتى أنّهم سمّوها بآية الولاية، بينما نجدهم عندما لم يسعفهم نصّ الآية على ما يريدون تمسّكوا بالروايات الدالة على سبب نزولها، فتحوّل الاستدلال بها من استدلال قرآني إلى استدلال بالسنة والروايات، فيبطل ما يدّعون من أنّه استدلال بالقرآن، فضلاً عن أن يكون أقوى الأدلة القرآنية.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٣ الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المائدة: ٥٥.

تمهيد

لقد جرى القرآن الكريم في خطابه وفق السياقات العرفية والعقلانية في الخطاب والتفهم وإيصال المطلوب إلى السامع، والتي لا تنفك - كما هو واضح - عن مجمل ما يكتنفها من أسباب ومناشئ ومناسبات وقرائن حالية ومقالية تساهم مساهمة أساسية في صياغة المعنى وتوضيحه؛ ولذا نجد أن كثيراً من الآيات القرآنية نزلت على أثر حوادث أو قصص شكّلت أسباباً لنزول هذه الآيات، والتي لا يمكن فهم هذه الآيات فهماً كاملاً بمعزل عن دراسة الأسباب والمناشئ المرتبطة بها، ممّا أفضى إلى تبلور علم خاصّ ومهمّ من علوم القرآن، عرف بعلم أسباب النزول.

دخالة سبب النزول في فهم النص القرآني

لقد قرر المفسّرون والعلماء المهتمون بدراسة القرآن أنّ لسبب نزول الآية مدخلية في فهم النصّ القرآني والتعرف على أسرار التعبير فيه، وفقاً لما يقتضيه ذلك السبب؛ ولذا عدّوا ذلك من الفوائد المهمة والضرورية لأسباب النزول.

ذكر الواحدي في كتابه (أسباب النزول) عن أهمية هذا الموضوع وفاعليته في فهم النصّ القرآني، قال: «فَالْأَمْرُ بِنَا إِلَى إِفَادَةِ الْمُبْتَدئينِ الْمُسْتَرينِ بعلوم الكتاب إبانة ما أنزل فيه من الأسباب؛ إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تُصرف العناية إليها؛

لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»^(١).

وقال الزركشي في معرض حديثه عن معرفة أسباب النزول وتعداد فوائدها: «ومنها: الوقوف على المعنى، قال أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز»^(٢).

وقال ابن تيمية: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»^(٣).

فمن هذا يفهم أن سبب النزول والروايات الواردة في بيانه إنما هو طريق للوصول إلى تفسير الآية وفهمها، كما أن هناك آيات نستعين في تفسيرها بالمأثور من الروايات والأحاديث عن النبي ﷺ، حتى عُذَّ هذا نوعاً من التفسير وهو التفسير بالمأثور من الروايات، وهو متعارف عند الفريقين، وأُلفت فيه الكثير من المصنّفات، كالدر المنثور للسيوطي وغيره.

ولم يدّع أحد من المفسرين وعلماء القرآن أن الاستدلال بالآيات التي لها شأن نزول معين أنه من قبيل الاستدلال بالسنة والروايات.

(١) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص ١٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٢٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ١٣ ص ٣٣٩، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

علماء أهل السنة يستعينون بأسباب النزول في الاستدلال القرآني استدلالاً العديد من علماء أهل السنة على بعض الأمور من القرآن الكريم واعتبروه استدلالاً قرآنياً، مع أنهم استعانوا في ذلك بأسباب النزول. قال الإيجي في كتاب (المواقف) في معرض استدلاله على أفضلية أبي بكر من القرآن: «لنا وجوه: الأول: قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾، قال أكثر المفسرين وقد اعتمد عليه العلماء: إنها نزلت في أبي بكر»^(١).

وقال التفتازاني في هذا الصدد، وهو الاستدلال على أفضلية أبي بكر من القرآن: «أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾، فالجمهور على أنها نزلت في أبي بكر رض»^(٢).

فقد استدلوا على تقديم الخليفة أبي بكر (رض) بهذه الآية مستنديين في ذلك على روايات تثبت أن هذه الآية في أبي بكر^(٣)، بزعم أن الآية تثبت

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٦٢٩، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٩٨، الناشر: دار المعارف النعمانية.

(٣) يتوقف الاستدلال بهذه الآية المباركة على أنها نزلت في أفضلية أبي بكر على صحة سند الرواية، مع غض الطرف عن قولهم بأنها نزلت في عامة المؤمنين، ولا اختصاص لها بأحد منهم. أو نزلت في قصة أبي الدحداح وصاحب النخلة. السيوطي، الدر المنثور: ج ٦ ص ٣٥٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومن الروايات: ما يرويه الطبراني، وينقلها عنه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، قال: «في سنده مصعب بن ثابت، وفيه ضعف». مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.



وصف الأتقى لأبي بكر، وبضميمة مدلول آية أخرى، وهي ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ يكون أبو بكر هو المقدم^(١).

وتمامية هذا الاستدلال - كما هو واضح - موقوف على سبب النزول، ومع هذا فقد اعتبرها هؤلاء العلماء من صنف الاستدلال القرآني؛ مما يدل على أن الاستعانة بسبب النزول لا يقلب الاستدلال القرآني إلى استدلال روائي، خصوصاً وأنهم استدّلوا بالسنة على أفضلية أبي بكر، ولم يجعلوا سبب النزول تابعاً له.



وذكره العقيلي في الضعفاء، ناقلاً عن أحمد بن حنبل: أنه ضعيف الحديث. العقيلي، الضعفاء: ج ٤ ص ١٩٦.

وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحقّ مجانبته حديثه». كتاب المجروحين: ج ٣ ص ٢٩، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

ونقل ابن حجر عن ابن معين: «أنه ضعيف، وعن التسائي قوله: إنه ليس بالقوي في الحديث». تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهكذا قال الرازي في الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ٣٠٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١) الرازي، التفسير الكبير: ج ٣١ ص ١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الاعتراضات على آية الولاية

الاعتراض الأول: كذب دعوى إجماع السنة على نزول الآية في علي
 ذكر القفاري أن الشيعة في كيفية استدلالهم على إمامة علي بآية: ﴿إِنَّمَا
 وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾ «يقولون: (اتفق المفسرون والمحدثون من العامة
 والخاصة أنها نزلت في عليّ لما تصدّق بخاتمته على المسكين في الصلاة
 بمحضر من الصحابة، وهو مذكور في الصحاح الستة). و(إنما) للحرص
 باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام
 والخليفة... وهل وجه استدلالهم سليم؟ يتبين هذا بالوجوه التالية:
 أولاً: أنّ زعمهم بأنّ أهل السنة أجمعوا على أنّها نزلت في عليّ هو من
 أعظم الدعاوى الكاذبة»^(١).

الجواب: أجمع المفسرون على نزول الآية في علي عليه السلام

أولاً: من الواضح أنّ المقصود من إجماع أهل السنة الذي ادّعاه
 علماء الشيعة هو إجماع مفسّريهم؛ لأنهم هم الذين يقع بيان أسباب نزول
 الآيات في دائرة اختصاصهم، ولم يكن ادّعاؤهم خالياً من الدليل والبرهان
 كما قال القفاري، بل ذلك الإجماع كان مشهوراً في زمان مثل العلامة
 الحلي والإيجي والجرجاني والتفتازاني، وإن كان مثل هذا الإجماع
 صار محلّ إشكال في زماننا هذا؛ لأسباب معروفة، والدليل على وجود
 مثل هكذا إجماع عند المفسّرين السابقين هو: أنّ علماء أهل السنة

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

مثل الإيجي وغيرهم من العلماء حينما ينقلون دليل الشيعة على إثبات الإمامة لعلّي عليه السلام لغرض مناقشتها ودفعها، نجدهم يقرّرون برهان الشيعة المتكوّن من عدّة مقدمات، ومن ضمن تلك المقدمات ادعاء الشيعة وجود الإجماع من المفسّرين على أن الآية نازلة في علي عليه السلام، وحينما يبدؤون بمناقشة ذلك البرهان لا نجدهم يتعرضون لمسألة الإجماع المدعى من الشيعة في شأن نزول الآية، وهذا يكشف أن هناك إجماعاً بالفعل كان في زمانهم.

وإليك نماذج من كلماتهم:

١- القاضي عضد الدين الإيجي: قال في المواقف في معرض ردّ أدلة الشيعة من القرآن على إمامة علي عليه السلام: «الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، والولي: إمّا المتصرف أي الأولى والأحقّ بالتصرف كولي الصبي والمرأة، وإمّا المحب والناصر؛ قليلاً للاشتراك في لفظ (الولي)، وأيضاً لم يعهد له في اللغة معنى ثالث، والناصر غير مراد في هذه الآية؛ لعموم النصرة والمحبة في حق كلّ المؤمنين، قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، أي بعضهم محب بعض وناصره، فلا يصحّ حصرها بكلمة (إنّما) في المؤمنين الموصوفين بالصفة المذكورة في الآية، فهو المتصرف، والمتصرف في الأئمة هو الإمام، وقد أجمع أئمة التفسير على أن المراد بالذين يقيمون الصلاة إلى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ عليّ، فإنّه كان في الصلاة راعياً، فسأله سائل فأعطاه خاتمه،

فنزلت الآية، وللإجماع على أن غيره كأبي بكر مثلاً غير مراد، فتعيّن أنّه المراد، فتكون الآية نصّاً في إمامته.

والجواب: أن المراد هو الناصر، والأول نظم الآية على إمامته، وكونه أولى بالتصرف حال حياة الرسول، ولا شبهة في بطلانه؛ ولأن ما تكرر فيه صيغ الجمع كيف يحمل على الواحد؟ وكونه نازلاً في حقّه لا ينافي شموله لغيره أيضاً ممّن يجوز اشتراكه معه في تلك الصفة، ولأن ذلك - أي حمل الولي في الآية على الأولى والأحق بالتصرف - غير مناسب لما قبلها وهو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾؛ فإنّ الأولياء هنا بمعنى الأنصار، لا بمعنى الأحقّين بالتصرف، وغير مناسب ما بعدها، وهو قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾؛ فإنّ التوليّ هنا بمعنى المحبة والنصرة دون التصرف، فوجب أن يحمل ما بينهما على النصرة أيضاً؛ ليتلاءم أجزاء الكلام^(١) انتهى كلامه.

وواضح من كلامه أنّه لم يتعرض لنفي الإجماع المدّعى من الشيعة، مع أنّه لو لم يكن ثابتاً لكان من أسهل الأمور التي يمكن هدم الدليل بها، فكيف يتركه؟!

٢- الشريف الجرجاني: قال في شرحه للمواقف، حيث نقل دليل الشيعة على وجود إجماع في نزول الآية في عليّ عليه السلام، وسكت أيضاً عن مناقشته، قال: «وقد (أجمع أئمة التفسير) على (أن المراد) بـ ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٦١٤-٦١٥، الناشر: دار الجبل - بيروت.

الصَّلَاةَ ﴿إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (علي)، فَإِنَّهُ كَانَ فِي الصَّلَاةِ رَاكِعاً، فَسَأَلَهُ سَائِلٌ فَأَعْطَاهُ خَاتَمَهُ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ»^(١).

٣- سعد الدين التفتازاني: قال في شرح المقاصد مقررّاً برهان الشيعة: «نزلت باتفاق المفسرين في عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) حين أعطى السائل خاتمه وهو راکع في صلاته»^(٢). وقد سكت عن مناقشة ذلك الإجماع، مع أنّه بصدد نفي كلّ دليل على الإمامة.

٤- عليّ بن محمد القوشجي: قال في دليل آية الولاية مقررّاً بيان الشيعة: «بيان ذلك: أنّها نزلت باتفاق المفسرين في حقّ عليّ بن أبي طالب حين أعطى السائل خاتمه وهو راکع في صلاته»^(٣). وسكت كذلك ولم يناقش بالإجماع المدعى.

ويؤيد وجود ذلك الإجماع عند المفسرين سابقاً: ما قاله الآلوسي من أنّ غالب الإخباريين يرون آية الولاية نزلت في عليّ عليه السلام، حيث قال: «وغالب الإخباريين على أنّها نزلت في عليّ كرم الله تعالى وجهه»^(٤). وكان يدين المفسرين القدامى هو التفسير بالروايات والأخبار.

وقال في موضع آخر: «والآية عند معظم المحدثين نزلت في عليّ كرم الله وجهه»^(٥).

(١) الجرجاني، شرح المواقف: ج ٨ ص ٣٦٠، ط ١- ١٣٢٥هـ - مصر.

(٢) التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٨٨، الناشر: دار المعارف النعمانية.

(٣) القوشجي، شرح تجريد الاعتقاد: ص ٣٦٨. (نسخة مخطوطة).

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ج ٦ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) المصدر نفسه.

فهل يبقى بعد هذا مجال للقول: إن دعوى إجماع المفسرين على أن الآية نزلت في علي عليه السلام هو من الدعاوى الكاذبة كما يدعي القفاري، تقليداً لابن تيمية الذي أنكر كثيراً من المسلّمات والأمر الواضح؛ لمجرد أنها لا تتلاءم مع أفكاره وتوجّهاته؟!

ثانياً: أن القفاري نسب هذا القول - وهو أن السنة أجمعوا على نزولها في علي عليه السلام - إلى جميع علماء الشيعة، بينما القائل هو العلامة الحلي، فمن أين جاء بهذا التعميم لجميع الشيعة؟

فهل يرضى القفاري أن نعمّم قولاً أو رأياً على جميع أهل السنة لمجرد أن عالماً من علمائهم ذهب إليه، مهما علت منزلة هذا العالم ومكانته بينهم؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ما ذهب إليه العلامة الحلي رحمته الله لم يكن قولاً جزافياً أو ادّعاءً كاذباً كما اتهمه ابن تيمية؛ لأن له ما يبرره من الناحية العلمية والمنطقية، وقد شاطره في هذا الرأي عدد من علماء أهل السنة كما بيّنا؛ إذ أن خبر نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام بلغ من الشهرة حداً كبيراً، فقد روي الخبر بأسانيد وطرق متعددة، وعن جمع من الصحابة والتابعين، وتناقلته كتب الفريقين رغم توفر الدواعي والمسوّغات على طمس هذه الفضيلة والمنقبة العظيمة لأمر المؤمنين عليه السلام من قبل أعداء أهل البيت عليهم السلام من الأمويين وغيرهم، والذين أشرفوا على كتابة الحديث وتدوينه، كل هذا يورث لدى الباحث المنصف اطمئناناً بأن هذه القضية هي من الواضوح بمكان بحيث لم تستطع حجبها أكف التحريف والتبديل، وأنها قضية قد أجمعت عليها الأمة وتلقّتها بالقبول والرضا.

ثالثاً: وأما قول القفاري: «وقوله: إنها (مذكورة في الصحاح الستة) كذب؛ إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة»^(١). فإن أصل هذا الكلام هو في كتاب نهج الحق وكشف الصدق للعلامة الحلّي، وكلّ من تأخّر عن العلامة فقد أخذه منه، ولكنّ العلامة التستري نقل في كتابه إحقاق الحق عن كتاب العلامة نفسه عبارة: «وهو مذكور في الجمع بين الصحاح الستة»^(٢)، أي مذكور في (كتاب الجمع بين الصحاح الستة) لمؤلفه رزين العبدري، ممّا يدلّ على أنّ هناك نسخة من كتاب العلامة عند التستري تختلف عن نسخة غيره ممّن نقل عنه العبارة الأولى، وهناك عدة قرائن تؤيد ما ذهب إليه التستري، منها:

١- وجود الحديث فعلاً في كتاب الجمع بين الصحاح الستة على ما نقل عنه ابن الأثير في (جامع الأصول)، إذ قال بعد نقله للحديث عن عبد الله بن سلام: «أخرجه رزين»^(٣).

٢- يستبعد أن يصدر من العلامة الحلّي المعروف بدقّته العلمية وأمانته وتقواه القول بأنّ الحديث مذكور في الصحاح الستة هكذا بلا تعيين كتاب بعينه، وقد شهد بمكانته ودقّته العلمية كثير من العلماء حتى المخالفين له^(٤).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) أنظر: نسخة إحقاق الحق للعلامة التستري المطبوعة مع شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي: ج ٢ ص ٣٩٩، الناشر: مكتبة السيد المرعشي - قم.

(٣) ابن الأثير، جامع الأصول: ج ٨ ص ٦٦٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) قال الصفدي: «الحسين بن يوسف بن المطهر الإمام العلامة ذو الفنون جمال الدين ابن المطهر الأسدي الحلّي... صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته... شرح مختصر ابن

٣- لقد عثرنا على نسخة خطية لكتاب نهج الحق وكشف الصدق في مكتبة السيد المرعشي رحمته الله يوجد فيها عبارة: «أجمعوا على نزولها في علي عليه السلام، وهو مذكور في صحاح السنّة» بدلاً عن عبارة: «وهو مذكور في الصحاح السنّة»، وهذا يعطي انطباعاً واضحاً عن مدى الإبهام الذي اعتري العبارة؛ نتيجة لاختلاف النسخ وما وقع فيها من اختلاف، وهو أمر كثير الوقوع في كتب المتقدمين التي يتم استنساخها يدوياً عادةً، فيحصل فيها السقط والتصحيف والاختلاف، خصوصاً عند تشابه الكلمات إلى حد كبير، كما هو الحال في هذه العبارة، فيندفع بذلك ما شنع به القفاري الذي لم يحتمل ولو احتمالاً ضئيلاً وقوع مثل هذه الأمور التي ذكرناها، بل سارع إلى اتهام الآخرين ورميهم بالكذب.

رابعاً: قال القفاري: «إن قوله: (الصحاح السنّة) تسمية غير سليمة؛ لأن أهل السنّة لا يعدّون جميع الكتب السنّة صحاحاً؛ ولهذا يسمونها (الكتب



الحاجب، وهو مشهور في حياته، وله كتاب في الإمامة ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثلاث مجلدات وكان يسمّيه ابن المنجس، وكان ابن المطهر ريّض الأخلاق مشتهر بالذكر تخرج به أقوام كثيرة». الوافي بالوفيات: ج ١٣ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

وقال ابن حجر عن العلامة الحلي: «عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً جيداً سهل المأخذ غاية في الإيضاح، واشتهرت تصانيفه في حياته، وهو الذي ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتابه المعروف بالرد على الرافضي، وكان ابن المطهر مشتهر الذكر وحسن الأخلاق، ولما بلغه بعض كتاب ابن تيمية قال: لو كان يفهم ما أقول أجبت». لسان الميزان: ج ١٣ ص ٣١٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

السنّة)، ولكنّ الروافض أصحاب مبالغات، وليس هذا بكثير على من يتعمد الكذب على الله ورسوله»^(١).

نقول أولاً: إنّ تسمية الكتب السنّة بالصحيح تسمية سليمة من الناحية اللغوية والاصطلاحية، فمن الناحية اللغوية يوجد في الاستعمال اللغوي باب يسمّى باب التغليب في التسمية، حيث يغلب اسم شيء على آخر، ويسمّى كلا الشئين باسمه، كما إطلاق الوالدين على الأب والأمّ، مع أنّ الأمّ هي الوالدة فقط، وكذلك إطلاق القمرين على الشمس والقمر، وهكذا، ففي المقام كذلك، فوجود الصحيحين من بين هذه الكتب، وكذلك وجود بعض الأحاديث الصحيحة في السنن الأربع، فغلب ذلك على جميع الكتب السنّة؛ لأنها تُعدّ أكثر الكتب الحديثية اعتباراً عند أهل السنّة.

قال المبارك كفوري: «قليل للكتب السنّة المشهورة - أعني صحيح البخاري وصحيح مسلم والجامع للترمذي والسنن لأبي داود والنسائي وابن ماجه - الصحاح السنّة، مع أنّ في السنن الأربع أقساماً من الحديث من الصحاح والحسان والضعاف، فتسميتها بالصحاح الست بطريق التغليب»^(٢).

ثانياً: وأمّا من الناحية الاصطلاحية فإنّ هذه الكتب السنّة تُعدّ من أصحّ الكتب عند أهل السنّة، سواءً بلحاظ جميع ما فيها من الأحاديث كما في صحيح مسلم والبخاري، أم بلحاظ أغلبها، كما هو الحال في كتب أصحاب السنن الذين يعدّون كتبهم صحاحاً حسب نظرهم واجتهادهم؛ لذا أطلق

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: هامش ص ٨٢٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المبارك كفوري، تحفة الأخوذ، المقدمة: ص ٢٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

على بعضها بالسنن الصحاح.

قال المبارك كفوري: «وقد أطلق الحاكم عليه [سنن الترمذي] الجامع الصحيح، وأطلق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح»^(١).

ثالثاً: أنّ التعبير بالصحاح الستة عن هذه الكتب أمر شائع ومتعارف عند علماء السنة أنفسهم، ويكفيك أن تكتب عبارة (الصحاح الستة) في برامج الحاسوب التي تضمّ كتب السنة، حتى تظهر لك نسبة كبيرة ممّن يعبرون بهذا التعبير^(٢)، بل إنّ هناك من وضع هذا التعبير في عنوان كتابه كالحافظ رزين بن معاوية العبدري الذي أسمى كتابه (الجمع بين الصحاح الستة)^(٣)، والصدّيق حسن القنوجي صاحب كتاب (الحِطّة في ذكر الصحاح الستة)، فأين مبالغات الشيعة وكذبهم في ذلك؟! وليعلم القارئ من هو الكاذب والمفتري؟

-
- (١) المبارك كفوري، تحفة الأحوذى، المقدمة: ص ٢٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٢) ومن الأمثلة على ذلك: قال المبارك كفوري: «وفي الباب أحاديث كثيرة أخرجها أصحاب الصحاح الستة وغيرهم». تحفة الأحوذى: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- وقال الصفدي في ترجمة محمّد بن إبراهيم التيمي: «وقد روى له أصحاب الكتب الصحاح الستة». الوافي بالوفيات: ج ١ ص ٢٥٤، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. وقال ابن خلكان في ترجمة ابن الأثير الجزري عند حديثه عن كتابه جامع الأصول: «جمع فيه بين الصحاح الستة». وفيات الأعيان: ج ٤ ص ١٤١، الناشر: دار الثقافة. وغيرها من الأمثلة الكثيرة جداً.
- (٣) أو تجريد الصحاح الست في الحديث، لكن الكتاب مشهور بعنوان: الجمع بين الصحاح الستة.

الشبهة: علماء أهل السنة أجمعوا على عدم نزول آية الولاية

في علي عليه السلام

قال القفاري: «بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي عليه السلام بخصوصه، وأنّ علياً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»^(١).

الجواب: علماء أهل السنة يكذبون هذا الإجماع

لقد نقل القفاري هذا القول عن ابن تيمية في كتابه منهاج السنة، وسلّم بصحّته، وأرسله إرسال المسلّمات، وكأنّه وحي منزل لا يقبل المناقشة والردّ. ولا ندري من أين أتى ابن تيمية بهذا الإجماع المزعوم؟

وهل استقرأ جميع أقوال وآراء أهل العلم؟!

ومن هم أهل العلم الذين أجمعوا على ذلك؟!

ثمّ إنّ في منهاج سنّته ادّعى أنّ أهل العلم الكبار وأهل التفسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري، وابن أبي حاتم لم يذكروا هذه الرواية^(٢)، مع أنّ الواقع يكذب مدّعاها، فقد نقلها ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم في تفسيريهما كما سنبيّن.

لكنّ ابن تيمية كما هو معروف - يعتمد على ما يحفظه بلا مراجعة وتدقيق للمصادر، مع تحامله على أتباع أهل البيت عليهم السلام الذي أوقعه في كثير

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: هامش ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنّة: ج ٧ ص ١٣، الناشر: مؤسسة قرطبة.

من الأخطاء والهفوات والزلات التي أوصلته إلى حدِّ التناول على أمير المؤمنين عليه السلام! فلامه على ذلك كبار الحفاظ.

قال ابن حجر: «وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانّها؛ لأنّه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره»^(١).

ولذا نجد على النقيض من كلام ابن تيمية أنّ هناك من علماء السنة وأهل الاختصاص من لم يكذب دعوى الإجماع على نزولها في علي عليه السلام كما ذكرنا، ومنهم من ذهب إلى أنّ غالب الأخباريين ومعظم المحدثين - كما يقول الألوسي - على أنّها نزلت في علي عليه السلام.

ولهذا فإنّ نزول هذه الآية في علي عليه السلام من الأمور التي اتفق الفريقان على روايتها، وبالأسانيد الكثيرة، وعن جمع كبير من الصحابة والتابعين، كعلي عليه السلام وعمار والمقداد وابن عباس وأبي ذرّ وجابر بن عبد الله الأنصاري وابن جريج المكي ومجاهد ومقاتل والضحاك وغيرهم، وإليك - على سبيل المثال - عدداً من نصوص هذا الخبر في الكتب المعتمدة والمشهورة:

١- أخرج ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ مسنداً عن سلمة بن كهيل، قال: «تصدّق علي بخاتمه وهو راعع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ...﴾»^(٢).

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٦ ص ٣١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية.

٢- أخرج أبو جعفر الطبري بسنده عن أيوب بن سويد، قال: «ثنا عتبة بن أبي حكيم في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: علي بن أبي طالب»^(١).

٣- أخرج الثعلبي، قال: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ قال ابن عباس، وقال السدي وعتبة بن حكيم وثابت بن عبد الله: إنما عني بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، مرّ به سائل وهو راکع في المسجد وأعطاه خاتمه»^(٢).

ثم أخرج حديثاً مطوّلاً عن أبي ذرّ الغفاري في نزول هذه الآية في علي عليه السلام.

٤- أخرج الواحدي بسنده، عن ابن عباس، قال: «أقبل عبد الله بن مسلم ومعه نفر من قومه قد آمنوا، فقالوا: يا رسول الله، إنّ منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس ولا متحدّث، وإنّ قومنا لمّا رأونا آمنا بالله ورسوله وصدّقناه رفضونا، وآلوا على أنفسهم أن لا يجالسونا ولا ينكحونا ولا يكلمونا، فسوّ ذلك علينا، فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية، ثمّ إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى المسجد والناس بين قائم وراكع، فنظر سائلاً، فقال: هل أعطاك أحد شيئاً، قال:

(١) الطبري، تفسير الطبري: ج ٦ ص ٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

نعم، خاتم من ذهب، قال: من أعطاك؟ قال: ذلك القائم، وأوماً بيده إلى علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فقال: على أي حال أعطاك؟ قال: أعطاني وهو راع، فكبر النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثم قرأ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(١).

وغير ذلك من الروايات الدالة على نزول الآية في علي عليه السلام، والواردة في مصادر متعددة وبطرق كثيرة، وما نقلناه كان يمثل نموذجاً من تلك الروايات، والتي سوف نثبت صحة واعتبار عدد من طرقها، مما يبطل دعوى كونها موضوعة، وأن أهل العلم والحديث أجمعوا على كونها لم تنزل في علي عليه السلام، ونترك الحكم لمن يحمل ضميراً حياً وعقلاً واعياً، ولم يقع في أسر التقليد الأعمى.

الأسانيد المعتبرة في نزول الآية في علي عليه السلام

لقد وردت عدة من الأسانيد المعتبرة لهذا الخبر من بين تلك الطرق الكثيرة له، ننقل بعضاً منها على سبيل المثال:

أولاً: رواية ابن أبي حاتم عن سلمة بن كهيل

وهي من الأسانيد المعتبرة، فقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبي سعيد الأشج: ثنا الفضل بن دكين أبو نعيم الأحول، ثنا موسى بن قيس الحضرمي، عن سلمة بن كهيل، قال: «تصدق علي بخاتمه وهو راع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾»^(٢).

(١) الواحدي، أسباب النزول: ص ١١٣ الناشر: دار إحياء العلوم - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية.

فرجال السند كلهم ثقات وفوق مستوى الشبهات، وهم:

١- ابن أبي حاتم: وهو الحافظ المشهور والناقد المعروف، صاحب التفسير، شيخ المحدثين، الذي برع في المتن والإسناد، فقد جمع وصنّف وجرح وعدّل^(١).

٢- أبو سعيد الأشج: وهو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، من رجال الصحاح الستة، قال الذهبي: قال أبو حاتم: ثقة، إمام أهل زمانه، وقال الشطوي: ما رأيت أحفظ منه^(٢)، وقال ابن حجر: ثقة^(٣).

٣- الفضل بن دكين: من رجال الصحاح الستة، عن ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عن أبي نعيم الفضل بن دكين؟ فقال: ثقة^(٤).

وقال الذهبي: الفضل بن دكين الحافظ أبو نعيم... [روى] عنه البخاري وأبو زرعة وأُمم^(٥).

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وهو من كبار شيوخ البخاري^(٦).

(١) ابن أبي حاتم يُعدّ من العلماء الأكابر الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير، هكذا وصفه ابن تيمية في منهاج السنة، أنظر: ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٧٩، الناشر: مؤسسة قرطبة. وأنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ٢٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. كما أنّ ابن أبي حاتم بنفسه قد وثّق روايات تفسيره في مقدمة كتابه قال: «تحرّيت إخراج ذلك بأصحّ الأخبار إسناداً، وأشبهها متنّاً». تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ١٤، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٥٥٨، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤٩٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ١٢٢.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١١.

٤- موسى بن قيس الحضرمي: روى ابن أبي حاتم، عن يحيى بن معين، قال: موسى بن قيس الحضرمي ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي؟ فقال: لا بأس به^(١).

وقال الذهبي: ثقة شيعي^(٢).

وقال ابن حجر: «موسى بن قيس الحضرمي، أبو محمد الفراء الكوفي، يلقب عصفور الجنة، صدوق، رُمي بالتشيع»^(٣).

٥- سلمة بن كهيل: أبو يحيى الكوفي، من كبار علماء التابعين وقد أجمعوا على وثاقته وثبته في الحديث ولم نعر على من طعن فيه أو في وثاقته، قال المزي في التهذيب: «قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: سلمة بن كهيل متقن للحديث، وقيس بن مسلم متقن للحديث ما تبالي إذا أخذت عنهما حديثهما».

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كوفي تابعي ثقة ثبت في الحديث...

وقال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون ذكي، وقال أبو حاتم: ثقة متقن. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت على تشيعه.

وقال النسائي: ثقة ثبت...

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٣٠٧، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال ابن المبارك، عن سفيان: حدثنا سلمة بن كهيل وكان ركناً من الأركان وشدّ قبضته. وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة: منصور، وأبي حصين، وسلمة بن كهيل، وعمرو بن مرة^(١). وقال ابن حجر: «ثقة»^(٢).

قال الذهبي في الكاشف: «سلمة بن كهيل أبو يحيى الحضرمي من علماء الكوفة»^(٣).

وقال في السير: «سلمة بن كهيل ابن حصين الإمام الثبت الحافظ أبو يحيى الحضرمي»^(٤).

فالرواية صحيحة للاحتجاج بها^(٥).

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ١١ ص ٣١٥-٣١٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٤٥٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٩٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) ولا يقال: إن سند هذه الرواية مبتل بوجود الإرسال، حيث إن سلمة بن كهيل من التابعين وهو لم يدرك الحادثة؛ لأنّ هذا الإشكال ليس له وجه صحيح، ويمكن الإجابة عنه بعدة أمور: الأمر الأول: لقد قبل كثير من العلماء الكبار مرسل التابعي مطلقاً، واحتجّوا به وعملوا به، وأقوالهم كثيرة في المجال:

قال القاسمي في قواعد التحديث: «المذهب الثاني، وهو من قال: المرسل حجة مطلقاً، فقد نقل عن مالك وأبي حنيفة وأحمد - في رواية حكاهما النووي - وابن القيم وابن كثير وغيرهم، وحكاها النووي أيضاً في شرح المذهب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم» قواعد التحديث: ج ١ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الزركشي في النكت: «قال القاضي أبو بكر في التقريب: الجمهور على قبول المرسل ووجوب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلاً، وهو قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة»



وأهل العراق». النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ١ ص ٤٩١، الناشر: أضواء السلف - الرياض.
وقال السرخسي في أصوله: «فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله». أصول السرخسي: ج ١ ص ٣٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
وقال ابن الملقن: «ونقل الأمدي قبوله عن أحمد أيضاً واختاره، وبالع بعضهم فجعله أقوى من المسند؛ لأنه إذا أسنده فقد وكل أمره إلى الناظر ولم يلتزم صحته، وذهب ابن الحاجب إلى قبوله من أئمة النقل دون غيرهم، وذهب عيسى بن أبان إلى قبول مراسيلهم ومراسيل تابعي التابعين وأئمة النقل مطلقاً». المقنع في علوم الحديث: ص ١٣٩ - ١٤٠، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية.
ونقل القاسمي عن القرافي في شرح التنقيح نفس السبب الذي ذكره الأمدي آنفاً في جعل بعض العلماء، المرسل أقوى من المسند، قال: «حجة الجواز أن سكوته عنه مع عدالة الساكت، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام، فيقتضى ذلك أنه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته؛ فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكاه عندنا قبلنا تزكيته وقبلنا روايته، فكذلك سكوته عنه، حتى قال بعضهم: إن المرسل أقوى من المسند بهذا الطريق؛ لأن المرسل قد تدمم الراوي وأخذه في ذمته عند الله تعالى. وذلك يقتضى وثوقه بعدالته، وأما إذا أسند فقد فوّض أمره للسامع، ينظر فيه، ولم يتدممه، فهذه الحالة أضعف من الإرسال» قواعد التحديث: ج ١ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الأمر الثاني: إن سلمة بن كهيل - كما اتضح من أقوال العلماء فيه - يعدّ من كبار علماء التابعين المتقنين للحديث والمتثبتين فيه، فلم يعرف عنه الإرسال أو التدليس أو النقل من غير الثقات، ولم يتهمه أحد بشيء من ذلك مطلقاً، ولقد تتبّعنا شيوخه ومن روى عنه، فوجدناهم بين عالم ثبت أو ثقة أو صدوق، فمرسله - ما دام عدلاً ثقة - في قوة مسنده إن لم يكن أقوى، وقد تقدّم الكلام الذي نقله القاسمي عن القاضي أبي بكر في التقريب، قال: «الجمهور على قبول المرسل ووجوب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلاً، وهو قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق». الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ١ ص ٤٩١، الناشر: أضواء السلف - الرياض.

ثم إنهم لم يفرقوا في المرسل بين كون المرسل تابعياً كبيراً أو صغيراً، فالمرسل «هو الحديث الذي سقط من آخر سنده من بعد التابعي: وصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا أو فعل كذا». الدمشقي الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج ٢ ص ٥٥٥، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.





فاصطلاح المرسل يطلق على حديث التابعي سواء كان صغيراً أم كبيراً، والمشهور قد ساووا في ذلك، قال الزركشي: «المشهور التسوية بين التابعين وغيرهم، هو خلاف نص الشافعي في الرسالة أنه لا يقبل إلا مرسل كبار التابعين دون صغارهم». النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ١ ص ٤٥٩.

وقال الدمشقي: «قال بعض العلماء: لم أر التقييد بالكبير صريحاً في كلام أحد من المحدثين، وأما تقييد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواية التابعي الكبير، فليس فيه دلالة على أن ما يرفعه التابعي الصغير لا يسمى مرسلًا». توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج ٢ ص ٥٥٦، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

الأمر الثالث: لو قبلنا أن مرسل ابن كهيل ليس بنفسه حجة، فإنه مما يتقوى بغيره مرسلًا كان أو مسنداً - وسوف نذكر لاحقاً عدة روايات، مسندة ومرسلة، في مسألة تصديق علي عليه السلام بالخاتم - ولهذا ذهبوا إلى أن مرسل التابعي يكون مقبولاً فيما لو اعتضد بمسند أو مرسل آخر، وقد نقل السيوطي عن النووي قوله: «فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلًا أرسله من غير رجال الأول كان صحيحاً». تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج ١ ص ١٩٨، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

وقال ابن حجر في فتح الباري في معرض تعليقه على حديث مسح العمامة بدلاً عن مسح مقدم الرأس: «قلنا: قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله ﷺ توضعاً فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه، وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس، وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة، وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند، وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حينئذ بالمسند». فتح الباري: ج ١ ص ٢٣٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال السيوطي: «ما جعلناه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً، لكنه مرسل، فقد يقبل إذا صح السند إليه، وكان من أئمة التفسير الأخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر ونحو ذلك». لباب النقول في أسباب النزول: ج ١ ص ١٥، الناشر: دار إحياء العلوم - بيروت.

ثانياً: رواية ابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم

أخرج ابن أبي حاتم بتفسير الآية، قال: «حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، ثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم في قوله: ﴿إِنَّمَا وَيَكُفُّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، قال: علي بن أبي طالب»^(١).

رجال السند هم:

١- ابن أبي حاتم، تقدمت الإشارة إليه^(٢).

٢- الربيع بن سليمان المرادي: أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي، قال الذهبي: «المؤذن الفقيه الحافظ»^(٣).
وقال ابن حجر: «ثقة»^(٤).

٣- أيوب بن سويد: الرملي، أبو مسعود الحميري. وهذا الرجل قد اختلف فيه، وقد وثقه ابن حبان، وكذلك نجد أن الحاكم النيسابوري وابن حجر العسقلاني والألباني عندما يعلقون على الأحاديث التي ورد فيها (أيوب بن سويد) يوثقون تلك الأسانيد، وهذه قرينة على اعتبار رواياته وإن جرحه بعض، قال ابن حجر العسقلاني في التقریب: «صدوق يخطئ»^(٥).

وقال الحاكم بعد ذكر حديث هو في سنده: «هذا حديث صحيح

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) أنظر: ص ٤٢٩.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٩٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٩٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج ١ ص ١١٨.

الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

وقال أيضاً في موضع آخر: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»^(٢).

قال ابن حجر في حديث هو في سنده: «ورجاله ثقات»، ثم قال: «وأخرجه أيوب بن سويد، عن... قال ابن القطّان: حديث ابن عباس صحيح»^(٣).

وذكر الألباني حديثاً هو في سنده، وعقّب عليه قائلاً: «حديث صحيح بما قبله، فإنّ أيوب بن سويد صدوق يخطئ، وبقية رجاله ثقات»^(٤). وهذا يعني أنّ حديثه حسن في نفسه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يتّقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأنّ أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة»^(٥).

وهذا الحديث لم يروه ابنه عنه، وإنّما رواه الربيع بن سليمان.

٤- عتبة بن أبي حكيم: الهمداني، أبو العباس، قال المزي: «قال محمود

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٤٨٣ وج ٢ ص ١٣٩ وج ٤ ص ٢٢٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ١٩٨.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ج ٢ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ص ١٠٦، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٥) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ١٢٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

بن خالد السلمي: سمعت مروان بن محمود الطاهري يقول: عتبة بن أبي حكيم ثقة من أهل الأردن، وقال عباس الدوري والمفضل بن غسان الغلابي، عن يحيى بن معين: ثقة... وقال أبو القاسم الطبراني: عتبة بن أبي حكيم من ثقات المسلمين^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه؟ فقال: صالح لا بأس به»^(٣).

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً»^(٤).

قال عنه النووي: «وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه الجمهور، ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسراً، فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية^(٥)»^(٦).

وروى الحاكم في المستدرک أحاديث لعتبة بن أبي حكيم وصححها ووافقه الذهبي عليها في التلخيص^(٧).

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ١٩ ص ٣٠١ - ٣٠٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن حبان، الثقات: ج ٧ ص ٢٧١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٣٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٦٥٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) وهي قوله ﷺ: «يا معشر الأنصار، قد أثنى الله عليكم في الطهور، فما طهروكم؟ قالوا: نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء، فقال: هو ذلك فعليكموه». رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي.

(٦) النووي، المجموع: ج ٢ ص ٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٧) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ١٥٥، ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥، ج ٤ ص ٣٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ثالثاً: رواية ابن جرير الطبري عن عتبة بن أبي حكيم

قال: «حدثنا إسماعيل بن إسرائيل الرملي، قال: ثنا أيوب بن سويد، قال: ثنا عتبة بن أبي حكيم في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: علي بن أبي طالب»^(١).

رجال سند الرواية هم:

١- ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، قال الذهبي: «كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف...»^(٢).

٢- إسماعيل بن إسرائيل الرملي: أبو محمد، قال الرازي في الجرح والتعديل: «كتبنا عنه وهو صدوق»^{(٣)(٤)}.

وأخرج عنه حديثاً في تفسيره^(٥).

٣- أيوب بن سويد، تقدمت الإشارة إليه^(٦).

(١) الطبري، تفسير الطبري: ج ٦ ص ٣٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٢ ص ٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ولكن السمعماني قال: «سمع منه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، وقال: كتبت عنه، وهو ثقة، صدوق». الأنساب: ج ٥ ص ٦٧٠، ولاحظ الفارق بين ما موجود في كتاب الجرح والتعديل المطبوع، وبين ما ينقله السمعماني، تجد أن كلمة (الثقة) غير موجودة في كتاب الجرح والتعديل، فلا ندري هل هو اشتباه من السمعماني، أو أنها قد حذفت لسبب من الأسباب؟

(٥) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٥ ص ١٦٦٠، الناشر: المكتبة العصرية.

(٦) أنظر: ص ٤٣٤.

٤- عتبة بن أبي حكيم، تقدمت الإشارة إليه^(١).

وعلى هذا فالرواية جيدة السند، صالحة للاحتجاج والاستشهاد بها.

رابعاً: رواية الحاكم النيسابوري عن علي عليه السلام

قال: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، قال: ثنا أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد بن سلم الرازي بإصبهان، قال: ثنا يحيى بن الضريس، قال: ثنا عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي، قال: نزلت هذه الآية على رسول الله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، فخرج رسول الله ودخل المسجد، والناس يصلّون بين راعٍ وقائم، فصلّى، فإذا سائل، قال: يا سائل، أعطاك أحد شيئاً؟ فقال: لا، إلا هذا الراكع - لعلّي - أعطاني خاتماً»^(٢).

ورجال سند الرواية هم:

١- محمد بن عبد الله الصفار: قال الذهبي: «الشيخ الإمام المحدث القدوة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الإصبهاني الصفار الزاهد»^(٣).

وقال السمعاني: «كان زاهداً، حسن السيرة، ورعاً، كثير الخير، سمع بإصبهان... ذكره الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور، فقال: أبو عبد الله الصفار الإصبهاني، محدث عصره بخراسان، كان مجاب الدعوة، لم يرفع

(١) أنظر: ص ٤٣٥.

(٢) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ١٥٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٤٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

بصره إلى السماء»^(١).

٢- أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد: قال عبد الله بن حبان: «كان من محدثي إصبهان، وكان مقبول الحديث، إمام مسجد الجامع»^(٢).

وقال عنه الذهبي: «الحافظ المجوّد، العلامة، المفسّر... وكان من أوعية العلم، صنّف المسند والتفسير وغير ذلك»^(٣).

٣- محمد بن يحيى بن الضريس: قال الرازي في الجرح والتعديل: «سمع منه أبي وروى عنه، سمعت أبي يقول ذلك: نا عبد الرحمن، قال: سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق»^(٤).

وأخرج له الحاكم أحاديث في المستدرک، وسكت عنها الذهبي في تلخيصه^(٥).

٤- عيسى بن عبد الله العلوي، ذكره ابن حبان في الثقات^(٦).

٥- عبد الله: وهو عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال عنه الذهبي: «ثقة»^(٧).

(١) السمعاني، الأنساب: ج ٣ ص ٥٤٦، الناشر: دار الجنان - بيروت.

(٢) عبد الله بن حبان، طبقات المحدثين بإصبهان: ج ٣ ص ٥٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ٥٣١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ١٢٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٧ - ١٨٤، الناشر: دار

المعرفة - بيروت.

(٦) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٤٩٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٧) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٥٩٥، الناشر: دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة.

وأما ما ذكر في سند الرواية من أن والد عبد الله هو عبيد الله فهو اشتباه وتصحيف، فلا وجود لهذا الشخص في كتب الرجال والتراجم، كما ذكر ذلك ابن حبان في الثقات، والذهبي في الميزان، وابن حجر في لسان الميزان. نعم، هناك راوٍ باسم عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، وليس ابن عمر بن علي بن أبي طالب.

ولعل سبب الاشتباه والتصحيف هو: أن عمر بن علي قد ذكروا أن لديه ولدين هما: محمد وعبيد الله^(١)، فنسبوا عبد الله إلى عمّه، أو أن سبب الاشتباه هو أن عبد الله بن محمد له أخ يدعى عبيد الله بن محمد^(٢)، والله العالم.

٦- محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: قال عنه الذهبي: «ثقة»^(٣).

وقال ابن حجر: «صدوق»^(٤).

٧- عمر بن علي بن أبي طالب، قال ابن حجر: «ثقة»^(٥).

وقال الذهبي: «وثق»^(٦).

فالرواية معتبرة السند ويمكن الاعتماد عليها.

وبهذا نكون قد نقلنا مجموعة من الطرق الصحيحة والمعتبرة التي تثبت

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٤٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المزني، تهذيب الكمال: ج ١٩ ص ١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٢٠٥، الناشر: دار القبلية للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١١٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج ١ ص ٧٢٤.

(٦) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٦٧.

أن آية الولاية قد نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام عندما تصدّق بخاتمته، بالإضافة إلى عدد كبير من الطرق والأسانيد الأخرى التي نقلت هذا المعنى والتي جاءت في كثير من المصادر، والتي نقلنا قسماً منها وتركنا الباقي رعاية للاختصار، وهذه الطرق التي ذكرناها يمكن أن يقوّي ويشدّ بعضها بعضاً، كما تبيّن إلى ذلك الحافظ السيوطي، فبعد أن نقل بعض هذه الطرق قال: «فهذه خمس طرق لنزول الآية الكريمة في التصديق على السائل في المسجد يشدّ بعضها بعضاً»^(١)، فتورث الاطمئنان والوثوق بصحتها.

هذا، وقد نقل بعض هذه الطرق الحافظ ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشف، ولم يחדش ببعض طرق هذه الروايات، مع أنّه طعن في بعضها الآخر، ممّا يشكّل قرينة قوية على صحّة ذلك، نعني: بعضه الذي لم يחדش^(٢).

إذن فلا يصحّ - بناءً على ما تقدم - أن يقال: إنّ هذه قصّة كاذبة جاءت من نسج خيال الشيعة!

(١) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ص ١٠٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الزمخشري، الكشف، وبهامشه الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشف لابن حجر العسقلاني: ج ١ هامش ص ٦٤٩، الناشر: منشورات البلاغة، طبعة مصورة.

ابن كثير يرد جميع روايات التصديق بالخاتم قال القفاري: «وقد ساق ابن كثير الآثار التي تُروى في أن هذه الآية نزلت في عليّ حين تصدّق بخاتمه، وعقّب عليها بقوله: وليس يصحّ شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها»^(١).

الجواب:

ابن كثير لم يذكر تضعيفاً لجميع الروايات من الواضح أن ابن كثير لم يتعامل بموضوعية وعلمية في تفسيره^(٢) مع الأحاديث الواردة في سبب نزول آية الولاية في أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ يمكننا تسجيل عدة ملاحظات على كلامه، وهي:

١- إنه لم يتعرض إلى ذكر جميع طرق الرواية، فهناك روايات معتبرة لم ينقلها، كرواية الحاكم النيسابوري، وابن أبي جرير الطبري بسنده عن عتبة بن أبي حكيم، وقد ذكرناهما سابقاً.

٢- لقد تعامل بانتقائية واضحة مع الروايات التي ساقها، فقدح في سند بعضها، وتجاهل بعضها الآخر ولم يصفه بالصحة أو الضعف، وإليك الروايات التي لم يطعن بها بخصوصها:

- أ - رواية ابن أبي حاتم بسنده عن عتبة بن أبي حكيم.
- ب - رواية ابن أبي حاتم أيضاً بسنده عن سلمة بن كهيل.
- ج - رواية ابن جرير بسنده عن مجاهد.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: هامش ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٧٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وأما الروايات التي طعن بها على وجه الخصوص فهي:

أ- رواية عبد الرزاق، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس، فقد ضعفها من جهة عبد الوهاب بن مجاهد؛ كونه لا يحتج به.

ب- رواية ابن مردويه بسنده، عن الضحّاك، عن ابن عباس التي ضعفها بسبب الإرسال؛ لأنّ الضحّاك لم يلقَ ابن عباس.

ج - رواية ابن مردويه أيضاً من طريق محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وعلة طعنه بهذا السند: أنّ محمد بن السائب الكلبي متروك، وعلق على هذا الإسناد بقوله: «وهذا إسناد لا يفرح به»^(١)، بينما ورد في بعض النسخ المطبوعة للتفسير عبارة: «وهذا إسناد لا يقدح به»^(٢).

وكيف كان فإنّ سكوت ابن كثير عن بعض الطرق والأسانيد وخصه في طرق أخرى يكشف أنّ الأولى لم يجد فيها مطعناً ومغمزاً، وأنها صحيحة، وإلا لأشار إليه كما فعل مع الطائفة الثانية، ويدعم هذا الاستنتاج هو ما أثبتناه من صحّة بعض هذه الطرق التي ذكرناها، خصوصاً رواية ابن أبي حاتم بسنده عن سلمة بن كهيل التي لا يمكن التشكيك فيها أبداً.

٣- تبين ممّا تقدم أنّ حكمه على جميع هذه الطرق - أنّها غير صحيحة - يتّسم بالتحامل والانفعال، والذي يظهر بشكل واضح في كتابه البداية

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ص ٥٦٠، الناشر: بيت الأفكار الدولية.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٧٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والنهاية أيضاً، فبعد نقله لبعض أحاديث التصديق بالخاتم لم يحتمل ابن كثير هذه الروايات المتكاثرة والطرق المتشعبة التي تثبت الولاية والإمامة لأئمة المؤمنين عليهم السلام، فأجاب عنها بأسلوب متشنج فاقد للتوازن وبشكل إجمالي مبهم، قائلاً: «وهذا لا يصح بوجه من الوجوه؛ لضعف أسانيد، ولم ينزل في علي شيء من القرآن بخصوصه»^(١).

وهذا الأسلوب بعيد عن الصواب، ومجانِب للموضوعية وموازن البحث العلمي، فكان الأجدر بالفقاري أن لا يسلم قياده لكلام كل عالم مهما كانت أهميته دون أن يبحث ويحقق فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يكتب رسالة علمية من المفترض أن يراعي فيها الدقة إلى حد كبير، خصوصاً وهي تتناول موضوعاً حساساً وخطيراً يمسّ عقائد طائفة كبيرة من المسلمين.

هذا، وقد اتبع ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشف نفس أسلوب ابن كثير في الطعن ببعض الروايات والسكوت عن بعضها الآخر، كما أشرنا:

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الاعتراض الثاني: الاستدلال بآية الولاية لإثبات إمامة علي يضر بمعتقد الشيعة لأنه ينفي إمامة غيره

قال القفاري: «ثانياً: أنّ هذا الدليل الذي يستدلون به ينقض مذهب الاثني عشرية؛ لأنه يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر (إنّما)، فيدلّ على سلب الإمامة عن باقي الأئمة. فإن أجابوا عن النقض بأنّ المراد حصر الآية في بعض الأوقات - أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده - وافقوا أهل السنّة في أنّ الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً، لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة»^(١).

بيان الشبهة

إنّ الدليل الذي تعتمد عليه الشيعة في إثبات إمامة علي عليه السلام وهو آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ...﴾، هذا الدليل لو تمّ فهو ينقض مذهب الشيعة في بقية أئمتهم؛ وذلك لأنّ الاستدلال عندهم مبنيّ على الحصر المستفاد من الأداة (إنّما)، وهذا الحصر هو حصر حقيقي يحصر الإمامة في علي عليه السلام، وينفي إمامة غيره من الأئمة.

وهذا التقرير كما ينفي إمامة الخلفاء كذلك فهو بنفسه ينفي أيضاً إمامة بقية أئمة الشيعة المعروفين؛ لأنّه يقصر الولاية على علي عليه السلام قصر الصفة على الموصوف.

و لو أُجيب بأنّ الحصر هنا إضافي لا حقيقي، بمعنى أنّ حصر الإمامة فيه

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤-٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

بالإضافة إلى بعض الأوقات فالدليل عندها سيحصر الإمامة بعلي في وقت إمامته، وعليه فلا تعارض بين إمامته وإمامة من يأتي بعده من بقية الأئمة الاثني عشر.

عندئذٍ سيجيب الطرف الآخر: أنّ هذا الجواب سيكون موافقاً لرأينا في كوننا نقول بأنّ الإمامة ثابتة لعلي عليه السلام في وقته فقط، أي بعد خلافة عثمان، فلا تنافي بين هذه الآية وخلافة الخلفاء الثلاثة.

الجواب:

الإمامة سفارة الهيّة ونيابة عامّة للنبوّة في كل زمان

تعدّ هذه الشبهة من أوهى الشبهات والإشكالات المطروحة حول الاستدلال بآية الولاية على إمامة أمير المؤمنين، وهي من الشبهات القديمة؛ إذ استقها القفاري من محمود الألوسي في تفسيره، والتي انتحلها بدوره عن الدهلوي المتوفى (١٢٢٠هـ) في كتابه التحفة الاثني عشرية، ومثل هذه الشبهات والتشكيكات لا يمكنها أن تقلّل من شأن قوة الاستدلال بهذه الآية الكريمة، فلعلّماثنا أجوبة وردود متينة على هذه الشبهة.

ويمكننا الإجابة عنها بعدّة وجوه، وعلى جميع الاحتمالات، سواء كان الحصر حقيقياً أم إضافياً.

وقبل التعرّض للإجابة تجدر الإشارة إلى مسألة غاية في الأهمية؛ لما لها من تأثيرات واضحة على الإشكال وركائزه، ما قد يكشف عن وجه المغالطة فيه، وهذه المسألة هي من نتاجات الفهم الخاطي لحقيقة الإمامة وجوهرها في الفكر الإمامي.

فهي عند الشيعة الإمامية ومن خلال مجموعة من الروايات والآيات تعني سفارة إلهية وقيادة للأمة في أمور الدين والدنيا، ونيابة عامة للنبوّة، تضطلع بمهامها المرتبطة ببيان الشريعة وحفظها والدفاع عنها، فعليه لا غنى للأمة عنها في أي وقت من الأوقات بعد انقضاء زمن النبوّة، لا أنّ الإمامة فقط هي الخلافة والحكومة السياسية المتمثلة بتسّم الإمرة على الناس كما يفهمها أهل السنّة من ناحية عملية؛ لذا تستند كثير من شبهات وإشكالات المخالفين حول الإمامة على هذا الفهم الخاطئ والرؤية المشوّشة للإمامة، ومنها هذا الإشكال الذي نحن بصدد الإجابة عنه، الأمر الذي سيّضح من خلال الجواب عن هذه الشبهة.

وأما الوجوه والتقريبات التي يمكن الإجابة بها عن هذه الشبهة هي:

الوجوه الممكنة في الجواب

الوجه الأول: النفي بمفهوم الآية لا يعارض منطوق ما دل على إمامتهم لا شك في دلالة كلمة (إنّما) على الحصر، وهذا ما تسالم عليه أهل اللغة والعرف، والأصل في الحصر أن يكون حقيقياً^(١)، وثبت أنّ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ هو أمير المؤمنين علي عليه السلام^(٢)، وهو المصداق الأوحد لهذه الآية بالأدلة التي ذكرناها من أقوال المفسرين والروايات الصحيحة، فيثبت أنّه هو الإمام والولي بعد رسول الله ﷺ، وكذا تنفي خلافة من كان معاصراً معه من الأصحاب.

(١) مستندهم في ذلك هو التبادر والظهور العرفي.

(٢) مرّ إثبات ذلك في بداية البحث: ص ١٦٤.

ولا منافاة بين دلالة هذه الآية وإمامة الأئمة الباقين من أهل البيت عليهم السلام؛ لأن نفي الآية لسائر الأئمة من أبناء علي عليه السلام - بناءً على الحصر الحقيقي - إنما يكون بالمفهوم المستفاد من كلمة (إنما)، حيث إنَّ الأداة (إنما) كما تفيد معنى حصر الإمامة بعلي عليه السلام وكذلك تنفي خلافة غيره.

والمفهوم عند علماء الأصول هو المدلول الالتزامي الذي يستفاد من وراء اللفظ، لا من المنطوق مباشرة، فاللفظ أحياناً يعطينا معنى واحداً من خلال ألفاظه التي ليس لها معنى وراء معنى اللفظ، وتارة نستفيد منه معنى ثانياً ليس من اللفظ نفسه، بل هو معنى ملازم له.

فحين يقول المتكلم في خطابه: (إن جاءك عمرو فأكرمه) فإنَّ هذا الكلام ينحلُّ إلى معنيين: أحدهما مستفاد من ظاهر المنطوق، وهو: يجب إكرام عمرو حين مجيئه، والآخر معنى مستفاد من وراء المنطوق لم يذكر في الكلام، وهو: لا يجب إكرامه في حالة عدم مجيئه.

وقد اختلف علماء الأصول في المفاهيم، وأي الجمل يمكن أن تفيد المفهوم؟ فقد اختلفوا مثلاً في الجملة الشرطية، وكذا في الجملة الوصفية، والجملة الاستثنائية والغائية^(١) كما أنَّهم اشترطوا شروطاً معينة

(١) ذهب بعض العلماء إلى أنَّ جملة الشرط تفيد المفهوم فتكون حجة في الكلام، فحين يقول المتكلم: (أكرم زيداً إن جاءك)، فهي حجة في الدلالة المطابقة، وهي إكرام زيد على تقدير مجيئه، وكذلك حجة في المفهوم، وهو: عدم وجوب إكرامه على تقدير عدم مجيئه. وكذلك الحال في الجملة الوصفية، مثل: يجب إكرام العادل، فمن قال: لها مفهوم قال بدلالاتها على عدم وجوب إكرام غير العادل، بمعنى أنَّه لا يوجد هناك مصلحة تستدعي جعل وجوب لإكرامه. وهكذا في الجمل الاشتقاقية والحصرية.

لكي تنتج الجملة مفهوماً معيناً.

فبناءً على القول بأن الجملة الحصرية لا مفهوم لها - كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء - فلا تدلّ الآية المباركة على نفي سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ النفي إنّما يكون من خلال المفهوم.

وأما بناءً على القول بأنّ للجملة الحصرية مفهوماً - كما هو المتعارف عند كثير من علماء الأصول - فإنّ نفي إمامة سائر الأئمة سيكون بالمفهوم، لكنّ هذه الدلالة المفهومية لا تقوى على معارضة منطوق الأدلّة الدالّة على إمامة سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام، فعندنا الكثير من الروايات الصحيحة والصريحة الدالّة دلالة منطوقية على صحّة إمامة بقية الأئمة بنقل عن النبي صلى الله عليه وآله، وكذا بنقل عن علي عليه السلام.

وقد ثبت في علم الأصول أنّ الدلالة المفهومية لا تعارض الدلالة المنطوقية؛ لضعف الدلالة المفهومية أمام المنطوقية، قال الرازي في محصوله: «المنطوق مقدم على المفهوم إذا جعلنا المفهوم حجة؛ لأنّ المنطوق أقوى دلالة على الحكم من المفهوم»^(١).

وربما يعترض الخصم على ذلك بالقول: إنّهُ يمكن أيضاً إثبات صحّة إمامة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوا علياً عليه السلام بالأدلّة الصحيحة عندنا، والتي تدلّ على إمامتهم بالمنطوق، فلا يعارضها مفهوم الآية كذلك.

فنقول: إنّ أدلتكم لإثبات صحّة إمامة الثلاثة لا تصمد أمام دلالة نفس الآية، وتوضيح ذلك: أنّ الآية كما تدلّ على حصر الإمامة في علي عليه السلام

(١) الرازي، المحصول: ج ٥ ص ٥٧٩، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض.

ونفي ما عداه، فإنّ ظاهرها يدلّ على إثبات الإمامة له في جميع الأوقات والأحوال بدلالة الجملة الاسمية، وكون الولي صفة مشبهة، وهما دالتان على الدوام والثبات والاستمرار وفي كلّ الأحوال والأوقات، نعم، خرج من تحت الآية وقت نبوة النبي الأكرم ﷺ؛ للإجماع القائم على عدم وجود إمامة أحد في زمن النبي ﷺ، فتدلّ الآية على إمامة علي عليه السلام بلا فصل بعد رسول الله ﷺ، وتبطل خلافة ما عداه في ذلك الوقت.

الوجه الثاني: الحصر الإضافي بالنسبة إلى وقت إمامته يستلزم لغوية

الحصر

لو تنزلنا وافترضنا صحّة ما يقوله المخالف من أنّ الشيعة ربّما تدّعي أنّ الحصر إضافي، بمعنى أن يكون الحصر بلحاظ بعض الأوقات فتكون النتيجة موافقة لأهل السنّة، قال القفاري: «فإن أجابوا عن النقض بأنّ المراد حصر الآية في بعض الأوقات - أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده - وافقوا أهل السنّة في أنّ الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة»^(١).

نقول: لو افترضنا صحّة ذلك وأن الحصر في الآية هو حصر إضافي، فإنّ ذلك لا يدلّ على أنّ معناه حصر إمامته بالإضافة إلى بعض الأوقات، أي وقت إمامته؛ لأنّ هذا الحصر بهذا المعنى لا محصلّ له؛ لأنّه يفرغ الحصر في الآية عن مضمونه؛ لأنّ معنى ذلك: أنّ الآية تريد أن تحصر الإمامة في علي عليه السلام في وقته، أي بعد إمامة الخلفاء الثلاثة، وهذا لا يحتاج إلى تكلف

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤-٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الحصر، بل مجرد القول بأن إمامة علي عليه السلام تأتي بعد إمامة الثلاثة يكفي في ذلك، ويكون المجيء بالحصر لغواً وكلام الحكيم منزّه عن ذلك.

نعم، ربما يقال: إنّ هناك فائدة من حصر الإمامة في وقته عليه السلام بلحاظ دفع من شكك في إمامته من قبيل الخوارج مثلاً.

فيجاب عنه: أنّ ذلك ليس له أهمية كبيرة تستدعي الحصر في كلام الله تعالى؛ وذلك لأنّه لم يكن النزاع والتشكيك آنذاك في أصل إمامته عليه السلام، بل في أمور ثانوية أخرى، فلا بدّ من افتراض حصر إضافي يكون له معنى محصل، وهذا المعنى المعقول للحصر له احتمالان:

الأول: أن نفترض معنى الحصر الإضافي بالإضافة إلى مدة حياته ووجوده المبارك بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، أي أنّ الآية بصدد حصر الإمامة في علي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وتنفي إمامة ما عداه من الأئمة في زمنه عليه السلام، الأمر الذي ينفي إمامة الخلفاء الثلاثة بنصّ الآية، وهو أمر في غاية الأهمية؛ لذا استدعى الحصر الإضافي، وهذا الحصر كما ترى له ما يبرّره من الناحية اللغوية والمضمونية، بخلاف الحصر الإضافي الذي تبرّع المستشكل وأجاب به نيابة عن الشيعة.

الثاني: «أن نفترض أن الحصر إضافي بالنسبة إلى من يتوقّع أنّه وليّ مثله في ذلك الزمان، ويكفي للحصر علمه تعالى بأنّه سيقع التردّد فيه، فإنّ الله أن يخبر بأنّه الإمام حين الاحتياج، وهو بعد موته صلى الله عليه وآله بغير فصل وهو ظاهر»^(١).

(١) الأردبيلي، زبدة البيان: ص ١٠٨، الناشر: المكتبة الرضوية - طهران.

وعلى هذا فالآية لا تنفي إمامة سائر الأئمة من بعده، حتى على القول بالحصص الإضافي.

الوجه الثالث: إمامة الأئمة في طول إمامة علي عليه السلام وليست في عرضها
إننا يمكننا وبناءً على الحصر الحقيقي تصوير الإجابة بشكل آخر، وهو أننا أشرنا في المقدمة وفي بحوث سابقة إلى أن الإمامة كما نفهمها - ومن خلال الأدلة العقلية والنقلية - تختلف في مضمونها وجوهرها عما تفهمه المدرسة السنية، فهي تعني عندنا الوظيفة الربانية والعهد الإلهي الذي أعطاه الله لأناس مخصوصين ذوي كمالات خاصة؛ لكي يقوموا بهذه المهمة الخطيرة في الحفاظ على ما قام به النبي الخاتم؛ لكي يتكامل المشروع الرباني عبر التطبيق الصحيح والواقعي لمفردات الشريعة، لا أن تترك نهياً لاجتهادات المجتهدين من عامة الناس، فهي إمامة ربانية تمثل الخلافة الإلهية على الأرض، التي بدأت بالأنبياء وتنتهي بالأئمة الصالحين من آل بيت الرسول ﷺ.

وهذه الإمامة والخلافة الربانية وحدة واحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها، فهي في طول الإمامة الإلهية للرسول الأكرم ومتفرعة عنها، كما أن إمامة الرسول وولايته هي في طول ولاية الله ومتفرعة عنها، والآية المباركة جاءت لتشير إلى هذه الحقيقة، وأن الولاية محصورة بالله سبحانه وتفرع عنها ولاية الرسول ﷺ والأئمة من آله، وحددت مصداقها في ذلك الزمان، وهو أمير المؤمنين بلا فصل، وإمامة الأئمة متفرعة عليها، فكيف تنفيها؟!

ولهذا فإنّ السائد في الاعتقاد الشيعي أنّ مَنْ يؤمن ببعض الأئمة ولا يؤمن ببعضهم الآخر فإنّه لا يعدّ معتقداً بالإمامة برمتها، فهذا يكشف أنّ الإمامة مفهوم واحد وحقيقة واحدة غير قابلة للتجزئة.

وهذا المعنى تؤكّده أحاديث أهل البيت عليهم السلام التي نقلت لنا، فقد عقد المجلسي في البحار باباً بعنوان: (بدو أرواحهم وأنوارهم وطينتهم عليهم السلام وأنهم من نور واحد)^(١).

فكما أنّ الحصر في إمامة الرسول لا يعني نفي إمامة أمير المؤمنين؛ لأنها متفرّعة عليها، وهذا بخلاف الإمامة التي يفهمها أهل السنّة والتي هي نوع من الحكومة والخلافة السياسية التي لا تمثّل حقيقة واحدة، فخلافة كل واحد من الخلفاء في عرض الأخرى وليست متفرّعة عنها. نعم، صحّة الخلافة المتأخّرة تتفرّع على صحّة الخلافة التي تسبقها.

على أنّ البحث إنّما يكون بين إمامة علي عليه السلام وإمامة مَنْ يتفرّع عليها، وبين إمامة أبي بكر وإمامة مَنْ يتفرّع عليها، كإمامة عمر وعثمان ومعاوية ويزيد، فإذا صحّت إمامة علي عليه السلام من خلال الآية فإنّه تثبت وتصح إمامة ولده وتبطل إمامة أبي بكر وغيره.

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الاعتراض الثالث: الآية لم تنزل في خصوص علي عليه السلام لأنها تضمنت مدحاً للتصدق وهو ليس بمدوحاً

قال القفاري: «ثالثاً: إن الله تعالى لا يُثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولحض عليه، ولكرّر فعله، وأن في الصلاة لشغلاً، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة، كما هو رأي جملة من أهل العلم»^(١).

الجواب:

التصدق بالصلاة بمدوح

بنى القفاري إشكاله هذا - الذي أخذه من ابن تيمية ولطالما تعبد بأقواله - على أن الآية ليس لها دلالة إلا المدح والثناء على علي عليه السلام، ومن هنا قال: إن الآية خالية من المدح له؛ لأنّ التصدق أثناء الصلاة ليس موجباً للمدح. لكن غفل القفاري أن الآية لها مدلول آخر، فهي كما مدحت فقد أشارت أيضاً إلى الإمام، ويكفي في صحة الاستدلال أن تكون الآية في معرض الإشارة إلى الولي والإمام، عن طريق بيان الحالة التي كان عليها عندما تصدّق بخاتمه على السائل في المسجد وهو في حال الركوع، وهي الصفة

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

التي لا تنطبق في ذلك الوقت إلا على أمير المؤمنين عليه السلام، كما دلت على ذلك الروايات المعتبرة من الفريقين، فلا قيمة علمية إذن لهذا الإشكال، ولكننا مع هذا باستطاعتنا الإجابة عن هذه الشبهة بناءً على كون انحصار دلالة الآية المباركة على الثناء والمدح فقط.

فنقول: إن المتبادر من الآية - بعد العلم بأنها نازلة في علي عليه السلام - كونها تؤسس مدحاً وثناءً له عليه السلام، ومما يؤيد ويصلح أن يكون شاهداً على ذلك: بعض الروايات والأقوال التي يظهر منها أن فعله هذا ممدوح ومورد للثناء.

قال الآلوسي في تفسيره: «أخرج الحاكم وابن مردويه وغيرهما، عن ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما) بإسناد متصل، قال: أقبل ابن سلام ونفر من قومه آمنوا بالنبي (صلى الله عليه وسلم)، فقالوا: يا رسول الله، إن منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس ولا متحدث دون هذا المجلس، وإن قومنا لما رأونا آمناً بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وصدقناه، رفضونا وآلوا على نفوسهم أن لا يجالسونا ولا يناكحونا ولا يكلمونا، فشق ذلك علينا، فقال لهم النبي (صلى الله عليه وسلم): إنما وليكم الله ورسوله، ثم أنه (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى المسجد والناس بين قائم وراكع، فبصر بسائل، فقال: هل أعطاك أحد شيئاً؟ فقال: نعم، خاتم من فضة، فقال: من أعطاكه؟

فقال: ذلك القائم، وأوماً إلى علي (كرم الله تعالى وجهه)، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): على أي حال أعطاك؟ فقال: وهو راكع، فكبر النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثم تلا هذه الآية، فأنشأ حسّان (رضي الله تعالى عنه) يقول:

أبا حسن تفديك نفسي ومهجتي وكل بطيء في الهدى ومسارع
 أيذهب مدحيك المحبر ضائعاً وما المدح في جنب الإله بضائع
 فأنت الذي أعطيت إذ كنت زكاةً فدتك النفس يا خير راع
 فأنزل فيك الله خير ولاية وأثبتها أننا كتاب الشرائع^(١)

ثم إن نفي كون الآية المباركة بصدد المدح والثناء مرتبط بعدم مشروعية التصديق في أثناء الصلاة، وأن فعله حرام مثلاً فلو كان كذلك فلا يعقل المدح عندئذٍ.

ولكننا لا نعتقد بصحة عدم مشروعيته؛ إذ لا دليل عليه؛ لأنه لم يثبت بدليل صحيح حرمة أو كراهة التصديق في أثناء الصلاة، فإن أدلة استحباب التصديق ثابتة بوضوح في الشريعة، وبإطلاقها ثبت الاستحباب لجميع الموارد، إلا إذا جزمنا بخروج مورد من هذا الإطلاق.

وما ادّعاء الفقاري من تحقق الإجماع على عدم الاستحباب لا قيمة له؛ لأنه لم يثبت مثل هذا الإجماع؛ لوجود عدد من علماء أهل السنة الذين صرحوا بجوازه كالجصاص والنسفي وغيرهما، وسوف نتعرض لاحقاً لنقل بعض أقوالهم.

وغاية ما يمكن تقريره في الدليل على الكراهة هو منافاة فعل التصديق للصلاة. والفعل المنافي للصلاة: إما أن يكون كثيراً بحيث تمنحي معه صورة الصلاة، وإما أن يكون قليلاً يشغل المصلّي عن التوجّه إلى الصلاة،

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٦ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وكلاهما لم يحصل لأمر المؤمنين عليه السلام، فأما الأول فإن فعل التصديق لم يكن كثيراً؛ إذ لم يتطلب من أمير المؤمنين عليه السلام سوى الإشارة اليسيرة إلى السائل بأخذ الخاتم، مضافاً إلى أن الخاتم كان مرجأ في يده مما سهل تناوله بكل يسر.

قال الزمخشري معلقاً على الآية: «وقيل: هو حال من يؤتون الزكاة، بمعنى يؤتونها في حال ركوعهم في الصلاة، وأنها نزلت في علي - كرم الله وجهه - حين سأل سائل وهو راکع في صلاته فطرح له خاتمه كأنه كان مرجأ في خنصره، فلم يتكلف لخلعه كثير عمل تفسد بمثله صلاته»^(١).

ففعله عليه السلام يعدّ من الفعل اليسير، وكما هو معروف فالفعل اليسير لا يضرّ بالصلاة، وهذا ما فهمه بعض علماء أهل السنة، واستنبطوا منه جواز ذلك في الصلاة.

قال الكيا الطبري: «وهذا يدلّ على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة، فإن التصديق بالخاتم في الركوع عمل جاء به في الصلاة ولم تبطل به الصلاة»^(٢). قال الجصاص في أحكام القرآن: «فإن كان المراد فعل الصلاة في حال الركوع فإنه يدلّ على إباحة العمل اليسير في الصلاة»^(٣).

وقال النسفي في تفسيره: «والآية تدل على جواز الصدقة في الصلاة، وعلى أن الفعل القليل لا يفسد الصلاة»^(٤).

(١) الزمخشري، الكشاف: ج ١ ص ٦٤٩، الناشر: منشورات البلاغة، طبعة مصورة.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الجصاص، أحكام القرآن: ج ٢ ص ٥٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) النسفي، تفسير النسفي: ج ١ ص ٤١٧، الناشر: دار النفائس - بيروت.

وقال السيوطي: «وإعطاء السائل فيه قرينة يثاب عليها وليس بمكروه فضلاً عن أن يكون حراماً هذا هو المنقول والذي دلت عليه الأحاديث، أما النفل فقال النووي في شرح المذهب في باب الغسل: فرع لا بأس بأن يعطى السائل في المسجد شيئاً... ومن الأحاديث الدالة لما قلناه ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمار بن ياسر قال: وقف على علي بن أبي طالب سائل وهو راعٍ في تطوع فنزع خاتمه فأعطاه السائل فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١).

وكذا ذهب علماء الشيعة إلى جوازه، بل استحباب التصدق في حال الصلاة، فقد عقد صاحب الوسائل باباً بعنوان: (جواز الصدقة في حال الركوع)^(٢).

مما يعني أنه من الفعل اليسير غير المضرّ والمؤثر في صورة الصلاة، وهو من قبيل ما فعله رسول الله ﷺ أثناء صلاته من الأفعال التي تصنف على هذا المعنى.

فقد أخرج مسلم في صحيحه، قال: «حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، وقتيبة بن سعيد قالوا: حدثنا مالك، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، وحدثنا يحيى بن يحيى، قال: قلت لمالك: حدثك عامر بن عبد الله عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة: أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

(١) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ج ١ ص ٨٧-٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٩ ص ٤٧٧، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث - قم.

ولأبي العاص بن الربيع، فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها؟ قال يحيى: قال مالك: نعم»^(١).

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم تعليقاً على هذا الحديث: «والأفعال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، وفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) هذا بياناً للجواز»^(٢).

وكذلك روى البخاري في صحيحه: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو على المنبر، ثم نزل وصعد مرة أخرى عليه وهو في صلاته، وهو ما أخرجه بسنده عن حازم بن دينار، قال: «إن رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعدي، وقد امثروا في المنبر ممّ عوده، فسألوه عن ذلك؟ فقال: والله، إنني لأعرف ممّا هو، ولقد رأيته أول يوم وضع، وأول يوم جلس عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أرسل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى فلانة - امرأة من الأنصار قد سمّاها سهل - مري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس، فأمرته، فعملها من طرفاء الغابة، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأمر بها فوضعت ها هنا، ثم رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الله عليه وسلم) صلى عليها وكبر وهو عليها، ثم ركع وهو عليها، ثم نزل القهقري فسجد في أصل المنبر ثم عاد، فلما فرغ أقبل على الناس، فقال: أيها الناس، إنّما صنعت هذا لتأتمّوا، وتعلموا صلاتي»^(٣).

(١) مسيلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٧٣ ح ١٠٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ٥ ص ٣٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٢٠ ح ٩١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

إذن كلّ هذه الأفعال تندرج في سلك الأفعال القليلة التي لا تضرّ في الصلاة، وهي إن لم تكن أكثر من فعل التصدّق في الصلاة فلا أقلّ من مساواتها له.

وأما قول القفاري: «ولو كان مستحباً لفعله الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) ولحض عليه، ولكرر فعله».

فمردود؛ لأنّه لا خصوصية لاستحباب التصدّق في حال الصلاة حتى يفعله رسول الله أو يحثّ عليه، قال الشريف المرتضى: «وبعد، فإنّا لم نجعل إيتاء الزكاة في حال الركوع جهة لفضل الزكاة حتى يجب الحكم بأنّ فعلها في حال الركوع أفضل»^(١).

فيبقى على استحبابه العام بعد أن لم يكن مؤثراً على الصلاة، ولا يجب على النبيّ أن يحضّ على كلّ أفراد الاستحباب في هذه الدنيا، فهو غير ممكن من ناحية عملية.

فليس مطلوباً من النبيّ ﷺ أن يفصل جميع أفراد المستحبات في الشريعة، هذا مع أنّ فعل عليّ عليه السلام وصدور التصدّق منه في حالة صلاته لا يضاهيه فعل مستحب قد يصدر من غيره؛ لأنّه حين يفعله عليّ عليه السلام فهو يمثل كمال العبادة والطاعة والفناء في الله تعالى.

إذن ففعله يعدّ فرداً ومصدّقاً لدليل استحباب التصدّق العام وداخلاً فيه، ولا دليل على عدم استحبابه في خصوص الصلاة، ولا ندرى من أين جاء ابن تيمية - وتبعه القفاري - بالقول بعدم الاستحباب؟! وعلى أي دليل

(١) الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

استند؟! وكيف حصل اتفاق علماء الملة على ذلك بعدما نقلنا أقوال علماء السنة والشيعة على خلاف ذلك؟! ولكن هذا ديدن ابن تيمية في إطلاق الدعاوى جزافاً وبلا مستند.

وأما إذا قيل بأن هذا الفعل وإن لم يكن كثيراً ولكنه يؤدي إلى الانشغال عن الصلاة، فيكون مكروهاً بسبب ذلك الانشغال.

فنقول: إن ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام من التصديق لا يستوجب من التوجه والانشغال أكثر مما تتطلبه الأفعال التي فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله من الالتفات والتوجه لها، فما تجيبون به هناك نتمسك به هنا، هذا، مضافاً إلى أن الانشغال المضرب بالصلاة معناه هو عدم التوجه لله سبحانه والتلهي عنه، وهذا لم يحصل لأمر المؤمنين عليهم السلام، فهو في ذات الوقت الذي كان فيه غارقاً في طاعة الله وعبادته وهو يؤدي صلاته كان متوجّهاً إلى الله، طالباً رضاه وهو يتصدق على ذلك المسكين ليسدّ به حاجته ويرد لهفته، فكان فعله طاعة في طاعة، وهذا غاية في القرب، وبيان لاستيلاء سلطان المحبة لله على ظاهر العبد وباطنه وسره وعلايته؛ لذا يقول ابن الجوزي في هذا المعنى:

يسقي ويشرب لا تلهيه سكرته

عن النديم ولا يلهو عن الناس

أطاعه سكره حتى تمكّن من

فعل الصُّحاة فهذا واحد الناس^(١)

(١) الألوّسي، روح المعاني: ج ٦ ص ١٦٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ثم إنه ليس ببعيد أن يقال: إن صلاة علي عليه السلام كانت نفلاً لا واجبة فيسامح فيها، وذلك ما نفهمه من بعض الروايات، ولهذا المعنى أشار بعض علماء التفسير.

قال القرطبي في تفسيره: «قال ابن خويز منداد: قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ...﴾... وقد يجوز أن تكون هذه صلاة تطوع»^(١).
كما يمكن القول بأن فعل علي عليه السلام كان قضاءً لحاجة ماسة لمؤمن، وقد اشتهر في الروايات استحباب قضاء حاجة المؤمن، وأنها من الأهمية بمكان، أو كان إدخالاً للسرور على قلب ذلك السائل المسكين، وجبراً لما أحس به من انكسار بعد أن لم يجد من يتصدق عليه من المسلمين في المسجد، خصوصاً وأن السائل قد بث شكواه إلى الله كما في بعض الروايات؛ لذا أشفق علي عليه السلام عليه، وهو العالم بأن الله تعالى يحب إدخال السرور على قلب المؤمن ورفع الانكسار عنه، بل هناك تشريع بهذا الخصوص كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾^(٢)، فخشي عليه السلام أن يخرج ذلك السائل من المسجد فيفوته ذلك الخير العظيم؛ لذا بادر إلى إعطائه وهو في أثناء صلاته حين ركوعه؛ طالباً بذلك مرضاة الله بإدخال السرور على أحد عباده المؤمنين^(٣).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الأنبياء: ٩٠.

(٣) قد ورد في رواياتنا مما صح عن أهل البيت عليه السلام استحباب قطع بعض العبادات كالطواف لغرض قضاء حوائج المؤمنين، وأن قضاء حوائجهم عبادة تفوق في ثوابها الكثير من العبادات، أنظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٣ ص ١٨٣.

الاعتراض الرابع: لو كانت الآية نازلة في علي لذكرت أوصافه

المعروفة

قال القفاري: «رابعاً: أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلا الذين يتصدقون في حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلي، قيل له: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟! وجمهور الأمة لا تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة»^(١).

بيان الشبهة

لو أصرت الشيعة على أن التصدق في أثناء الصلاة مشروع ومستحب، فإننا سنقول لهم: إن هذا ليس مختصاً في حال الركوع، بل يشمل كل حالات الصلاة، فكيف تحصر الآية الولاية بالذين يتصدقون بحال الركوع فقط دون من يتصدق في حال السجود مثلاً؟ فإن أجابت الشيعة بأن وصف إتيان الزكاة في أثناء الركوع أريد به الإشارة والتعريف بعلي عليه السلام، فنسقول للشيعة: فلماذا اقتضت الآية على هذا الوصف الخفي وغير المعروف ولم تذكر أوصافه المعروفة الأخرى، خصوصاً في قضية ومسألة مهمة جداً وهي مسألة الإمامة؟!

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الجواب:

الآية ذكرت وصفاً حالياً وهو أكثر انطباقاً من الوصف النعتي
إن هذه الشبهة يمكن أن يجاب عنها بعدة تقريرات:

وصف الحال أبلغ للتمييز

أولاً: أن الداعي للاقتصار على الوصف المذكور إنما هو لخصوصية فيه،
وهذه الخصوصية هي أن هذا الوصف الحالي - بناءً على كون الجملة حالية
كما هو الصحيح - أكثر تمييزاً عن الغير من الوصف النعتي أو غيره من
الأوصاف، فلو قال قائل: (إن قائدكم هو زيد الذي يطيل بسجوده الآن)،
وقال آخر: (إن قائدكم هو زيد المتصف بإطالة السجود في صلاته)، فالثاني
قابل للاشتراك والانطباق على زيد الواقعي وغيره، بحيث يكون له تطبيقات
كثيرة في الخارج، فما أكثر وجود شخص باسم زيد، وما أكثر وجود زيد
المتصف بطول السجود، بخلاف الأول وهو الوصف الحالي فإنه قليل
ودائرة تطبيقاته ضيقة جداً.

من هنا فيكون الوصف الحالي أبلغ في التمييز من غيره من الأوصاف،
فهو كالنص بالنسبة للظاهر.

السنة النبوية تبينه وتميزه

ثانياً: لو فرضنا جديلاً أن هذا الوصف لا يكفي في التعريف، وأن هناك
نوعاً من الغموض، فإنه يقال عندئذ: إن هذا الغموض المفترض يمكن رفعه
من خلال السنة النبوية التي جاءت لتوضح وتبين كثيراً من مداليل الآيات

القرآنية، وهذا ليس بغريب، فكثير من الأحكام والاعتقادات نعتمد فيها على القرآن وبيان السنّة، فالنبي ﷺ يبيّن ما نزل إلينا من القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٢)، وأخرج أحمد بن حنبل بسنده، عن المقداد بن معديكرب، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل يشني شعباناً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه»، قال حمزة أحمد الزين: «هذا الحديث صحيح الإسناد»^(٣).

فإنّا لا تقتصر في إثبات الإمامة على هذا الدليل القرآني فحسب، وإن كنّا نعتقده تامّ الدلالة على الإمامة، فهو ليس الوحيد في الاعتماد، بل إنّ الإمامة قد ذكرت في السنّة النبويّة، وإنّ معالمها تكتمل من خلال القرآن والسنّة معاً.

ولا يخفى ما للسنّة والأحاديث من دور في بيان القرآن وشرحه وتفسيره، وأنّهما متعاضان على استيفاء الحق، وأنّ القرآن بحاجة إلى السنّة، وأنّ جبرائيل ينزل القرآن وينزل معه السنّة التي تفسّره، وأنّ النبي ﷺ لم ينطق بشيء إلاّ ويوجد له أصل في القرآن.

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، بتعليق حمزة أحمد الزين: ج ١٣ ص ٢٩١، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

قال الزركشي: «اعلم أنّ القرآن والحديث أبداً متعاضان على استيفاء الحق وإخراجه من مدار الحكمة»^(١).

وقال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنّة من السنّة إلى الكتاب، قال أبو عمر: يريد أنّها تقضي عليه وتبين المراد منه»^(٢).

وروى الأوزاعي أيضاً عن حسان بن عطية «قال: كان الوحي ينزل على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ويحضره جبريل بالسنّة التي تفسّر ذلك»^(٣).

وقال ابن برجان: «ما قاله النبيّ (صلى الله عليه وسلم) من شيء فهو من القرآن، وفيه أصله قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعمه عنه من عمه»^(٤).

ومن أدلتنا على الإمامة من السنّة النبويّة ما اشتهر من الروايات التي تصرّح بإمامة علي عليه السلام، كحديث الغدير وحديث الثقلين وحديث المنزلة، وستأتي الإشارة إليها مفصلاً في مباحث لاحقة.

ثالثاً: كذلك لو تنزّلنا وقلنا: إنّ الآية القرآنية دلالتها غير واضحة على تنصيب علي عليه السلام ولياً على المسلمين؛ لأنّها لم تذكر علياً بأوصاف ترفع الغموض بشكل كامل، لكنّنا يمكننا أن نقول: إنّ من الواضح أنّ منصب الإمامة منصب هامّ وخطير ويمتاز بحسّاسية خاصّة، وأنّ تنصيب أمير المؤمنين علي عليه السلام ليس من السهولة أن تستوعبه الكثير من النفسيات؛ لأنّ

(١) الزركشي، البرهان: ج ٢ ص ١٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٩١، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٩١.

(٤) الزركشي، البرهان: ج ١ ص ١٢٩.

المجتمع الإسلامي آنذاك لم تغادره رواسب الجاهلية بشكل كامل^(١)، فلعلهم

(١) مسألة بقاء رواسب الجاهلية في قلوب الصحابة آنذاك ليست مستبعدة؛ فإن الإسلام لم يقض بشكل كامل على تلك الرواسب في فترة وجود النبي ﷺ، خصوصاً وأن المجتمع الذي أحاط بالنبي ﷺ كان متأثراً بعادات وأعراف من الصعوبة اقتلاعها من جذورها بشكل سريع، بل هي بحاجة إلى تدرّج زمني، وبحاجة إلى ترسخ قوي لمبادئ الإسلام بحيث يتمكن الإسلام بمبادئه الجديدة من قلوبهم.

وهناك العديد من الشواهد تؤيد ذلك: فقد روي عن عمر، قال: «يا رسول الله، إنّنا حديثو عهد بجاهلية، فاعف عنا يعفو الله سبحانه وتعالى عنك». ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٦٩، وص ١٧٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقد أخرج البخاري عن عائشة «قالت: سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: نعم، قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إنّ قومك قصرتم بهم الثقة، قلت: فما شأن بابهم مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاؤوا ويمنعوا من شاؤوا، ولولا أنّ قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابهم بالأرض». صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٥٦ ح ١٥٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقد خشي النبي ﷺ إنكار قلوب قومه، كونهم حديثي عهد بجاهلية أو بشرك كما في بعض الروايات أو بكفر، في مسألة ليس لها أثر كبير في حياتهم الاجتماعية، فكيف والحال هذه أن لا يخشى إنكار تلك القلوب في مسألة تنصيب علي عليه السلام للخلافة؟! وهي مسألة غاية في الأهمية، ومبررات إنكار القلوب لها قوة؛ لما لها من صلة حقيقية في حياة الناس بشكل عام.

وقد أخرج الحافظ المحاملي في أماليه على ما نقله عنه الشيخ إبراهيم الوصابي الشافعي في كتاب (الاكتفاء) بإسناده، عن ابن عباس، قال: «لما أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يقوم بعلي بن أبي طالب المقام الذي قام به، فانطلق النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى مكة، فقال: رأيت الناس حديثي عهد بكفر بجاهلية، ومتى أفعل هذا به يقولوا: صنع هذا بابن عمه». جمال الدين الهروي، الأربعين في فضائل أمير المؤمنين: ص ٤٦-٤٧، الناشر: مؤسسة الطبع التابعة للأستانة الرضوية - إيران.

وروى الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل: «فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والناس من الغد، فقال: يا أيها الناس، إنّ الله أرسلني إليكم برسالة، وإنني ضقت بها ذرعاً مخافة أن تهتموني وتكذبوني، حتى عاتبني ربي فيها بوعيد أنزله عليّ بعد وعيد، ثم أخذ





بيد علي بن أبي طالب فرفعها». شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٥٨، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

وغيرها من الروايات التي تصلح أن تكون شاهداً على حداثة القوم بالإسلام وبمبادئه، وأنه لا زالت هناك نزعات تعصبية قبلية وأعراف اعتادوا عليها في زمن الجاهلية يصعب عليهم تجاوزها؛ لأنها مترسخة بشكل قوي في نفوسهم، وأنها تحتاج إلى وقت طويل لإزالتها.

هذا، مع ما عليه القوم من حساسية مفرطة تجاه أمير المؤمنين عليه السلام، فإن الكثير منهم لم ينظر له بعين الرضا وطيب نفس، ولعل ذلك ناجم من حسد في النفوس أو ضغائن في القلوب، لما يرون من أن أمير المؤمنين عليه السلام كان سباقاً لكل مكرمة، وحائزاً على كل مغنمة، فلم يخل منه ميدان من ميادين التقوى والعلم والجهاد، فكيف والحال هذه يتحملون إعطاءه منصب الإمامة والخلافة؟! ولعل هذا المعنى يستشعر من قول رسول الله ﷺ الذي أخرجه غير واحد من المحدثين، كأحمد في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «قيل: يا رسول الله، من يؤمر بعدك... وإن تؤمروا علياً (رض) - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم». مسند أحمد بن حنبل: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

وهكذا بعد أن امثل رسول الله ﷺ الأمر الإلهي بتنصيب علي عليه السلام خليفة وإماماً للمسلمين، أخبره النبي ﷺ بأن الأمة ستغدر بك بعدي، وستظهر لك مكنون صدرها من حقد وغل بعد أن أرحل عن هذه الدنيا، فقد أخرج أبو يعلى في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «بينما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخذ بيدي ونحن نمشي في سكك المدينة إذ أتينا على حديقة، فقلت يا رسول الله، ما أحسنها من حديقة، قال: لك في الجنة أحسن منها، ثم مرنا بأخرى، فقلت: يا رسول الله، ما أحسنها من حديقة، قال: لك في الجنة أحسن منها، حتى مرنا بسبع حدائق، كل ذلك أقول: ما أحسنها، ويقول: لك في الجنة أحسن منها، فلما خلا له الطريق اعتنقني، ثم أجهد باكياً، قال: قلت: يا رسول الله، ما يبكيك؟ قال، ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلا من بعدي، قال: قلت: يا رسول الله، في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك»، مسند أبي يعلى: ج ١ ص ٤٢٧، الناشر: دار المأمون للتراث.

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى والبخاري، وفيه الفضل بن عميرة وثقة ابن حبان وضعفه غيره، وبقي رجاله ثقات». مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وعن حيان الأسدي سمعت علياً يقول: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الأمة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملتي، وتقتل على سستي، من أحببك أحبني، ومن أبغضك أبغضني». رواه الحاكم النيسابوري وصححه، وقال عنه الذهبي في التلخيص: «صحيح». الحاكم



لا يتحملون أن يقلد الرسول ﷺ ابن عمه وصهره الخلافة من بعده، ويعدونه من قبيل الاستثثار بالسلطة - والعياذ بالله - فلذا اتخذ القرآن أسلوب التدرج في إيصاله إلى الناس عبر تهيئة نفوسهم بهذا النوع من التبليغ الذي يمتاز بشيء من عدم الوضوح، ولتصبح قابلة لتقبله شيئاً فشيئاً، وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لعقيدة الإمامة التي توالى الروايات بالإشارة إليها فيما بعد وبألسنه متعددة، وفي مناسبات مختلفة، كان آخرها الترويج العظيم في غدير خم.

رابعاً: المتبع للقرآن يجد أن هناك الكثير من الموارد القرآنية التي أثبتت حكماً أو اعتقاداً، أو أخبرت عن أمر ما، وقد بينها القرآن بأوصاف من قبيل ما جاء في قضية تصديق الإمام علي عليه السلام بخاتمته، ومع هذا نجد أنهم اعتمدوا عليها وأخذوها أخذ المسلمات، كما أن أهل السنة قد استدلوا على إمامة أبي بكر من القرآن بقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتَقِيُّ * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ قال الإيجي: «قال أكثر المفسرين واعتمد عليه العلماء أنها نزلت في أبي بكر، فهو أكرم عند الله لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وهو الأفضل»^(١).

وقد حاول ابن تيمية من أجل أن يثبت أنها نزلت في أبي بكر (رض)، وأنها غير مختصة بأبي الدحداح، وخلص إلى أنه هو الأتقى فيكون هو الأفضل بدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٢)، فأنت ترى أن



النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٤٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٦٢٣، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٨ ص ٤٩٣-٤٩٧، الناشر: مؤسسة قرطبة.

ابن تيمية وغيره يجزم بنزولها في أبي بكر، مع أن الرواية ضعيفة، والأقوال فيها مختلفة، وأن الآية لم تُشير إلى اسمه، أو إلى صفة بارزة فيه، بينما يشكك في نزول آية الولاية في أمير المؤمنين عليه السلام، في الوقت الذي أشارت فيها إلى حالة وصفة لم يشاركه فيها أحد في ذلك الحين!

خامساً: إذا كان المراد من تعرض الآية للإمام بأسلوب أكثر تعريفاً وتوضيحاً حتى يرتفع النزاع والخلاف في مسألة الإمامة، ومعرفة من هو الولي والخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله؟ وبما أنها لم تتعرض لذلك فلا بد أن تكون الآية ليست بصدد بيان إمامة علي عليه السلام.

فنقول: إن النزاع والخلاف لن ينتهي ولن يحسم في مسألة الإمامة التي لم يقع خلاف وصراع في مسألة كما وقع فيها، قال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان»^(١)؛ ولذا لو ذكرت الآية الإمام علياً عليه السلام بأبرز صفاته وأوضح ما يمكن أن يشار به إليه فإنه سيقال: إنها لا تعني الإمامة، وستؤول بشتى التأويلات ومختلف التمحلات، حتى وإن أدى ذلك إلى تجاوز أوضح القواعد اللغوية والشواهد الروائية والتاريخية، كما هو حاصل في الآية؛ إذ فُسّر الولي بمعنى المحب أو الناصر، وأنها واقعة في سياق لا يساعد على استنباط معنى الإمامة منها، وأن علياً عليه السلام فقير، وأنه لا تجب عليه الزكاة... و...

وهذا نظير ما حصل من تشويه لبعض المفاهيم الإسلامية التي نطق بها

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

القرآن الكريم، وجاء بها بأوضح بيان، كالمتمعة والتقية، ولكننا نجد أنها لما تعارضت مع اجتهادات بعض ورؤاهم شوّهت وكثر حولها الكلام وابتعدوا بها عن وجهتها الحقيقية، مع ملاحظة ما لعبته السياسة من دور كبير في ذلك؛ لأن إثبات الإمامة والخلافة لأهل البيت عليه السلام أمر لا يمكن أن يتقبله من تربّع على سدة الحكم من بني أمية وغيرهم، الذين لا يتوانون عن عمل أي شيء من شأنه أن يثبت أركان حكمهم، والوقوف بوجه أي شيء يزعزع ذلك حتى وإن كان صريح القرآن والسنة.

سادساً: نقول: إن ذكر الأوصاف الأكثر تعريفاً واشتهاراً لعلّي عليه السلام سيفضي ذلك إلى تحريف القرآن الكريم؛ إذ سيعمد أعداؤه إلى حذف اسمه أو صفته البارزة^(١)؛ ممّا سيعرّض القرآن إلى النقص أو التحريف، ولا يتعارض ذلك مع الوعد الإلهي بحفظ القرآن من كل أشكال التحريف؛ لأنّ حكمة الله اقتضت حفظ القرآن الكريم وفق القانون الطبيعي المتعارف في الحفظ وبحسب الأسباب والمسببات، فكان من المناسب عندئذٍ أن يكون ذكر علي بهذا المقدار الذي كان واضحاً للصحابة آنذاك، وبهذا يبتعد عن أن تمسّه يد التحريف البشرية^(٢).

وهذا المقدار من الوصف الذي ذكرته الآية لا يضرّ في تحقق الحجة

(١) فإن الذي سنّ سبّ علي عليه السلام على المنابر عشرات السنين، والذي نكّل بالصحابة الذين رووا فضائله، وبذل الأموال لمن عارضها واخترع فضائل لغيره في قبالتها؛ تغطيةً على فضائله، لن يتورّع عن فعل ما هو أعظم من ذلك إذا اقتضت مصالحه.

(٢) بل لا يستبعد من الذين اتهموا النبي بالهجر في حديث القرطاس أن يتهموا جبرائيل بالخطأ، أو أن يقولوا: ليس هذا بأمر من الله تعالى، أو يقوموا بتأويله بحسب ما تقتضيه مصالحهم.

آنذاك؛ بسبب وجود من يبين تلك الآيات القرآنية ويوضح ما هو المقصود منها؟ وهو النبي ﷺ، وإن كنا الآن نختلف فيما هو المقصود منها بسبب تدخل الكثير من الأمور السياسية التي لها الأثر البالغ في وقوع هذه الخلافات كما بينا سابقاً.

تعقيب على كلام القفاري

قال القفاري: «كيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟».

نقول: هل مراد القفاري ومن ورائه ابن تيمية أن يعلم جميع المسلمين بكل التعاليم الإسلامية دفعة واحدة، أو أن المتعارف أن تبليغ الأوامر الإلهية والتعاليم الإسلامية عن طريق الرسول ﷺ إلى مجموعة من المسلمين، ثم يتم تبليغها إلى سائر المسلمين وهو الأمر المتعارف في التبليغ في كل زمان ومكان؟ إذ من غير المعقول أن يسمع جميع المسلمين بجميع التعاليم الإلهية وقت الخطاب، فلا يقول بذلك أحد، وهذه الحادثة بعد أن وثّقها القرآن وأرخها لم تعد أمراً غير معروف للمسلمين.

ثم هل يشترط في سريان الحكم الإلهي أن يصدق به الجميع؟! إن هذا غير معروف إلا في فكر ابن تيمية وأتباعه.

وقال أيضاً: «إن جمهور الأمة لم تسمع بهذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين»^(١).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

نقول: لقد اتضح الجواب عن هذا الإشكال في الأبحاث السابقة، فقد أثبتنا ورود الحديث وبطرق متعددة، وفي مصادر معتمدة، وقد ذكرها ممّن يعدّ من أهل العلم - باعتراف ابن تيمية - كالطبري وابن أبي حاتم والحاكم النيسابوري وغيرهم، بل لا يكاد يخلو تفسير من تفاسير المسلمين من ذكر هذه القصة عند التعرّض لتفسير هذه الآية، فكيف لم يسمع جمهور الأمة بهذا الخبر؟!

الاعتراض الخامس: أن علياً عليه السلام كان فقيراً فكيف تجب عليه الزكاة؟!^(١)

قال القفاري: «خامساً: وقولهم: إن علياً أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه فنزلت الآية، مخالف للواقع؛ ذلك أن علياً (رضي الله عنه) لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)، فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً، وعلي لم يكن من هؤلاء. كذلك فإن إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزي عند كثير من الفقهاء إلا إذا قيل بوجوب الزكاة في الحلبي، وقيل: إنه يخرج من جنس الحلبي، ومن جوز ذلك بالقيمة فالتقويم في الصلاة متعذر، والقيم تختلف باختلاف الأحوال»^(١).

الجواب:

الزكاة لا تختص بالزكاة الواجبة بل تشمل الصدقة

الشبهة التي يذكرها القفاري تركز على أن لفظة (الزكاة) التي ذكرت في الآية هي بمعنى الزكاة المصطلحة الواجبة، وأن علياً عليه السلام لم يكن غنياً حتى تجب عليه هذه الزكاة، كما أنه على تقدير كونه كان غنياً فإن دفع الخاتم لا يجزي عن الزكاة الواجبة؛ لذا فإن الآية ليست نازلة في حقه كما تدعي الشيعة.

وهذه المراكزات كلها ليست صحيحة، وذلك ببيان: أن الزكاة لغةً

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٥-٨٢٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

هي النماء والطهارة والبركة والمدح، قال ابن الأثير: «وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والناماء والبركة والمدح، وكل ذلك قد استعمل في القرآن والحديث»^(١).

«قال ابن قتيبة: الزكاة من الزكاء والناماء والزيادة، سميت بذلك؛ لأنها تثمر المال وتنميه، يقال: زكا الزرع إذا كثر ريعه، وزكت النفقة: إذا بورك فيها»^(٢).

وغلبة استعمال لفظ (الزكاة) في معناها المصطلح المعروف إنما نشأت متأخرة في عرف المشرعة بعد نزول القرآن بوجوبها وتشريعها في الدين، وأما الذي تعطيه اللغة - كما هو واضح - فهو أعم من الزكاة المصطلحة في عرف المشرعة.

وتسمية إخراج المال المخصوص في الزكاة المصطلحة أو إنفاقه في سبيل الخير بالزكاة - التي تعني الطهارة والناماء - من باب أن ذلك سبب لطهارته أو لنمائه وزيادته.

فيدخل تحت عموم لفظ (الزكاة): الزكاة الواجبة المعروفة، وكذا الزكاة المستحبة وهي التصدق بالمال وإنفاقه في سبيل الله تعالى.

وحين تطلق هذه الكلمة، أو تقابل كلمة الصلاة فإن المراد بها غالباً بحسب تتبع الاستعمالات القرآنية وغيرها: هو التصدق والإنفاق لوجه الله تعالى، كما في قوله تعالى في إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٢ ص ٣٠٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) ابن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

فَعَلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ»^(١)، وقوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا»^(٢)، وقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام في المهد: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا»^(٣)، ومن الواضح أنه لم يكن في شريعتهم وجوب الزكاة بالمعنى المعروف في الإسلام.

وكذلك حين نلاحظ الآيات التي نزلت في مكة المكرمة قبل تشريع الزكاة المخصصة، فإنّ هناك العديد من الآيات التي استعملت كلمة (زكاة) وأرادت منها التصدق والإنفاق، من قبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»^(٤)، وكذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى»^(٥)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ»^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ»^(٧).

قال السيد الطباطبائي: «بل آية الزكاة - أعني قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» - تدل على أنّ الزكاة من أفراد الصدقة؛ وإنما سميت زكاة لكون الصدقة

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) مريم: ٥٥.

(٣) مريم: ٣١.

(٤) الأعلى: ١٤-١٥.

(٥) الليل: ١٨.

(٦) فصلت: ٧.

(٧) المؤمنون: ٤.

مطهرة مزكية مطلقاً، فلا مانع من تسمية مطلق الصدقة والإنفاق في سبيل الله زكاة^(١).

وهكذا - بناءً على أن كلمة (الزكاة) في الآية المباركة ظاهرة في معنى الإنفاق والتصدق - سوف لا يؤدي ذلك إلى رفض كون الآية نازلة في علي عليه السلام.

ولو أصر المخالف على أن المراد بها هو الزكاة المصطلحة وأن علياً عليه السلام من البعيد جداً أنه كان غنياً لتجب عليه الزكاة.

فنقول: إن هذا الاستبعاد ليس في محله؛ «لأنه غير ممتنع وجوبها عليه في وقت من الأوقات بحصول أدنى مقادير النصاب الذي تجب في مثله الزكاة، وليس هذا من اليسار المستبعد فيه؛ لأن ملك مائتي درهم لا يسمى مؤسراً»^(٢).

فليس من قيود وجوب الزكاة أن يكون المكلف غنياً ثرياً، بل الذي يشترط هو امتلاكه حد النصاب الذي إذا ملكه الشخص تجب عليه تزكيته، وإن لم يسم في نظر العرف غنياً.

وليس بعيداً على الإمام علي عليه السلام أن يمتلك هذا المال البسيط، خصوصاً وأن بعض الأحاديث تنقل لنا أنه امتلك بعض المال من كد يمينه وعرق جبينه، وتصدق به في سبيل الله، وقد نقلوا في هذا المجال أنه عليه السلام أعتق وحرّر ألف رقبة من الرقيق، كان قد اشتراهم من ماله الخاص الذي كان

(١) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: ج ٦ ص ١١، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ٢٣٨، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

حصيلة كدّه ومعاناته، فقد روى الشيخ الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام: أن أمير المؤمنين عليه السلام أعتق ألف مملوك من كدّ يده ^(١). أضف إلى ذلك فقد كان عليه السلام يحصل أيضاً على حصّته من غنائم الحرب، وعلى هذا الأساس فلا يمتنع عليه ملكية مائتي درهم لكي تجب فيهما الزكاة.

فهو يستطيع إذن أن يمتلك حدّ النصاب الذي تجب فيه الزكاة، وليس هذا ممّتنع عقلاً، كيف لا وهو يقول: «ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القزّ، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخيير الأطعمة، ولعلّ بالحجاز أو باليمامة من لا طمع له في القرص، ولا عهد له بالشبع» ^(٢).

اعتراض على إخراج خاتم الفضة عن الزكاة الواجبة

وبعد هذا يبقى إشكال: أنه كيف يجوز إخراج خاتم الفضة عن الزكاة الواجبة؟ وقبل الإجابة عن هذا الاعتراض نقول: إنّ في المسألة عدة احتمالات ممكنة:

أولاً: فيما يخصّ تعلق الزكاة: يوجد احتمالان، هما: أنّ الواجب يمكن أن يكون قد تعلق بجنس الفضة النقدية بالخصوص، وكذا يمكن أن يكون قد تعلق بجنس الفضة التي هي من الحلّي.

ثانياً: فيما يخصّ الأداء: أيضاً يوجد احتمالان: فيمكن أن يكون

(١) الكليني، الكافي: ج ٥ ص ٧٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) نهج البلاغة: ج ٣ ص ٧١-٧٢، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر.

الأمير عليه السلام قد أخرج الواجب من جنس ما تعلق به الزكاة، فيما لو كان قد تعلق الواجب الزكوي بالحلي، فأخرج الخاتم من جنس الحلي. كما يمكن أن يكون قد أخرج الخاتم كقيمة بدلاً عن الجنس فيما لو كان قد تعلق الواجب بالفضة النقدية.

فهذه مجموعة من الاحتمالات الممكنة، ويكفي في دفع الشبهة عدم امتناع أحد هذه الاحتمالات.

ونحن نختار إمكانية احتمال أن يكون الواجب قد تعلق بجنس الفضة النقدية، أي بالمائتي درهم فضة، كما نختار أن ما أخرجه هو القيمة بدلاً عن الجنس.

وإشكال عدم جواز دفع القيمة بدلاً عن العين مندفع: بأنه لم يثبت عدم الجواز عند كل الفقهاء، فقد جوزه الكثير من علماء الطائفتين، فعند الشيعة الأمر معروف، فقد قال به مشهور فقهاءهم، فكل ما له قيمة وينتفع الفقراء بمثله جائز أن يخرج في الزكاة، وكذا عند أهل السنة، فقد ذهب إلى جوازه أبو حنيفة وغيره، قال في المغني: «وقال الثوري وأبو حنيفة: يجوز، وقد روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن، وقد روي عن أحمد مثل قولهم»^(١).

وقد نقل القرطبي في تفسيره^(٢) خمسة أدلة تثبت الجواز، وفي بعض هذه الأدلة ما لا يمكن الاعتراض عليه، فيجب والحال هذه أن تراعى المصلحة

(١) عبد الله بن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٦٧١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٨ ص ١٧٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

للمزكي، فله الحق أن يخرجها من تلك السلع، لا سيما أن الدين يُسرّ وليس عسراً، وقد أشار ابن تيمية إلى هذه الحيثية، قال في فتاويه: «وقد قال في الحديث الصحيح: إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين»^(١).

ويبقى اعتراض يتوجّه إلى إخراج القيمة، وهو ما أشار له القفاري في شبهته، من أن حساب القيمة البدلية تحتاج إلى تقويم جنس الفضة ومعرفة قيمتها، ثم دفع قيمة المثل، وقال: إن مثل هذا التقويم متعذر في أثناء الصلاة.

وهذه الشبهة مرتفعة؛ وذلك باحتمال أن يكون الإمام عليه السلام قد حسب القيمة قبل شروعه في الصلاة ودفع في الأثناء.

كما أنه من المحتمل أن الإمام عليه السلام دفع ما هو أكثر من القيمة، فقد تكون قيمة ما دفعه أكثر من قيمة الجنس الزكوي، بل قد يقال: بأنه لا تأثير أصلاً لقيمة الخاتم من حيث الزيادة والنقصان؛ وذلك لاحتمال أن يكون عليه السلام قد دفع الخاتم عمّا في ذمّته، وبعد الصلاة يقوم ما كان قد أعطاه، فإن وجده ناقصاً أكمله من مال آخر ولو في مورد آخر، وإن كان زائداً عن الصدقة فلا يبالى بذلك، وهو المعروف بكثرة صدقاته وإحسانه.

وبهذا يرتفع هذا الاعتراض الذي تمسك به القفاري وأورده هنا، اعتماداً منه على أسلافه الذين نقلوا قبله مثل هذه الاعتراضات من دون دراية وتمحيص.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٢ ص ٣١٤، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

الاعتراض السادس: قرينة السياق تحدد معنى الولاية بالنصرة لا

بالخلافة

قال القفاري: «سادساً: لما تبين أن الروايات التي أولوا بمقتضاها الآية باطلة سنداً وامتناً، فلا متمسك لهم حينئذٍ بالآية بوجه سائح؛ بل إن الآية حجة عليهم؛ لأنها جاءت بالأمر بموالاتة المؤمنين والنهي عن موالاتة الكافرين، وليس للرافضة - فيما يظهر من نصوصها وتاريخها - من ذلك نصيب.

وهذا المعنى يدرك بوضوح من سياق الآيات؛ إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. فهذا نهى صريح عن موالاتة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة... ولا يراد بذلك - باتفاق الجميع - الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاتة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى هي بعينها التي أمر بها المؤمنين في هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بين جلي من لغة العرب.

قال الرازي: (لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاتة الكفار أمر في هذه الآية بموالاتة من تجب موالاته).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاتة الكفار،

والأمر بموالاتة المؤمنين»^(١).

بيان الشبهة

بعد أن ثبت أنه ليس للشيعة مستند صحيح يستطيعون بمقتضاه أن يفسروا الآية المباركة وفق ما يعتقدونه من كونها نازلةً في خصوص علي عليه السلام، فلو نظرنا إلى الآية ومن خلال التأمل في سياقها، وبملاحظة بعض القرائن لتبين أن الآية حجة عليهم، بمعنى أن مفاد الآية ينسجم مع ما يذهب إليه ويعتقد به أهل السنة من كونها بصدد بيان النصر، وأن الولي بمعنى الناصر، لا بمعنى الأمير، فالناصر هو الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وآله والمؤمنون بمواصفات معينة. ومن هذه القرائن: أن الآية التي سبقت آية الولاية وهي آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ فهذه الآية واضحة في أنها تنهى عن ولاية ونصرة اليهود والنصارى، فمادة الولاية التي فيها تعني النصر، وهذا يشكل قرينة على أن، المراد من لفظة (الولاية) في الآية المختلف فيها بمعنى النصر أيضاً، بحكم المقابلة بين الآيتين. وعليه سيكون مفاد الآية: حصر النصر في ثلاثة، وهم: الله تعالى، ونبيه صلى الله عليه وآله، والمؤمنون المتصفون بأنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راکعون، ويبقى إشكال جملة ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فلا ينسجم مع هذا المعنى إن قلنا بأن الركوع فيها بمعنى الركوع المتعارف في الصلاة، لكنها ليست كذلك، فجملة ﴿يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ بمعنى: وهم خاضعون.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وقبل البدء بالجواب لابدّ من بحث معنى الولاية:

بحث في معنى الولاية

إنّ التَّبَع والتَّمَعْن في كلمات اللغويين وغيرهم في معنى (الولي) و(المولى) و(الولاية) يفضي إلى أنّها تتفرّع من جذر لغوي واحد وهو (الولي) بسكون اللام، والذي يعني القرب والدنو، قال الفيروز آبادي: «الولي: أي القرب والدنو»^(١).

والذي يدقّق ويتعمّق أكثر في كتب اللغويين يجد أنّ (الولي) ليس معناه مطلق القرب والدنو، بل هو القرب الخاص الذي يلزم انتفاء الموانع بين المتقاربين، بحيث تتحقّق المرتبة العليا من ذلك الاقتراب.

قال الراغب: «الولاء والتوالي: أن يحصل شيان فصاعداً حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما، ويستعار ذلك للقرب من حيث المكان، ومن حيث النسبة، ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد»^(٢).

ومعنى ذلك أنّ الشئيين المتوالين قد اقتريا من بعضهما اقتراباً لا يفصل بينهما شيء ثالث غيرهما.

وهذا الاقتراب الخاصّ تارةً يحصل بين الأجسام المادية، وأخرى يحصل في الأمور غير المادية، أي في القضايا المعنوية.

فالقرب بين الأجسام واضح، أمّا القرب في الأمور المعنوية فيختلف بحسب الجهات والحشيات التي لأجلها حصل الاقتراب، فإذا كانت الجهة

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٣٢.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٥٣٣، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

المعنوية هي النصرة فالولي سوف يكون بمعنى الناصر، وإن كانت الجهة المعنوية المقربة هي المحبة والمعاشرة والانسجام الروحي فالولي سيكون بمعنى المحبوب الذي لا يملك المقرب نحوه من أن يمنع نفسه من الانجذاب إليه والانفعال معه.

وإن كانت الجهة المعنوية هي القرب النسبي فالولي هو الذي يرثه مثلاً من دون أن يحجبه عن الوراثة شيء، وهكذا إن كانت الجهة المعنوية المقربة هي الطاعة، بأن يكون سبب الاقتراب هو الانقياد والطاعة فالولي سيكون بمعنى من يملك حق التصرف والتدبير فيمن وليه كيف يشاء.

وهذا المعنى الذي أوضحناه للولاية - وهو القرب الخاص - يلزمه معنى آخر لا يكاد ينفك عنه، وهو معنى السلطنة والتصرف، فكلما وجدت الولاية تحقق معها هذا المعنى من السلطنة.

فمعنى الولاية على الميت مثلاً قد أخذت فيها معنى سلطنة الولي على شؤون الميت، والتي هي بعينها التي كانت ثابتة للميت أثناء حياته، فقد كان مسلطاً على أمواله وشؤونه، وبموته انتهت تلك السلطنة وانتقلت إلى وليه الذي له الحق أيضاً في إدارة تلك الشؤون، وهذا ما نفهمه عرفاً من الولاية على الميت.

وولي الصغير هو من يتصرف بولايته وسلطته عليه في شؤونه المالية بتدبير أمره.

وولي الناصر من له بسبب ولايته هذه حق التصرف والسلطنة، بحيث يتصرف في أمر المنصور من جهة تقويته في حالات الدفاع.

وهذا المعنى الذي أثبتناه للولاية يشهد له ما ذهب إليه بعض علماء اللغة

وغيرهم، قال ابن الأثير: «الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل»^(١).
ويشهد لذلك ويؤيده أيضاً: الاستعمالات اللغوية لكلمة الولي في هذا
المعنى الذي ذكرناه، فقد أخرج الحاكم بسنده عن الزهري، قال: «سمعت
عروة يقول: سمعت عائشة (رض) تقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه
وسلم) يقول: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن أصابها
فلها مهرها...» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه»^(٢). وكذلك صحّح هذا الحديث البيهقي في سننه^(٣).
ومعنى ذلك: أنه ليس للمرأة حق التصرف والاستقلال بإيقاع عقد
النكاح لنفسها من دون إذن من يملك ذلك، وهو وليها.
قال ابن منظور: «وولي المرأة الذي يلي عقد النكاح عليها، ولا يدعها
تستبدّ بعقد النكاح دونه»^(٤).

وهذا صريح في أن معنى السلطنة قد أخذ في معنى الولي. والمتبّع
لكلمات العرب يجد أن هذا المعنى الذي ذكرناه للولي - وهو من يملك
حق السلطنة والتصرف - شائع في استعمالاتهم.

وبعد هذا نقول: إن ما ذكره القفاري في الاعتراض السادس على آية
الولاية من أن الولاية في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ٢٢٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ١٦٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٧ ص ١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥ ص ٤٠٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ^(١) تعني خصوص النصرة أو المحبة، فهذا المعنى ليس له وجه وجهه، فقد عرفت أن معنى الولاية العام هو القرب الخاص الذي يلزم السلطنة والقدرة والتصرف للولي على من وليه.

وعلى هذا فالمنهي عنه في الآية المباركة هو هذا النوع من الولاية، أي أن يجعل المؤمن اليهود والنصارى أولياء، فيكون لهم حق التصرف والسلطنة بحيث يسلم لهم قياده ويخضع لهم في أمور حياته، وذلك يعد ظلماً، كما علل الله تعالى في ذيل الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

وبعد هذا النهي عن الولاية بالمعنى المتقدم بينت الآيات كذلك من له حق التصرف والسلطنة على المؤمنين، فحصرتهم بالله تعالى وبالنبي ﷺ وبالمؤمنين الذين لهم مواصفات خاصة، فهؤلاء هم الأولياء الحقيقيون الذين تجب موالاتهم.

وعلى هذا فإن بنينا على وحدة السياق بين جميع الآيات المذكورة في البحث، وعدم انقطاع بعضها عن بعض فالولاية في آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ سوف تكون بهذا المعنى الذي ذكرناه، وهو من له حق التصرف والسلطنة؛ لأن هذا المعنى هو الصحيح والثابت في الآية السابقة عليها، وهي آية: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ﴾.

وإن أبيت عن تقبل هذا المعنى الواضح للولاية وحصرت تفسيرها في المحبة والنصرة في آية ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى﴾ واستعنت بوحدة السياق وقرينة المقابلة لتفسير الولاية في آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ بنفس ذلك المعنى وهو النصرة والمحبة أيضاً.

(١) المائة: ٥١.

وقفتان

الوقفّة الأولى: عدم وحدة السياق بين آية الولاية والآيات السابقة

لا نُسلّم وحدة السياق بين آية الولاية والآيات السابقة عليها؛ لأنّ السياق إنّما يؤثّر أثره في تحديد المعنى حين يأتي الكلام في حادثة واحدة وفي وقت واحد، فمثلاً حين تأتي مجموعة أوامر من النبي ﷺ في وقت واحد، ونعلم من الخارج أنّ أكثر تلك الأوامر كانت استحابية فهذا يؤثّر أثره في بقية الأوامر ويجعلها ظاهرة في الاستحباب، بحيث لولا هذا السياق لكان مقتضى ظهور تلك البقية بحسب طبعها في الوجوب، لا الاستحباب.

أمّا في المقام فليس الأمر كذلك، فمن غير المعلوم أنّ الآيات التي كانت محلّ البحث قد نزلت دفعة واحدة، وفي وقت واحد، وذات غرض واحد؛ لكي تشكّل سياقاً واحداً يؤثّر أثره في المعنى ويحدّد معاني المفردات، فإنّ من المسلّم عند المفسّرين أنّ سورة المائدة وإن نزلت في آخر حياة النبي ﷺ في حجة الوداع لكن لم تنزل جميع آياتها دفعة واحدة في وقت واحد، فإنّه في ضمن آياتها ما قد نزل قبل ذلك الوقت، وأنّ مضامينها تشهد بذلك الانقطاع.

فليس مجرد نزول آية بعد آية أو قبل آية يدلّ على وحدة السياق، أو أنّ هناك بعض مناسبة بين آية وأخرى يدلّ على الوحدة تلك^(١).

ويؤيد هذا الانقطاع في الوقت والغرض: ما ذكره المفسّرون في أسباب

(١) مسألة ترتيب الآيات في القرآن لاشك أنّها توقيفية، وقد كانت بأمر النبي ﷺ، وهناك من الآيات التي نزلت بمكة قد جعلها النبي ﷺ في سور مدنية، أو أن آية نزلت في سنة متأخرة يجعلها في سنة لاحقة.

النزول، فقد ذكروا أسباباً مختلفة لنزول هذه الآيات، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ قد اختلفوا في سبب نزولها على أقوال:

منها: أنها نزلت في أبي لبابة، قاله عكرمة.

ومنها: أنها نزلت في يوم أحد حين شعر المسلمون بالخوف؛ حتى هم قوم منهم أن يوالوا اليهود والنصارى.

ومنها: أنها نزلت في عبادة بن الصامت وعبد الله بن أبي بن سلول، ف تبرأ عبادة (رض) من موالاة اليهود وتمسك بها ابن أبي، وقال: «إني أخاف أن تدور بي الدوائر»^(١).

وأما آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ فقد اختلفوا أيضاً في سبب نزولها:

فقد قيل: إنها نزلت في الولاة من قريش.

وقيل: إنها نزلت في أهل الردة، وزعموا أن هذا من إعجاز القرآن والنبى ﷺ، حيث أخبر عن ارتدادهم ولم يكن ذلك في عهده، فكان ذلك غيبياً، وكان ما أخبر به بعد مدة وأهل الردة كانوا بعد موته، إلى غير ذلك

(١) أنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

من الأقوال المختلفة في أسباب النزول^(١).

ومن المعلوم أن اختلاف سبب النزول في الآيات يدل على اختلاف الغرض، كما يدل أيضاً على اختلاف الوقت، ومع هذا الاختلاف لا تنحفظ وحدة السياق كما هو معلوم.

الوقف الثانية: آية الولاية لا تدل على معنى النصر حتى مع وحدة السياق لو سلّمنا جديلاً أن السياق واحد، وأن جميع الآيات قد نزلت دفعة واحدة، وفي وقت واحد، فإنه مع ذلك لا يستوجب حمل الولاية في آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ على معنى النصر؛ لأن ذلك غير ممكن، والسياق وقرينة المقابلة إنما تحدّدان المعنى حين تكون الكلمة قابلة لهذا المعنى ويمكن حملها عليه، وفي مقامنا يمتنع ذلك لعدة قرائن:

القرائن المانعة من أن تكون الولاية بمعنى النصر

القرينة الأولى: أن الولاية في الآية نسبت بمعنى واحد إلى الله وإلى رسوله والذين آمنوا، فلا يصحّ لنا أن نحصر ولاية الله سبحانه بالنصرة والودّ والحبّ والتحالف، فإنّ ولايته سبحانه ولاية عامة تشمل جميع مصاديق الولاية، فإذا كانت الولاية منسوبة بمعنى واحد إلى الثلاثة فيجب أن تُفسّر بمعنى واحد، لا أن تفرز الولاية المنسوبة إلى الله عمّا نسبت إلى الآخرين. وبهذا يمتنع أن تكون الولاية هنا في خصوص النصر أو المحبة فقط، بل تتعدّى ذلك إلى جميع مصاديق الولاية.

(١) أنظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٧ ص ٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

القرينة الثانية: لو فسرنا الولاية بالنصرة والود والتحالف يلزم من ذلك اتحاد الولي والمولى عليه؛ لأن ولاية النصرة تشمل جميع المؤمنين، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، فلو كان المؤمنون المصلّون المزكّون أولياء النصرة والتحالف فمن المولى عليه إذن؟ وبعبارة أخرى: أنه سبحانه يُعَدّ جميع المؤمنين أولياء، فيجب أن يكون هناك مولى عليه غيرهم، ولا يوجد كما هو واضح.

القرينة الثالثة: لو فسرنا الولاية بالنصرة والود والتحالف فالمؤمنون كلّهم في مرتبة واحدة كما أشرنا، فلماذا قيّد الولاية بالزكاة في حالة الركوع؟ فلو افترضنا أن مؤمناً صلّى وزكّى في غير حال الصلاة فهل يخرج عن عداد الأولياء؟

وحمل الركوع على معنى الخضوع خلاف الظاهر، لا يمكن المصير إليه إلا مع القرينة الصارفة عن المعنى الظاهر، وهي مفقودة في المقام، هذا أولاً. وثانياً: الركوع في القرآن الكريم قد استعمل فقط للدلالة على فعل الركوع من الصلاة، والذي هو فعل على صورة الركوع بمدلوله اللغوي، أو أحياناً للدلالة على الصلاة بمجموعها كونه الأظهر من أفعالها، بحيث إذا شاهده الإنسان عِلِمَ أن الفاعل في حال الصلاة، ومثله في ذلك السجود الذي استعمل على نحو مطابق، فلا معنى لإخراج مدلول الركوع هنا عن السياق المعهود في استعماله القرآني.

ثالثاً: أن حمل الركوع على الخضوع يجعل الكلام ركيكاً، ويتعارض مع مقتضيات البلاغة في التعبير؛ ذلك لأن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة بذاتهما فعل

خضوع ومظهر من مظاهره، وإضافة (وهم خاضعون) لا تضيف شيئاً مفيداً على قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، فتكون فضولاً من الكلام لا مبرر له، وهذا ما تنزه عنه كلام الباري تعالى، نعم، لو لم يكن الفعل ذاته من مظاهر الخضوع لصحّت الإضافة.

القرينة الرابعة: أنّ النصرّة التي تكون محطّ اهتمام الله تعالى في آياته، والتي يدعو لها ويأمر بها في كثير من آياته هي خصوص نصرّة الدين، وهذا الدين الذي يراد نصرته تارةً يُنسب إلى الله تعالى فيقال: دين الله؛ لأنّه جاعله ومشرّع قوانينه وأحكامه، فيندب ويدعو الله إلى نصرّة هذا الدين، ويتحقّق ذلك: إمّا أن يدعو خصوص النبيّ لنصرته، أو يدعو المؤمنين، أو يدعوهم معاً إلى نصرته، أو يدعو أنصاراً له فيما شرّعه من الدين، كقوله تعالى: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾، أو قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾.

وتارةً أخرى ينسب هذا الدين إلى النبيّ ﷺ ويسند إليه؛ لأنّه - صلوات الله عليه وعلى آله - الداعي لهذا الدين والمبلّغ له.

وثالثةً يُنسب إلى الله تعالى وإلى رسوله معاً، فيقال: الدين لله ورسوله، بمعنى التشريع والهداية، فيتوجّه خطاب الدعوة إلى النصرّة للناس، أو يمدح المؤمنين بسبب نصرتهم، فيقول: ﴿وَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾.

ورابعةً يُنسب الدين إلى النبيّ وإلى المؤمنين جميعاً، فيقال الدين دين النبيّ والمؤمنين، بمعنى أنهم المكلفون بشرائعه العاملون به، فيخاطب الله

النبي والمؤمنين معاً بأنه وليهم وناصرهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

لكن لا يمكن أن ينسب الدين للمؤمنين فقط، بحيث هم الأصل فيه والنبي يكون بمعزل عنه، ثم نعتبر النبي ناصراً لهم فيما هو لهم؛ لأن ذلك يستوجب عزل النبي ﷺ عن المشاركة والمساهمة في الدين، بينما على العكس من ذلك؛ «إذ ما من كرامة دينية إلا وهو مشاركتهم فيها أحسن مشاركة، ومساهمهم فيها أفضل سهام؛ ولذلك لا نجد القرآن يعدّ النبي ﷺ ناصراً للمؤمنين ولا في آية واحدة، وحاشا ساحة الكلام الإلهي أن يتساهل في رعاية أدبه»^(٤).

فلو قلنا: إنّ معنى ولاية النبي ﷺ في الآية المباركة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ هي ولاية النصرة للمؤمنين فهذا يعني أن يكون النبي ناصراً للمؤمنين فيما هو لهم مع عزله عنهم، وهذا ليس وجيهاً.

وهكذا يتبين أنّ ما قاله القفاري في اعتراضه السادس ليس سليماً من الإشكالات، بل هو في غاية الضعف والوهن.

(١) بمعنى أنّ الله تعالى ينصر - نصرة دين - كل من ينصر الله من حيث العمل بالدين والشرعية سواء كان النبي ﷺ أم المؤمنون.

(٢) بمعنى أنّ الله تعالى ينصر - نصرة دين - رسله الذين نصرّوا الدين بالعمل به، وكذلك ينصر المؤمنين، وهنا جاءت النصرة للرسول ﷺ وللمؤمنين معاً.

(٣) الروم: ٤٧.

(٤) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: ج ٦ ص ٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

الاعتراض السابع على آية الولاية: لفظة (وليكم) في الآية لا تدل على معنى الإمارة

قال القفاري: «سابعاً: قولهم: إن المراد بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ هو الإمارة لا يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ فَإِنَّ اللَّهَ سبحانه لا يوصف بأنه متولٍّ على عباده وأنه أمير عليهم؛ فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكمهم له الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمّى المتولّي مثل علي وغيره أمير المؤمنين، وأمّا الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولّى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادي له ولياً فقد بارزه بالمحاربة، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية»^(١).

وقال في الهامش: «بل الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) أيضاً لا يقال: إنّه متولٍّ على الناس وإنّه أمير عليهم؛ فَإِنَّ قدره أجلّ من هذا، بل أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) لم يكونوا يسمّونه إلا خليفة رسول الله، وأوّل من سمّي من الخلفاء أمير المؤمنين عمر»^(٢).

بيان الشبهة

حينما تدّعي الشيعة أنّ المراد من لفظة (وليكم) في الآية المباركة هو معنى الإمارة، فولّيكُم بمعنى أميركم، هذا المعنى كما هو واضح لا ينسجم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه.

مع سياق نفس الآية المباركة؛ لأنها ذكرت الولاية وأسندتها إلى الله تعالى ورسوله والمؤمنين من دون تكرار، مع أن الله تعالى من غير الصحيح وصفه بكونه أميراً، فإن الله تعالى خالق الخلق ورازقهم وربهم ومليكهم، له الخلق والأمر، فلا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يُسمّى المتوليّ مثل علي وغيره أمير المؤمنين، بل الرسول ﷺ أيضاً لا يقال: إنه متولّ على الناس، وإنه أمير عليهم؛ فإن قدره أجلّ من هذا، بل أبو بكر الصديق (رض) لم يكونوا يسمّونه إلا خليفة رسول الله، وأول من سُمّي من الخلفاء أمير المؤمنين هو عمر (رض).

من هنا يكون حمل اللفظة على معنى المحبة أو النصرة ضرورياً، فهو الأنسب في الآية المباركة.

الجواب:

الولي لغة وعرفاً: من له حق التصرف

لقد بيّنا في الجواب عن الاعتراض السادس في بحث الولاية: أن معنى الولي لغة وعرفاً واستعمالاً هو من له حق التصرف في شؤون من يليه، وأن الولاية قد أخذت في معناها السلطنة والتصرف، فالوليّ بالنسبة لمن يليه هو الأولى به من غيره، والأقرب إليه من حيث الجهة التي لأجلها اقترب منه، قال المبرّد: «إن أصل الولي هو الأولى والأحق، وكذلك المولى»^(١).

وقال الجوهرى: «وكلّ من وليّ أمر واحد فهو وليّه»^(٢).

(١) نقلاً عن الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ص ١٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الجوهرى، الصحاح: ج ٦ ص ٢٥٢٩، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

فيطلق الولي على المحب والنصير والجار وغيره؛ لأن كل واحد من هؤلاء له اختصاص بصاحبه، فهو الأقرب والأحق به من سواه.

معنى ولاية الله تعالى

لم يفهم القفاري ولاية الله تعالى، ولم يفهم ولاية الرسول، بل حاول فهم ولاية الله ورسوله من خلال ما يفهمه من ولاية المؤمنين، وهي تعني عنده الإمارة والحكومة والسلطة والخلافة الدنيوية، ولكونه يحمل هذا الفهم عن الولاية فوجوده في هذه الآية لا ينطبق على الله تعالى، ولا على رسوله، فلا يمكن أن يقال لله (ولي)، بمعنى أمير المؤمنين، وكذلك الرسول، وبما أن الولاية لم تتكرر في هذه الآية حتى يمكنه التفكيك بين المعاني ففرض نسبة هذا المعنى للمؤمنين أيضاً.

وهذا الفهم السطحي لمعنى الولاية لا يمتّ لحقيقتها كما بينّا، فهنا نجد من الضروري بيان معنى ولاية الله تعالى، ثم بيان معنى ولاية الرسول؛ لكي يتضح معنى ولاية المؤمنين في الآية المباركة.

فنقول: أُسندت كلمة (الولي) في الآية الكريمة إلى الله سبحانه والرسول والذين آمنوا بنسق واحد ولم تتكرر، ممّا يعني أنّها قد استُعملت وأريد منها معنى واحد في الآية، ولو كانت الولاية المنسوبة إلى الله تعالى وإلى نبيه في الآية غير الولاية المنسوبة إلى الذين آمنوا لكان الأنسب أن تُفرد ولاية أخرى للمؤمنين بالذكر؛ دفعاً للالتباس، كما نرى نظيرها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، فنرى أنه سبحانه كرّر لفظ

(١) التوبة: ٦١.

(الإيمان)، وعدّاه في أحدهما بالباء، وفي الآخر باللام؛ للاختلاف في حقيقة إيمانه بالله وللمؤمنين، حيث إن إيمانه بالله سبحانه إيمان وتصديق واقعي، بينما تصديقه للمؤمنين المخبرين بقضايا متضادة؛ حيث لا يمكن تصديقهم جميعهم تصديقاً جدياً، والذي يمكنه هو تصديقهم بالسمع وعدم الرفض والردّ، ثم التحقيق في الأمر، وترتيب الأثر على الواقع المحقّق.

ومما يكشف عن وحدة معنى الولاية في الآية الكريمة: أن الله تعالى جاء بلفظ (وليكم) بالافراد، وأسندته إلى نفسه وإلى رسوله وإلى الذين آمنوا، ولم يقل: (وإنما أولياؤكم)، وما هذا إلا لأن الولاية في الآية بمعنى واحد، وهو المعنى العام الذي بيّناه، وهو الأحق والأولى بالتصرف فيمن يليه، غير أن هذا المعنى بالنسبة إليه سبحانه يكون بالأصالة، وفي غيره بالتبع.

فمعنى ولايته: أن الله سبحانه هو المدبر والمهيمن والمتصرّف في شؤون خلقه تكويناً وتشريعاً، له الأمر من قبل ومن بعد، لا رادّ لحكمه، ولا مفند لقضائه، وعلى خلقه عبادته والطاعة والانقياد والتسليم المطلق له سبحانه، فالربّ جلّ وعلا ولي؛ لأنّه أولى بخلق من أي قاهر عليهم، يدبر أمرهم في الدنيا والآخرة، لا وليّ غيره، وهو وليّ المؤمنين في تدبير أمر دينهم بالهداية والدعوة والتوفيق والنصرة وغير ذلك.

وهذه الولاية بشقيها التكويني والتشريعي قد أشار لها القرآن الكريم في جملة من الآيات، نذكر منها فيما يخصّ الولاية التكوينية، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّن دُونِهِ مَن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾^(١)، وقوله

(١) السجدة: ٤.

تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(١).

وأما ولايته على المؤمنين فيما يرجع إلى أمر دينهم من التشريع والهداية والإرشاد والتوفيق ونحو ذلك، والمعبر عنها بالولاية التشريعية فأشار إليها في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٢)، وغيرها من الآيات.

معنى ولاية الرسول ﷺ وولاية المؤمنين

لما اقتضت حكمته سبحانه وتعالى في خلقه أن يحقق لهم السعادة الأبدية ويوصلهم إلى الكمال؛ وذلك بأن يهديهم إلى طريق الهدى والاستقامة، فبعث لهم الأنبياء وأرسل إليهم الرسل، فكان خاتمهم وأفضلهم نبينا الأكرم ﷺ الذي جاء بالشرعة الإسلامية السمحاء؛ لتحقيق للإنسانية سعادتها؛ ولكي ينهض النبي ﷺ بهذه المهمة لا بد أن يكون له حق التصرف في جميع شؤون الأمة، ويكون هو الأقرب والأولى بهم؛ لذا خصّه سبحانه وتعالى بالولاية على الناس ووجهه إيّاها، وهي القيام بالتشريع والدعوة والتبليغ، وتربية الأمة وقيادتها، والقيام بشؤونها، والحكم فيها، والقضاء في أمرها، فأوجب الله سبحانه على الأمة الطاعة له والتسليم لأمره، وهذا المعنى أوضحته العديد من الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ

(١) الشورى: ٩.

(٢) البقرة: ٢٥٧.

(٣) الأحزاب: ٦.

الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ»^(١)، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(٢)، وقوله: ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ»^(٣)، وقوله: ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»^(٤)، وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»^(٥)، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ»^(٦).

وولاية الرسول ﷺ هذه مستمدة من ولايته سبحانه وتعالى، وطاعته متفرعة من طاعته تعالى، كما يدل عليه بعض الآيات السابقة، كقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾، وغير ذلك.

وهذا المعنى من الولاية لله ورسوله هو بنفسه الذي تذكره الآية للذين آمنوا بعطفه على الله ورسوله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، على ما عرفت من دلالة السياق على كون هذه الولاية ولاية واحدة هي الله سبحانه بالأصالة، ولرسوله والذين آمنوا بالتبع، وبإذن منه تعالى.

(١) النساء: ١٠٥.

(٢) الشورى: ٥٢.

(٣) الجمعة: ٢.

(٤) النحل: ٤٤.

(٥) النساء: ٥٩.

(٦) الأحزاب: ٣٦.

وبعد هذا البيان المختصر يتبين وبوضوح ضعف ما أشكل به القفاري في اعتراضه هذا من أن تفسير الولاية للذين آمنوا بالإمارة يتنافى مع سياق الآية؛ لأن الله سبحانه لا يقال بشأنه أمير المؤمنين، فإننا بينا وبشكل جلي معنى الولاية للذين آمنوا، وأنها من سنخ وحقيقة معنى ولاية الله والرسول، وهي القيام بأمر الأمة وقيادتها وهدايتها، وتبين ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها، وعليها الرجوع للأئمة عليهم السلام في كل صغيرة وكبيرة، وإذا قضوا في أمر فليس للأمة الخيرة من أمرها، بل عليها السمع والطاعة، وهذا لا يتوقف على تسنم مقاليد الإمرة والحكومة، بل هي بعض وظائف الولي، فإذا تعذر عليه القيام به - كأن تتعرض إلى اعتداء أو اغتصاب - تبقى سائر الوظائف منوطة بهم، فليست الإمرة أو الحكومة هي جوهر الولاية وحقيقتها حتى يدعي القفاري أنها لا يمكن إطلاقها على الله سبحانه.

وهذا هو المنهج الصحيح في فهم معنى ولاية المؤمنين في الآية، فنحن فهمناها من خلال فهم ولاية الله وفهم ولاية رسوله، ثم بعد ذلك حددنا معنى ولاية المؤمنين، لا كما فعله القفاري، فهو انطلق في فهم ولاية المؤمنين بما يحمله من فهم سطحي للولاية، وهي الإمارة والسلطة والحكومة، ثم حاول تعميم هذا المعنى على ولاية الرسول ﷺ وولاية الله تعالى، فأشكل ذلك عنده؛ لعدم إمكانه، وعدم صحة نسبة الولاية بمعنى الإمارة لله ولرسوله؛ لذلك اتجه في فهم معنى الولاية إلى فهم آخر، وهو معنى النصرة والمحبة.

الاعتراض الثامن: الولي في اللغة اسم للولاية - بالفتح - وهي المحبة والنصرة

قال القفاري: «ثامناً: أن الفرق بين الولاية - بالفتح - والولاية - بالكسر - معروف في اللغة، فالولاية ضد العداوة، وهي المذكورة في هذه النصوص ليست هي الولاية - بالكسر - التي هي الإمارة، وهؤلاء الجهال يجعلون الولي هو الأمير ولا يفرقون بين اللفظين، مع أنه واضح (أن الولاء - بالفتح - وهو ضد العداوة، والاسم منه مولى وولي، والولاية - بالكسر - والاسم منها والي ومتولي)؛ ولهذا قال الفقهاء: إذا اجتمع في الجنازة والوالي والولي فويل: يُقدّم الوالي، وهو قول أكثرهم، وقيل: يُقدّم الولي، فلفظ (الولي) و(الولاية) غير لفظ (الوالي). ولو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولى عليكم).. فتبين أن الآية دلّت على الموالة المخالفة للمعاداة الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض، ولهذا جاء قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بصيغة الجمع»^(١).

بيان الشبهة

إن من يتابع اللغة العربية ويدقق في مفرداتها يجد أن هناك فرقاً بين الولاية - بالفتح - والولاية بالكسر، فالأولى تعني المحبة والنصرة وهي ضد العداوة، بينما الثانية هي التي تعني الإمارة والسلطان. وحين نتأمل في الآية المباركة نرى أن الله تعالى ذكر لفظة (وليكم)،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وهذه اللفظة هي اسم للولاية بالفتح، بينما الولاية - بالكسر - وهي الإمارة التي هي المستند في استدلال الشيعة على الإمامة الاسم منها: والٍ ومتولٍ، وهذا لم يذكر في الآية، وهم - أي الشيعة - لا يفرقون بين الولي والوالي مع وضوح الفرق، فيجعلون الولي بمعنى الأمير، وبهذا ينهدم الاستدلال بهذا الكلام. وبيان أكثر وضوحاً: يركز هذا الإشكال على كون لفظة (وليكم) في الآية المباركة هي من اشتقاقات الولاية بالفتح، والولاية - بالفتح - معناها النصرة والمحبة، حيث كلمة (وليكم) من ناحية لغوية اسم لها. ولو كان المراد من الآية هو بيان الولاية - بالكسر - بمعنى الإمارة لكان مقتضى الكلام أن يذكر لفظة (واليكم) أو (متوليكم) فهو الاسم من الولاية بالكسر.

الجواب:

الولي في اللغة والاستعمال هو القرب والدنو الخاص

ذكرنا سابقاً في جوابنا على الاعتراض السادس والسابع: أن أصل الولاية هي من اشتقاقات الولي بسكون اللام، وهو الدنو والقرب الخاص الذي من لوازمه التصرف والتسلط، ومن هذا الجذر يشتق الوالي والمولى والولاء والولاية - بالفتح - والولاية بالكسر، وهذه الاشتقاقات وإن كان لها استعمالات مختلفة بحسب المصاديق والأفراد ولكنها ترجع كلها إلى المعنى الذي أشرنا إليه من المعنى العام للولاية، وهذا المعنى ينطبق على المحب والنصير والحاكم، وغيرها من استعمالات الولي؛ لأن كلاً منهم أولى وأحق بالتصرف والتأثير بصاحبه من غيره، فالمحب والناصر كل منهما أولى بالدفاع عن أحبه ونصره، والحاكم والقائد ولي؛ لأنه أولى بالتصرف في أمور من

تولّى أمره، والله تعالى وليّ ووالٍ ومتولٍّ لأُمور خلقه، وهكذا بقية الاشتقاقات. وبعد هذه المقدمة نعود إلى ما قاله القفاري، فإنّه يظهر من كلامه أنّ الوليّ هنا بمعنى المحب أو النصير؛ لأنّه اسم من الولاية بالفتح، وهي تعني النصرة أو المحبة، ولو أراد الولاية - بالكسر - وهي الإمرة لقال: واليكم أو متوليكم؛ لأنّه هو الاسم منها.

ويمكننا أن نسجل على كلامه هذا عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أنّ التفريق بين المولى من جهة، والوالي والمتولّي من جهة أخرى يكون الأوّل هو اسم من الولاء والولاية بالفتح، والثاني اسم من الولاية بالكسر، قد اعتمد فيه على المقدسي صاحب كتاب (رسالة في الردّ على الرافضة) وهو بدوره اعتمد على كتاب مختار الصحاح، ولكن بعد مراجعة كتاب مختار الصحاح تبين أنّه لم يذكر ذلك الفارق، غاية الأمر أنّه نقل قولاً عن ابن السكّيت، قال: «الولاية بالكسر: السلطان، والولاية بالفتح والكسر: النصرة»^(١)، وهو لا يعني أنّ الاسم من كلّ منهما مختلف عن الآخر، بل ادّعى بعض أنّه لا فرق بين الولاية - بالكسر - والولاية - بالفتح - من جهة المعنى، وإنّما الفرق من ناحية أخرى، وهو: أن الولاية - بالفتح - هي المصدر، والأخرى هي اسم المصدر، وقد نقل صاحب مختار الصحاح نفسه ذلك عن سيويوه، وهو من أعظم اللغويين، فقال: «قال سيويوه: الولاية - بالفتح - المصدر، وبالكسر الاسم»^(٢).

(١) محمّد بن عبد القادر، مختار الصحاح: ص ٣٧٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

وواضح أنّ الفرق بين المصدر واسمه هو: أنّ المصدر هو الحدث المستند إلى فاعله، واسم المصدر هو نتيجة الحدث، كالفرق بين التوضؤ والوضوء، والاعتسال والغسل، ولم يتضح لنا كيف يكون الاسم من الولاية - بالفتح - هو الولي، والاسم من الولاية - بالكسر - هو الوالي؟!

بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك وادعى أنّهما لغتان كالدلالة والدلالة^(١). قال الراغب في المفردات: «قيل: الولاية والولاية نحو الدلالة والدلالة، وحقيقته تولّي الأمر. والولي والمولى يستعملان في ذلك كلّ واحد منهما يقال في معنى الفاعل، أي الموالى، وفي معنى المفعول أي الموالى، يقال للمؤمن هو وليّ الله عزّ وجلّ ولم يرد مولاه»^(٢).

فما قاله القفاري^(٣) بأنّ الفرق بين الولاية - بالفتح - والولاية - بالكسر - معروف في اللغة ليس دقيقاً، فلا أقلّ من كونه أمراً مختلفاً فيه، هذا أولاً. وثانياً: على فرض وجوده فهو اختلاف في الاستعمال اللغوي لا أكثر؛ ولذا قال ابن السكّيت: «الولاية - بالفتح - والكسر هي النصر» كما مرّ، وهذا يدلّ على أنّه لا فرق واضح بين الكسر والفتح.

الملاحظة الثانية: تبين من خلال ما استعرضناه من أقوال في الردّ على الاعتراض السادس والسابع وما ذكرناه في مقدمة هذا الجواب عن هذا

(١) والتعبير (باللغة) واضح، من قبيل لغة بني تميم ولغة الحجاز وغيرها.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات: ص ٥٣٣، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران.

(٣) يظهر أنّ القفاري قد اعتمد كلياً فيما قاله على شيخ مشايخه ابن تيمية في منهاج ستنه، أنظر: ابن تيمية، منهاج السنّة: ج ٧ ص ٢٨، الناشر: مؤسسة قرطبة. وقد استشهد بكلام المقدسي من باب زيادة المصادر وتويعها.

الاعتراض تبين أن الولي والوالي والمولى، كل هذه الألفاظ تعطي معنى واحداً، وهو الأولى والأقرب والأحقّ بالشيء؛ تبعاً للمعنى الذي أثبتناه للولي - بكسر اللام - والذي قلنا: إنه من مشتقات ذلك الجذر، كما قال صاحب القاموس: «والولي: الاسم منه»^(١)، والشواهد على ذلك:

١- ما ذكره أهل اللغة من أن كلمة (وليّ) على وزن فاعيل بمعنى فاعل أي: والٍ، مثل شهيد بمعنى شاهد، قال الزبيدي: «والولي فاعيل بمعنى فاعل» ممّا يعني أن (وليّ ووالٍ) بمعنى واحد^(٢).

٢- ذكر أهل اللغة أيضاً أن اسم الله (الولي) كما يأتي بمعنى الناصر يأتي أيضاً بمعنى المتوكّل والوالي، قال الزبيدي: «الوليّ في أسماء الله تعالى: هو الناصر، وقيل: المتوكّل لأمر العالم القائم بها، وأيضاً الوالي: وهو مالك الأشياء جميعها المتصرف فيها»^(٣). فالله سبحانه وليّ ووالٍ ومتولٍّ، أي هو المتصرف والمدير لهذا الكون.

٣- قد ورد في الاستعمال القرآني استعمال كلمة (وال) بمعنى (وليّ)، وذلك في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مَنِ وَالٍ﴾^(٤)، فقد فسّره الراغب في المفردات بمعنى الولي^(٥).

وقال الثعلبي: «وال: وليّ أمرهم ما يدفع العذاب عنهم»^(٦)، وذكر ذلك

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٣٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: ج ٢٠ ص ٣١٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الرعد: ١١.

(٥) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٥٣٤، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٦) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٥ ص ٢٧٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي. الراغب الأصفهاني،

غيرهما من علماء التفسير، ما يدلّ على أنّ الكلمتين في واقعهما المضمونين والمعنوي يهدفان إلى بيان معنى واحد، وهو الأولوية بالتصرف والتدبير.

الملاحظة الثالثة: أنّ كلمة (وليّ) استعملت في مواطن عديدة بمعنى الأمير والخليفة والسلطان، ومن الشواهد على ذلك: ما ورد عن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) في صحيح البخاري: «... ثمّ توفى الله نبيّه (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)... ثمّ توفى الله أبا بكر، فقلت: أنا وليّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وأبي بكر، فقبضتها ستين أعمل فيها بما عمل رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)»^(١). وكقول عمر بن الخطاب (رض) أيضاً: «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لولّيته الخلافة»^(٢).

وهناك الكثير من الشواهد للمتبع لكلام العرب قديماً وحديثاً تؤيد صحّة ما قلناه.

وبهذا نعرف أنّ كلمة (وال) و(ولي) و(مولى) تهدف إلى معنى واحد وهو معنى الأقرب والأولى به، وهذا المعنى يتغير بحسب تعلقه ومصاديقه. فالأمير وليّ بلحاظ قربهِ إلى المأمورين، حيث يقوم بتدبير أمورهم وتنظيم شؤون حياتهم.



المفردات في غريب القرآن: ص ٨٨٥ الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٦ ص ١٩١-١٩٢ ح ٣٠٩٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أنظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير أبي حيان الأندلسي: ج ٤ ص ٣١٤، الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ١٩٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

مصادر الكتاب

الكتب:

* القرآن الكريم

١. آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي، تاريخ حصر الاجتهاد، تحقيق: محمد علي الأنصاري، ط ١- ١٤٠١هـ.
٢. الآلوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣. ابن أبي الحديد المعتزلي، عزّ الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١- ١٣٧٨هـ.
٤. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، المنامات، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١- ١٤١٣هـ.
٥. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتخريج وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ.
٦. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣- ١٩٩٣م.

٧. ابن أبي يعلى، أبو الحسين، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٨. ابن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٩. ابن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، الناشر: دار صادر - بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
١٠. ابن الأثير الجزري، مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد، جامع الأصول، تحقيق وتعليق: عبد القادر الأرئووط، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ.
١١. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤ - ١٣٦٤ش.
١٢. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، قدم له: حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٣. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد العاصمي وابنه محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
١٤. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط ١ - ١٤٠٦هـ.

١٥. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تحقيق: حسن السقاف، الناشر: دار الإمام النووي - الأردن، ط ٣- ١٤١٣هـ
١٦. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٠٣هـ
١٧. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض، طبعة عام ١٤١٨هـ
١٨. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ
١٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١- ١٣٨٦هـ
٢٠. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، مناقب أحمد، تحقيق: د. عبد الله بن محسن التركي، الناشر: هجر للطباعة والنشر.
٢١. ابن حبان، التميمي البستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤١٤هـ - ٢

٢٢. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب الثقات، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند، ط ١ - ١٩٩٣م.
٢٣. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٢٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ.
٢٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٤١٥هـ.
٢٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٩٨٤م.
٢٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، صححه وعلق عليه: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط ٢ - ١٩٩٢م.
٢٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، فتح

- الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، القول المسدد في مسند أحمد، الناشر: عالم الكتب، طبعة عام ١٤٠٤هـ.
٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، لسان الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٢.
٣٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ.
٣٣. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد، تحقيق: مسعد السعدني، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر - القاهرة.
٣٤. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي - القاهرة.
٣٥. ابن حيان، عبد الله بن محمد بن جعفر، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤١٢هـ.
٣٦. ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق وتعليق وتخريج وتقديم: د. محمد مصطفى الأعظمي، ناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، طبعة عام ١٣٩٠هـ.

٣٧. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
٣٨. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الناشر: دار الثقافة.
٣٩. ابن داود الحلبي، رجال ابن داود، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٩٢هـ.
٤٠. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، الناشر: دار صادر - بيروت.
٤١. ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: دار السلفية - تونس، ط ١ - ١٤٠٤هـ.
٤٢. ابن الصباغ المالكي، علي بن محمد بن أحمد، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريري، الناشر: دار الحديث، ط ١ - ١٤٢٢هـ.
٤٣. ابن طلحة الشافعي، كمال الدين محمد، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، تحقيق: ماجد أحمد العطية.
٤٤. ابن طولان، شمس الدين، ذخائر القصر في نبلاء العصر - نسخة

مخطوطة.

٤٥. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١.
٤٦. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، جامع بيان العلم وفضله، الناشر: دار الكتب العلمية، طبعة عام ١٣٩٨هـ.
٤٧. ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث، تحقيق وتعليق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١-١٤٠٧هـ.
٤٨. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٩. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٥٠. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٥١. ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٥٢. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، الروح، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٩٧٥م.
٥٣. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد

- المعاد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.
٥٤. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ.
٥٥. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبعة عام ١٤١٢هـ ونشر: بيت الأفكار الدولية، طبعة عام ١٤٢٠هـ.
٥٦. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٥٧. ابن المغازلي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٤هـ.
٥٨. ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، ط ١ - ١٤١٣هـ.
٥٩. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت.
٦٠. ابن ميثم البحراني، كمال الدين، أبو الفضل ميثم بن علي، النجاة من القيامة في تحقيق أمر الإمامة، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي - قم، ط ١ - ١٤١٧هـ.
٦١. ابن النجار البغدادي، محب الدين، أبو عبد الله محمد بن محمود، ذيل

- تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ.
٦٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١- ١٤٢٢هـ.
٦٣. أبو داود، ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر، ط ١- ١٤١٠هـ.
٦٤. أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، الناشر: البطحاء، ط ٥.
٦٥. أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى، تاريخ المذاهب الإسلامية، الناشر: دار الفكر العربي، طبعة عام ١٩٨٩م.
٦٦. أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٤هـ.
٦٧. أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٤٠٥هـ.
٦٨. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، ط ١- ١٤١٢هـ.
٦٩. الأربلي، أبو الحسن علي بن عيسى، كشف الغمة في معرفة الأئمة، الناشر: دار الأضواء - بيروت.
٧٠. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، جامع الرواة، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران.

٧١. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، زبدة البيان في أحكام القرآن، تحقيق: محمد باقر البهودي، الناشر: المكتبة الرضوية - طهران.
٧٢. الإسفراييني، أبو المظفر، طاهر بن محمد، التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ١- ١٩٨٣م.
٧٣. الأشعري القمي، أبو القاسم سعد بن عبد الله، المقالات والفرق، تصحيح: د. محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم، ط ١- ١٣٤١هـ ش.
٧٤. الأصبهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين بن محمد، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢.
٧٥. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٥هـ.
٧٦. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأخادِيث الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
٧٧. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢- ١٤٢٢هـ.
٧٨. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣- ١٤٠٨هـ.
٧٩. الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

- ٨٠ الأمين، محسن، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف - بيروت.
- ٨١ الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤ - ١٩٧٧م.
- ٨٢ الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد الشافعي، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١ - ١٩٩٧م.
- ٨٣ البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير، تحقيق: هاشم الندوي، الناشر: دار الفكر.
- ٨٤ البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح) الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ وترقيم الأحاديث نسخة: بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبعة عام ١٤١٩هـ.
- ٨٥ البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩هـ.
- ٨٦ البسوي، أبو يوسف بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط ١ - ١٤١٠هـ.
- ٨٧ البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ١ - ٢٠٠٥م.
- ٨٨ البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)،

- تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٨٩. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، مصابيح السنة، إشراف: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم.
٩٠. البكري الدمياطي، محمد شطا، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤١٨هـ.
٩١. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ.
٩٢. البيضاوي، ناصر الدين عبد الله الشيرازي، تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٩٣. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة، الناشر: مؤسسة البراق.
٩٤. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٩٥. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٠هـ.
٩٦. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي (الجامع الصحيح) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣-١٩٨٣م.
٩٧. التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، الناشر: جماعة المدرسين - قم،

ط ١- ١٤١٩هـ

٩٨. التستري، نور الله، إحقاق الحق وإزهاق الباطل، نسخة مطبوعة مع شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي، الناشر: مكتبة السيد المرعشي - قم.

٩٩. التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، ط ١- ١٤٠١هـ
 ١٠٠. التفريشي، مصطفى بن الحسين الحسني، نقد الرجال، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.
 ١٠١. التهانوي الحنفي، ظفر أحمد، إعلاء السنن، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٢١هـ

١٠٢. الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، أبو زيد المالكي، تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، تحقيق: الشيخ محمد عوض، والشيخ عادل عبد الموجود، ود. عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ

١٠٣. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٢هـ

١٠٤. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الحيوان، الناشر: دار الجبل - لبنان، طبعة عام ١٤١٦هـ

١٠٥. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء

الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣-١٤٠٩هـ.

١٠٦. الجرجاني، علي بن محمد، شرح المواقف، ط ١-١٣٢٥هـ مصر.
 ١٠٧. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تخرّيج: عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٩٩٤م.
 ١٠٨. جمال الدين، أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد، منتقى الجمان، تعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٦هـ.

١٠٩. الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، الناشر: مدرسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ.
 ١١٠. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤-١٤٠٧هـ.

١١١. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، وبذيله التلخیص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١١٢. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢-١٣٩٧هـ.
 ١١٣. الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث - قم.

المشرفة، ط ٢- ١٤١٤هـ.

١١٤. الحسكاني، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط ١- ١٤١١هـ.

١١٥. حسين، طه، الفتنة الكبرى - علي وبنوه، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ١٣.

١١٦. حسين، محمد كامل، أدب مصر الفاطمية، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ط ١- ١٩٧٠م.

١١٧. الحموي الرومي، أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله البغدادي، معجم البلدان، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٣٩٩هـ.

١١٨. الخزاز القمي، أبو القاسم علي بن محمد، كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الخوئي، الناشر: بيدار، طبعة عام ١٤٠١هـ.

١١٩. الخزر جي الأنصاري، صفى الدين، أحمد بن عبد الله، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - دار البشائر الإسلامية، ط ٤- ١٤١١هـ.

١٢٠. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ.

١٢١. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، ط ٢- ١٩٧٤م.
١٢٢. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٥هـ.
١٢٣. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، السنة، تحقيق: عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، ط ١- ١٤١٠هـ.
١٢٤. الخميني، روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية، الناشر: وزارة الإرشاد - إيران.
١٢٥. الخميني، روح الله الموسوي، كتاب الطهارة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٩هـ.
١٢٦. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، البيان في تفسير القرآن، الناشر: دار الزهراء - بيروت، ط ٤- ١٣٩٥هـ.
١٢٧. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، كتاب الطهارة، ط ٣- ١٤١٠هـ، الناشر: دار الهادي للمطبوعات - قم.
١٢٨. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ٥- ١٤١٣هـ.
١٢٩. الخوارزمي، الحنفي، الموفق بن أحمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢- ١٤١٤هـ.

١٣٠. الدمشقي الجزائري، طاهر بن صالح بن أحمد، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ١- ١٤١٦هـ

١٣١. الدولابي، محمد بن أحمد الرازي، الذرية الطاهرة، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلالى، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٧هـ

١٣٢. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٧هـ

١٣٣. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٣٤. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩- ١٤١٣هـ

١٣٥. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العرش، تحقيق: د. محمد بن خليفة التميمي، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، ط ١- ١٤٢٠هـ

١٣٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار

القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط ١- ١٤١٣هـ.

١٣٧. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١- ١٩٦٣م.

١٣٨. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، التفسير الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٢١هـ.

١٣٩. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: المكتبة العصرية.

١٤٠. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٣٧١هـ.

١٤١. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.

١٤٢. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن حسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط ١- ١٤٠٠هـ.

١٤٣. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق:

أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.

١٤٤. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في

غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران، ط ٢- ١٤٠٤هـ.

١٤٥. الروياني، محمد بن هارون، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، ط ١- ١٤١٦هـ.
١٤٦. الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٩٩٤م.
١٤٧. الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، تحقيق: د. سامي العاني، الناشر: عالم الكتب، ط ٢- ١٤١٦هـ.
١٤٨. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١- ١٩٥٧م.
١٤٩. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط ١- ١٤١٩هـ.
١٥٠. الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥- ١٩٨٠م.
١٥١. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل وبهامشه الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشف لابن حجر العسقلاني، الناشر: منشورات البلاغة، طبعة مصورة.
١٥٢. الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفي، تخريج الأحاديث

- والآثار، الناشر: دار ابن خزيمة، ط ١- ١٤١٤هـ
١٥٣. السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٥- ١٤١٥هـ
١٥٤. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزغلي، تذكرة الخواص، الناشر: ذوي القربى - قم، ط ١- ١٤٢٧هـ
١٥٥. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف، تحقيق ودراسة: خالد بن أحمد الصمي بايطين، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ
١٥٦. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٤هـ
١٥٧. سزگين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، مراجعة: د. عرفة مصطفى، ود. سعيد عبد الحميد، الناشر: إدارة الثقافة والنشر، طبعة عام ١٤١١هـ
١٥٨. السلمي، محمد بن الحسين الأزدي، تفسير السلمي (حقائق التفسير)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١- ١٤٢١هـ
١٥٩. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، تعليق: عبد الله البارودي، الناشر: دار الجنان - بيروت، ط ١- ١٩٩٨م
١٦٠. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد، تفسير السمعاني (تفسير القرآن)، الناشر: دار الوطن - الرياض، ط ١- ١٤١٨هـ

١٦١. السمهودي، علي بن عبد الله الحسني، جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي، تحقيق: موسى بناي العلي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد.

١٦٢. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، ط ١ - ١٣٧١هـ

١٦٣. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

١٦٤. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٨هـ

١٦٥. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: الشيخ خالد الطرطوسي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٢٥هـ

١٦٦. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الخصائص الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ

١٦٧. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٩٩٣م.

١٦٨. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، لباب النقول في أسباب النزول، الناشر: دار إحياء العلوم - بيروت.

١٦٩. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله دراز، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٧٠. الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، الناشر: دار الفكر، ط ٢ - ١٤٠٣هـ.

١٧١. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم، ط ١ - ١٤١٢هـ.

١٧٢. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، طبعة عام ١٣٤٨ هـ.

١٧٣. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

١٧٤. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، مجموعة الرسائل اليمنية، الرسالة الثانية: العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.

١٧٥. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، الناشر: دار الجيل - بيروت، طبعة عام ١٩٧٣ م.

١٧٦. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٤ هـ.

١٧٧. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٣هـ
١٧٨. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر - بيروت.
- ونشر: دار الحديث - القاهرة، تعليق: حمزة أحمد الزين، وأحمد محمد شاكر، ط ١ - ١٩٩٥م.
١٧٩. الشيباني، كامل مصطفى، الصلة بين التصوف والتشيع، الناشر: دار الأندلس، ط ٣ - ١٩٨٢م.
١٨٠. الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٣هـ
١٨١. الصافي، لطف الله، لمحات في الكتاب والحديث والمذهب، الناشر: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم.
١٨٢. صالح، أحمد عباس، اليمين واليسار في الإسلام، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط ٢ - ١٩٧٣م.
١٨٣. صبحي، أحمد محمود، نظرية الإمامة، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، طبعة عام ١٤١١هـ
١٨٤. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الاعتقادات في دين الإمامة، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢ - ١٤١٤هـ
١٨٥. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، التوحيد،

تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

١٨٦. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٣هـ

١٨٧. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صفات الشيعة، الناشر: كانون انتشارات عابدي - طهران.

١٨٨. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق: حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٤هـ

١٨٩. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر غفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ

١٩٠. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، معاني الأخبار، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٣٧٩هـ ش.

١٩١. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، الناشر: جماعة المدرّسين - قم المشرقة.

١٩٢. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الهداية، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام - قم، ط ١-١٤١٨هـ

١٩٣. الصقّار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل

محمد بن عبد الله، تصحيح وتعليق وتقديم: ميرزا كوجه باغي، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران، طبعة عام ١٤١٤هـ

١٩٤. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرئوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ

١٩٥. الصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، تحقيق وتخريج وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: منشورات المجلس العلمي.

١٩٦. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

١٩٧. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، طبعة عام ١٤١٥هـ

١٩٨. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٩٩. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٤هـ

٢٠٠. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، إعلام الوري بأعلام الهدى، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط ١ - ١٤١٧هـ

٢٠١. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق:

- السيد محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف.
٢٠٢. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، مراجعة: نخبة من العلماء، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٣هـ.
٢٠٣. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٢٠٤. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١ - ١٩٧٨م.
٢٠٥. الطرابلسي الشافعي، محمد رشيد رضا، إلهي المصطفى، الناشر: مؤسسة عز الدين، ط ٢ - ١٤٠٦هـ.
٢٠٦. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، تصحيح وتعليق: مير داماد الاسترآبادي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، طبعة عام ١٤٠٤هـ.
٢٠٧. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ١ - ١٤١٥هـ.
٢٠٨. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الرسائل العشر، الناشر: جماعة المدرسين - قم.
٢٠٩. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق: الشيخ جواد

- القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقهة، ط ١- ١٤١٧هـ.
٢١٠. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني - أحمد الناصح، الناشر: مؤسسة المعارف - قم، ط ١- ١٤١١هـ.
٢١١. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند الطيالسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢١٢. ظهير، إحسان إلهي، الشيعة والتشيع، إدارة ترجمان السنة - لاهور/باكستان، مكتبة بيت السلام - الرياض.
٢١٣. العجلوني الجراحي، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣- ١٤٠٨هـ.
٢١٤. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١- ١٤٠٥هـ.
٢١٥. العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني، طرح التثريب في شرح التريب، تحقيق: عبد القادر محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ٢٠٠٠م.
٢١٦. العسكري، مرتضى، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، الناشر: المجمع العالمي الإسلامي، ط ١- ١٩٩٧م.
٢١٧. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢١٨. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، كتاب الضعفاء الكبير، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٨هـ.
٢١٩. العلامة الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقه، ط ١- ١٤١٧هـ.
٢٢٠. العلوي، محمد بن عقيل بن عبد الله، النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، الناشر: دار الثقافة - قم.
٢٢١. علي، محمد كرد، خطط الشام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٢- ١٣٩٠هـ.
٢٢٢. عمارة، محمد، الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بغداد، ط ٢- ١٩٨٤م.
٢٢٣. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمد بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
٢٢٤. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد، تقديم د. إبراهيم جوبوقجي ود. حسين آتاي، طبعة جامعة أنقرة، كلية الإلهيات، طبعة عام ١٩٦٢م.
٢٢٥. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، مجموعة رسائل الغزالي - الرسالة اللدنية، تحقيق: إبراهيم أمين لحد، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
٢٢٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، الناشر:

- مؤسسة دار الهجرة، ط ٢- ١٤١٠هـ.
٢٢٧. الفياض، عبد الله، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٢- ١٩٧٥م.
٢٢٨. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٢٩. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٢٢هـ.
٢٣٠. القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٣٩٩هـ.
٢٣١. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٢١هـ.
٢٣٢. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: إبراهيم أبو طفيش، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ.
٢٣٣. القرطبي، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حققه وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم البزال، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ.
٢٣٤. القزويني، محمد الحسيني، قصة الحوار الهادي، الناشر: مؤسسة ولي

- العصر - قم، ط ١ - ١٤٢٧هـ
٢٣٥. القسطلاني، شهاب الدين أحمد، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ
٢٣٦. القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ
٢٣٧. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣ - ١٤١٨هـ
٢٣٨. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، ط ١ - ١٤١٦هـ، الناشر: دار الأسوة.
٢٣٩. القوشجي الأشعري، علاء الدين علي بن محمد، شرح تجريد الاعتقاد، (نسخة مخطوطة).
٢٤٠. القهبائي، زكي الدين عناية الله بن مشرف الدين، مجمع الرجال، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.
٢٤١. كاشف الغطاء، محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، الناشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام، ط ١ - ١٤١٥هـ
٢٤٢. كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، طبعة عام ١٣٨٨هـ
٢٤٣. الكراجكي، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان، الاستنصار، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥هـ

٢٤٤. الكليني البغدادي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
٢٤٥. المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢١هـ.
٢٤٦. المالكي، حسن بن فرحان، نحو انقاذ التاريخ الإسلامي، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية، طبعة عام ١٤١٨هـ.
٢٤٧. المالكي، حسن بن فرحان، مع الدكتور سليمان العودة في عبد الله بن سبأ، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - عمان - الأردن، طبعة عام ١٤٢٥هـ.
٢٤٨. المباركفوري، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٠١هـ.
٢٤٩. المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٥٠. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ.
٢٥١. مجاهد، أبو الحجاج بن جبر، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتى، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد.

٢٥٢. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ
٢٥٣. المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول، الناشر: دار الكتب الإسلامية، ط ٢ - ١٤٠٤هـ
٢٥٤. المحقق الحلي، نجم الدين، أبو القاسم، جعفر بن الحسن بن سعيد، المسلك في أصول الدين، تحقيق: رضا الاستادي، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، ط ٢ - ١٤٢١هـ
٢٥٥. محمد بن عبد الوهاب، مجموعة مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، ط ٢ - ١٤٢٣هـ
٢٥٦. محمد بن عبد الوهاب، مختصر السيرة، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، الناشر: مطابع الرياض - الرياض، ط ١.
٢٥٧. المرتضى، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، الشافي في الإمامة، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢ - ١٤١٠هـ
٢٥٨. المزني، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٤ - ١٤١٣هـ
٢٥٩. المصري الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، الناشر: دار الفقيه - مصر، طبعة عام ١٩٦٩م.
٢٦٠. المطهر الحلي، علي بن يوسف، العدد القوية، تحقيق: السيد مهدي

- الرجائي، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم، ط ١- ١٤٠٨هـ.
٢٦١. المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
٢٦٢. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ.
٢٦٣. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ.
٢٦٤. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، تصحيح اعتقادات الإمامية، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ.
٢٦٥. المقرئزي، أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد القادر، النزاع والتخاصم، تحقيق: السيد علي عاشور.
٢٦٦. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٦٧. المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة، ط ٢- ١٣٨٢هـ. ش.
٢٦٨. ميرداماد، محمد باقر الحسيني الاسترآبادي، الرواشح السماوية، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، نعمة الله الجليلي، الناشر: دار الحديث، ط ١- ١٤٢٢هـ.
٢٦٩. النجاشي، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي،

- الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٥-١٤١٦هـ
٢٧٠. نخبة من الرواة، الأصول الستة عشر، الناشر: دار الشبستري
للمطبوعات - قم، ط ٢-١٤٠٥هـ
٢٧١. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، خصائص أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: محمد هادي الأميني، الناشر:
مكتبة نينوى الحديثة - طهران.
٢٧٢. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى،
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان
البنداري وسيد كسروي حسن، ط ١-١٤١١هـ
٢٧٣. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن، الناشر:
دار الفكر - بيروت، ط ١-١٣٤٨هـ
٢٧٤. النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي
(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر:
دار النفائس - بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.
٢٧٥. النشار، علي، نشأة الفكر الفلسفي، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ٨
٢٧٦. النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة، الناشر: أنوار الهدى - قم،
طبعة عام ١٤٢٢هـ
٢٧٧. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، صحّحه وعلّق
عليه: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، الناشر: المكتبة المرتضوية -
النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٥٥هـ

٢٧٨. النوري الطبرسي، حسين بن محمد تقي، خاتمة مستدرک الوسائل، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، ط ١ - ١٤١٥هـ.
٢٧٩. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، المجموع (شرح المذهب)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٢٨٠. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.
٢٨١. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت. وترقيم الأحاديث نسخة دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ. اعتنى به: صدقي جميل العطار.
٢٨٢. الواحدي النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب نزول الآيات، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٧ - ١٩٩٩م.
٢٨٣. الوردی، علي حسين عبد الجليل، وعظا السلاطين، الناشر: دار كوفان - لندن، ط ٢ - ١٩٩٥م.
٢٨٤. الهروي، الأمير جمال الدين، الأربعين في فضائل أمير المؤمنين، تحقيق: محمد حسن زبري القايني، الناشر: مؤسسة الطبع التابعة للأستانة الرضوية، إيران، ط ٢ - ١٤٢١هـ.
٢٨٥. الهلابي، عبد العزيز صالح، عبد الله بن سبأ، دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة، الناشر: صحاري للطباعة - لندن، ط ٢ - ١٩٨٩م.
٢٨٦. الهيثمي، ابن حجر، المكي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي،

- الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١- ١٩٧٧م.
٢٨٧. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ.
٢٨٨. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، تاريخ اليعقوبي، الناشر: دار صادر - بيروت.

المجلات:

٢٨٩. مجلة المجمع العلمي العراقي
٢٩٠. مجلة الرسالة

محتويات الكتاب

٧	المقدمة
٢٠	نظرة إلى محتوى كتاب أصول مذهب الشيعة
٢٤	نقد منهج القفاري
٢٥	خصائص الكتاب
٢٥	دوافع المصنف وأهدافه
٢٧	المنهج الذي اشترطه القفاري على نفسه
٢٨	مناقشة القفاري فيما اشترطه على نفسه
٢٩	شواهد على عدم التزام القفاري بمنهجه
٢٩	الافتراءات على الشيعة
٣٣	أسلوب تقطيع الأحاديث
٣٧	افتقاره للأمانة العلمية وعدم الرعاية في النقل
٣٩	جهله بمباني وضروريات المذهب الشيعي
٤٤	تهافت القفاري
٤٦	خروجه عن أدب الحوار
٤٧	هدفنا من الرد على الكتاب
٤٩	منهجنا في رد شبهاته
٥١	خطة البحث
٥٣	شكر وتقدير

- الباب الأول ٥٥
- شبهات حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية ٥٥
- الشبهة: الشيعة لا يؤمنون بالسنة النبوية وأن لهم سنة مغايرة لسنة النبي ﷺ ٥٧
- تمهيد ٥٧
- أسباب اختيار الشيعة طريق أهل البيت ﷺ ٥٨
- السبب الأول: ٥٨
- السبب الثاني: ٥٨
- مناشئ السبب الأول ٥٨
- ١- حديث الثقلين ٥٩
- من هم أهل البيت؟ ٦٠
- معنى التمسك بأهل البيت ٦١
- ٢- حديث السفينة ٦٢
- ٣- حديث النجوم ٦٤
- ٤- حديث الاثني عشر خليفة ٦٦
- أهل السنة يفسرون حديث: الأئمة اثنا عشر ٦٨
- ابن عربي لا يرى للحديث معنى ٦٩
- النووي يرى تفسير الحديث مرتبطاً بعلم الله تعالى ٧٠
- ابن الجوزي لا يرى أحداً ينطبق عليه الحديث ٧٠
- ابن كثير والسيوطي يريان أن المهدي من الاثني عشر ٧١
- مناشئ السبب الثاني في اختيار الشيعة لطريق أهل البيت ﷺ ٧٣

- ١- منع التدوين والتحديث..... ٧٣
- ٢- الأمر بإحراق الأحاديث..... ٧٥
- ٣- تعرض السنة للتغيير والتبديل..... ٧٧
- ٤- اختلاف الصحابة في رواية السنة وفهمها..... ٧٩
- اعتراض الصحابة بعضهم على بعض..... ٧٩
- قلة اهتمام الصحابة بالرواية عن رسول الله ﷺ..... ٨٠
- جهل الصحابة بالسنة النبوية..... ٨٢
- ٥- بنو أمية وتدوين الحديث..... ٨٦
- الناس يتركون علوم علي وأهل البيت ﷺ..... ٩٢
- الاحتجاج بالنواصب وترك الاحتجاج بروايات الإمام الصادق ﷺ..... ٩٢
- شيوخ ظاهرة الوضع وكثرة الفرق والبدع..... ٩٥
- الإسرائيليات في كتب أهل السنة..... ٩٦
- كتب الصحاح لم تخل من الخرافات والإسرائيليات..... ٩٨
- ابن كثير يشخص الكثير من الإسرائيليات المنقولة عن كعب..... ٩٩
- اختلاف النظريات في الجرح والتعديل ودوره في اضطراب السنة..... ١٠٢
- الشبهة: قول الإمام كقول الله ورسوله..... ١٠٤
- الجواب:..... ١٠٥
- الأئمة حفظة السنة النبوية وحمايتها..... ١٠٥
- سنة الأئمة لا تختلف عن سنة النبي ﷺ..... ١١٠
- سنة الخلفاء عند أهل السنة..... ١١١

- الأئمة يبينون الأحكام الواقعية ١١٢
- الأئمة ليسوا من قبيل الرواة ١١٣
- دعوى أن علوم الأئمة عند الشيعة وحي وإلهام من الله ١١٩
- بيان الدعوى ١٢٢
- الشبهة: علم الأئمة الإلهامي وحي ١٢٤
- أساسيات الشبهة ١٢٤
- الجواب: ١٢٤
- تمهيد: الإمامة سفارة إلهية وامتداد للرسالة المحمدية ١٢٤
- علوم الأئمة وآليات تحققها ١٢٧
- العلم الحادث ١٢٨
- النقر في الأسماع وتحديث الملك ١٣١
- الشبهة: أئمة الشيعة تذهب أرواحهم إلى العرش وتطوف به كل جمعة ١٣٨
- أساسيات الشبهة ١٣٨
- لمحة عن الروح وحقيقتها ١٣٩
- تكامل الروح وطرق تلقيها للعلوم الإلهية ١٤٠
- معنى العرش وعروج الروح إليه ١٤٢
- فضيلة يوم الجمعة ١٤٧
- الشبهة: الله يناجي علياً عليه السلام فهو يوحى إليه ١٤٩
- الجواب: ١٤٩
- النجوى تحديث وليست وحيًا ١٤٩

١٥٠	معنى النجوى
١٥١	الله تعالى ينتجي علياً <small>عليه السلام</small>
١٥٣	المناجاة في روايات أهل السنة
١٥٣	١ - رواية الترمذي
١٥٣	سند الرواية
١٥٤	٢ - رواية ابن أبي عاصم
١٥٤	سند الرواية
١٥٥	تضعيف الألباني لروايات أبي الزبير عن جابر
١٥٦	المناقشة
١٦٢	الحديث في كتب الحفاظ
١٦٣	معنى الحديث
١٦٥	الشبهة: جبريل يملي وحيّاً على علي <small>عليه السلام</small>
١٦٥	بيان الشبهة
١٦٥	الجواب:
١٦٥	لم يكن إملاء جبرائيل لعلي وحيّاً
١٧٠	الشبهة: ادعاء الشيعة بأن الله يتحف علياً <small>عليه السلام</small>
١٧٠	ركائز الشبهة
١٧٠	تمهيد
١٧٢	المؤمن موضع محبة الله
١٧٣	علي <small>عليه السلام</small> ملئ إيماناً من رأسه حتى قدميه

- ١٧٥..... حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق
- ١٧٧..... علي عليه السلام حبيب الله
- ١٧٨..... إكرام الله تعالى لعلي عليه السلام
- ١٧٩..... تحف الله تعالى لمريم عليها السلام
- ١٨٢..... الشبهة: الشيعة يعتقدون أن أئمتهم يرون أعمال العباد
- ١٨٢..... بيان الشبهة:
- ١٨٢..... الجواب:
- ١٨٢..... الاعتقاد برؤية الأعمال يلائم القرآن والسنة
- ١٨٣..... الإمامة والهداية
- ١٨٤..... الهداية ورؤية الأعمال
- ١٨٥..... رؤية الأعمال في القرآن والسنة
- ١٨٩..... التفسير الأقرب إلى الصحة
- ١٩٣..... رؤية أعمال العباد في السنة النبوية
- ١٩٥..... الشهادة ورؤية الأعمال
- ٢٠١..... رؤية الأعمال وأثرها في كمال العمل وتمامه
- ٢٠٣..... آليات وطرق رؤية الأعمال
- ٢٠٦..... الشبهة: عدم انقطاع الوحي عند الشيعة
- ٢٠٦..... بيان الشبهة
- ٢٠٧..... الجواب:
- ٢٠٧..... انقطاع الوحي عند الشيعة من ضروريات مذهبهم

أدلة الشيعة على انقطاع الوحي	٢٠٧
الشبهة: أن الأئمة عند الشيعة متى شأؤوا أوحى إليهم	٢١١
تمهيد	٢١١
مرتكزات الشبهة	٢١١
قلب المؤمن يشرق بنور الله	٢١٢
دوام الفيض الإلهي	٢١٥
إيمان أهل البيت <small>عليهم السلام</small> وعلومهم	٢١٦
علم الإمام ليس وحياً	٢١٧
الباب الثاني	٢٢١
شبهات حول عقيدة الشيعة بالإمامة	٢٢١
الفصل الأول	٢٢٣
شبهات حول مفهوم الإمامة ومنزلتها	٢٢٣
مقدمة في الإمامة	٢٢٥
مفهوم الإمامة	٢٢٥
الإمامة لغة	٢٢٦
الإمامة في الاصطلاح	٢٢٦
الاصطفاء حقيقة قرآنية	٢٢٨
حاجة الإمامة إلى الاصطفاء الإلهي	٢٣٢
الأدلة على اصطفاء أهل البيت <small>عليهم السلام</small>	٢٣٣
الإمامة عهد إلهي	٢٣٦

- الإمامة الإلهية أعلى مرتبة من النبوة ٢٣٨
- مصطلح الأئمة لا يختص بأئمة أهل البيت عليهم السلام ٢٤٠
- ضرورة الإمامة ٢٤٢
- الإمامة والهداية ٢٤٥
- الإمامة عند أهل السنة ٢٤٧
- الشبهة: مفهوم الإمامة لدى الشيعة من اختراعات ابن سبأ ٢٥١
- تمهيد ٢٥١
- الإمامة مفهوم قرآني ٢٥١
- ابن سبأ بين الوهم والواقع ٢٥٥
- الاختلاف الشديد في شخصية ابن سبأ ٢٥٥
- أصناف العلماء في ابن سبأ ٢٥٦
- الصنف الأول: الذين يؤمنون بأصل وجود ابن سبأ وبضخامة دوره ٢٥٦
- مناقشة الصنف الأول ٢٥٧
- أولاً: أن سيف بن عمر هو من ضخّم دور ابن سبأ ٢٥٧
- ثانياً: هذا الرأي يستلزم الطعن بعدالة الصحابة ومرجعيتهم العلمية ٢٥٨
- عقائد كبار الصحابة تقع تحت تأثير ابن سبأ ٢٥٨
- ابن سبأ يدفع بالصحابة إلى قتل الخليفة عثمان ٢٦١
- ثالثاً: تضارب الآراء في شخصية ابن سبأ ٢٦٥
- ١- التعارض في منشئه وبيئته ٢٦٥
- ٢- الاختلاف في شخصيته ٢٦٦

- ٣- التعارض في زمن ظهور نشاطه الفكري ٢٦٧
- ٤- تضارب الأقوال في معتقدات ابن سبأ ٢٦٨
- ٥- تعارض الأقوال في زمان إسلامه ٢٦٨
- تناقض آخر ٢٦٩
- الصف الثاني: العلماء الذين نفوا أصل وجود شخصية ابن سبأ ٢٧٠
- المنكرون لشخصية عبد الله بن سبأ من الشيعة ٢٧٠
- المنكرون لعبد الله بن سبأ من أهل السنة ٢٧٣
- مناقشة المنكرين لأصل وجود شخصية ابن سبأ ٢٧٧
- الصف الثالث: العلماء الذين ينفون ضخامة تأثيره لا أصل وجوده ٢٨٠
- دواعي تضخيم دور ابن سبأ ٢٨٢
- ابن سبأ في نظر الشيعة ٢٨٦
- عبد الله بن سبأ في الروايات ٢٨٦
- ابن سبأ في كتب الفرق والمقالات ٢٨٧
- ابن سبأ في أقوال الرجالين ٢٨٨
- الشبهة: ابن سبأ هو أول من قال بأن الإمامة وصاية من النبي ﷺ ٢٩٠
- الجواب: الوصية بالإمامة أكبر من أن يخرعها ابن سبأ ٢٩٠
- الوصي والوصية في حديث رسول الله ﷺ ٢٩٤
- الوصية في أحاديث الدار ٢٩٤
- الرواية الأولى ودراسة سندها ٢٩٤
- الرواية الثانية ودراسة سندها ٣٠٠

- رواية: وصيي علي بن أبي طالب عليه السلام ٣٠٧
- دراسة في سند الرواية ٣٠٨
- رواية: اتخذت علياً عليه السلام وصياً ٣١٢
- دراسة في سند الرواية ٣١٢
- رواية: علي عليه السلام وصيي ووارثي ٣١٦
- دراسة في سند الرواية ٣١٧
- أحاديث الوصية وموضوعات ابن الجوزي ٣٢٢
- شهرة حديث الوصية بين الصحابة وغيرهم ٣٢٥
- إنكار عائشة الوصية لا يدل على عدمها ٣٢٥
- الشوكانبي ينكر على عائشة نفيها الوصية ٣٢٧
- الوصية على لسان أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله ٣٣٠
- الوصية في كتب اللغة ٣٣١
- الوصية في الشعر الإسلامي ٣٣٢
- الوصية في كلمات الشاعر حسان بن ثابت ٣٣٢
- الوصية في كلمات بعض شعراء قريش ٣٣٣
- الوصية في كلمات الفضل بن عباس ٣٣٣
- الوصية في كلمات شاعر الأنصار النعمان بن العجلان ٣٣٥
- الوصية في كلمات المغيرة بن الحارث ٣٣٥
- الوصية في شعر السيد الحميري ٣٣٦
- الوصية في كلمات المأمون ٣٣٦

٣٣٧.....	الوصية في أشعار وأراجيز حرب الجمل وصفين وغيرهما
٣٤٣.....	حديث الوصية وأنواع الطمس والتحريف
٣٤٣.....	الوصية ونزول آية الإنذار
٣٤٥.....	حذف كلمة الوصي والوصية
٣٤٨.....	تأويل معنى الوصية
٣٥٠.....	الشبهة: سرية مبدأ الإمامة عند الشيعة
٣٥٠.....	بيان الشبهة
٣٥١.....	مرتكرات الشبهة
٣٥٢.....	الجواب: الإمامة أمر واضح وصريح في الدين الإسلامي
٣٥٥.....	تفسير روايات الكتمان والسرية
٣٥٨.....	معنى قوله <small>عليه السلام</small> : ولاية الله أسرها إلى جبرائيل
٣٦١.....	معنى قوله <small>عليه السلام</small> : ولا تبثوا سرتنا ولا تذيعوا أمرنا
٣٦٢.....	معنى قوله <small>عليه السلام</small> : إن أمرنا مستور مقتنع بالميثاق
٣٦٢.....	معنى قوله <small>عليه السلام</small> : ما زال سرتنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان
٣٦٣.....	القفاري يشكك في عدد أئمة الشيعة <small>عليهم السلام</small>
٣٦٣.....	الروايات الدالة على عدد الأئمة الاثني عشر
٣٦٤.....	القسم الأول: الروايات التي نصّت على أن الأئمة هم من ولد الحسين <small>عليه السلام</small>
٣٦٦.....	القسم الثاني: الروايات التي نصّت على أسماء الأئمة <small>عليهم السلام</small> جميعاً
٣٧٠.....	الشبهة: حصر الأئمة عند الشيعة بعدد معين لا يقبله العقل ومنطق الواقع
٣٧٠.....	بيان الشبهة

- الجواب: ٣٧١
- الشارع المقدس يؤيد فرضية إمكان حصر العدد ٣٧١
- لا محذور عقلي في حصر الأئمة ٣٧٢
- عدد الأئمة كاف في إيصال الخلق إلى الكمال ٣٧٣
- الشبهة: اضطرار الشيعة للقول بنبابة المجتهد ٣٧٤
- الجواب: ٣٧٤
- لم تكن الشيعة مضطرة للخروج عن حصر العدد ٣٧٤
- حدود نبابة الفقيه وقيام الدولة الإسلامية ٣٧٥
- الشبهة: إن أئمة الشيعة الإمامية ثلاثة عشر ٣٧٧
- أساسيات الشبهة ٣٧٨
- الجواب: ٣٧٩
- الاعتقاد باثني عشر إماماً من بدعيات معتقدات الشيعة ٣٧٩
- علماء أهل السنة يصرحون أن الأئمة اثنا عشر عند الشيعة ٣٨٠
- دعوى أصحية جميع ما ورد في الكافي ٣٨٢
- روايات الكليني التي يتوهم منها أن الأئمة ثلاثة عشر ٣٨٥
- روايات الكليني التي وقع فيها التصحيف ٣٨٧
- الرواية الأولى: إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض ٣٨٧
- ضعف سند الرواية بأبي الجارود ٣٨٨
- شرح متن الرواية ٣٨٨
- الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف ٣٨٩

- كتاب الأصول الستة عشر ٣٨٩
- الرواية الثانية: إن لهذه الامة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها ٣٩٠
- ضعف سند الرواية بجهالة إبراهيم بن أبي يحيى ٣٩١
- شرح متن الرواية الثانية ٣٩٢
- الكتب التي ذكرت الرواية الثانية من دون تصحيف ٣٩٣
- ١- كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني ٣٩٣
- ٢- كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق ٣٩٣
- ٣- الخصال للشيخ الصدوق ٣٩٤
- الرواية الثالثة: الأوصياء من ولد فاطمة اثنا عشر آخرهم القائم عليه السلام ٣٩٤
- ضعف سند الرواية بأبي الجارود ٣٩٥
- شرح متن الرواية ٣٩٥
- الكتب التي ذكرت مضمون الرواية من دون إشكال ٣٩٥
- ١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ٣٩٥
- ٢- كتاب كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق ٣٩٦
- ٣- كتاب العدد القوية لعلي بن يوسف الحلبي ٣٩٦
- الرواية الرابعة: الاثنا عشر الإمام ... من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وولد علي ٣٩٦
- ضعف سند الرواية بعلي بن سماعة ٣٩٧
- شرح متن الحديث ٣٩٧
- الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف ٣٩٧
- ١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ٣٩٧

- ٢- كتاب الإرشاد للشيخ المفيد..... ٣٩٧
- الرواية الخامسة: من ولدي اثنا عشر نقيماً..... ٣٩٨
- ضعف سند الرواية بأبي الجارود..... ٣٩٨
- شرح متن الحديث..... ٣٩٨
- الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف..... ٣٩٩
- الأصول الستة عشر..... ٣٩٩
- الأئمة (الاثنا عشر) في روايات الكافي..... ٣٩٩
- الروايات الكثيرة التي مفادها أن الأئمة اثنا عشر..... ٤٠٠
- نتيجة ومقارنة..... ٤٠٣
- الشبهة: هناك فرقة من الشيعة تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر..... ٤٠٤
- الجواب: لا توجد فرقة من الشيعة تقول بذلك..... ٤٠٤
- عدد الأئمة في كتاب سليم بن قيس..... ٤٠٥
- لا توجد فرقة من الشيعة تدعي التواتر في أن الأئمة ثلاثة عشر..... ٤٠٦
- الفصل الثاني..... ٤٠٩
- شبهات حول أدلة الإمامة القرآنية..... ٤٠٩
- الشبهة: الاستدلال بآية الولاية إنما هو استدلال بالرواية..... ٤١١
- بيان الشبهة..... ٤١١
- تمهيد..... ٤١٢
- دخالة سبب النزول في فهم النص القرآني..... ٤١٢
- علماء أهل السنة يستعينون بأسباب النزول في الاستدلال القرآني..... ٤١٤

٤١٦.....	الاعتراضات على آية الولاية.....
٤١٦.....	الاعتراض الأول: كذب دعوى إجماع السنة على نزول الآية في علي.....
٤١٦.....	الجواب:.....
٤١٦.....	أجمع المفسرون على نزول الآية في علي <small>عليه السلام</small>
٤٢٥.....	الشبهة: علماء أهل السنة أجمعوا على عدم نزول آية الولاية في علي <small>عليه السلام</small>
٤٢٥.....	الجواب:.....
٤٢٥.....	علماء أهل السنة يكذبون هذا الإجماع.....
٤٢٨.....	الأسانيد المعتبرة في نزول الآية في علي <small>عليه السلام</small>
٤٢٨.....	أولاً: رواية ابن أبي حاتم عن سلمة بن كهيل.....
٤٣٤.....	ثانياً: رواية ابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم.....
٤٣٧.....	ثالثاً: رواية ابن جرير الطبري عن عتبة بن أبي حكيم.....
٤٣٨.....	رابعاً: رواية الحاكم النيسابوري عن علي <small>عليه السلام</small>
٤٤٢.....	ابن كثير يردّ جميع روايات التصديق بالخاتم.....
٤٤٢.....	الجواب:.....
٤٤٢.....	ابن كثير لم يذكر تضعيفاً لجميع الروايات.....
٤٤٥.....	الاعتراض الثاني: الاستدلال بآية الولاية لإثبات إمامة علي يضرّ بمعتقد الشيعة لأنه ينفي إمامة غيره.....
٤٤٥.....	بيان الشبهة.....
٤٤٦.....	الجواب:.....
٤٤٦.....	الإمامة سفارة إلهية ونيابة عامة للنبوّة في كل زمان.....

- الوجوه الممكنة في الجواب ٤٤٧
- الوجه الأول: النفي بمفهوم الآية لا يعارض منطوق ما دل على إمامتهم ٤٤٧
- الوجه الثاني: الحصر الإضافي بالنسبة إلى وقت إمامته يستلزم لغوية الحصر ٤٥٠
- الوجه الثالث: إمامة الأئمة في طول إمامة علي عليه السلام وليست في عرضها ٤٥٢
- الاعتراض الثالث: الآية لم تنزل في خصوص علي عليه السلام لأنها تضمنت مدحاً للتصدق وهو ليس بمدوحاً ٤٥٤
- الجواب: ٤٥٤
- التصدق بالصلاة بمدوح ٤٥٤
- الاعتراض الرابع: لو كانت الآية نازلة في علي لذكرت أوصافه المعروفة ٤٦٣
- بيان الشبهة ٤٦٣
- الجواب: ٤٦٤
- الآية ذكرت وصفاً حالياً وهو أكثر انطباقاً من الوصف النعتي ٤٦٤
- وصف الحال أبلغ للتمييز ٤٦٤
- السنة النبوية تبيّنه وتميّزه ٤٦٤
- تعقيب على كلام الفقاري ٤٧٢
- الاعتراض الخامس: أن علياً عليه السلام كان فقيراً فكيف تجب عليه الزكاة؟ ٤٧٤
- الجواب: ٤٧٤
- الزكاة لا تختص بالزكاة الواجبة بل تشمل الصدقة ٤٧٤
- اعتراض على إخراج خاتم الفضة عن الزكاة الواجبة ٤٧٨
- الاعتراض السادس: قرينة السياق تحدد معنى الولاية بالنصرة لا بالخلافة ٤٨١

٤٨٢.....	بيان الشبهة.....
٤٨٣.....	بحث في معنى الولاية.....
٤٨٧.....	وقفتان.....
٤٨٧.....	الوقف الأولي: عدم وحدة السياق بين آية الولاية والآيات السابقة.....
٤٨٩.....	الوقف الثانية: آية الولاية لا تدل على معنى النصره حتى مع وحدة السياق.....
٤٨٩.....	القرائن المانعة من أن تكون الولاية بمعنى النصره.....
٤٩٣.....	الاعتراض السابع على آية الولاية: لفظة (وليكم) في الآية لا تدل على معنى الإمارة.....
٤٩٣.....	بيان الشبهة.....
٤٩٤.....	الجواب:.....
٤٩٤.....	الولي لغة وعرفاً: من له حق التصرف.....
٤٩٥.....	معنى ولاية الله تعالى.....
٤٩٧.....	معنى ولاية الرسول ﷺ وولاية المؤمنين.....
٥٠٠.....	الاعتراض الثامن: الولي في اللغة اسم للولاية - بالفتح - وهي المحبة والنصرة.....
٥٠٠.....	بيان الشبهة.....
٥٠١.....	الجواب:.....
٥٠١.....	الولي في اللغة والاستعمال هو القرب والدنو الخاص.....
٥٠٧.....	مصادر الكتاب.....
٥٤٣.....	محتويات الكتاب.....

